الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية بين السياسي والاجتماعي

تحرير: د. عمرو الشوبكي

تنسيق: منتدى البدائل العربي للدراسات

الباحثون:

د. هبه رءوف.

د. فارس أشتي

د. عبد الرحيم منار السليمي

أ. محمد العجاتي

أ. ربيع وهبة

مقدمة

على الرغم من تاريخية ظاهرة الحركات الاجتماعية وبروزها في فترات تاريخية مختلفة، ثم عودتها مرة أخرى للخمود كما حدث في نهاية الستينيات، إلا أن بروزها مع مطلع التسعينيات مرة أخرى أخذ في النمو. فقد لعبت دورا مهما في التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية على مدار ما يقرب من خمسة عشر عاما. وفي أمريكا اللاتينية أصبحت مصدرا لنمط جديد من الحكام المنحازين للعدالة والتنمية ومواجهة السياسات الإمبريالية، مثل "لولا" رئيس البرازيل ابن الحركة العمالية، و"أيفو مورالس" ابن حركة السكان الأصليين في بوليفيا، وكذلك أصبحت مصدرا لحفظ أمن النظم التي تنتهج مثل هذه السياسات، مثل دورها في إجهاض الحركة الانقلابية عام ٢٠٠٢ ضد شافيز في فنزويلا.

كما بدأت حركات مناهضة العولمة في التكون والانتشار بشكل كبير على المستوى العالمي، لمواجهة السياسات النيوليبرالية مما دفع بالبعض، بعد دورها البارز أثناء انعقاد دورة منظمة التجارة العالمية في سياتل، إلى وصفها بأنها القوى العظمى الجديدة في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

ومع تزايد الثورة التكنولوجية بدأت هذه الحركات في ابتكار أشكال للتوصل والعمل المشترك، لعل أبرزها **المنتدى الاجتماعي العالمي** الذي عقد حتى الآن ست دورات، كان متوسط الحضور فيها مائة وخمسين ألف شخص في مواجهة منتدى دافوس. كما أظهرت هذه الحركات قدرة كبيرة على تغيير استراتجيتها بما يتلاءم مع طبيعة المرحلة من الأشكال الضخمة للتعبير، مثل المظاهرات المليونية دعما للانتفاضة الفلسطينية أو في مواجهة غزو العراق، إلى تحركات سريعة وصغيرة الحجم action based activities لتحقيق أهداف محددة ومباشرة مثل حركة مقاطعة إسرائيل، حركة مناهضة القواعد العسكرية، حركة مقاومة خصخصة المياه. كما لعبت هذه الحركات دورا بارزا في تعطيل وعرقلة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، التي تراها هذه الحركات كارثية على قطاعات واسعة من الشعوب عالميا.

وعلى ذلك، يعرف هذا الكتاب الحركات الاجتماعية على أنها "**الجهود المنظمة التي يبذلها مجموعة من المواطنين كممثلين عن قاعدة شعبية تفتقد إلى التمثيل الرسمي بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات، أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقترابا من القيم التي تؤمن بها الحركة**". قد تكون هذه الحركات محلية، أو إقليمية، أو عالمية مثل via campasina.

وعلى الرغم من أنه من الصعب وصف التحركات في المنطقة العربية بأنها حركات اجتماعية– على غرار ما سبق الإشارة إليه– إلا أنه يمكننا ملاحظة إرهاصات لما يمكن تسميته حركات اجتماعية في منطقتنا، مثل تشكل مجموعات مناهضة العولمة في عدة دول (آتاك– مجموعات المناهضة)، أو من خلال حركات سياسية تسعى إلى تغيير ديمقراطي في دول

أخرى، أو ثالثة تحتج على السياسات الرأسمالية التي من شأنها الإضرار بمصالح الطبقات الفقيرة مثل الحركات العمالية، ومناهضة الغلاء والبطالة، والسياسات الجبائية...و غيرها.

و قد بدأت هذه الحركات في التطور في الوطن العربي مع مطلع القرن الحادي والعشرين لعدة عوامل، أهمها:

- الأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها المنطقة، والتي تشير إليها كافة تقارير التنمية الاقتصادية والبشرية.
- المد الديمقراطي الذي شهده العالم، والاستجابة الجزئية له في المنطقة العربية، والذي تشكلت خلاله تجمعات وحركات اتسعت حركتها وسط المجتمع، مما جعل القضاء عليها عملية شديدة الصعوبة والخطورة.
- الانتفاضة الفلسطينية الثانية ومن بعدها غزو العراق، واللذان حركا الركود السياسي في الشارع العربي بعد فترة من السكون في معظم دول المنطقة.
- تغير منهج عمل المجتمع المدني من المنهج الخيري/ الخدمي إلى المنهج الحقوقي/ التمكيني، الذي يهدف إلى تمكين الشعوب من الدفاع عن حقوقها بدلا من النيابة عنها في العمل، كما كان في المنهج السائد سابقا.

ولكن على الرغم من العوامل السابقة، يمكننا القول بأن ما نشهده حاليا في المنطقة العربية هو أقرب لحركات احتجاجية منه إلى الحركات الاجتماعية. ويمكن تعريف الحركات الاحتجاجية بأنها "أشكال متنوعة من الاعتراض، تستخدم أدوات يبتكرها المحتجون للتعبير عن الرفض أو لمقاومة الضغوط الواقعة عليهم أو الالتفاف حولها. وهي أشكال منتشرة في كافة الفئات الاجتماعية وخاصة الواقعة منها تحت الضغوط الاجتماعية والسياسية، وقد تتخذ أشكالا هادئة أو هبات غير منظمة". وهي بيئة تتشابه مع نشأة الحركات الاجتماعية الراهنة في أميركا اللاتينية، سواء من ناحية السياسات التي تؤدي إلى هذه الاحتجاجات أو الظروف المصاحبة لها، وكذلك من حيث الشكل الاحتجاجي العفوي في معظمه، والذي يتخذ أشكالا غير مشروعة أحيانا.

كما تصاعدت هذه الحركات مع دعوة الولايات المتحدة لما أسمته "**سياسات الفوضى الخلاقة**" في المنطقة، مما يتطلب دراسة ترصد وتحلل هذه التحركات وتفسر قدراتها ونقاط ضعفها وقوتها والبيئة المحيطة بها في محاولة لاستشراف رؤية مستقبلية لما يمكن أن يقود إليه هذا الوضع.

ولكن يظل السؤال، هل ستتبلور هذه التحركات في منطقتنا لتشكل حركات اجتماعية فعالة، كما حدث في أمريكا اللاتينية؟ أم ستظل حالات غير منظمة، كثير منها كما في الحالة المصرية أحدث قطيعة بين مطالبه الفئوية وأي مطالب سياسية أو اقتصادية ذات طابع إصلاحي عام؟

ولعل السؤال المتعلق بمستقبل الاحتجاجات الاجتماعية الجديدة يتفاوت من تجربة عربية إلى أخرى، ولعل أهمية أو خطورة الخبرة المصرية أن الجانب الأكبر من هذه الاحتجاجات يجري خارج الأطر السياسية والنقابية المعروفة، وأن الاحتجاجات الاجتماعية تحولت إلى حالة "**مستقلة**" عن الواقع الحزبي والسياسي الشرعي. وهو ربما ليس بهذا القدر في كل من المغرب والبحرين، فلا زالت الأولى تعرف تواصلا سياسيا واضحا مع كيانات موجودة على أرض الواقع مثل النقابات، وبعض الأحزاب والقوى السياسية وبين الاحتجاجات الاجتماعية.

ولهذه الاحتجاجات دور بارز في الساحة السياسية العربية، فحتى تلك التي تدور حول المطالب الاجتماعية والاقتصادية، ولم تتطرق بصورة مباشرة إلى قضايا الإصلاح السياسي والديمقراطي، إلا أنه من الواضح أن قدرتها على التأثير في المجال السياسي يتمثل في صورتين:

- الأولى عن طريق إمكانية تحولها إلى حركات سياسية ذات مرتكزات اجتماعية تقدم وجوها جديدة للحياة العامة، تتجاوز الوجوه التقليدية التي تقود أحزاب المعارضة والحكومة في البلدان محل الدراسة، وتصبح هذه الحركات نواة لتغيير شكل النخب السياسية في الحكم والمعارضة معا.

- والثانية أن تؤثر على صانع القرار والنخب الحاكمة بصورة أقرب لجماعات الضغط، وتدفعه لمراجعة بعض سياساته وتوجهاته الاقتصادية، أو تؤدي إلى إجراء تغييرات في توازنات القوى السائدة داخل النخب الحاكمة، تدفع في اتجاه إصلاحات داخل النظام القائم، وربما بترجيح صعود تيار أكثر إصلاحية داخله إلى سدة الحكم.

ويتمحور هذا الكتاب حول الإشكالية التالية:

الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية، هل هي نواة أو مشروع لحركة/ حركات اجتماعية، يمكنها أن تسهم في تغيير إيجابي في المنطقة، أم هي جزء من حالة الفوضى المستهدف الوصول بالمنطقة إليها، بما يخلق أثرا سلبيا لهذه التحركات على المدى البعيد؟

ولبحث مدقق في هذه الظاهرة في عالمنا العربي، وقع الاختيار على أربع دول عربية، تمثل مناطق مختلفة من الوطن العربي، فالمغرب من المغرب العربي، ومصر من الوسط، ولبنان من المشرق، وأخيرا البحرين من الخليج. وقد كان ذلك الاختيار مبنيا على عدة أسباب:

- أن الرصد المبدئي للحركات الاحتجاجية وجدها أكثر كثافة وتنوعا في هذه الدول، بالإضافة إلى وجود مجتمع مدني متطور نسبيا فيها.

- كما أن الاختلافات في سياق التطور الاقتصادي، وكذلك تراجع هامش الديمقراطية في معظم الحالات بالإضافة إلى طبيعة بعض التحركات الاجتماعية يثري الدراسة.

أما فيما يتعلق بالمنهج المتبع في هذه الدراسة، فقد زاوجت الدراسة بين عدة مناهج، وذلك للطبيعة المختلفة للاحتجاجات. فقد اتجه الباحثون المشاركون لاستخدام منهج التحليل الطبقي لتفسير بعض الاحتجاجات ذات الطابع الاجتماعي، ومنهج النخبة في البعض الآخر لما له من طابع سياسي، وكذلك المدخل الثقافي للعلوم الاجتماعية، لدراسة احتجاجات طائفية على سبيل المثال.

وتنقسم الدراسة إلى ستة فصول:

- الفصل الأول يقدم مسح تاريخي حول ظاهرة الحركات الاجتماعية، ونشأتها وتطورها في العالم.

- الفصول من الثاني وحتى الخامس فيناولوا دراسة الحالات الأربع التي سبق الإشارة إليها، يحتوى كل فصل منها رصدا لأهم الحركات ذات الطابع الاحتجاجي التي شهدتها الدولة محل الدراسة إبان الفترة من ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٨ ، أسبابها ومظاهرها وأهم نتائجها. وذلك بهدف استكشاف طبيعة العلاقة بين الاحتجاجات في كل دولة، من حيث الاستراتيجيات المستخدمة، والهياكل المختلفة التي تولدت عن هذه الحركات، وعلاقتها بالهياكل القائمة (مثل الأحزاب والنقابات)، والقواسم المشتركة فيما بينها، ونقاط القوة والضعف الخاصة بالحركات بشكل عام، إلى جانب تأثيرات البيئة المحيطة (محلية وإقليمية ودولية) بما تمثله من معوقات وفرص. وكذلك دراسة مدى استجابة هذه الحركات وارتباطها بالقواعد الشعبية بشكل مباشر أو غير مباشر.

تعتمد الدراسة على المصادر الثانوية: من وثائق متوفرة حول هذه الموضوعات، في مطبوعات مختلفة متضمنة رصدا للأحداث، ودور المجتمع المدني، والموقف الحكومي من هذه الأحداث. كما استعانت بعض الدراسات بمجموعة لقاءات مع قادة منظمات وحركات مشتبكة مع الاحتجاجات، وبعض القادة الطبيعيين في المجتمعات محل الأزمات.

- وأخيرا الفصل الختامي ويشمل دراسة مقارنة بين دراسات الحالة سابقة الذكر، ومدى تطابق الأحداث الجارية مع المفاهيم الأساسية للدراسة، وأفق التطور ايجابيا أو سلبيا على ضوء الخبرات الأخرى.

والحقيقة أن الفارق في هذه الخبرات انعكس على "روح" كل ورقة، فالحالة المصرية اتسمت بالتسلسل والوضوح نظرا لانتقال تلك الخبرة من حالة سياسية إلى أخرى اجتماعية ،وهو الأمر الذي جعل دراستها نموذجية في ظل لحظة المخاض السياسي التي تمر بها البلاد ومعرفة تأثيرها ولو غير المباشر على المعادلات السياسية السائدة، أما الورقة المغربية فقد عكست

بوضوح ذلك التداخل بين السياسي والاجتماعي وعرضت وحللت برصانة ومنهجية مختلف صور النضال السياسي والديمقراطي الذي عرفته البلاد، فحضرت السياسة بقوة في ثنايا الورقة بالتوازي مع الاجتماعي.

أما الورقة اللبنانية فقد رسمت خريطة واضحة ودقيقة لتعقيدات العلاقة بين الاجتماعي والسياسي في لبنان وربطتها بالمحطات أو بالأحرى الأزمات السياسية الكبرى موضحة تفاعلاتها مع الحركات الاجتماعية بصورة نجحت في رسم تعقيدات الخريطة اللبنانية بصورة مبسطة اتسمت بالسلاسة والوضوح.

أما الحالة البحرينية فهي حالة "نضالية" بامتياز طغى فيها السياسي على الاجتماعي، وحضر المذهبي في كل أشكال الاحتجاج التي عرفتها دون أن يعني ذلك عدم وجود قضايا سياسية واجتماعية حقيقية دفعت بعض قطاعات الشعب البحريني للاحتجاج.

ويبقى في النهاية ضرورة الإشادة بالجهود المميزة التي قام بها بفريق العمل (أ. ربيع وهبه، د. عبد الرحيم منار السليمي، د. فارس أشتي، د. هبة رءوف عزت، أ. محمد العجاتي)، والتفهم الكامل لكل الملاحظات التي أبديت في ورش العمل أو في حوارات مفصلة عبر البريد الإلكتروني، بصورة ساعدت على اكتمال المشروع بالصورة المرضية، ووضعت أمام القارئ العربي كتابا علميا موثقا يرصد ظاهرة الحركات الاجتماعية بكل تعقيداتها وتنوعها. و نخص بالشكر ا. نادين عبد الله الباحثة بمنتدى البدائل العربي للورقة الخلفية التي قدمتها للباحثين ليتمكنوا من بناء الدراسة على أسس منهجية متماسكة ومتوافقة.

والشكر موصول لفريق العمل بمنتدى البدائل العربي الذي أتشرف برئاسته ولمديره الأستاذ محمد العجاتي على الجهد الذي قدم في متابعة أوراق الباحثين ومراجعتها واستضافة ورشة القاهرة. وأخيرا أتوجه بالشكر لمركز دراسات الوحدة العربية على اهتمامه بهذا الملف وعلى سعة صدره في تحمل بعض التأخير حتى اكتمل هذا المشروع وخرج إلى النور.

د. عمرو الشوبكي

القاهرة ١٥/٤/٢٠١٠

الفصل الأول

الحركات الاجتماعية تجارب ورؤى

أ. ربيع وهبه

باحث ومسئول برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالتحالف الدولي للموئل

تشهد الساحة العربية في هذه الحقبة تزايدًا مضطردًا في الاهتمام بالحركات الاجتماعية، يجسد تطورًا إيجابيًا ونضجًا في اختيارات الناس لطرق مؤثرة في مواجهة مشكلاتهم، والعمل على إيجاد حلول مستدامة لها. وهي اختيارات لا شك تأتي على خلفية إدراك ما حققته هذه المناهج من نجاح في مجتمعات أخرى ناضلت وبذلت التضحيات للوصول إلى وضع أفضل من التمتع بحقوقها وحرياتها، وامتلاك ما يمكّنها من صون هذه الحقوق والحريات. فقد مرت مجتمعات كثيرة خارج المنطقة العربية بتجارب ومحن شديدة تشبه ما تعيشه شعوبنا من مأزق سياسي واجتماعي واقتصادي، لاسيما في ظل استمرار الاستحواذ على الموارد والسلطة من قبل مجموعة صغيرة من أصحاب المصالح الذين يقبضون على الثروة في يد وأدوات القمع في اليد الأخرى. خلفية واقعنا يزيد من بروزها شعور عام بالتهميش والإفقار وانتشار وبائي للفساد، وغياب مريع للقيم والمشاريع الفكرية، وتخلي الدولة عن أدوارها الأساسية إلا من مشاهد القمع والهيمنة. هذه هي الخلفية المؤهلة لإدراك الناس ضرورة العمل معًا، والاقتداء بتجارب مفيدة حسمت فيها الحركات الاجتماعية الأوضاع لصالح الشعوب ولصالح الحقوق والحريات، وامتلاك القدرة على مقاومة المد الاستعماري بأشكاله المختلفة. وغير ذلك من إنجازات في كافة أنحاء العالم حققتها الحركات الاجتماعية، مما دفع البعض إلى وصف هذا الشكل من العمل الجماعي بـ "القوة العظمى الأخرى في العالم"[1]

---

[1] المظاهرات الحاشدة التي ضمت عشرة ملايين متظاهر ومحتج ضد التهديد الأمريكي بغزو) استخدمت العبارة للمرة الأولى في رد فعل على العراق في ١٥ فبراير/شباط، انظر:

Jonathan Schell, "The Other Superpower," The Nation (14 April 2003), http://www.thenation.com/doc.mhtml?i=20030414&s=schell;
James F. Moore, "The Second Superpower Rears its Beautiful Head," Berkman Center for Internet and Society at Harvard Law School (31 March 2003), at: http://cyber.law.harvard.edu/people/jmoore/secondsuperpower.html;
The Second Superpower: Cooperation, Politics and Activism, at: http://www.worldchanging.com/archives/cat_the_second_superpower_cooperation_politics_and_activism.html.

من الناحية العملية، يعكس الاهتمام بالحركات الاجتماعية على مستوى الدراسة والبحث، ما تشهده مجتمعاتنا من حراك تمثل في مجموعة لا بأس بها من تحركات حدثت في السنوات الخمس الأخيرة، قامت بها فئات عريضة من العمال والطلاب والمثقفين والفلاحين وأصحاب المصالح المختلفة، ضمن تعبيرات احتجاجية على ما لحق بهذه الفئات من أضرار تتعلق بمفردات الحياة اليومية ومصادر رزقهم، واحتجاجًا على ما يعيشونه من أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية أصبحت تجور يومًا فيومًا على حقوق الشعوب في تقرير مصيرها، بل وتنحدر بهم إلى أدنى مستويات التمثيل السياسي وإعمال الحقوق والتمتع بالحريات.

إلا أن تناول الحركات الاجتماعية على هذه الخلفية مازال يشوبه بعض التعجل وغياب الرؤية الاستراتيجية، حيث يتلهف البعض إلى تسمية أي عمل أو أية درجة من التحركات الجماعية بمسمى "حركة اجتماعية". ولا شك في أن المسميات التي تُخلع على الأحداث السياسية العارضة لا تكتسب وزنًا إلا عندما تحمل تقييمات معترفًا بها على مستوى واسع، وكذلك عندما تكون هناك نتائج واضحة تعقب اكتساب الحدث للاسم، أو إخفاقه في نيل هذه التسمية. فإطلاق اسم "**الفوضى**" أو "**الشغب**" أو "**حالة إبادة**" على حدث ما، إنما يصم المشاركين فيه بالعار. كما أن إضافة اسم إلى حدث ما على طريقة "انتخابات ساحقة" أو "**نصر عسكري**" أو "**استقرار سلمي**"، إنما يُصقل عمومًا من سمعة منظمي الحدث. كذلك الأمر فيما يخص الحركات الاجتماعية؛ حيث اكتسب مصطلح "**الحركة الاجتماعية**" على مستوى العالم نغمات جذابة مصاحبة.[٢]" وبالتالي، نجد المشاركين والمراقبين والمحللين حين يستحسنون حدثًا من أحداث العمل الجماعي الشعبي هذه الأيام، فإنهم كثيرًا ما يطلقون عليه "**حركة اجتماعية**"، سواء توافرت فيها المقومات الكاملة للحركة الاجتماعية أو لم تتوفر.

ويدل اختلاف الرؤى البحثية حول طبيعة الحركات الاجتماعية، على مكانتها الخاصة في مجال البحث والدراسة، ضمن طيف العمل الجماعي الذي يتسع ليشمل أنواعًا كثيرة ومختلفة، بداية من الحشد للتوقيع على التماس، انتهاء بالثورات الكبرى التي تحل أنظمة حكم مكان أخرى. ونحن في سياق تناول الحركات الاحتجاجية وعلاقتها النوعية بالحركات الاجتماعية، نميل إلى التعامل معها من زاوية طموحة– كسياسة ونظرية وأحداث تاريخية ملهمة– بوصفها كيانًا متكاملاً نبغي تدعيم مقوماته على أرض الواقع لإحداث تغيير، والتغيير هو بيت القصيد في الحركات الاجتماعية، ويمكننا الجزم بأنه العنصر أو الهدف الذي إذا غاب عن أي عمل جماعي فلا يمكننا تسميته بـ"الحركة الاجتماعية"، حيث يأتي هدف التغيير ضمن أهم ملامح التكوين عند تقييم حركة اجتماعية، سواء كان تغييرًا كبيرًا أو محدودًا، استراتيجيًا أو مرحليًا.

---

[٢] انظر: تشارلز تيلي، "الحركات الاجتماعية ١٧٦٨– ٢٠٠٤"، ترجمة ربيع وهبه، المشروع القومي للترجمة، ٢٠٠٦.

إشكالية التعامل مع مصطلح "الحركات الاجتماعية"؟

المعيار المؤثر وظيفيًّا

لا يعنينا هنا كثيرًا التصنيف النظري ضمن أدبيات العلوم السياسية والاجتماعية، بالرغم من أهميته، ولكن ما يعنينا أكثر هو إدراك ضرورة التمهل في إطلاق المسميات حتى تكتمل العناصر المستوفاة لما يمكن تسميته بـ"الحركة الاجتماعية"، وإلا سنفرغ المصطلح من محتواه، ومن ثم، فإننا وعلى خلفية الإقرار بضرورة مقاربة الحركات الاجتماعية كسياسة ونظرية وأحداث تاريخية ملهمة، نريد تحقيق عدة أهداف عملية، أهمها:

- محاولة الوقوف على تعريف دقيق [قياسي] للحركة الاجتماعية.
- محاولة الإحاطة التاريخية بمكونات وآلية عمل الحركة الاجتماعية ضمن أدبيات العلوم السياسية والاجتماعية، كشكل من أشكال العمل السياسي الجماعي، وتقديم براهين على وجود شكل ناضج للحركة الاجتماعية يمكن أن يُتخذ كمقياس نقيس به التجارب المختلفة التي يشتبه فيها كحركة اجتماعية ناضجة أو مستوفاة للمواصفات.
- تعزيز النقاش حول وضع الحركات الاجتماعية حديثًا في نسق البحث السياسي والاجتماعي، والاتفاق على كنهها كشكل من أشكال العمل السياسي، مثل الثورات والعمليات الانتخابية والحركات الإصلاحية الكبرى، أو بوصفها أحداثًا أو ظاهرة ضمن ظواهر السياسات التنازعية.

مفهوم الحركات الاجتماعية

لاحظنا عند استعراض الكتابات المفسرة لمفهوم الحركة الاجتماعية، أن معظم الذين أسهموا في تقديم تعريف للحركات الاجتماعية، قد أجمعوا على وجود عدة عناصر أساسية لا بد من توافرها في الحركة الاجتماعية حتى تستحق هذا المسمى. هذه العناصر هي:

جهود منظمة، ومجموعة من المشاركين، وأهداف، وسياسات، وأوضاع، وتغيير، ومكونات فكرية محركة، ووسائل تعبئة. فالحركات الاجتماعية "هي تلك الجهود المنظمة التي تبذلها مجموعة من

المواطنين بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات، أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقترابا من القيم التي تؤمن بها الحركة"[٣].

العناصر نفسها نجدها في التعريف التالي:

"يمكن الإشارة إلى الحركة بالمعنى الاجتماعي باعتبارها قياما بعدد من الأنشطة للدفاع عن مبدأ ما، أو للوصول إلى هدف ما؛ كما تتضمن الحركة الاجتماعية وجود اتجاه عام للتغيير؛ وهي تشمل أيضًا مجموعات من البشر يحملون عقيدة أو أفكارًا مشتركة، ويحاولون تحقيق بعض الأهداف العامة.

كما يشير البعض إلى أن الحركة الاجتماعية تتكون من مجموعة من الناس ينخرطون في أنشطة محددة، ويستعملون خطابًا يستهدف تغيير المجتمع، وتحدي سلطة النظام السياسي القائم. كما يقترن مفهوم الحركة الاجتماعية بمفهوم القوة الاجتماعية، والقدرة على التأثير وإحداث التغيير[٤].

وثمة تعريفات تؤكد على دور المجتمع المدني ومنظماته، وقد تخلط– كما هو متوقع– بين الحركات الاجتماعية ومنظمات الحركات الاجتماعية، كما نرى في هذا التعريف الذي ورد في إطار دعوة إلى إطلاق حركة اجتماعية في زمبابوي عبر جريدة هراري ديلي نيوز.

إن بناء حركة اجتماعية قوية مناصرة للديمقراطية "يظل دومًا مهمة المجتمع المدني عندما يعمل في ظل بيئة سياسية قمعية... وينبغي في هذا الصدد أن نكون قادرين بداية على تعريف ماهية الحركة الاجتماعية، حيث إن الحركات الاجتماعية كما يُوحي الاسم هي تنظيمات شاملة مؤلفة من جماعات متنوعة المصالح، تضم حال تشكلها طبقات مهمة في المجتمع مثل العمال والجماعات النسائية والطلاب إلى جانب العنصر الفكري. والشيء الذي سيجمع قطاعات المجتمع المختلفة ذات المصالح المتنوعة، هو شعور عام بالضيم، قوامه الإدراك المشترك لغياب الديمقراطية في وضعية سياسية بعينها".

كما يرى هربرت بلومر Herbert Blumer، أن الحركات الاجتماعية هي ذلك الجهد الجماعي الرامي إلى تغيير طابع العلاقات الاجتماعية المستقرة في مجتمع معين[٥].

---

[٣] د. إبراهيم البيومي غانم، "الحركات الاجتماعية..تحولات البنية وانفتاح المجال"، ٨ مايو/ أيار ٢٠٠٤، على موقع الإنترنت:
http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/05/article01.shtml

[٤] نولة درويش، "هل نحن إزاء حركة بالفعل أم إزاء منظمات محددة؟" ٤ مارس/ آذار ٢٠٠٤، في موقع على الإنترنت:
http://www.kefaya.org/reports/0403naola.htm

[٥] **Herbert Blumer**, "**Collective** Behavior," in A. M. Lee, ed., Principles of Sociology, New York, Barnes & Noble, 1951, pp. 67-121.

الملامح المميزة للحركات الاجتماعية

الأمر إذن على المستوى النظري يؤكد على أن ثراء وتنوع الحركات الاجتماعية وتطورها التدريجي على مر التاريخ الحديث إلى الشكل المأمول، أمر مثير للجدل ولاهتمامات مختلفة على الصعيد العلمي والعملي. وهي إشكالية لن نفض الاشتباك فيها ولن نخرج بفائدة منها إلا من خلال عرض لمحة مهمة تختص بمقارنة عمليات الحركة الاجتماعية social movements process في إطار الصراعات conflicts، والشبكات networks، والهويات identities، حيث يمكننا في هذا الصدد أن نضع أيدينا على عدة فروق مهمة بين عمليات الحركة الاجتماعية والعمليات الأخرى للعمل الجماعي collective action– بما في ذلك التحالفات المناوئة adversarial coalition، والحملات الطوعية على أهداف جماعية مشتركة على مستوى واسع، والعمل التنظيمي– وذلك بالنظر إلى الحركات الاجتماعية كوضع متميز في فضاء تحليلي تحدده ثلاثة أبعاد:

- حضور أو غياب التوجهات الصراعية تجاه معارضين محددين.
- تبادلات غير رسمية محدودة أو غزيرة بين الأفراد أو المنظمات المنخرطة في مشروعات جماعية.
- هوية ضعيفة أو قوية بين أعضاء تلك الشبكات[٦].

تبني عمليات الحركة الاجتماعية وتنتج شبكات معلوماتية مكثفة وسط الفاعلين الذين يتقاسمون ويشتركون في هوية جماعية ومنخرطين في صراع اجتماعي أو سياسي. وهي تضاهي عمليات التحالف الذي لا تتطلب فيه العلاقات التكتيكية– الساعية لتحقيق أهداف محددة– وجود هوية جماعية، ولكن التحالف يتيح لأعضائه العمل تحت مفردات رعايته وتكفله بأمورهم.

عند التحدث عن الحركات الاجتماعية، نجدنا في الغالب نتحدث عن جماعات متنوعة الأهداف من خلال مصطلحات قابلة للتداول والتبادل، مثل التحالفات، والحلفاء، والشبكات. وهي جميعها أشكال متميزة من مستويات العمل الجماعي. " فجميع هذه الأشكال يمكن أن تكون جزءً من حركات اجتماعية والعكس صحيح"[٧].

كيف تعمل الحركات الاجتماعية؟

---

[٦] Mario Diani, "The Concept of Social Movement"; Mario Diani, "Networks and Social Movements: A Research Program," in Mario Diani and Doug McAdam, editors, Social Movements and Networks: Relational Approaches to Collective Action (Oxford/New York: Oxford University Press, 2003), 299-319.

[٧] جوزيف شكلا، ربيع وهبه، الحركات الاجتماعية، شبكة حقوق الأرض والسكن، مشروع الإنتاج الاجتماعي للموئل social production of habitat، ٢٠٠٥، على الموقع: http://www.hic-mena.org/SocialMovementsxa.htm.

التنوع الواسع وضبط التركيبة الداخلية

إدارة الحركات الاجتماعية تتطلب إتاحة المجال للتنوع الواسع وضبط التركيبة الداخلية. فالحركات الاجتماعية يمكن أن تساعد على خلق مناخ يتيح المجال لتآلف أو تركيب ثلاث عناصر وظيفية:

١. الحملة campaign: مجهود عام مستدام ومنظم يملي مطالب جماعية على سلطات مستهدفة.

٢. ذخيرة الحركة الاجتماعية social movement repertoire: عبارة عن توظيف لتوليفات ممكنة من بين أشكال العمل السياسي (خلق جمعيات وتحالفات ذات أهداف خاصة، لقاءات عامة، مواكب مهيبة، اعتصامات، مسيرات، مظاهرات، حملات مناشدة، بيانات في الإعلام العام، مطويات أو كراسات سياسية).

٣. مؤهلات التحرك: تمثيل المشاركين لجملة من الصفات العامة الموحَدة، هي الجدارة، والوحدة، والزخم العددي، والالتزام تجاه أنفسهم أو تجاه قاعدتهم الشعبية[٨].

إذا أتينا إلى الحملة نجدها على خلاف المناشدة أو الإعلان أو اللقاء الجماهيري الذي يتم لمرة واحدة وينتهي. فالحملة تمتد لما بعد الأحداث الفردية. ولو أن الحركات الاجتماعية غالبًا ما تشتمل على مناشدات وإعلانات ولقاءات جماهيرية. والحملة دائمًا ما تصل بين ثلاثة أطراف على الأقل:

- مجموعة من المطالبين الناذرين أنفسهم،
- والمستهدفون الذين توجه إليهم المطالب،
- وجمهور من نوع أو آخر.

أما ذخيرة الحركة الاجتماعية social movement repertoire: فهي كما ذكرنا مجموعة الأداءات performances التي تكون متضمنة في الحركة الاجتماعية التي تشمل: التظاهرة، والمسيرة، وحملات المناشدة، والاعتصام، والبيانات الصحفية. والذخيرة تدل على وجود حالة من الاستعداد والقوة.

[٨] تشارلز تيلي، الحركات الاجتماعية ١٧٦٨– ٢٠٠٤، ترجمة ربيع وهبه، الإصدار رقم ٩٧٣، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦، الفصل الأول، ص. ٢٧.

ويعد مفهوم repertoire من أهم المفاهيم التي قدمها الباحثون في مجال الحركات الاجتماعية، وعلى رأسهم الكاتب تشارلز تيلي Charles Tilly. و"يقصد به مجموعة من الأعمال الروتينية التي يتجمع بواسطتها الناس للعمل على مصالحهم المشتركة. وهذا المفهوم يدعونا إلى البحث في نماذج من الإملاء الجماعي للمطالب، وانتظام طرق تجميع الناس وترابطهم معًا لرفع مطالبهم عبر الزمان والمكان"[٩]. وهو من أحد جوانبه مفهوم ثقافي لتركيزه على عادات الناس في التنازع people's habits of contention وذلك في إطار حدوث العمل الجماعي كنتيجة لتوقعات مشتركة وارتجالات متعلمة. ومن ثم فإن مفهوم الذخيرة repertoire ليس مجرد مجموعة من الوسائل لرفع المطالب، بل يعني أيضًا مجموعة من المعاني التي تظهر في إطار العلاقات داخل الصراعات؛ معان كما يصفها جيرتز Geertz تصاغ في تدفق الأحداث. "والذخائر هي إبداعات ثقافية متعلمة لكنها ليست مشتقة من فلسفة مجردة، ولا تتشكل نتيجة لدعاية سياسية، فهي تظهر من الصراع"[١٠].

وإذا سألنا في أدبيات الحركات الاجتماعية على خلفية الأحداث والوقائع: ماذا يتعلم المحتجون؟ نجد الإجابة بسيطة: "إنهم يتعلمون تهشيم النوافذ، ومهاجمة المساجين المشهر بهم، وتحطيم منازل الأنذال، وشن مسيرات عامة، وتقديم التماسات، وعقد لقاءات عامة، وتنظيم جمعيات ذات مصالح خاصة. أما الجانب السياسي البارز للمفهوم، فيتبلور في وصفه لكون مجموعة الأعمال الروتينية التنازعية تظهر:

أولاً من نضالات تنازعية contentious struggles ضد الدولة، و**ثانيًا** تكون في علاقة حميمة مع الحياة اليومية والسياسات الروتينية، وأنها **ثالثًا** تكون مقيدة بفعل ما تمارسه الدولة من نماذج القمع"[١١].

أما **مؤهلات التحرك**، فتتضمن الصفات والقيم الأربع: الجدارة، والاتحاد، والعدد، والالتزام. حيث ينبغي أن يعتمد تشكيل حركة اجتماعية على مجموعة من الأفراد العازمين على الاتحاد، ولابد أن يكونوا بعدد كاف ومعبر، وأن يتصفوا بالالتزام، وكذلك بالاستحقاق أو الجدارة بالموقف الذي يتخذونه حيال قضية ما. ومن هنا نختار ونؤكد على ضرورة استخدام عبارة مؤهلات التحرك في سياق التحركات الاجتماعية التي تحتاج إلى توافر هذه الصفات في المشاركين الجادين، والتي تعد مناسبة كذلك للحالة الوجدانية التي تعكسها الصفات الأربع.

---

[٩] المرجع السابق.

[١٠] Clifford Geertz, The Interpretation of Cultures, Basic Books, May 1977.

[١١] Javier Auyero, "When Everyday Life, Routine Politics and Protest Meet," Sociology Department SUNY at Stony Brook, December 2003.

ولكن، وكما نوهنا سابقًا، ثمة حالة من الاستعجال في إطلاق مصطلح "**الحركات الاجتماعية**" على بعض الأحدث العامة، والتي قد تكون جيدة التنظيم ومستدامة أيضًا، بل وتفي أجزاؤها بالمعايير المذكورة. وهو خطأ خاص ودقيق توضحه أشكال أخرى من الخلط، أهمها:

١. أن المحللين والنشطاء غالبًا ما يمدون مصطلح "حركة اجتماعية" بشكل فضفاض؛ ليشمل جميع الأعمال الجماعية الشعبية ذات الصلة، أو على الأقل جميع الأعمال الجماعية الشعبية التي تلقى استحسانهم. فالنسويات، على سبيل المثال، يدمجن وبأثر رجعي النساء البطلات بالحركة النسائية على مدى قرون تسبق تاريخ تبلور الحركات الاجتماعية في العصر الحديث وفق المفهوم الذي قدمناه، في الوقت الذي نجد فيه أيضًا أية مبادرة شعبية في أي مكان لصالح البيئة بالنسبة لنشطاء البيئة جزءً من الحركة البيئية على مستوى العالم.

٢. كذلك يخلط المحللون غالبًا بين العمل الجماعي لحركة ما وبين المنظمات والشبكات التي تدعم أو تؤيد العمل، أو أنهم حتى يعتبرون المنظمات والشبكات مُكوِنة للحركة، مثل أن نُميز الحركة البيئية بالناس والشبكات الشخصية ومنظمات الدعوة المدافعة advocacy التي تؤيد الحماية البيئية وليس بالحملات التي ينخرطون فيها[١٢].

٣. إن المحللين غالبًا ما يتعاملون مع "**الحركة**" كفاعل أحادي فردي، الأمر الذي يطمس شيئين مهمين:

- المراوغة التي لا تنقطع وإعادة تنظيم الصفوف الذي يستمر دائمًا في إطار الحركات الاجتماعية.
- التفاعل بين النشطاء والقاعدة الشعبية والمستهدفين والسلطات والحلفاء والمنافسين والأعداء والجماهير التي تصنع النسيج المتغير للحركات الاجتماعية.

تجمع الحركات الاجتماعية في طبيعتها ثلاثة أنواع من المطالب:

برنامج، و**هوية**، و**مكانة**.

[١٢]. لا بد هنا من الالتفات في هذا النوع من الخلط إلى الحالة التي نعيشها في المجتمع العربي المدني، حيث في الغالب ما تلتصق الأنشطة باسم المنظمة المدنية المنظمة لها وكأنك ترى تنافسًا على سبق يأخذك على الفور إلى سلوك تجاري وليس سلوك من يريد تشكيل حركة اجتماعية أو عمل مشترك كلما ازداد العدد وتنوع المشاركون في تنظيمه والقيام به كلما أفاد وجود منظمات مجتمع مدني حقيقية وبالأخص منظمات دعوة وتأثير.

مطالب البرنامج تتضمن دعمًا أو تأييدًا أو معارضة معلنة للتحركات الفعلية أو المقترحة من قبل المستهدفين من مطالب الحركة. أما مطالب الهوية فتتألف من تأكيدات على أننا – نحن المطالِبين– نشكل قوة موحدة يُعتد بها. وصفات الوقفة (الجدارة، والوحدة، والزخم العددي، والالتزام) تساند مطالب الهوية. أما مطالب المكانة، فتؤكد روابط وتشابهات مع فاعلين سياسيين آخرين. على سبيل المثال الأقليات المستبعدة، أو جماعات المواطنين القائمة على نظام سليم، أو المؤيدين المخلصين للنظام. وهي أحيانًا ما تكون معنية بمكانة الفاعلين السياسيين الآخرين، مثلاً في الدعاوى إلى إخراج المهاجرين أو إقصائهم من المواطنة.

تطور الحركات الاجتماعية في التاريخ الحديث

البداية في أوروبا

في كتابه تاريخ الحركة الاجتماعية الفرنسية من ١٧٨٩ حتى الآن (١٨٥٠)، أدخل عالم الاجتماع الألماني "لورنز فون شتاين" Lorenz von Stein مصطلح "الحركة الاجتماعية" في نقاشات متعمقة حول الكفاح السياسي الشعبي popular political striving [١٣]. في البداية حمل المصطلح الفكرة الخاصة بعملية أحادية متواصلة، أكسبت الطبقة العاملة برمتها الوعي الذاتي والقوة. وعندما كتب فون شتاين ذلك، كان البيان الشيوعي لماركس وإنجلز (١٨٤٨) قد تبنى حديثًا معنى مماثلاً تمامًا لهذا في إعلانه، أن "جميع الحركات التاريخية السابقة كانت حركات لأقليات، أو لحساب أقليات. أما الحركة البروليتارية فهي حركة الوعي الذاتي المستقلة التي تقوم بها الأغلبية الساحقة لصالح الأغلبية الساحقة"[١٤].

وثمة حجج بحثية موثقة ومدعمة بمراجع عدة، ترى أن نشأة الحركات الاجتماعية بالهيكل الذي قدمنا له في إطار التعريف وتحديد الآليات، كان في بريطانيا العظمى؛ بحكم ما كانت تضمه من تطورات اقتصادية واجتماعية وسياسية ونظرًا للتنوع في الأزمات التي لحقت بمجتمعات هذه الإمبراطورية مترامية الأطراف. وهو ما سنحاول عرض حيثياته بإيجاز فيما يلي:

في ستينيات القرن الثامن عشر، تضمنت مظاهر الحركات الاجتماعية في لندن وبوسطن وشارلستون استخداما مباشرا للقوة أو تهديد الأطراف الذين أساءوا لمعايير أو مصالح جماعة ما. كذلك جلبت ستينيات القرن الثامن عشر علامات مهمة دلت على التغير في التنازع الشعبي popular contention. وإذا أردنا حصر التجمعات التنازعية بمدينة لندن في هذه الحقبة،

[13] Stein, Lorenz von (1959): Geschichte der sozialen Bewegung in Frankreich von 1789 bis auf unsere Tage. Hiledesheim: Georg Olms.

[14] Marx, Karl, & Frederick Engels (1958): Selected Works. 2 vols. Moscow: Foreign Languages Publishing House.

سنجد قائمة من الأحداث تؤكد على هذا الوصف للتحركات، منها ثلاثة صراعات رئيسية غلبت على التجمعات التنازعية في شهر واحد.

أولاً يقوم تجار الفحم في منطقة "شادويل" و"وابينج" (بالقرب من ميناء لندن الرئيسي) بعرقلة بيع

ونقل الفحم لتدعيم مطالبهم برفع معدلات البيع بالتجزئة.

ثانيًا يضغط نساجو الحرير في الطرف الشرقي من لندن (خاصة سبيتالفيلدز) على أصحاب الحوانيت الذين يستقطعون من أجورهم وأيضًا على عمال المياومة الذين يواظبون على الإنتاج مقابل أجر أقل، وذلك بتمزيق القماش من على الأنوال الخاصة بخصومهم.

ثالثًا إعصار سياسي يزأر حول شخصية "جون ويلكز" المثيرة للجدل. في الصراعين الأولين نرى أشكالاً روتينية من الضغط والثأر، مارسها العمال الإنجليز على مدى قرون. ولكن في الصراع الثالث نشهد ابتكارًا أطل بظلال ذخيرة تحركات الحركة الاجتماعية، من ملامحها، تحويل حملة انتخابية خاصة بأحد البرلمانيين إلى مناسبة لاستعراض التضامن والإصرار الشعبي؛ ففي وقت كانت حقوق التصويت فيه محدودة، تنسلخ المشاركة الجماهيرية المنظمة عن الآداب العرفية للانتخابات.

كان "ويلكز" محرضًا، لكنه لم يكن من العامة. وقد دخل البرلمان عام ١٧٥٧ مستخدمًا أمواله ومركزه كعضو في طبقة الأعيان الصغيرة. وأثناء فترة وجوده في البرلمان، بدأ في تحرير صحيفة معارضة، هي "بريتون الشمالية" The North Briton وذلك عام ١٧٦٢. وقد أطلق هذا الاسم على صحيفته الجدالية ردًا على صحيفة "بريتون" The Briton المناصرة للحكومة.

السياق السياسي والاقتصادي:

لقد دلت الصراعات والنضالات التنازعية الشعبية التي ذكرنا أمثلتها، على بداية ظهور شكل متطور لظهور الحركة الاجتماعية في إنجلترا وأمريكا على خلفية تغيرات سياسية واقتصادية عميقة، ميزتها أربع عبارات دارجة دالة، هي: **الحرب، والحركة البرلمانية، والرسملة، والحركة البروليتارية.**[١٥].

[15] Brewer, John (1976): Party Ideology and Popular Politics at the Accession of George III. Cambridge: Cambridge University Press. (1989): The Sinews of Power: War, Money and the English State, 1688–1783. New York: Knopf.

تُرى ما الذي يربط بين كل من الحرب والحركة البرلمانية وحركة الرسملة وحركة البروليتارية من جانب، وبين نمو الحركات الاجتماعية من جانب آخر؟ مظاهر العلاقة التي تهمنا في سياق استعراض تطور الحركات الاجتماعية يمكن تكثيفها فيما يلي:

- كان لمعدلات التعبئة ومدفوعات الحرب معًا زيادة تأثير النشاط الحكومي على رفاهة عامة الناس، وهو ما استدعى إدخال ممثلي الحكومة في مفاوضات حول الشروط التي يمكن بموجبها أن يساهم أصحاب الأراضي والتجار والعمال والجنود وغيرهم في الجهد الجماعي.

- بالرغم من حق التصويت المحدود، فإن تحول السلطة نحو البرلمان أفاد في زيادة أثر الأعمال التشريعية على رفاهية الجميع بشكل كبير، واكتسب الجميع في بريطانيا العظمى والمستعمرات، بسبب التنظيم الجغرافي للتمثيل البرلماني، مزيدًا من الاتصال المباشر مع الناس– من المشرعين المنتخبين– الذين كانوا يقومون باتخاذ تحركات سياسية متعاقبة.

- بالرغم من استمرار كبار أصحاب الأراضي في السيطرة على السياسة الوطنية، فقد وسعت الرسملة من التأثير المستقل للتجار والماليين في لندن وأماكن أخرى، حيث أصبحوا هم مديرو رأس المال المعتمدون لدى الحكومة.

- قللت حركة البروليتارية من اعتماد العمال على أصحاب أراضٍ بعينهم وأصحاب حرف ورعاة معينين، ومن ثم أطلقت العمال ليدخلوا الحياة السياسية مستقلين بأنفسهم.

- عززت هذه التغيرات، في مجملها، من التحالفات العارضة بين كل من الارستقراط المنشقين والبرجوازيين (افتقدوا إلى العدد في تحركهم بشكل مستقل ضد كتلة الطبقات الحاكمة) والعمال غير الراضين (افتقدوا الحماية القانونية والاجتماعية التي كان الرعاة يمدونهم بها).

- سهلت تلك التحالفات بدورها من ملاءمة وتوسع الجمعيات ذات الأغراض الخاصة، والاجتماعات العامة، وحملات الالتماس والمسيرات المنظمة، وغيرها من الأشكال ذات الصلة في رفع المطالب من قبل الطبقة العاملة ونشطاء البرجوازية الصغيرة، لكنها صعبت على السلطات مهمة الحفاظ على الحظر القانوني لتلك الأنشطة خاصة عندما انضم إليها عامة الناس.

- أبعدت تلك التحالفات الطبقة العاملة نفسها ونشطاء البرجوازية الصغيرة عن العمل الهدام المباشر كوسيلة لرفع المطالب.

- التحركات المشتركة بين الارستقراط المنشقين والبرجوازيين الراديكاليين والبرجوازيين الصغار الغاضبين والعمال، خلقت إرهاصات ومساحات قانونية لأعمال الحركة الاجتماعية، حتى بعد انتهاء الحملات والتحالفات التي كانت جارية آنذاك.

وفي السياق نفسه من الاستجابات البحثية، كرس "ج. فرانكلين جيمسون" J. Franklin Jameson المؤرخ الأمريكي الرائد في عام ١٩٢٥ سلسلة من المحاضرات المؤثرة حول موضوع "الثورة الأمريكية تدخل في عداد الحركات الاجتماعية".وقدم حجته قائلاً: إن "تيار الثورة" لا يمكن أن يكون حبيس مجرى ضيق بين ضفتين، بل إنه ينساب وينتشر على نطاق واسع على الأرض. لقد تحررت كثير من الرغبات الاقتصادية وكثير من الطموحات الاجتماعية بفعل النضال السياسي، وتبدل كثير من جوانب المجتمع الاستعماري بشكل عميق بفعل القوى التي أُطلق لها العنان. فقد طالت يد ثورة التغيير العلاقات بين الطبقات الاجتماعية بعضها البعض، ومؤسسة العبودية، ونظام حيازة الأراضي، ومجرى وطبيعة الأشغال، وأشكال وروح الحياة الفكرية والدينية، فجميعها بزغ في ظل الثورة في أشكال قدمت خطوات كثيرة في الاقتراب من الأشكال التي نعرفها الآن[١٦].

وأنهى محاضراته بزعمه "أن جميع الأنشطة المتنوعة للناس في البلد نفسه وفي غضون الفترة الزمنية نفسها تترابط بعضها البعض في علاقة حميمة، وأن المرء لا يمكنه الحصول على رؤية مرضية لأي من تلك الأنشطة إذا نظر إليها بمعزل عن رؤى الأنشطة الأخرى"[١٧].

هل يمكن الزعم بأن الثورة الأمريكية حركة اجتماعية أو سلسلة من الحركات الاجتماعية؟ بالنظر إلى الفترة نفسها التي ضربنا أمثلة عليها من لندن؟ يشير "سيدني تارو" Sidney Tarrow إلى الابتكارات في الأعمال السياسية قائلاً: إنه وسط ما كان

[16] Jameson, J. Franklin (1956): The American Revolution Considered as a Social Movement. Boston: Beacon. First published in 1926.

[١٧] Jameson, J. Franklin (1956): The American Revolution Considered as a Social Movement. Boston: Beacon. First published in 1926.

يجري من حرق الدُّمى والسطو على المنازل، جاء تنظيم المقاطعة واتفاقات عدم الاستيراد كعلامة مميزة لخلق أشكال "**نموذجية**" من السياسة التي يمكن أن تهاجر بسهولة من مكان إلى آخر ومن جماعة إلى أخرى ومن قضية إلى أخرى[١٨].

يعرف "تارو" اختراع الأساليب النموذجية سريعة الانتقال كخاصية مميزة لنشاط الحركة الاجتماعية، وكوجه مقابل ومهم لملحقات أكثر محدودية للأوضاع المحلية والتي ضمت الموسيقى الصاخبة وحرق الدمى والسطو على المنازل، ولكن هل ظهور الأساليب النموذجية تؤهل الثورة الأمريكية لتكون حركة اجتماعية؟ إن الهدف هنا هو البحث في أزمنة وأمكنة يقوم فيها الناس، الذين يرفعون مطالب جماعية على السلطات، بالمواظبة على تشكيل جمعيات ذات أغراض خاصة أو تحالفات محددة، وعقد اجتماعات عامة، وتوصيل برامجهم للإعلام المتاح، وتسيير مواكب، وتجميع حشود أو مظاهرات. ومن خلال كل هذه الأنشطة يصنعون عروضًا ويقدمون مظاهر متناغمة من الجدارة والوحدة والزخم العددي والالتزام.

وبحكم ما كان من حال في بريطانيا العظمى أثناء الفترة نفسها، تكون الإجابة واضحة: جميع العناصر الفردية قائمة في الولايات المتحدة الجديدة في ستينيات القرن الثامن عشر، لكنها لم تكن بعد قد تبلورت إلى شكل من أشكال السياسة الشعبية متميز ومتوافر باتساع. حيث كان انتشار الجمعيات المترابطة بين بعضها البعض من عام ١٧٦٥ فصاعدًا، قد غير السياسة الشعبية ومهد الطريق إلى ظهور الحركات الاجتماعية المستوفاة للمواصفات. ومع ذلك استغرق الأمر عقودًا قبل أن يصبح الجهاز الكامل للحركة الاجتماعية متاحًا بشكل واسع أمام المطالبين الشعبيين.

ونسوق هنا بعض الملاحظات التي تقدم بها المحللون المهتمون بنشأة وطبيعة الحركات الاجتماعية:

١. إن الحركات الاجتماعية، منذ نشأتها في القرن الثامن عشرً، لم تمض كتحركات فردية، بل كحملات تفاعلية. و ظهرت عند صراع يضم أطرافًا كثيرة، ويتمركز في كل حملة على الجهود المتكررة لتحالف متغير يسعى إلى إنجاز مجموعة من التغيرات السياسية المحددة تحديدًا جيدًا. فقد لعبت التحالفات بين الشخصيات السياسية النخبوية (الذين تمتعوا بدرجة من الحماية لمطالبهم) والقطاعات المنظمة نسبيًا من

[18] Tarrow, Sidney (1989): Democracy and Disorder: Protest and Politics in Italy 1965–1975. Oxford: Clarendon Press. (1996): "Movimenti politici e sociali." Enciclopedia delle Scienze Sociali, vol. 6: 97–114. (1998): Power in Movement, 2d ed. Cambridge: Cambridge University Press. (2002): "From Lumping to Splitting: Specifying Globalization and Resistance." In Jackie Smith & Hank Johnston, eds., Globalization and Resistance: Transnational Dimensions of Social Movements. Lanham, Md.: Rowman & Littlefield. (2003): "The New Transnational Contention: Social Movements and Institutions in Complex Internationalism." Working Paper 2003.1, Transnational Contention Project, Cornell University.

الطبقات العاملة (ممن كان لديهم منافع العدد والترابط الداخلي والأرضية المحلية) دورًا استثنائيًا على الأقل في المراحل المبكرة من الحركات الاجتماعية.

٢. تميزت الصراعات التي وقعت في تلك الحقبة دائمًا باحتوائها على برامج للتغيير السياسي، بل أنها ضمت أيضًا مزاعم بأن المؤيدين لهذه البرامج تمتعوا بالقدرة على العمل المستقل والفعال، وأن المشاركين كان لديهم المكانة السياسية للتحدث على الملأ حول قضايا قيد التناول.

٣. في الانتقال من القرن الثامن عشر إلى القرن التاسع عشر، نرى تجميعًا جليًا ومتواصلاً للأنواع الثلاثة من المطالب في الاجتماعات العامة وموجات الالتماس والتصريحات العامة والمظاهرات والرموز المشتركة للعضوية.

٤. إن البروز النسبي لمطالب البرنامج والهوية والمكانة يتنوع بصورة دالة وسط الحركات الاجتماعية ووسط المطالبين داخل الحركات، وبين مراحل الحركات. لم يكن في هذا الوقت ممكنًا الوقوف على التباين وسط الحركات الاجتماعية لإرساء هذه الحجة بشكل استنتاجي. ولكن يمكننا أن نلمح تناوبًا ما بين:

- تأييد إعانة، أو إصلاح برلماني في حركات العمال البريطانيين بعد الحروب النابليونية.
- التأكيد على أن العمال المنظمين يشكلون قوة مهيبة وجديرة .
- الشكوى من أنهم يشغلون دون مبرر وضعًا هامشيًا داخل النظام.

٥. المقرطة تروج لتشكيل الحركات الاجتماعية، حيث إن الخبرات الأمريكية والبريطانية بالإضافة إلى التجارب المجهضة لفرنسا وهولندا تبين نوعًا من التوافق الذي يكاد يتحقق بين المقرطة وانتشار الحركات الاجتماعية، فضلاً عن أن هذه التواريخ تقف على روابط مهمة لعمل الحركة الاجتماعية مع بُعد الحركة البرلمانية في السياسة العامة وما ينجم عنها من ظهور انتخابات تنافسية. وتظل الروابط العارضة والأفضل على كل من الاتجاهين متاحة للاستكشاف.

٦. الحركات الاجتماعية تؤكد السيادة الشعبية. جميع الحالات التي رصدت في هذه الفترة التاريخية تصور تأكيدات بازغة للسيادة الشعبية. وتبين أيضًا إلى أي مدى تطرح التأكيدات قضايا سياسية حادة، ومن لديه الحق في التحدث باسم الناس. هل الحق في الكلام يشمل الحق في مهاجمة النظام الحاكم؟ متى تكون مصلحة النظام العام مُبطِلة لهذا الحق؟ ومن ثم فإنه تجاوزًا لطقوس الاقتصاص أو التمردات الشعبية أو

حتى الانتخابات التنافسية، تضع الحركات الاجتماعية هذه القضايا المتعلقة بالحقوق في قلب السياسة الشعبية. ولندرة تسامحها في الغالب مع التوليفات الجديدة بين الحملات وذخيرة التحركات ومظاهر الوقفة، فقد جعلت السلطات البريطانية والأمريكية من نفسها عرضة لزعم أن النقاد المعارضين لها هم المتحدثون الحقيقيون عن الناس، وليس هي.

٧. مقارنة بالأشكال ذات الأساس المحلي من السياسة العامة، تعتمد الحركات الاجتماعية بشكل كبير على مدبّرين سياسيين من أجل استمرارها، فنجد أن حركة إلغاء الرق لم تكن ليفتح لها باب إلا برجال الدين وقادة الطوائف والمشرعين الذين حافظوا على القضية في الصحافة، وبنوا روابط بين الجماعات المحلية من النشطاء واللقاءات العامة المخططة، وموجات الالتماس المنظمة، والزج بقضية الرق في الحملات الانتخابية. وفي غضون ستينيات القرن الثامن عشر قاد جون ويلكز ومعاونوه في لندن (وصامويل آدامز في بوسطن والمتحالفون معه) عناصر رئيسية من رفع مطالب الحركة الاجتماعية. ولكنهم ظلوا مفتقدين إلى المعرفة بالحملات وذخيرة التحركات ومظاهر الوقفة التي اتخذها المدبّرون السياسيون البريطانيون (والأمريكان) كشيء مسلم به بعد ذلك بخمسين أو ستين سنة[١٩].

٨. بمجرد أن تؤسس الحركات الاجتماعية نفسها في وضع سياسي معين، فإن النمذجة، والاتصال، والتعاون تيسر من تبنيها في أوضاع أخرى متصلة. يمكننا أن نلاحظ في تلك الفترة تعميمًا لاستراتيجيات الحركة الاجتماعية عبر قطاعات في أمريكا الشمالية وخصوصًا الجزر البريطانية. ويمكننا رصد بعض المؤشرات على التسهيلات والتعاون الدولي في أمريكا وبريطانيا وهولندا وفرنسا؛ حيث استعارت كل حركة اجتماعية ابتكارات من حركة واحدة على الأقل من الحركات الأخرى، وسرعان ما أصبحت مناهضة الرق على نحو خاص مهمة دولية. إلا أن القرن التاسع عشر جلب للحركات الاجتماعية تيسيرات دولية أوسع، مثلما حدث من تأييد أعاره المهاجرون والمتعاطفون في إنجلترا وأمريكا إلى النشطاء الأيرلنديين في مواجهة البريطانيين[٢٠].

---

[١٩] Alexander, John K. (2002): Samuel Adams: America's Revolutionary Politician. Lanham, Md.: Rowman & Littlefield.

[20] Hanagan, Michael (1998): "Irish Transnational Social Movements, Deterritorialized Migrants, and the State System: The Last One Hundred and Forty Years." Mobilization 13: 107–26. (2002): "Irish Transnational Social Movements, Migrants, and the State System." In Jackie Smith & Hank Johnston, eds., Globalization and Resistance: Transnational Dimensions of Social Movements. Lanham, Md.: Rowman & Littlefield.

٩. الأشكال، والأفراد، ومطالب الحركات الاجتماعية تتنوع وتتطور تاريخيًا. أي شيء آخر نراه في الصراعات بين ستينيات القرن الثامن عشر وثلاثينيات القرن التاسع عشر لابد أن يشمل بالتأكيد على تباين حقيقي وتطور مستمر. ومازال علينا أن نرى بالتفصيل أن عملية رفع مطالب الحركة الاجتماعية تضرب بجذورها في التحديات ضد السلطات القومية، ولكنها سرعان ما دخلت الخدمة ليس فقط في تعبيرات التأييد لتلك السلطات، بل أيضًا في مطالب موجهة إلى سلطات أخرى مثل النخب المحلية والقادة الدينيين والرأسماليين. ونحن نتعامل مع ظاهرة سياسية ماثلة في تواريخ إقليمية وقومية.

١٠. الحركة الاجتماعية، كمؤسسة مخترعة، يمكن أن تختفي أو تتحول إلى شكل سياسي مختلف تمامًا. ونحن نرى أمثلة كثيرة اليوم على الانتشار الحديث للاتصالات الدولية بين النشطاء وكيفية خلقه أشكالاً جديدة من السياسة من أسفل إلى أعلى. إلا أننا مازلنا في حاجة إلى قدر كبير من التحليل قبل أن نقرر أي الشروط مهم وأيها مصيري لبقاء الحركات الاجتماعية[٢١].

وإذا انتقلنا إلى مشاهد أخرى تتضمن أنشطة متنوعة نقلت الحركات الاجتماعية إلى حالة أكثر اكتمالاً وفق المفهوم الذي قدمناه في بداية الورقة، سنجد في القرن التاسع عشر ملامح لتطور الحركات الاجتماعية في عدة بلدان أهمها فرنسا، وبلجيكا وبريطانيا والولايات المتحدة والأرجنتين، وغيرها. وسوف نقدم بعض النماذج التي تدلل على تطور الحركات الاجتماعية:

١. في **فرنسا:** شهدت مدينة ليون في الشهر الأول من ثورة ١٨٤٨ ثمانِ مظاهرات على الأقل. وفي مارس/آذار وإبريل/نيسان نظم النادي الديمقراطي المركزي Central Democratic Club مظاهرات كبيرة داعيًا إلى ديمقراطية راديكالية[٢٢]. بعدها مباشرة الجماعات النسائية والنوادي السياسية وقدامى المحاربين في الجيوش النابليونية وأطفال المدارس وعمال الورش على مستوى البلاد، عزمت على محاربة البطالة. وكان المضربون الذين يشغلون وظائف بالفعل يتظاهرون في ليون. فقد تظاهر أغلبهم تعبيرًا عن التضامن مع النظام الجديد مصحوبًا ذلك ببيانات بمطالب خاصة. كما تضمنت مطالبهم ما يرقى إلى مطالب البرنامج والهوية والمكانة، في إصرار منهم على حق المشاركين ومن يمثلونهم في التصويت العام.

[٢١] تشارلز تيلي، الحركات الاجتماعية ١٧٦٨–٢٠٠٤، ترجمة ربيع وهبه، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٦.

[٢٢] Robert, Vincent (1996): Les chemins de la manifestation, 1848–1914. Lyon: Presses Universitaires de Lyon.

وعلى مدار تلك الفترة وحتى الثورة الجديدة في الرابع من سبتمبر/ أيلول عام ١٨٧٠، مارس المتظاهرون بمدينة ليون لعبة القط والفأر مع السلطات. ورفرفت راية الثورة الحمراء في قاعة مدينة ليون من سبتمبر/ أيلول وحتى دخول الربيع. وقد أرست المدينة طرازها الخاص من الكميونة الراديكالية المستقلة التي حطمتها قوات الحكومة بوحشية في إبريل/ نيسان عام ١٨٧١[٢٣]. وعادت المظاهرات ثانية أثناء فترة الثورة الجديدة، بالرغم من أنها أخذت إيقاعًا بطيئًا عما كانت عليه في عام ١٨٤٨. وكان كلما استعادت سلطات الجمهورية الثالثة النظام من أعلى لأسفل، كانت المظاهرات وعلى مدى عقدين من الزمن، تتشكل استغلالاً وتحويرًا لأحداث مختلفة بعيدة عن المظاهرات، مثل: الجنازات المعادية للإكليروس، والاحتفالات المحلية بيوم سقوط الباستيل والمراسم الرسمية والمواكب الدينية، وذهاب وفود العمال إلى سلطات البلدية أو الدولة. ولم يغير تشريع الاتحادات العمالية (١٨٨٤) من الوضع بشكل أساسي. فقط مع توسع الجمعيات الطوعية أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر اضطلعت المظاهرات مرة أخرى بدور بارز في الحياة العامة لمدينة ليون.

٢. وفي **بلجيكا:** لاقت الذخيرة الجديدة من العمل الجماعي هوى لدى العمال، فيما قبل عام ١٨٤٨. وبعد اشتعال الثورة عام ١٨٤٨ في فرنسا بدأ الجمهوريون والراديكاليون البلجيكيون مباشرة في الدعوة إلى ثورة أخوية fraternal في بلدانهم. إلا أن رد الحكومة جاء سريعًا، فقامت بعدة إجراءات من ضمنها طرد كارل ماركس من البلاد في الرابع من مارس/ آذار ١٨٤٨.وتزامنًا مع الخروج السريع لماركس، كانت الحكومة البلجيكية ذات الأغلبية الليبرالية قد اتخذت خطوات لإحباط التعبئة الثورية في بلجيكا.

وبين الإصلاح السياسي عام ١٨٤٨ وتسعينيات القرن التاسع عشر، تغيرت خواص التنازع البلجيكي بشكل ملحوظ. فقد اختفت مثلاً الجموع الجوالة على الصعيد العملي، فيما أصبحت المظاهرات والإضرابات الكبيرة أكثر تكرارًا وبروزًا. وقد ظهرت في تسعينيات القرن التاسع عشر إضرابات عامة تم تنسيقها على مستوى إقليمي وقومي كأشكال رئيسية من العمل التنازعي.

كان التوافق بين تحركات الجماهير الاشتراكية المتعاقبة والانتصار البرلماني الجديد في حق التصويت الشامل مؤثرًا جدًا بما لا يترك مجالاً لأخطاء العلاقة العارضة بينهما. واستنادًا إلى المكاتبات المنشورة وغير المنشورة من الدوائر الحاكمة يمكن للمرء أن يستنتج أن الإضراب العام كان له أثر حقيقي، بل وفي الحقيقة كان أكثر أهمية مما أدركه الاشتراكيون المعاصرون

---

[23]. Aminzade, Ronald (1993): Ballots and Barricades: Class Formation and Republican Politics in France, 1830–1871. Princeton, N.J.: Princeton University Press.

أنفسهم. وقد واجه العمال الاشتراكيون المعارضون أصحاب السلطة بتهديد ثوري مرة تلو الأخرى مما مهد إلى إحداث انفتاح مفاجئ للديمقراطية[٢٤].

وتجب الإشارة هنا إلى إن المظاهرات تفسر بدقة الأصول التاريخية لتحركات محددة للحركة الاجتماعية. وبالرغم من تعميمها فيما بعد وانتشارها عبر تنوع واسع من الأنظمة والأوضاع والقضايا وبين أصحاب المطالب، فقد أخذت المظاهرات أشكالاً مختلفة في أماكن نشأتها. حيث ساهمت السياقات الأولية بإضفاء ثلاثة ملامح على التظاهرة، وهي: نماذج التفاعل، والمعايير

القانونية للتجمع والحركة، وأشكال تمثيل العلاقات بين المتظاهرين وفاعلين سياسيين آخرين بما في ذلك السلطات والمستهدفين بالمطالب[٢٥].

٣. **المملكة المتحدة:** الحركة الشارتية (الميثاقية)[٢٦]

بمجرد أن أرست صراعات عشرينيات القرن الثامن عشر وأوائل الثلاثينيات من القرن نفسه حركات اجتماعية على الخريطة السياسية، صارت المملكة المتحدة بما فيها أيرلندا معقلاً رئيسيًا لخلق الحركات الاجتماعية. فقد استمرت مناهضة الرق حتى إلغائه عام ١٨٣٣. وساعدت الحركات الاجتماعية في جلب الحقوق السياسية للمعارضين البروتستانت Protestant Dissenters عام ١٨٢٨ وللكاثوليك عام ١٨٢٩. وجلبت الأعوام الثلاثة اللاحقة تعبئة ساحقة للحركة الاجتماعية في صالح الإصلاح البرلماني، توجت بقانون الإصلاح عام ١٨٣٢[٢٧].

[24] Deneckere, Gita (1997): Sire, het volk mort: Sociaal protest in België (1831–1918). Antwerp, Amsab.

[25]. Bryan, Dominic (2000): Orange Parades: The Politics of Ritual, Tradition and Control. London: Pluto Press.

[٢٦] الحركة الشارتية (الميثاقية): حركة جماهيرية بريطانية كبيرة ابتدأت عام ١٨٣٨ وامتدت إلى أوائل الخمسينات من القرن التاسع عشر. وكانت حركة تناضل من أجل الديمقراطية السياسية والمساواة الاجتماعية نضالا كاد أن يكون ثوريًا. تمحورت الحركة الشارتية حول برنامج (ميثاق) للاقتراع العام وغيره من الإصلاحات السياسية الديمقراطية، وضعته رابطة شغيلة لندن، لمزيد من المعلومات، انظر:

. http://www.marxists.org/arabic/archive/rosa/1906-ms/01.htm

[٢٧] (1995): Popular Contention in Great Britain, 1758–1834. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

استبعد التشريع بصورة صريحة العمال الأجراء، وزاد من المؤهلات المرتبطة بالمِلكية في الدوائر البرلمانية التي سبق أن أعطت على الأقل بعض العمال المزدهرة حالتهم حق التصويت. وشكا العمال عندما نفذ البرلمان المشكّل حديثًا رؤيته الليبرالية من الاقتصاد السياسي بتمرير قانون جديد للفقراء New Poor Law خول المقاطعات الكنسية أو الأبرشيات التعاون في اتحادات قانون الفقراء Poor Law Unions. وقد أنهت هذه الاتحادات الإعانة الخارجية للعمال القادرين جسديًا، وأرسلتهم إلى بيوت العمل في حالة عدم إيجاد عمل مناسب، وفرضت شروطًا أكثر عقابية داخل بيوت العمل. وقد فجرت القضيتان حركات اجتماعية منفصلة أواخر ثلاثينيات القرن الثامن عشر. ولكنها ظهرت في حركة جماهيرية كبيرة عرفت باسم "**الحركة الميثاقية**" Chartism.

نُشر ميثاق الشعب People's Chart في مايو/ أيار عام ١٨٣٨ بعد أن صدر عقب مفاوضات وتوفيق بين القادة الراديكاليين والإصلاحيين. اختصوا فيها بالنقد قانون الإصلاح لعام ١٨٣٢، أخذ الميثاق في صياغة هذه المطالب المحددة:

١. حق التصويت للجميع [يقصد الذكر البالغ].

٢. اقتراعات سرية [بدلاً من التصويت الشفهي] في الانتخابات البرلمانية.

٣. برلمانات سنوية.

٤. رواتب لأعضاء البرلمان.

٥. إلغاء الشروط المتعلقة بالأملاك لعضوية البرلمان.

٦. دوائر انتخابية متساوية على مستوى البلاد[٢٨].

عقد الميثاقيون مؤتمرات عامة لطبقات الصناعيين بمعدل سنوي تقريبًا من عام ١٨٣٩ إلى ١٨٤٨. في نوتنجهام مثلاً، سعى المنظمون إلى جلب أصحاب الحوانيت إلى اللقاءات الجماهيرية في خضم الإعداد لمؤتمر عام ١٨٣٩ بتوزيع إعلان يتضمن دعوة تجار التجزئة للانضمام الى نواب الشعب في مساعيهم [٢٩].

[28] Black, Eugene C. (1969): ed., British Politics in the Nineteenth Century. New York: Walker and Company.

[29] Church, Roy A. (1966): Economic and Social Change in a Midland Town: Victorian Nottingham 1815–1900. New York: Augustus Kelley.

ولنلحظ هنا التمهيد إلى إسقاط مظاهر الوقفة، الجدارة والوحدة والزخم العددي والالتزام. فنحن نرى الميثاقيين يجمعون مطالب برنامجية تتمركز حول الميثاق نفسه، ومطالب هوية متمثلة في الطبقات العاملة الجديرة والمترابطة ومطالب مكانة تحتج على استبعادهم من السلطة السياسية.

تراوحت انشطة الميثاقيين بين لقاءات سلمية إلى اعتداءات مفتوحة على الأعداء. وقد ظهرت في الحركة الميثاقية عدة عصيانات– قُمِعَت بشكل سريع وحوكمت بقسوة ووحشية. ومع الثورة الفرنسية عام ١٨٤٨ رفعت المظاهرات الميثاقية العلم الفرنسي ودعت إلى التغيير الثوري.

التطور في الأمريكتين

الولايات المتحدة

اتسمت الصورة في الولايات المتحدة بخطوط عريضة مهمة تميز الجهود المساهمة في تكوين الحركات الاجتماعية في القرن التاسع عشر، من أهمها:

١. تسارع ملحوظ في ابتداء الحركة الاجتماعية أواخر القرن التاسع عشر. حيث لم يكن هناك سوى سبع منظمات فقط من بين ٢٧ منظمة في القرن التاسع عشر بدأت العمل قبل ١٨٥٠، ثم كان هناك أكثر من نصف هذا العدد بدأ بعد عام ١٨٧٥.

٢. تغيرت أنواع المنظمات التي انخرطت في الحركات الاجتماعية بشكل ملحوظ. فنرى أنه قبل عام ١٨٥٠ كانت هناك جمعيات مناهضة للرق كما هو متوقع، وجمعيات للإصلاح الاجتماعي، ولم يكن هناك سوى منظمة واحدة فقط للعمال (جمعية اتحاد عمال الخياطين) وحزب سياسي فتي (الحزب الجمهوري الأمريكي القوموي). بعد منتصف القرن، كبر حجم الجماعات التي تسعى إلى تنظيم العمال، سواء لمصلحتهم المهنية الخاصة، أو لبرامج سياسية عامة، بداية من استبعاد الصينيين وانتهاء بثورة اشتراكية.

٣. سعى معظم المعارضين إلى تحقيق فوائد أو حماية لمصالح خاصة، وليس بالأحرى إلى تعميم حقوق سياسية. ومن منظور القرن الحادي والعشرين تبدو بعض أحداث التعبئة رجعية جدًا – خاصة العصبيين التِلاديين[٣٠] nativist.

هذه اللقطات السريعة من البلدان المذكورة تبين مدى ما أثمرته إرهاصات الحركات الاجتماعية السابقة في القرن التاسع عشر، وكيف انسحبت على الثقافة المحلية والإقليمية: مثل الأغاني، والرموز، والعادات، والإشارات التي أخذت معانيها من ممارسات وهويات كانت موجودة سلفًا.

ففي إطار التلاقي بين الجمعيات ذات الأغراض الخاصة واللقاءات العامة والمظاهرات التي وقعت في البلدان الأربعة، نلاحظ وجود تمايز متواصل، جذب حملات إملاء المطالب وتحركات الحركة الاجتماعية ومظاهر الوقفة إلى سياقها المباشر، ومن ثم جعلها مقبولة لدى الجماهير المحلية.

أما التغير في ذخيرة التحركات الذي رصدناه في البلدان الأربعة، فكان له تطبيقات عميقة بالنسبة للمشاركة الشعبية في السياسة العامة. حيث شهدت ممارسات السطو على المنازل والتجريس والإنارة الإجبارية والاعتداءات المباشرة ضد الخارجين عن القانون انحدارًا سريعًا، وتحرك عامة الناس صوب أشكال جديدة في إملاء مطالبهم، ومارست السلطات أشكال قمع أكثر قسوة مقارنة بالأشكال القديمة. وسبب التغيير هو دون شك الفاعلية الكاملة لاستراتيجيات الحركة الاجتماعية.

لقد كان من النادر أن تسفر التحركات المباشرة، لذخيرة التحركات القديمة، عن إصلاح سياسي على المستوى القومي، لكنها غالبًا ما وضعت حلولاً لموضوعات على المستوى المحلي بطريقة سريعة وحاسمة. كما فقد عامة الناس في كل من أمريكا الشمالية وبلجيكا وفرنسا والجزر البريطانية بعضًا من وسائلهم المحببة والمحققة في الانتقام والإكراه والتضرع والتهديد.

هذا فضلاً عما فقدته قطاعات من السكان المفتقرين أصلاً للروابط والصلات مع المدبّرين السياسيين political entrepreneurs والجمعيات ذات الأغراض الخاصة من بعض القوة أو الدعم السياسي. فقبل زمن الشارتيين أو حركة الميثاق، على سبيل المثال، كان العمال الزراعيون في بريطانيا العظمى قادرين، على الأقل في المناسبات، على ممارسة ضغوط جماعية على كل من الفلاحين والسلطات المحلية من خلال التجريس العام والالتماسات المقدمة للرعاة أو الداعمين المحليين وكذا التدمير الجماعي للآلة الزراعية والتوقيف المُنسق للعمل؛ كما كان أيضًا في الأربعينيات من القرن التاسع عشر، حيث تقلصت وسائلهم في هذا الصدد لتقتصر على إشعال الحرائق من حين لآخر، واصطياد الحيوانات على أرض

[٣٠] nativisim العصبية التِلادية= سياسة تفضل السكان الأصليين على السكان الطارئين (أي المهاجرين). انظر المغني الأكبر، حسن سعيد الكرمي، مكتبة لبنان، ١٩٩٧.

الغير، والاعتداءات السرية على الماشية[٣١]. وكانت الحركة الميثاقية قد جندت أعضاءها بشكل أساسي من بين الحرفيين والعمال المهرة أكثر ممن هم عمال بدون أرض. وقد أدى التغير في ذخيرة التحركات إلى انحدار كبير في مستوى الضرر المادي الذي لحق أشخاصًا وممتلكات صنعتها مطالب جماعية. وسارت معظم الأداءات العامة على نموذج الحركة الاجتماعية بدون أي عنف، وعلى سبيل المثال، فإن أضرار العراك الذي وقع بين الشرطة والمتظاهرين، كانت أقل بكثير مقارنة بالهجمات التي كانت تتم خلال التحركات القديمة.

ولكن، ما السبب في ذلك؟ إجمالاً، يبدو أن الحركة البرلمانية وفرت دفعات قوية لخلق حركات اجتماعية في البلدان المذكورة. حيث يمكننا التأكيد على عنصرين أساسيين للحركة البرلمانية:

١. ازدياد القوة المطلقة للمؤسسات النيابية فيما يتعلق بالأنشطة الحكومية، مثل الضرائب واتخاذ قرار الحرب، وتوفير الخدمات العامة وتوفير البنية الأساسية.

٢. ازدياد القوة النسبية للمؤسسات النيابية مقارنة بالحكام الوراثيين وكبار الرعاة والقساوسة

والقابضين على السلطة من الوطنيين. وبذلك كان للحركة البرلمانية مجموعة أخرى من الآثار السياسية التي صبت نسبيًا في صالح إملاء الحركة الاجتماعية لمطالبها، من أهمها:

- انخفاض الأهمية السياسية لسلسلة علاقات الراعي– العميل patron-client التي ظلت معروفة لفترة طويلة كقنوات رئيسية للسياسة الوطنية.
- وجود فرص جديدة ومهمة للمدبرين السياسيين الذي تمكنوا من إنتاج روابط مؤقتة بين الموظفين العموميين وبين كثير من الجماعات الساخطة المترابطة.
- التشديد على المطالب الحكومية للتحدث نيابة عن شعب متحد مترابط.
- وأخيرًا، مواقع شبه شعبية معتادة لهيئات نيابية، أصبحت بدورها مواقع جغرافية ومادية لرفع المطالب.

[٣١] Archer, John E. (1990): By a Flash and a Scare: Incendiarism, Animal Maiming, and Poaching in East Anglia 1815–1870. Oxford: Clarendon Press.

تبين تواريخ بريطانيا وأمريكا الشمالية بوضوح، أنه حتى مع محدودية الحق الانتخابي غير المتساوي، استطاعت الانتخابات تعزيز نشاط الحركة الاجتماعية. فقد عززت الانتخابات التنافسية المتلاحقة من حملات وتحركات ومظاهر الوقفة للحركة الاجتماعية بعدة طرق مختلفة، هي:

١. أنها وعلى غرار الأعياد الرسمية لم يكن من بُد في احتوائها على تجمعات عامة كان من الصعب على السلطات أن تستبعد منها غير الناخبين؛ وأصبحت هذه التجمعات منذ ذلك الوقت مناسبات امتيازية للتصويت الشعبي من أجل المطالب.

٢. أن تلك الانتخابات قدمت نموذجًا للتأييد العام لبرامج تنافسية، كما تجسد ذلك في منافسة المرشحين. وقد صرحت الحكومات ذات مرة بمناقشة عامة للقضايا الرئيسية أثناء الحملات الانتخابية، وأصبح من الصعب بعد ذلك إسكات هذه المناقشة خارج الحملات الانتخابية.

٣. عظمت الانتخابات من أهمية الأعداد. حيث أنه مع الانتخابات التنافسية، فإن أية جماعة تتلقى دعمًا منظمًا من عدد كبير من التابعين تصبح إما حليفًا أو خصمًا محتملاً في الاقتراع.

٤. كان لدى المرشحين دائمًا حوافز لعروض أو مظاهر التأييد الشعبي وقد حصنت تلك العروض مطالبهم لتمثل "الشعب" برمته وأن تدير تأييدًا أوسع يفوق تأييد المعارضين في الانتخاب[٣٢].

٥. بقدر ما كانت الدوائر الانتخابية جغرافية كانت الحملات والاقتراعات توفر فرصًا لإدخال قضايا محلية وإقليمية في النقاش العام.

٦. التقسيمات القانونية الواضحة بين هؤلاء المتمتعين بحق التصويت وبين أولئك غير المتمتعين به، قد عززت وروجت مطالب المحرومين من الحقوق، حيث أظهرت الانتخابات هذا الاستبعاد بشكل جلي.

الأرجنتين

نموذج سبقت فيه الحركات الاجتماعية التحولات الديمقراطية. في الأرجنتين، وفي بوينوس آيريس تحديدًا، أصبحت سياسة الحركات الاجتماعية واضحة في وقت مبكر جدًا. وهنا تلخص المؤرخة الأرجنتينية "هيلدا ساباتو" Hilda Sabato الوضع قائلة:

[٣٢] Morgan, Edmund S. (1988): Inventing the People: The Rise of Popular Sovereignty in England and America. New York: Norton.

"في الستينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر غالبًا ما تمت تعبئة الناس في بوينس آيريس

بغرض التشجيع أو الاحتجاج أو التأثير على تحرك الحكومة. وقد شنت مظاهرات مهمة، على سبيل المثال في عام ١٨٤٨، لتدعيم بيرو في صراعها مع أسبانيا، وتأييد حرب الحلف الثلاثي ضد باراجواي في العام التالي، والتعاطف مع كوبا عام ١٨٦٩ و١٨٧٣، ومعارضة عقوبة الإعدام عندما حُكم على "باسكال كاسترو شافاريا" Pascual Castro Chavarria بالإعدام عام ١٨٧٠، والاعتراض على المنظمة الرسمية التي أسست بمناسبة تفشي وباء حمى الصفراء عام ١٨٧١؛ ومعارضة إعادة كنيسة "سان إجناسيو" إلى الملاك الأصليين اليسوعيين عام ١٨٧٥؛ وكذلك مقاومة قانون ١٨٧٨ الذي فرض ضرائب إضافية على الخمور والتبغ وأوراق اللعب؛ وأيضًا التظاهر من أجل السلام في مواجهة الأحداث الثورية عام ١٨٨٠.[٣٣]

بين عامي ١٨٩٠ و١٩١٤ ازدهرت الحياة التنظيمية في الأرجنتين. فقد تواصلت حركة واسعة شبه تآمرية من أشخاص دعوا أنفسهم راديكاليين مع النوادي السياسية العديدة للطبقة الوسطي التي تحتفظ بتراتبية هرمية من لجان الأحزاب. وقد تبنوا وسائل نموذجية لحركة اجتماعية، بما في ذلك الاجتماعات الجماهيرية والمظاهرات. وقد قامت عدة فيدراليات فوضوية بتنظيم الأعمال في منطقة بوينوس آيريس. وبالإضافة إلى مظاهراتهم الخاصة في مناسبات من قبيل عيد العمال وعيد رأس السنة، فقد وضع الفوضويون الأساس لحوالي ستة من الإضرابات في بوينس آيريس وحولها بين عامي ١٨٩٩ و١٩١٠. وعندما هددوا بتخريب مهرجانات العيد السنوي لاستقلال الأرجنتين عام ١٩١٠، بدأت الحكومة في إلقاء القبض على الفوضويين كموعزين vigilantes[٣٤] وحطمت أماكن اجتماعاتهم.

أما الاشتراكيون الأرجنتينيون الذين ميزوا أنفسهم عن الفوضويين، فقد بادروا بحملات نموذجية

لحركة اجتماعية من أجل حق الطبقة العاملة والسكن والتعليم والطلاق، وحق النساء في الانتخاب والتصويت، وتحديد يوم العمل بثمان ساعات. وجمع حزبهم الاشتراكي الذي تأسس عام ١٨٩٤ العمال مع المهنيين وبعض صغار المنتجين الصناعيين. وبمرور الوقت، انتخب الحزب عضوه الأول في مجلس النواب الأرجنتيني عام ١٩٠٤.

تدويل الحركات الاجتماعية

[33] . Sabato, Hilda (2001): The Many and the Few: Political Participation in Republican Buenos Aires. Stanford, Calif.: Stanford University Press.

[٣٤] .مستوعز= عضو في جماعة تنتحل لنفسها مهمة حفظ النظام وحسن السلوك في ناحية ليس بها شرطة أو تكون الشرطة فيها ضعيفة.

بالرغم من أن توقيتات وخواص الحركات الاجتماعية اعتمدت أساسًا على البناء المتغير للسياسة الوطنية، فإن الروابط الدولية قدمت فرقًا ملحوظًا ودالاً، فقد لوحظ مثلا التفاعل القريب بين نشطاء بريطانيين وأمريكان أثناء القرن الثامن عشر، في الأيام المشكّلة للحركات الاجتماعية، ومنذ ذلك الوقت أخذت حركة مناهضة الرق منحنى دوليًا حقيقيًا. وعلى مدار القرن التاسع عشر، برزت أهمية الروابط الدولية بثلاث طرق مختلفة.

١. استجابة الحركات الاجتماعية للتغيرات التي أنتجتها الروابط الدولية، مثل تدفق المهاجرين، وفي هذا السياق تقدم الحركات القومية الأمريكية المثال.

٢. في سعيهم للالتفاف على السلطات الوطنية تعمد مدبّرو الحركة الاجتماعية social movement entrepreneurs تنظيم أنفسهم عبر الحدود الدولية. مثال "الجمعية الدولية للرجال العاملين" التي عملت في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر، والتأثير العظيم للمنفيين الأيرلنديين والمتعاطفين مع الحركات الوطنية الأيرلندية في القرن التاسع عشر[٣٥].

٣. بدورها أثرت الروابط الدولية بين الحكام والمطالبين بالحكم على نشاط الحركة الاجتماعية، حيث بحث الحكام والمطالبون عن فاعلية خارجية لسياستهم. فعندما يزعم أي من النظام أو حركة المعارضة بأنهما يمثلان شعبًا متحدًا وملتزمًا، فإن هذا يعرضهما للبرهنة على ذلك كشرط لكسب التأييد الدولي. وبمرور القرن كانت مزاعم الحكام بأن نظامهم ديمقراطي ومزاعم المعارضة بأن النظام غير ديمقراطي، قد حظيت باهتمام متزايد وبالبحث عن كثب، بل وبالتدخل حتى من الأجانب.

و بدورها دعت المطالب الساعية إلى الحكم الشرعي الشعوب المقموعة إلى تبني استراتيجيات الحركة الاجتماعية– الحملات، وذخيرة التحركات، ومظاهر الوقفة– على طريق تجميع تأييد خارجي ضد قامعيهم. ووسط جهد من هذا النوع نشأ "حزب المؤتمر الوطني الهندي" Indian National Congress (تأسس عام ١٨٨٥). فأثناء سنواته الأولى، قدم مطالبه بأسلوب جماعة ضغط بريطانية منظمة، وبالتكتيل، وتقديم الالتماس، وكتابة الخطابات؛ لقد عمل كمنظمة لحركة اجتماعية[٣٦].

---

[٣٥]. انظر: تشارلز تيلي، الحركات الاجتماعية، ١٧٦٨–٢٠٠٤، مرجع سبق ذكره، الفصل الثالث.

[٣٦]. Bose, Sugata, and Ayesha Jalal (1998): Modern South Asia: History, Culture, Political Economy. London: Routledge.

تبقى الإشارة سريعًا إلى ملامح أحدث في تطور الحركات الاجتماعية، جاءت خلال القرنين العشرين والحادي والعشرين، والتي ارتبط معظمها بالسعي إلى الديمقراطية، أو مسار عملية المقرطة. ونعرض فيما يلي لنموذج حديث في العقد الأول من القرن الحالي، جرى في أوضاع شبيهة لما نعيشه في مجتمعاتنا:

منتصف ليل الثلاثاء الموافق السادس عشر من يناير/ كانون الثاني عام ٢٠٠١ بدأت رسائل الهواتف المحمولة في مانيلا والفلبين وما حولها في تناقل رسالة نصها: "توجهوا إلى إدسا بملابس سوداء" Go 2 EDSA, Wear black. وفي خلال ساعة واحدة، وصل عشرات الآلاف إلى شارع "إيبفانيو دي لو سانتوس" الذي يطلق عليه في مانيلا "إدسا" Edsa. ويتميز الشارع أساسًا بوجود مزار مقدس لحركة سلطة الشعب People Power، يدعى سيدة السلام Our Lady of Peace. وينتصب هذا المزار المقدس على بقعة اشتهرت لما قامت به الراهبات عام ١٩٨٦ من رسم الصليب على دبابات الرئيس "فردناند ماركوس" Ferdinand Marcos والمساعدة في إقصاء ماركوس عن السلطة. وعلى مدار الأيام الأربعة التالية ليوم السادس عشر من يناير/ كانون الثاني ٢٠٠١، تجمع أكثر من مليون شخص في وسط المدينة بمانيلا ارتدى كثيرٌ منهم ملابس سوداء، ينادون الرئيس "جوزيف استرادا" Joseph Estrada بالنزول عن الحكم.

ويتخذ محلل التكنولوجيا "هوارد راينجولد" Howard Rheingold من الأحداث التي وقعت في الفلبين نذيرًا لوقوع ما يدعوه "الحشود الذكية" smart mobs: " الناس القادرون على العمل في تناغم، حتى وإن كانوا لا يعرفون بعضهم البعض"[٣٧]. وقد شهدت مصر نماذج من هذه التحركات، وأبرزها ما قامت به مجموعة إضراب ٦ إبريل، والذي يجب التركيز عليه كنموذج من النماذج المحلية التي استخدمت بعض آليات الحركات الاجتماعية الحديثة. ومن الأمثلة الأخرى الشبيهة التي يذكرها راينجولد:

- في ٣٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٩، قامت جماعات مستقلة ولكن متشابكة من المتظاهرين المحتجين ضد اجتماع منظمة التجارة العالمية WTO باستخدام تكنيكات "التعقب" Swarming والهواتف المحمولة والمواقع على الإنترنت وأجهزة الكمبيوتر المحمولة، وأجهزة الكمبيوتر الصغيرة اليدوية لكسب "معركة سياتل".

- في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٠ ثار آلاف المواطنين في برلين بسبب الزيادة المفاجئة في أسعار البنزين واستخدموا الهواتف المحمولة وخدمة الرسائل القصيرة والبريد الالكتروني عبر الكمبيوتر الشخصي ونظام الاتصال بالراديو CB radios في سيارات الأجرة لتنسيق العمل بين مجموعات متفرقة أعاقت بيع البنزين في محطات خدمة منتقاة ضمن احتجاج سياسي مفاجئ.

[٣٧]. Rheingold, Howard (2003): Smart Mobs: The Next Social Revolution. New York: Perseus.

- تظاهرة سياسية عنيفة في تورنتو في ربيع عام ٢٠٠٠ سطرتها مجموعة من الباحثين الصحفيين الجوالين الذين أرسلوا عبر شبكة المعلومات الإنترنت تسجيلات فيديو رقمية Digital لكل ما شاهدوه.

- منذ عام ١٩٩٢ واظب الآلاف من نشطاء راكبي الدراجات على التجمع شهريًا من أجل شن مظاهرات "الكتلة الحرجة" Critical Mass[٣٨]، في سان فرانسيسكو، يتجولون عبر الشوارع بشكل جماعي ومتزامن. والكتلة الحرجة تعمل من خلال شبكات مرنة الترابط[٣٩] loosely linked يوقظها الهاتف المحمول وشبكات البريد الالكتروني ويتم تقسيمها إلى جماعات صغيرة، يتم التنسيق بينها عبر الهواتف كلما كان ذلك ملائمًا.

ولكن علينا هنا الإشارة إلى تحذيرات مهمة في سياق تناولنا للحركات الاجتماعية الحديثة:

١. تجنب الحتمية التكنولوجية: الاعتراف بأن الملامح الأحدث للحركات الاجتماعية تنتُج عن التغيرات في سياقاتها الاجتماعية والسياسية، أكثر من كونها تنتج عن الابتكارات التكنيكية في حد ذاتها.

٢. ضرورة ملاحظة أنه على غرار ما حدث في القرنين التاسع عشر والعشرين، فإن ابتكارات القرن الحادي والعشرين في مجال الاتصالات دائمًا ما تعمل في طريق ذي اتجاهين: الاتجاه الأول، أنها تخفض من تكلفة التنسيق بين النشطاء المتصلين أساسًا بعضهم البعض. والاتجاه الثاني، أنها تستبعد وبشكل أكثر تحديدًا من يفتقدون إلى إمكانية الوصول إلى وسائل الاتصالات الجديدة، ومن ثم تزيد من التفاوت في استخدام الاتصالات.

٣. علينا أن نتذكر أن معظم نشاط الحركة الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين مازال يعتمد على أشكال تنظيمية محلية وإقليمية ووطنية، سادت بالأساس في أواخر القرن العشرين.

٤. ضرورة ملاحظة أن العولمة تشكل التوزيع العالمي للحركات الاجتماعية، متجنبين الافتراض القائل بأن مجابهة العولمة وحركة مناهضة العولمة antiglobalization تسيطر حاليًا على مشهد الحركة الاجتماعية.

---

[٣٨]. Critical Mass: هو سباق شهري للدراجات احتفاء بركوبها والتأكيد على حق راكبيها في الطريق. وقد بدأت الفكرة في سان فرانسيسكو في شهر سبتمبر/ أيلول عام ١٩٩٢ وسرعان ما انتشرت في المدن عبر العالم. وسباقات الكتلة الحرجة إذا جازت الترجمة، ليس لها قادة ولا يوجد منظمة مركزية تصدر تصاريح للسباقات التي تقوم بها أينما كانت؛ يكفي فقط التجمع والإعلان المسبق عن السباق ومكانه. لمزيد من المعلومات، انظر موقع Critical-Mass. info على شبكة الإنترنت: http://critical-mass.info/index.html

[٣٩]. أي تتسع لكل من ينضم إليها دون الاقتصار على مجموعة بعينها ودون مواصفات أو متطلبات خاصة.

الأمر الأخير الذي نود أن نختم به هذه الورقة هو التأكيد على الملامح المشتركة بين الحركات الاجتماعية وعملية المقرطة، وأهم تلك الملامح:

- تأسيس ممارسات نموذجية قام عن طريقها النشطاء السياسيون بصياغة ونشر إجابات جماعية لأسئلة حول الهوية "من أنت؟"، "من نحن؟"، "من هم؟".
- تطوير روابط حل المشكلات problem-solving ties وسط النشطاء في العملية الخاصة بإعداد وتنفيذ التحركات العامة.
- دمج المنظمات الموجودة مثل دور العبادة/المؤسسات الدينية وجمعيات الدعم المتبادل mutual aid societies في أشكال النشاط السياسي الجديدة.
- تطوير الإجراءات التي استجاب بها ممثلو الحكومة بشكل متمايز لتحركات ومطالب الهوية، مثل: التفاوض على الحدود بين التحركات الشرعية وغير الشرعية، والاعتراف ببعض الفاعلين ورفض الاعتراف بآخرين، وإجراء تسهيلات أوممارسة القمع، والتجنيد السري للأعضاء، وتوجيه، وانتقاء أو غواية، مجموعات متنوعة.
- تأسيس صلات مع فئات من المواطنين كانت فيما سبق غير معبأة ومستبعدة، خاصة أولئك المتوطدين في شبكات ثقة متفرقة أو مقسمة منعزلة، بالإضافة إلى تشكيل تحالفات بين تلك الجماعات المعبأة حديثًا والفاعلين السياسيين القائمين، مثل: (الإصلاحيون الهنود يحشدون التأييد من أعضاء الطبقات المفقرة والمهمشة، أو الموصومة/ الداليت).

وختامًا، نريد التأكيد على أن فاعلية الحركات الاجتماعية، ترتكز على المقومات والابتكارات المنبثقة عن الواقع المحلي، والتي لا تستغني عن الجوانب الوجدانية للشعوب والفئات الاجتماعية التي ترزح تحت الاستغلال والقهر. وهي أمور تقوى من عضد المبادرين، وتعمل كالنسيج الذي بين عناصر الحركة الاجتماعية التي يجب أن يتوافر فيها الصبر والتخطيط الاستراتيجي، وغيرهما من الجوانب الوجدانية والتكتيكية. ونؤكد هنا أيضًا على أن الظلم والاستغلال لا يمكنهما الصمود في وجه من يعرف حقوقه، ويختار السبل الفعالة في رفعها وتحقيق واقع أفضل. فالشعب بمقوماته واتساع مجاله العام أقوى بكثير من أية حكومة، وأقوى من أي مد استعماري أيًّا كانت اتجاهاته وخططه[٤٠].

[٤٠]. مراجع إضافية مهمة

١. Ackerman, Peter, & Jack DuVall (2000): A Force More Powerful: A Century of Nonviolent Conflict. New York: Palgrave.

٢. Anderson, Eugene N., & Pauline R. Anderson (1967): Political Institutions and Social Change in Continental Europe in the Nineteenth Century. Berkeley: University of California Press.

٣. d'Anjou, Leo (1996): Social Movements and Cultural Change: The First Abolition Campaign Revisited. New York: Aldine de Gruyter.

٤. Armstrong, W. W. (1989): "Labour I: Rural Population Growth, Systems of Employment, and Incomes." In Joan Thirsk, ed., The Agrarian History of England and Wales. Vol. 6, 1750–1850. Cambridge: Cambridge University Press.

٥. Ash, Roberta (1972): Social Movements in America. Chicago: Markham.

٦. Bagla, Pallava (2003): "Ayodhya Ruins Yield More Fuel for Ongoing Religious Fight." Science 301, 5 September, 1305.

٧. Balbus, Isaac (1973): The Dialectics of Legal Repression: Black Rebels before the American Criminal Courts. New York: Russell Sage Foundation.

٨. Becker, Elizabeth (2003): "Hark! Voices from the Street Are Heard in the Trade Talks." New York Times 13 September, A6.

٩. Beissinger, Mark (1993): "Demise of an Empire-State: Identity, Legitimacy, and the Deconstruction of Soviet Politics." In Crawford Young, ed., the Rising Tide of Cultural Pluralism. Madison: University of Wisconsin Press. (1998a): "Nationalist Violence and the State: Political Authority and Contentious Repertoires in the Former USSR." Comparative Politics 30: 401–33. (1998b): "Event Analysis in Transitional Societies: Protest Mobilization in the Former Soviet Union." In Dieter Rucht, Ruud Koopmans, & Friedhelm Neidhardt, eds., Acts of Dissent: New Developments in the Study of Protest. Berlin: Sigma. (2002): Nationalist Mobilization and the Collapse of the Soviet State. Cambridge: Cambridge University Press.

١٠. Black, Eugene C. (1969): ed., British Politics in the Nineteenth Century. New York: Walker and Company.

١١. Chabot, Sean, & Jan Willem Duyvendak (2002): "Globalization and Transnational Diffusion between Social Movements: Reconceptualizing the Dissemination of the Gandhian Repertoire and the 'Coming out' Routine." Theory and Society 31: 697–740.

١٢. Davis, David Brion (1987): "Capitalism, Abolitionism, and Hegemony." In Barbara Solow & Stanley Engerman, eds., British Capitalism and Caribbean Slavery: The Legacy of Eric Williams. Cambridge: Cambridge University Press.

١٣. McAdam, Doug, Sidney Tarrow, and Charles Tilly (2001): Dynamics of Contention. Cambridge: Cambridge University Press.

١٤. Munger, Frank (1979): "Measuring Repression of Popular Protest by English Justices of the Peace in the Industrial Revolution." Historical Methods 12: 76–83. (1981): "Suppression of Popular Gatherings in England, 1800–1830." American Journal of Legal History 25: 111–40.

١٥. Ray, Raka, & A. C. Korteweg (1999): "Women's Movements in the Third World: Identity, Mobilization, and Autonomy." Annual Review of Sociology 25: 47–71.

١٦. Tilly, Charles, Louise Tilly, & Richard Tilly (1975): The Rebellious Century, 1830–1930. Cambridge: Harvard University Press.

الفصل الثاني

الحركات الاحتجاجية في المغرب

المسار والمآل

الدكتور عبد الرحيم المنار السليمي

أستاذ العلوم السياسية، جامعة محمد الخامس، اكدال، الرباط –المغرب

يقدم الشارع المغربي، منذ منتصف التسعينيات، حركات احتجاجية[41] تقود إلى نوعين من الفرضيات:

الأولى، الحركات الاحتجاجية، هي إمكانية جديدة يقدمها النظام السياسي المغربي وهو بصدد التحول من نظام مغلق إلى مفتوح . والأحداث الاحتجاجية ترتبط دائما بمسلسلات التغيير التي تعيشها النظم السياسية في لحظات معينة، بمعنى أن فهم الحركات الاحتجاجية مرتبط بمسلسل إصلاح السلطوية[42].

وفي المقابل، تعكس هذه الحركات الاحتجاجية استراتيجية سياسية هادفة إلى تفريغ سيكولوجي سياسي لمطالب المحتجين، في فضاء عمومي، لم يعد مجالا للصراع بين السلطة والمجتمع، وإن كانت السلطة تحتفظ بمراقبته لقياس درجة قلق المحكومين من السياسات المتبعة .

---

١٧. Wood, Lesley J. (2003): "Breaking the Bank and Taking to the Streets—How Protesters Target Neoliberalism." Journal of World Systems Research, forthcoming.

١٨. Zolberg, Aristide (1978): "Belgium." In Raymond Grew, ed., Crises of Political Development in Europe and the United States. Princeton, N.J.: Princeton University Press.

[41] .يمكن تصنيف الحركات الاحتجاجية في المغرب منذ منتصف التسعينيات إلى اليوم إلى الأنواع التالية:

- احتجاجات التنظيمات الحقوقية (الجمعية المغربية لحقوق الإنسان – منتدى الحقيقة والإنصاف...).
- احتجاجات تنسيقيات الأسعار(الأسعار وتكلفة العيش وفواتير الماء والكهرباء) .
- احتجاجات حركات الدكاترة المعطلين(الشغل والوظيفة) .
- احتجاجات الأرياف والحواضر المهمشة (صفرو– انفكو– الخنيشات ...) حول السياسات العمومية المحلية.
- احتجاجات سيدي أيفني حول التمثيلية الترابية وتوزيع الثروات .
- احتجاجات إسلاميي السلفية الجهادية (السجناء والعائلات).
- احتجاجات إسلامية أخلاقية (المهرجانات –الأفلام السينمائية ...)
- احتجاجات الحركات المناهضة للعولمة (أطاك).

[42] Vairel(Fréderic) .L'ordre disputé du sit-in au Maroc- Genés 59 .juin 2005 p47

الثانية، يوضح الحدث الاجتماعي والسلوك الاحتجاجي والإمكانية الاحتجاجية، أن هناك انتقالا قد حدث في علاقة المحكوم بالسلطة السياسية، وذلك باعتماد الاحتجاج السلمي بدلا من العنف المميت، والسلوك الاحتجاجي السياسي المعلن أمام مراقبة السلطة السياسية، بديلا عن السلوك الاجتماعي السياسي المبطن والخوف المخزن من الماضي، إن لم نقل إنها تحمل بداية التحرر من المخزن، كتمثل ثقافي سياسي واجتماعي، استطاع أن يخلق نوعا من المراقبة الذاتية المبطنة لدى المغاربة في سلوكهم الاجتماعي والسياسي، أثناء التعامل مع الأحداث والظواهر المختلفة .

وإذا كان السلوك الاحتجاجي قد أضحى ظاهرة سياسية واجتماعية، تخترق الفضاء السياسي المغربي، فهل للاحتجاج تاريخ بالمغرب ؟ من أين يستمد الاحتجاج مشروعيته التاريخية وكيف تطور؟ وما سقف الإمكانية الاحتجاجية التي يقدمها النظام السياسي المغربي في شكله الحالي ؟ وكيف نفسر تخلي الدولة عن بعض الفضاءات العامة للمحتجين وفي نفس الوقت الإعلان عن "حرب المواقع الاحتجاجية "على أخرى ؟ هل السلوك الاحتجاجي بالمغرب فعل ممأسس؟ كيف تدير الدولة الفعل الاحتجاجي ؟ وهل هذا الفعل عائق أم مؤشر أمام الانتقال السياسي ؟

وبالمقابل، ماذا تحمل الحركات الاحتجاجية ؟ هل هي حاملة للتحول الديمقراطي أم حاملة لأشكال جديدة للاندماج السياسي والاجتماعي ؟ وهل ينبغي علينا اعتبارها ظواهر خطيرة لأنها غير مهيكلة؟ أو على العكس، اعتبارها ظواهر هيكلية ومحرضا فعالا للروابط التي تلحم المجتمعات وتعطيها القوة والترابط الذي تحتاج لتصبح مجتمعات ديمقراطية ؟ وهل فعلا لا توجد حركة اجتماعية غير مهيكلة ؟

هل السلوك الاحتجاجي في المغرب سياسي بطبعه ؟ وهل المحتج أضحى فاعلا سياسيا ، وهل يمكن تقسيم الفاعلين السياسيين تبعا لاستراتيجيتهم التواصلية إلى ثلاث فئات:

الحاكمين – الوسطاء – المحتجين؟

وفي هذا السياق، هل يشكل الحدث الاحتجاجي تقييما للسياسة؟ هل هو إعلان عن انتقال السياسة المغربية إلى الشارع ؟ هل فعلا، الاحتجاج يبدأ حين يتوقف أو يموت التواصل ؟ بمعنى آخر، هل الاحتجاج الذي نعيشه حاليا في المغرب هو إعلان عن موت نمط التواصل المبني على الطقوس والتقاليد والزعامات الرمزية ؟ هل للاحتجاج علاقة بتآكل أنماط المشروعية التقليدية ؟

انطلاقا من هذه التساؤلات، ولتحليل الفرضيتين المذكورتين أعلاه، حول الظاهرة الاحتجاجية بالمغرب يمكن تقديم ملاحظتين :

الأولى، أن الزمنية الممتدة ما بعد ١٩٩٠ شهدت بداية انتقال الحركات الاحتجاجية من جيل المنتفضين والاحتجاج المميت، والذي يمكن نعته بالنمط الأول للاحتجاج في المغرب، إلى النمط الثاني المتمثل في نمط الاحتجاجات السلمية، وهو انتقال يفسر بعنصريين ثالث :

١. بداية انتقال النظام السياسي المغربي في بداية التسعينيات من المغلق إلى المفتوح تدريجيا، بسبب اثر التحولات الدولية (انهيار المعسكر الاشتراكي)على نسق الفاعلين وقواعد اللعبة السياسية في المغرب.

٢. ظهور النواة الأولى من المنظمات الحقوقية (المنظمة المغربية لحقوق الإنسان في أواخر الثمانينيات) وتنظيمات المجتمع المدني التي خلقت تحولا سيكولوجيا في النظام السياسي المغربي بدا يمنح لأول مرة الفرصة لتنظيمات مدنية بتقديم بعض المطالب وممارسة النقاش العمومي حولها والتظاهر السلمي للتعبير عنها، وهي مطالب حقوقية احتضنتها وساندتها المعارضة الحزبية والنقابية في البداية .

١ –إحساس أحزاب المعارضة والنقابات المساندة لها (الكونفدرالية الديمقراطية للشغل[٤٣] خصوصا) بصعوبة ضبط الشارع، وتكلفة سلوكياته الاحتجاجية الخطيرة بعد أحداث إضراب دجنبر ١٩٩٠[٤٤] (أحداث فاس على الخصوص)، إذ لوحظ أن المحتجين تجاوزوا ما دعت إليه النقابات وانتقلوا إلى مواجهة عنيفة مع أجهزة السلطة (الأمن والجيش).

وتفسر هذه العناصر الثلاثة، ظاهرة الانتقال في منتصف التسعينيات من النمط الأول إلى النمط الثاني من الحركات الاحتجاجية .

الثانية، أن تصنيف أنماط الحركات الاحتجاجية في المغرب منذ الاستقلال يتضمن الأشكال التالية:

النمط الأول واحد، الاحتجاجات العنيفة المرتبطة بالعنف وسنوات الرصاص(احتجاج سياسي بالمفهوم التصارعي للسياسة).

النمط الثاني متعدد، الاحتجاجات السلمية، ويتعلق بجيل احتجاجات الصراع حول استعمال الأماكن والفضاءات العامة.(احتجاج حقوقي)

[٤٣]الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: هو اتحاد للعمال المنتمين للاتحادات العمالية و الفيدراليات و النقابات الوطنية و غيرها من التنظيمات التي تضم العمال الأجراء، و تأسست في نوفمبر عام ١٩٧٨. و لمزيد من المعلومات حولها، انظر الموقع الإلكتروني الرسمي: http://www.cdt.ma/index.html

[٤٤]إضراب دجنبر ١٩٩٠: إضراب عام دعت إليه النقابات المغربية (ديسمبر/ دجنبر/ كانون الأول ١٩٩٠) من أجل تحسين أوضاع المغاربة بشكل عام، و تحول إلى انتفاضات و تمردات شعبية في مدن مغربية كثيرة، منها فاس و طنجة و القنيطرة، و واجهها النظام المغربي بقمع شديد حيث استخدم الرصاص الحي في قمع المتظاهرين، و راح ضحية ذلك عدد من القتلى خاصة في مدينة فاس، خاصة بعد احتجاج قطاعات واسعة من المغاربة على مواقف الأنظمة العربية من حرب الخليج الثانية.

النمط الثالث متعدد، وهو الاحتجاج على السياسات العمومية الحكومية (احتجاج اجتماعي حول السياسات العمومية بمرجعية يسارية ومرجعية إسلامية).

ويظل النمط الأول من الحركات الاحتجاجية العنيفة والمميتة في المغرب خارج الفترة الزمنية الممتدة بين ١٩٩٦ و٢٠٠٩ (موضوع الدراسة)، لكن هذا لا ينفي إمكانية استحضاره كتاريخ للاحتجاج أثناء عرض النمط الثاني المتعدد المظاهر، وذلك للمقارنة وقياس مظاهر التقدم والتراجع والأثر في النظام السياسي المغربي .

١- حركات احتجاجية وصراع حول الفضاء العمومي.

دخل الاحتجاج في منذ منتصف التسعينيات مرحلة التنظيم السلمي، وتحول مضمون المطالب داخل الحدث الاحتجاجي، وذلك بحكم الإمكانية التي أصبح يقدمها الخطاب السياسي العالمي "**الديمقراطية وحقوق الإنسان**". وبالتالي، فالأشكال الجديدة للاحتجاج مثل الاعتصام والتظاهرة في المجال العام، حركات المعطلين حاملي الشهادات، حركات المكفوفين، حركات السكان، الحركات الخاصة بالعمال المأجورين والموظفين... كلها مظاهر تعكس بداية تكسير عملية التطويق التي أحكمتها السلطة على المجتمع في المراحل الماضية، كما توضح التأثيرات التي مارسها تغيير مسار الأحداث الدولية على النظام السياسي المغربي (بداية التسعينيات مثلا، والانتقادات اللاذعة التي وجهتها فرنسا للمغرب في ملف حقوق الإنسان).

وقد تزايدت الحـركات الاحـتجاجية وتنوعت في مطالبها منذ منتصف التسعينيات، لتصل مداها خلال أربع سنوات من تجربة حكومة التناوب (١٩٩٨-٢٠٠٢)[٤٥]، التي تميزت بظاهرة احتجاجات المعتقلين اليساريين السابقين حول الماضي السياسي، ذلك أن اليسار انتقل من العمل السري إلى الاحتجاج العلني، مغيرا بذلك استراتيجيته التواصلية التي كانت مبنية في الماضي على الاقتراب من الطلبة، العمال والتلاميذ، إلى سلوك جديد ينبني على الكتابة عن تاريخ الاعتقال الذي هو نوع من الاحتجاج السياسي المبطن، إضافة إلى تنظيم زيارات ووقفات أمام المعتقلات السرية السابقة :تازمامارت، قلعة مكونة، درب مولاي شريف ...

[٤٥] حكومة التناوب (١٩٩٨- ٢٠٠٢): هي تجربة فريدة من نوعها في العالم العربي، فعلى إثر انتخابات ١٩٩٧ البرلمانية، فاز أكبر أحزاب المعارضة آنذاك – حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بالموقع الأول بين الأحزاب الأخرى، و لكن بحصيلة غير كافية لتشكيل حكومة أغلبية. و على ذلك فقد كلف العاهل المغربي الراحل الحسن الثاني يكلف "عبد الرحمن اليوسفي" – الأمين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي- بتشكيل حكومة "التناوب"، و إن كان الحزب لا يملك فيها السيطرة على وزارات السيادة. و تعد تجربة فريدة من نوعها نظرا لأنها جعلت المعارضة التقليدية تنتقل من مقاعدها التي جلست عليها لعقود طويلة إلى موقع ممارسة السلطة، و أزاحت الأحزاب الحاكمة إلى مقاعد المعارضة التي لم تألفها من قبل.

والغريب في هذه المرحلة، هو أنه مقابل احتجاج المعتقلين السياسيين السابقين على الماضي نجد أن رجالات المخزن بدأت في كتابة شهادات حول سنوات الرصاص (شهادات البخاري، رسائل الخلطي...)[٤٦]، مما كان يعقد مسطرة تصفية الماضي نفسه.

وتبقى الاحتجاجات الإســلامية والأمازيغية، من أبرز سمات التطورات السياسية والاجتماعية منذ سنة ٢٠٠٠، فالإسلاميون أدركوا بعد تجربة زمنية من العمل الأخلاقي والوعظ في المساجد، أن ذلك "لا يشبع الجائع" ولا"يكسو العاري "، وانتقلوا إلى العزف على الأوتار الاجتماعية الحساسة "سد رمقة الجائع" و"كساء العاري"، ليتحولوا بعد أن أصبحت الدولة تقارعهم وتنافسهم في هذا المجال إلى فضاء الاحتــجاج الأخلاقي والسياسي الواضح، (الاحتجاج على لباس إحدى صحافيات القناة الثانية في البرلمان من طرف الفريق النيابي العدالة والتنمية خلال الولاية التشريعية ٢٠٠٢-٢٠٠٧ –الاحتجاج على مسلسل لا لفاطمة –الاحتجاج على صفحة "من القلب إلى القلب" التي تنشرها جريدة الأحداث المغربية، الاحتجاج على فيلم "لحظة ظلام" لنبيل عيوش...).

وبالتــالي فهذه الاحتجاجات الأخلاقية التي مارستها الحركة الإسلامية من خلال حزب العدالة والتنمية، كحزب سياسي منظم ومهيكل وله حضور في مؤسسات سياسية، تمثل حالة جديدة في النظام السياسي المغربي تخلط بين السياسي والأخلاقي الوعظي، وتؤسس خطابها من موقع الدعوة الذي يحررها من جميع الإكراهات السياسية (حالة استعمال حزب العدالة والتنمية لجناحه الدعوي المتمثل في جماعة الإصلاح والتوحيد) .

وشهدت المرحلة أيضا نمطا جديدا من الاحتجاجات هو" الأمازيغية " وهي حركة احتجاجية لها ارتباط بالهوية والسلوك الجماعي، كما أنها تعبر عن أزمة الدولة الأمة والدولة الوطنية وذلك بالنظر إلى مستويين :

١. أن الأمازيغية انطلقت منذ ١٩٦٧ بعد الهزيمة العربية، حيـث تأسست في المغرب الجمعية المغربية للبحث الثقافي، وهذا ما يفسر الانتقادات الأمازيغية إلى بعض التيارات العربية القومية والبعثية منها ذات المنحى الفكري .

٢. أن الأمازيغية تعبر عن أزمة الدولة الوطنية، حيث أنها تنتقد السياسات العامة المتبعة منذ الاستقلال وتعتبرها خطأ، بل تطــالب بتصحيحها وهذا شيء جديد في المغرب، إضافة إلى كونها تنتقد السياسة الدستــورية بالمغرب، وقد سبق أن قدمت بعض المقترحات قبل تعديل دستور ١٩٩٦ .

[٤٦] . خاصة شهادات أحمد البخاري الذي قدم تصريحات للصحف المغربية حول قضية اغتيال رمز الحركة اليسارية المهدي بن بركة في سنة ١٩٦٥.

فالاحتجاج الأمازيغي، يمكن أن ينعت بـ"الثقافي " في بداياته، بحكم أن التعريف بالقضية الأمازيغية كان يمر في نظر الجيل الأول من نخبة الحركة الثقافية الأمازيغية عبر رد الاعتبار لمكوناتها التاريخية والفنية والأدبية، لكن ربط الأمازيغية بإشكاليات الحداثة والديمقراطية، سيجعلها تنتقل إلى المستوى السياسي في تطــور لطبيعة الاحتجاج الذي سيلتقي مع دعوات الدمقرطة والإصلاح السياسي اليسارية، المطالبة بإعادة النظر في بنية ومؤسسات الدولة.

وتبنت الحركة الثقافية الأمازيغية خطابا احتجاجيا مزدوجا، في مواجهة الدعوات إلى "التعريب" وإقصاء الأمازيغية من المشروع الثقافي لدولة ما بعد الاستقلال، والاكتفاء بالنظر إلى الأمازيغية من خلفية تراثية فلكلورية كانت الغاية منها إبعاد الثقافة الأمازيغية عن آليات التنشئة الاجتماعية .

وشكلت الاعتصامات والتظاهرات وجها آخر للسلوك الاحتــجاجي الأمازيغي، وقدمت صورة جديدة للمناضل ذي الانتماء الجمعي الأمازيغي، والمتخذ من المسألة اللغوية مرجعية للنضال والاحتجاج.

ويلاحظ، أن الاحتجاج الأمازيغي لا ينمو في نطاق العمل الجمعي أو داخل بعض الأحزاب السياسية، بل انه امتد إلى الشارع في شكل سلوكيات تعبر عن الهوية[٤٧].

لقد جاءت هذه الأنماط من الاحتجاجات (حقوقية – إسلامية – أمازيغية)، في مرحلة نقاش حول الماضي السياسي في المغرب، مما قاد إلى انتقال السياسة إلى الشارع. ففي الماضي كان الصراع سياسيا بطريقة محــصورة بين السلطة السياسية والأحزاب السياسية. أما الوضع الجديد في منتصف التسعينيات، فيبين أن الصراع تغيرت مضامينه و أضيف إليه فاعلون جدد، وكانت هناك محاولات من طرف السلطة السياسية لتوقيف هذا الاختراق السياسي، مادام تداخل ما هو سيــاسي واجتماعي واقتصادي معناه تسييس فئة واسعة من المجتمع، لكن ليس بمعنى دخـول الناس الأحزاب السياسية من أبواب القضايا الاجتماعية وإنما الانضمام إلى الحركات الاجتماعية في الشارع لمعاينة حل هذه القضايا والملفات .

فالتأمل في حركات ومسيرات الشارع، يوضح أن السياسة بدأت في منتصف التسعينيات تتجاوز الفضاء العام (الفاعلين السياسيين) إلى الفــضاء العام غير التعاقدي (فضاء الاحتجاج).

---

[٤٧]. تحول حدث رياضي برسم بطولة الدرجة الأولى في كرة القدم جمع بين النادي المكناسي وحسنية اكادير(منطقة أمازيغية) في سنة ٢٠٠٢ الذي فاز فيها فريق حسنية اكادير بالبطولة السنوية إلى حدث احتجاجي حمل فيها الجمهور في الملعب العديد من المطالب الأمازيغية، للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: عبد الرحيم المنار اسليمي، مقال تحت عنوان :السلوك الاحتجاجي والموت التواصلي في الفضاء السياسي المغربي، مجلة وجهة نظر، عدد مزدوج ١٩–٢٠ ربيع وصيف ٢٠٠٣ ص ١٣ وما بعدها.

مقابل ذلك، لم تعد الدعوة إلى إضراب عام أو أي شكـل من أشكال الحركات الاحتجاجية يفضي مباشرة إلى التمرد، بل ظهر متغير جديد هو المطالبة بالحق في التواجد داخل الشارع العام من قبل القوى الديمقراطية، ليطالب الإسلاميون والأمازيغيون فيما بعد بذلك؛ والتواجد هنا، هو من أجل ممارسة الضغط أو التعبـير عن مطالب سياسية أو اجتماعية، ففي هذه المرحلة بدا الحديث عن استراتيجية استعمال الشارع العام.

وتشكلت الملامح الأولى لهذه الاستراتيجية فعليا، منذ بروز فاعلين احتجاجيين جدد (الإسلاميين، النساء، الحقوقيون الأمازيغيين...)، وهي حركات بحـثت عن قنوات وأشكال جديدة للاحتجاج لم تكن في السابق، بالنظر إلى المناخ السياسي الذي ساد، لتتجرأ على المطالبة باقتحام الفضاء العام، وهو حق نظمه ظـهير الحريات العامة سنة ١٩٥٨، بمعنى أنه وقع هناك تحول على مستوى الأجندة التي تستعملها الحركات الاجتماعية .

وبذلك، استعمل الشارع (كفضاء عام) في نطاق سلمي منظم، ليس فقط للتضامن مع القضايا القومية، بل أيضا عندما يتعلق الأمر بالمطالب الداخلية. ويمكن الاستنتاج، بأن فترة التسعينيات كانت انطلاقة لبناء استراتيجية الشارع العام، حيث تعددت قنوات الاحتجاج مثل المظاهرات، والمسيرات السلمية والوقفات، كأشكال جديدة بالنسبة لظاهرة الاحتجاج بالمغرب .

ولمقارنة هذه المظاهر التعددية الاحتجاجية للنمط الثاني، بالنمط الأول من الحركات الاحتجاجية التي شهدها المغرب انطـلاقا من سنة ١٩٦٤ إلى منتصف التسعينيات، يمكن تقديم الملاحظات التالي:

أولا، إن النمط الأول والثاني مختلـفان من حيــث بناء حجج مشروعية الاحتجاج، فالنمط الثاني الذي انتزع مشروعية استعمـال الأماكن العامة في الاحتجاج، استفاد من الأثر السياسي للتحولات الدولية على النـظام السياسي المغربي ومناخ الانفتاح التدريجي عن الحقوق والحريات، بينما استمد النمط الأول مشروعيته من جو الانغلاق والصراعات السياسية في سنوات الرصاص.

فبعد الاستقلال، كانت سلوكيات السلطة السياسية مع كل الحركات الاحتجاجية الممكنة (الحركات اليسارية السرية، احتجاجات الطلبة في الجامعات، احتجاجات التنظيمات النقابية، الإضرابات وانتفاضات السكان الدموية ...) ترتكز على القوة . فالسلطة السياسية لم تكن تسمح بأية استقلالية أو هروب للحركات الاجتماعية، بما فيها المكون الاحتجاجي، في شكل بناءات جديدة، ذلك أن اعتماد القوة في هذا المجال، كان يهدف إلى تقديم مجتمع بدون صراعات وتناقضات، وهو وضع سياسي غير طبيعي، قاد إلى العديد من الانفجارات الدمــوية وأحداث عنف مميت (احتجاجات التلاميذ في سنة ١٩٦٥، بداية الحركات السرية في السبعينيات، انتفاضة المدن في الثمانينيات ...) .

ويلاحظ، أن هذه المراحل، اتسمت بمواجهة السلطة السياسية للمجتمع خارج إطار ما يمكن تسميته بالفضاء العام، الذي سيستعمل من طرف الجيل الثاني من الحركات الاحتجاجية منذ منتصف التسعينيات، فجميع الحركات في الزمنية السابقة على التسعينيات لم تكن تسعى إلى احتلال الشارع، باستثناء مناسبات فاتح مايو (عيد العمال) التي كانت تشكل لحظة وحيدة لممارسة احتجاجات معلنة أمام مرأى ومسمع السلطة السياسية .

وبالتالي، فالنمط الأول من الحركات الاحتـجاجية يختلف عن الثاني، في كون الاحتجاج المعلن كان يباشر في فضاءات الأحـزاب السياسية المعارضة آنذاك أو على صفحات جرائدها[٤٨]، وأحيانا في مناسبات الانتخابات التشريعية والمحلية داخل الساحات والقاعات العمومية (ملاعب كرة القدم – القاعات السينمائية ...)، في لحـظات الحملات الانتخابية . أما الاحتجاج السري، فكثيرا ما مورس في شـكل كتابات على جدران بعض المؤسسات العامة (ثانويات –كليات...)، بل داخل مراحيـضها أحيانا، التي كانت تقدم فضاء حرا لتدوين المطالب الاحتجاجية[٤٩].

مقابل ذلك، شكل فضاء الأغنية، في سنوات الرصاص، المحيط الوحيد للاحتجاج والتواصل السياسي والاجتماعي بين المحتجين، فأغاني مجموعة "**ناس الغيوان**"[٥٠] (أغنية أهل الحال، السيف البتار، مهمومة، غير خدوني...)، وأغاني "سعيد المغربي"[٥١] (أغنية أم الوطن ونعم لن نموت ....)، كانت بمثابة كاشف للأوضاع الاجتماعية، تم مـن خلالها تأسيس فضاء تواصلي غير مباشر بين الشرائح الاجتماعية المحتجة. أضف إلى ذلك، دور الرواية الأدبية في هذا المجال (الرواية الاحتجاجية مثل" الخبز الحافي" لمحـمد شكري[٥٢]، مقابل الرواية الوطنية السائدة أنداك "المعلم علي" أو"سبــعة أبواب " لعبد الكريم غلاب[٥٣] المنتمي إلى حزب الاستقلال ...)

ثانيا، إن تغير شكل النظام السياسي بفاعليه وقواعد لعبته وتوازناته، أثـر على المنحى الجديد لأشكال الحركات الاحتجاجية، فحكومة التناوب (مثلا)، التي حملت المعارضة إلى الحكومة في سنة ١٩٩٨، رافقها جيل كامل من الحركات الاحتجاجية

---

[٤٨]. مثال بما كان ينشر في جريدة المحرر الناطقة باسم حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية التي أوقفتها السلطة السياسية فيما بعد وتحولت إلى جريدة الاتحاد الاشتراكي الحالية.

[٤٩] . ما يثير الانتباه في سنوات السبعينيات والثمانينيات هو ظاهرة التدوين في المراحيض خاصة في المدارس والكليات، إذ شكلت فضاء للتواصل والاحتجاج الفردي والجماعي لبعض التنظيمات السرية اليسارية منها على الخصوص.

[٥٠]ناس الغيوان: **مجموعة ناس الغيوان** هي مجموعة موسيقية مغربية، نشأت في ستينيات القرن الماضي، حققت انتشارا واسعا بين قطاعات واسعة من المجتمع المغربي، نظرا لقوة آدائها الفني، و مضمون أغانيها الذي يعبر عن طوحات و آلام الشعب المغربي في مجمله.

[٥١]سعيد المغربي: فنان مراكشي غنى للطبقات الكادحة من المجتمع المغربي و لحركات التحرر الوطني، كما أن له عدد من الدرسات الأكاديمية في مجال الموسيقى و الأغنية العربية.

[٥٢]محمد شكري: روائي مغربي شهير، يعبر أدبه عن الطبقات الفقيرة و المهمشة من المجتمع المغربي، و له عدة روايات من أشهرها رواية "الخبز الحافي" التي أثارت جدلا واسعا على المستوى العربي.

[٥٣]عبد الكريم غلاب: روائي مغربي ولد بفاس عام ١٩٢٠، و كان من أبرز الطلاب المناضلين ضد الاستعمار الفرنسي، و تتنوع أعماله بين الرواية و القصة القصيرة و الدراسة الأدبية و السياسية.

الناتجة عن الوعود والآمال السياسية التي حملتها، وتحولت إلى مشاكل في مرحلة ثانية من عمر التناوب والحكومات اللاحقة عليه.

ثالثا، إن السلوك الاحتجاجي في المغرب قبل منتصف التسعينيات مقارنة مع سلوك الحركات الاحتجاجية للنمط الثاني، يبين أن أقصى تعبيرات الحركات الاحتجاجية العلنية المكشوفة التي كانت تستعمل الشارع (الفضاءات العامة) في سنوات الرصاص، كانت تحدث في لحظات التفاعل مع قضايا ذات طابع عربي إسلامي أكثر من القضايا الداخلية، وذلك لاعتبارات تتعلق أساسا بأسلوب السلطة السياسية المعتمد على القوة تجاه المجتمع، فالقضايا العربية الإسلامية شكلت بذلك القناة الاحتجاجية الوحيدة المعلنة بطريقة غير مباشرة ضد التوجهات السياسية الداخلية، ونلمس بالخصوص هذه المسألة في التظاهرات العفوية ضد السياسة الفرنسية بالجزائر مابين ٥٦ و١٩٦١ أو تظاهرات ١٩٦٧ بعد حرب الستة أيام أو مظاهر التضامن مع فلسطين (مايو ١٩٩٠) أو مسيرة التضامن مع العراق(فبراير ١٩٩١).

أضف إلى ذلك، إن استعمال الشارع في شكل جموع بشرية عفوية تلقائية، بعيدا عن الصراع والمطالب السياسية والنقابية، سمحت به السلطة السياسية أحيانا في مجموعة مراحل: منها صيف ١٩٨٦، بمناسبة مونديال المكسيك لكرة القدم، وتأهل الفريق الوطني إلى الدور الثاني من المنافسة .

وبالتالي، يبين السلوكان (التفاعل مع القضايا القومية والاحتفال العفوي بالإنجازات الرياضية)، إذا ما قورنا بالجيل الثاني من الحركات الاحتجاجية المستعملة للفضاءات العامة، هناك مسألتان اثنتان:

١. إن القضايا القومية العربية والإسلامية شكلت المتنفس الوحيد للاحتجاج على السلطة السياسية بالمغرب قبل منتصف التسعينيات، وكان هذا النوع من الاحتجاج في هذه اللحظات التضامنية مقبولا لديها في حدود عدم شخصنة الشعارات المرددة.

٢. هذه الأمثلة التضامنية تطرح إشكالية السلوك السياسي لدى المواطن المغربي في القضايا والأزمات ذات المحتوى السياسي و المؤسسي الداخلي، لماذا كان يحضر في القضايا العربية الإسلامية الخارجية ويختفي في القضايا الداخلية؟ ولماذا يحضر السلوك العفوي تجاه قضايا ذات محتوى مخالف للسياسة، كالأحداث الرياضية مثلا، والتي من الممكن قراءتها وتحليلها كأحداث ذات أبعاد ومضامين سياسية؟

رابعا، إن مقارنة السلوك الاحتجاجي المتمثل في الإضراب العام خلال النمط الأول والثاني من الحركات الاحتجاجية، يبين أن الإضراب العام والأحداث الحضرية لـ ١٤ دجنبر ١٩٩٠ يشكل الممر الانتقالي من شكل الإضراب العام المنتج للآثار

العنفية المميتة إلى مرحلة "تعويم الإضراب"، ومن الاستعمال السياسي والنقابي للإضراب إلى تفريخ جيل الإضرابات الضعيفة و"اللا مرئية " أحيانا في الجيل الثالث من الحركات الاحتجاجية .

وبذلك، شكل إضراب ١٤ دجنبر ١٩٩٠، انتقالا بين نموذجين للفعل الاجتماعي الاحتجاجي من الصيغة التقليدية إلى صيغ جديدة، بين نمطين من الحركات الاحتجاجية، لكونه شكل أقصى نموذج للحركة الاحتجاجية السياسية، بكامل المعنى، التي جمعت النقابات والأحزاب السياسية المعارضة؛ حيث لم تحتل فيها المطالب الاقتصادية إلا مكانا ثانويا، بالمقارنة مع الدوافع السياسية على عكس الجيل الجديد من الإضرابات العامة.

ففي الإضراب العام لـ ١٤ دجنبر١٩٩٠، تعبأت صحافة المعارضة لإشعار وتهييء الرأي العام لهذا الحدث، ولتبرير الإضراب، اختلطت وتلاقت الحجج السياسية بالحجج الاقتصادية، وفي البرلمان تصرف زعماء الأحزاب كما لو كانوا في تجمعاتهم لشرح أهداف الإضراب (ترويج خطاب دمقرطة البلاد وتحسين الظروف السوسيو- اقتصادية لمختلف طبقات العمال). وكان رد فعل الحكومة هو أن الإضراب العام غير قانوني، وإلى جانب مطالبتها بالحوار ستعمل كل الوسائل لإفشاله، وفي الأخير سيشن الإضراب لينجح في التعليم وبشكل أضعف في قطاع الإدارة.

وعلى عكس ما وقع في سنة ١٩٨١، لم يتعبأ التجار الصغار؛ ولكن، كما كان الحال في ١٩٨١، تحول الإضراب في فاس ومدن أخرى كالقنيطرة وطنجة إلى مسرح للأحداث والمواجهات الدامية بين القوات الأمنية والمتظاهرين، وتكررت نفس أحداث العنف (متاجر نهبت، ومصانع وفنادق أحرقت) وجاء المتظاهرون (مثل حالة إضراب ١٩٨١ و١٩٨٤) من الأحياء الهامشية، فدمروا كل ما وجدوا في طريقهم واقتحموا المدينة (فاس)[٥٤] .

فالإضراب العام لم يأت بأي تحسن للظروف المادية للعمال، وبالمقابل، نجحت المعارضة على الصعيد السياسي عن طريق تحريكها لجبهة النضالات الاجتماعية في إرغام السلطة على فتح المفاوضات حول تعديل الدستور، وضمان انتخابات حرة ونزيهة . من هنا ندرك الوظيفة الحقيقية للنضالات النقابية، كحركة احتجاجية في المغرب، والعلاقات التي تربطها بالإضراب والهياج الشعبي، وعلاقة هذين العنصرين بالنضالات السياسية من أجل اقتسام السلطة، هذا الترابط هو الذي يفسر كيف ستضعف الإضرابات بعد دجنبر، ١٩٩٠ ويتحول شكل الدعوة إليها والفاعلون فيها في الجيل الثالث من الحركات الاحتجاجية .

[٥٤]. يمكن الرجوع إلى عبد الغني أبو هاني "الحركات النقابية والاضطرابات الحضرية والصراعات السياسية في المغرب"، ضمن ملف أعدته مجلة وجهة نظر حول الحركات الاحتجاجية في المغرب، عدد مزدوج ١٩-٢٠ ربيع وصيف ٢٠٠٣ ص ١٣.

خامسا، وجود اختلاف في إيقاع الاحتجاج بين الحركات الاحتجاجية للنمط الأول والنمط الثاني، فالفـعل الاحتجاجي في الجيل الأول كان بطيئا في إيقاعه، إذ كان يلزم انتظار مرور تسع سنوات على استقـلال المغرب لتندلع أول حركة احتجاجية واسعة في مارس ١٩٦٥، وست عشرة سنة بـعد ذلك (حركة يونيو ١٩٨١).

ومنذ ذلك التاريخ بدأت المسافة الزمنية بين الحركات الاحتجاجية تتقلص بشكل مثير لتصل إلى سنتين ونصف فقط بين حركتي ٢٠ يونيو ١٩٨١ ويناير ١٩٨٤ وبـين حركتي ١٤ دجنبر ١٩٩٠ بفاس و٢٥ يونيو ١٩٩٣ ببوزنيقة وبن أحمد وتيفلت، ستصـبح الحركات الاحتجاجية مشهدا يتكرر ثلاث مرات خلال اثني عشر شهـرا ليرتفع الإيقاع بشكل سريع منذ منتصف التسعينيات[٥٥].

سادسا، إن هذه الحركات الاحتجاجية –في النمط الأول والنمط الثاني– لا تندلع لنفس السبب، فقد يكون العامل المفجر للحركة إجراء تعليمي (مارس ١٩٦٥ ويـناير١٩٨٤)، أو اعتبارات اجتماعية واقتصادية مرتبطة بقرارات بعض الحركات الاجتماعية المنظمة، كما هو الشأن بالنسبة للإضرابين العامين ليونيو ١٩٨١ ودجــنبر ١٩٩٠، أو ناتجة عن ممارسات محلية استفزازية للسلطات العمومية، كما هو الشأن بالنسبة للانتفاضات ٢٥ يونيو ١٩٩٣ ببوزنيقة (احتجاج ضد نتائج انتخابات من طــرف السكان) أو ١٣ يونيو ١٩٩٧ بسيدي بطاش، أو عن وإجراءات إدارية خاصة بمشاكل السكن والبناء كما هو الشأن بالنسبة لأحداث الهراويين في ١٤ يوليو ١٩٩٦ وشيشاوة في ١٨ دجنبر من نفس السنة.

لذلك، فانه لا يمكن إسقاط مسببات حركة معينة على مجموع سائر الحركات، بحيث يجب الأخذ بعين الاعتبار المناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يحيط بكل حركة على حدة ويساهم في اندلاعها، والوقوف عند العوامل المباشرة المفجرة لكل انتفاضة في الجيل الأول من الحركات الاحتجاجية والأنماط الاحتجاجية (السلمية) في الجيل الثاني .

كما لوحظ أن شكل تنظيم الحركات الاحتجاجية في النمط الثاني مختلف عن الأول، فاحتجاجات السكان الهراويين وشيشاوة(١٩٩٦) كنموذج للاحتجاج في المناطق الهامشية، اختلفت عن سابقاتها لكونها عرفت نوعا من التنظيم يقترب من صيغ الاحتجاج التي تقوم بها الحركات الاجتماعية المنظمة، ويبدو أن الجيل الثاني من الحركات الاحتجاجية استفاد من المناخ الدولي والجهوي الذي أصبح يفرض نــوعا من الإقرار بحق الاختلاف ونبذ العنف .

---

[٥٥]. (١٤ يوليوز١٩٩٦ بالهراويين و١٨ دجنبر١٩٩٦بشيشاوة و١٣ يونيو ١٩٩٧ بسيدي بطاش و١٣ نونبر ١٩٩٧ و٢يناير ١٩٩٨ بجرادة و٤ ابريل ١٩٩٩ بايت بلال و٢٢ –٢٣–٢٧–٢٨–٢٩ شتنبر ١٩٩٩ بمدينة العيون و٢ فبراير ٢٠٠٠ بقرية تارميلات و٩ ابريل ٢٠٠٠بسيدي الطيبي و٨ أكتوبر ٢٠٠٠ بالدار البيضاء أي بمعدل انتفاضة واحدة في كل ثلاثة أشهر.

سابعا، يتبين على مستوى نتائج الاحتجاج، اختلاف بين النمط الأول والثاني من الحركات الاحتجاجية من حيث الأثر والمخارج التي تتخذها السلطة السياسية بعد كل حركة احتجاجية، فالانتفاضات الكبرى الثلاث الأولى في الجيل الأول من الحركات الاحتجاجية (مارس ١٩٦٥– يونيو ١٩٨١– ويناير ١٩٨٤)، خدمت موضوعيا بعض مقاصد السلطة السياسية، من خلال محاولات هذه الأخيرة توظيف القمع لتكريس بعض المواقف والتحكم في بعض المجالات التي تكاد تنفلت من قبضتها (مجال التعليم مثلا).

وبالتالي، بعد أحداث مارس ١٩٦٥، فرضت الدولة إصلاحا في مجال التعليم عبر مذكرة "بنهيمة"، وبعد سنة ١٩٨١ تم تقنين سياسة إعادة التقويم الهيكلي، وعلى أثر حوادث يناير ١٩٨٤ قامت الدولة بمضاعفة جهودها من أجل ضبط مجال ممارسة الشعائر الدينية . أما بعد حركتي ١٤ دجنبر ١٩٩٠ و٢٥ يونيو ١٩٩٣، فقد استفادت الهيئات النقابية والمنظمات المعارضة نسبيا من الوضع، كما يتجلى ذلك من خلال الحصول على بعض المكاسب كالزيادة في الأجور وتعديل بعض فصول الدستور وإعادة انتخابات ٢٥ يونيو ١٩٩٣ في بعض الدوائر، من ضمنها تلك التي شهدت انتفاضات . بينما لم تأت البدايات الأولى للجيل الثاني من الحركات الاحتجاجية (١٩٩٦ و١٩٩٧) بأي جديد، خارج ظاهرة بداية استعمال الفضاءات العامة في الاحتجاج، مقابل استمرار تنظيم محاكمات في حق بعض المحتجين .

ولوحظ، أن السلطة السياسية بدأت منذ منتصف التسعينيات تتعايش مع بعض الانتفاضات بتعويم مطالب المحتجين دون الاستجابة لها، وهو يفسر انتقال الحركات الاحتجاجية (حقوقية، إسلامية، أمازيغية، النواة الأولى لحركة المعطلين ...) إلى الصراع حول استعمال الأماكن العمومية بطريقة علنية ومكشوفة مع السلطة السياسية، التي وسعت "**الخطوط الحمراء**" لممارسة الاحتجاج إلى درجة سيصعب معها التحكم فيها في مرحلة لاحقة (حركة حملة الشهادات العليا في الجيل الثالث من الحركات الاحتجاجية) .

ويبدو أن السلطة السياسية استفادت من الاحتجاج لبناء بعض القرارات المستمرة من الجيل الأول للاحتجاجات إلى حدود اليوم، وذلك لما ربطت بين الاحتجاج والتصميم المعماري للمدن. فبعد انتفاضة ١٩٨١، دعا الملك الحسن الثاني مهندسه المعماري وطلب منه أن يضع تصميم تهيئة خاص بالدار البيضاء بهدف ضبط مجال هذه المدينة، ويمكن القول بأنها بداية العلاقة بين سياسة التعمير وتهيئة المجال والاحتجاج، فالذين وضعوا تصاميم للمدن التي عرفت عدة تمردات، ركزوا على المناطق التي انطلقت منها الشرارة الأولى للانتفاضة[٥٦].

[٥٦]راجع الحوار الذي أجرته مجلة وجهة نظر مع الباحث عبد الرحمان رشيق، ضمن ملف الحركات الاحتجاجية في المغرب، مرجع سابق الذكر ص ٣٣.

ففي الدار البيضاء، تم التركيز على أحياء "درب السلطان"و" الحي المحمدي" و"ابن أمسيك"، وهي فضاءات تعرف كثافة سكانية كبـــيرة، حيث انتبه القائمون على وضع التصاميم أن الهكتار الواحد الذي يضم أكثر من ألف ساكن يشكل خطرا على الأمن، لذلك تم التفكير في تقليص هذا العدد إلى نسبة خمسمـــائة ساكن داخل الهكتار الواحد، فكلما اتسعت مساحة الشارع كلما تمكنت السلطة من متابعة التحركات، وهي إمكانية غير متاحة في الأزقة والشوارع الضيقة حيث يسود التضامن بين السكان، وذلك يجعل عملية المراقبة والرصد صعبة .

٢- الحركات الاجتماعية الجديدة والاحتجاج حول السياسات العامة.

أغلب التحليلات لا تعطي أهمية لأماكن الاحتجاج (فضاءات الاحتجاج)، فالفضاء الاحتجاجي يبدو بالنسبة للعديد من التحليلات محيطا ضمنيا ولا يطرح أية إشكالات، لكن الاجتماعي الاحتجاجي والمكاني مترابطان[٥٧]، ويلاحظ أن استراتيجية استعمال الفضاءات العامة في المغرب، ساعدت على تناسل الحركات الاحتـجاجية ذات الطابع الاجتماعي (مسيرة الأرامل وأطفالهن بشارع محمد الخامس سنة ٢٠٠٢ ضد تخفيض المعاشات الاجتماعية من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتمـاعي، وصولا إلى الاحتجاج ضد التهميش الاجتماعي والترابي لسكان املشيل في سنة ٢٠٠٣).

إن حدوث مثل هذه التظاهرات العفوية، بدا أنه احتجاج إما على غياب إجراءات حكومية في الميدان أو خلل في بعض السياسات العامة المتبعة (احتجاجات سكان المدن الكبرى فواتير الماء والكهرباء بعد تفويض تدبير انقطاع الماء والكهرباء إلى شركات أجنبية: مثل "ريضال" في الرباط و" ليدـــيك" في الدار البيضاء) ، ولوحظ أن هذه التظاهرات العفوية ناتجة عن غياب شبه تام للوســـائط مثل الجمعيات المدافعة عن المستهلكين.

وبالتالي، فإن الضرر المشـترك بين مجموعة من الأفراد من السياسات العامة المتبعة بدا يدفعهم إلى الاحتجاج عفويا أمام الجهات المسببة لهم في الضرر، وعلى هذا المستوى يمكن التساؤل :

لماذا لم يكن بإمكان المتضررين أن يحتجوا بالفضاءات العامة حول السياسات العامة من قبل (فترة الثمانينيات مثلا)؟ التفسير، هوأن الذاكرة المجتمعية حينها اختزلت كيف تعاملت السلطة مع انتفاضات ١٩٨١ و١٩٨٤، ولم يكن بإمكان المحتجين على ارتفاع ثمن فاتورة الماء والكهرباء أو ارتفاع أسعار السكر والحليب والخبز ليخرجوا إلى الشارع وهم رافعين الراية الوطنية وصورة الملك .

[٥٧] Javier Auyero –l'espace des luttes –Topographie des mobilisatons collectives-Actes de la recherche en sciences sociales 2005/5-160 p 124

إن الخوف من رد فعل السلطة العنـــيف بدأ يتقلص منذ منتصف التسعينيات، والاحتجاج لم يعد يعني العنف، فقد تظاهر هؤلاء المتـضررون بشكل عفوي في البداية، ثم بدؤوا في تنظيم أنفسهم، إذ أصبحوا يملكون استراتيجية؛ حيث لوحظ لدى هذا النوع من الاحتجاج حضور مهم للنساء والأطفال، في حين أن الطابع الذكـوري هو الذي ساد خلال الانتفاضات العنيفة السابقة، كذلك رفع العلم الوطـــني وصور الملك يميز هذه الاحتجاجات العفوية عن التمردات العنيفة، والتي اتخذت كذلك طابعها العفوي خلال سنوات الثمانينيات.

إن هذه المظاهر الجديدة، هي حركات ذات سلم اجتماعي مادام في المغرب، ليست هناك حركات من أجل المطالبة بالسلام الدولي أو حركات ضد التسلح النووي.

ومقابل ما هو اجتماعي، استمر الاحتجاج الحقوقي، المتمثل في السلوك الفردي كالإضراب عن الطعام، أو الجماعي مثل احتجاجات السجناء وعائلاتهم؛ فرسائل المعتقلين فرادي وجماعات، خلقت فضاء للتواصل بين المعتقل والشارع وكشفت عن المؤسسات السجنية بالمغرب، واقعها المكاني، تدبيرها الإداري والمسطري .

ولتقديم هذا النمط الثالث من الحركات المبنية على استراتيجية الاحتجاج على السياسات العمومية الحكومية والمحلية، يمكن تناول أربعة نماذج منها :

النموذج الأول: الاحتجاج على البطالة (حالة حركة حملة الشهادات العليا).

حركة العاطلين هي حركة احتجاجية، في شكل امتداد لأول حركة احتجاجية لحملة الشهادات العليا تكونت في منتـصف التسعينيات، كنواة تنظيمية جنينية، لم تنقطع منذ ذلك التاريخ [٥٨]، إذ ظلت تتوافد على الفضاء الذي اتخذته الحركة الأولى مكانا للاحتجاج، وهو شارع محمد الخامس أمام مقر البرلمان في العاصمة الرباط، أفواج من خريجي الجامعات وصلت في سنة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى حركة كبرى تسمى بـ "المجموعات الوطنية الأربع للأطر العليا المعطلة" تضـم أربع مـــجموعات فرعية (النصر، المبادرة، الحوار، الاستحقاق)، وهي تضم حاملي دبلوم الدراسات العليا والدكتوراه تمثل مختلف الجهات، وتتوزع الانتماءات السياسية بهذه المجـــموعات بين اليسار والحركة الأمازيغية ثم الإسلاميين .

أما التخصصات الرئيـسية لخريجي هذه المجموعات، فتتوزع بين الآداب والعلوم إضافة إلى تخصصات أخرى لا تـــمثل نسبة كبيرة مثل الشريعة الإسلامية والحقوق، ولديها في إطار عملها الجماعي علاقة بمجموعة من التنظيمات (الكنفدرالية والديمقراطية للشغل، الاتحاد المغربي للشغل، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان .....) .

[٥٨]. لحظة تأسيس حركة المعطلين كان سنة ١٩٩٦ وكان هناك تصعيد بحيث ينصبون خياما أمام البرلمان.

ويبدو، أن لهذه المجموعات هدفا عقلانيا، يتمثل في مطلب الإدماج المباشر في الوظيفة العامة، وهي مجموعات موحدة من حيث أشكال العمل الجماعي، لكنها متفرقة في الأمور التنظيمية (مثل الضبط والتمويل) وتتنوع أشكال العمل الجماعي لهذه المجموعات بين المسيرات، الوقفات، اقتحام مقرات الأحزاب والوزارات، القيام بجولات احتجاجية في الأحياء الشعبية .

وينظم هذه المجموعات نظام داخلي تسميه "قانونا" ، يحدد عدد الغيابات، وينظم الأيام النضالية، ومعايير الانخراط والعضوية؛ وهذه القوانين يصوت عليها داخل الجمع العام، وهي مرنة في تطبيقها، فالــمعطلات الحوامل مثلا يستفدن من رخص الغياب، ويضاف إلى ذلك المصابون في تدخل عنيف.

وتعتقد هذه المجموعات أنها تستمد شرعية مطلبها، المتمثل في الحق في التوظيف، من المادة ٢٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و من الدســتور المغربي، كما أنها تستمد شرعية الإدماج في الوظيفة العامة من القرارين الوزاريين رقم ٨٨٨/٩٩، ٦٩٥/٩٩ الصادرين عن وزير الوظيفة العمومية، وهنا يلاحظ أن هذه الحركات تعتمد في حججها على مرجعية قانونية في شكل سابقة (قرارين) خلقتها السلطات العامو في تعاملها مع الجيل الأول من المعطلين.

وتفسر قيادات المجموعة وجود أربع مجموعات بدلا من مجموعة واحدة، بكون المجموعة التي تتأسس أولا تغلق لوائحها، مما يفتح المجال لنشــوء مجموعة جديدة. وبالتالي، يبدو أن المسالة تتعلق بصراع حول المصالح، ومرتبطة بالمناصب التي عادة ما تكون محدودة، الشيء الذي يجعل كل مصالح المعطلين تلتقي عند فكرة إغلاق اللوائح في مرحلة معينة، مادام التقييد في اللائحة يعطي مشروعية غير متنازع فيها لدى المعطل الذي يؤسس من خلال التقييد في القوائم ثقافة نضالية، أضف إلى ذلك، أن شكل تدبير السلطات لمطالب المعطلين أنفسهم يدفعهم إلى الانقسام إلى مجموعات.

ويبدو أن هذا الشكل من العمل والانقسام، وإن كان فيه نوع من الصــراع حول المصالح، فإنه يفيد هذه المجموعات، إذ إنه كلما كانت المجموعات صغيرة كان العمل الجماعي سهلا، لأنه يكون مراقبا من طرف الأعضاء أنفسهم. والمجموعة الكبيرة يكون تنظيمها صعبا عندما تصل للتفاوض مع السلطات، فقد استطاعت المجموعات بهذا الشكل أن تقود مفاوضات وتوقع اتفاقات مع أطراف حكومية.

لكن هذا النوع من التنظيم لا يعني أن مجموعات المعطــلين قد تتأسس عن طريق الانشقاقات، فاتحاد الأطر العليا العاطلة تأسس بعد انشقاقه عن المجموعات الأربع، بسبب معارضتهم لطرقة تدبير القضايا التقنية والتنظيمية داخل المجموعة الأم .

مقابل ذلك، فالمجموعات قد تتأسس عن طريق التنسيق، حيث أن من له تجربة سابقة في النضال يعبئ الموارد وينسق بين العاطلين لتشكيل مجموعة.

وتتمثل الانتماءات السياسية السائدة داخل المجموعات الأربع في اليسار والإسلاميين، ثم الحركة الأمازيغية، ولوحظ وجود بعض المعطلين الذين ينتمون إلى حزب الاستقلال بكثرة منذ سنة ٢٠٠٨، وهو ما يفسر قيادة الحزب للحكومة في المغرب (الحزب الذي ينتمي إليه الوزير الأول).

من هنا، يبدو أن الانتماء السياسي للعاطل هو مورد آخر يضاف إلى التمويل وإلى الأشكال الجماعية للحـــصول على الوظيفة، ولكن إذا كان العاطل يستثمر في علاقته بالحزب الذي ينتمي إليه، فهذا لا يعني أن العاطـل لم ينتقل بعد إلى العقلانية الجماعية، وبأن كل فرد ينتمي إلى حزب معين يتصرف بطريقة فرديـة لتحقيق هدفه. إن الانتماء يؤدي إلى التوظيف بدليل أن العاطل عندما يكون لديه انتماء سياسي تكون القوة أو العلاقة الوطيدة مع بعض الأشخاص الفاعلين في الحزب هي التي تساعده على التوظيف (عاطلي حزب الاستقلال كنموذج)[٥٩].

وفي تحليل السلوك الاحتجاجي لحركات العاطلين، يلاحظ أنها عمدت إلى احتلال الفضاءات العامة ومارست الاحتجاج المتجول، لكن السلطة غالبا ما تدخلت لفك تجمعات المعطلين، وقد طور المعطلون الأساليب الاحتجاجية من التـظاهر السلمي وتطوير الشعارات[٦٠] والاعتصام والإضراب عن الطعام إلى حد التهـديد بالانتحار الجماعي .

---

[٥٩]. يمكن الرجوع في هذا الشأن إلى الدراسة الميدانية التي أعدتها الباحثة نادية البعون حول "العمل الجماعي للعاطلين حاملي الشهادات الجامعية العليا في المغرب نموذج (المجموعات الوطنية الأربع للأطر العليا العاطلة)"، بحث لنيل دبلوم الماستر، مسلك القانون العام، تخصص القانون الدستوري والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس –كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – اكدال – الرباط ص ٤٤ ومابعدها .

[60]. من بين شعارات المعطلين هناك شعار مقتبس سواء في طريقة ترديده اوصناعته اللغوية من شعار وطني مرتبط بالمسيرة الخضراء .

يقول شعار المعطلين

"صوت الإطار ينادي
بحقو في التوظيف
درب النضال في بلادي
ما في غير بديل
أو فرحتنا غادا تكمل
لما يجينا التعيين
وقتاش؟وقتاش؟وقتاش؟

و هو مستمد من االاغنية الوطنية القائلة :

صوت الحسن ينادي
بلسانك يا صحرا
فرحي يارض بلادي أرضك صبحت حرة

إن التهديد بالانتحار أو إحـراق الذات، هو طريقة للضغط وممارسة نوع من الإكراه على السلطات المعنية، وتحميلها تبعات تنفيذ التهديد، كما هو الأمر بالنسبة للذين يختارون أسلوب الإضراب عن الطعام إلى حدود الإشراف على الموت، فالسلطات هنا تتحمل معنويا مسؤولية وفاة المضرب أو المنتحر، لذلك فهي خوفا من التبعات تقبل بفتح حوار مع الجهات المضربة، ولاحظنا كيف أن السلطات بدأت تقبل بسلوك التحاور مع الآخر، وهو سلوك جديد بالنسبة للدولة، خاصة بعد انتقال العديد من العاطلين إلى مرحلة التنفيذ بمحاولة الاحتراق الجماعي[٦١] .

النموذج الثاني: الاحتجاج ضد غلاء الأسعار(تنسيقيات الأسعار وحالة احتجاجات صفرو).

عمد سكان مدينة طاطا (إحدى مدن الجنوب المغربي)، خلال مسيرة احتجاجية نظمت بتاريخ ١١ مايو ٢٠٠٥، إلى حمل أواني الطبخ فوق رؤوسهم احتجاجا على تدني القدرة الشرائية ومطالبين بتحسين الخدمـــات الصحية المقدمة بالإقليم.إن هذا الحدث الاحتجاجي ليس الوحيد خلال الأربع سـنوات الأخيرة، بل إنه يكاد يتكرر لدرجة أنه فتح المجال تنظيميا لتأسيس تنسيقيات (مجموعات) محلية لمناهضة ارتفاع الأسعار بلغ عددها خلال سنة ٢٠٠٦ أكثر من ٧٠ تنسيقية نظمت وقفات ومسيرات واعتصامات في مجموعة من مناطق المغرب. .

او فرحتنا غادا تكمل بالمسيرة الخضراء

الله، الله، الله

كما يردد المحتجون شعارا صوفيا يعبر عن خطاب سلفي اسلامي يقول :

الله يبليك بحب الشغل

حتى تلبس الدربالة

دربالة المعطل

ما يلبسها من وإلى.

ويقدم المعطلون اختيارهم للباس الأزرق :اللون الأزرق يرمز إلى الطبقة العاملة والألوان الصفراء والحمراء ترمز إلى اليسار ثم الأمازيغية كذلك فان إشارة النضال أو رمز النصر هو رمز عمالي.

[61] في مارس ٢٠٠٦ قام أفراد من المجموعة الوطنية للمجازين خريجي البرنامج الوطني للتكوين التأهيلي، بتجرع مادة سامة وصب البنزين على أجسادهم قصد إشعال النار في أنفسهم .وفي ١٥ دجنبر ٢٠٠٥ أقدم أربعة شبان من حاملي الرسائل الملكية على إضرام النار في أجسادهم بعد ما صبوا عليها مادة البنزين، احتجاجا على عدم توظيفهم بالرغم من توفرهم على رسائل موقعة من طرف الملك محمد السادس لما كان وليا للعهد وقد كبلوا أرجلهم بالسلاسل.

لكن، تمثل أحداث صفرو في سبتمبر ٢٠٠٧[٦٢]، نموذجا للاحتجاج المرتبط بنمط العيش، وهو قريب من بعض النماذج الموجودة في العالم العربي (مصر خصوصا)، في شكل تظاهرات احتجاجية ضد الغلاء، شارك فيها في البداية ١٠٠ متظاهر، أغلبهم نساء من ضواحي صفرو (سكان الضواحي)، وتوسعت التظاهرة وانتقل الاحتجاج من الضواحي إلى ساحة المدينة؛ وقد انطلق الاحتجاج دون أن تــكون وراءه جهة داعية، ليتدخل في مرحلة ثانية فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، ويدعــو إلى وقفة صمت حوالي ٢٠٠٠ إلى ٢٥٠٠ شخص، حملت شعارات تندد بالغلاء، هذه الوقفة انزلقت من احتجاج سلمي إلى مواجهات عنيفة (تكسير الحواجز الأمنية – رشق المحلات والمنشآت والمرافق بالحجارة وإضرام النار في بعضها...).

لكن بتجاوز مضمون وقائع هذا الاحتجاج، فإنه أثار إشكالية تفاعل الحركات الاحتجاجية المنظمة التي لها ثقافة تنظيمية مع جماهير الضواحي غير المنظمة، ومحدودية إمكانيات التأطير والوســاطة التي تلعبها بعض التنظيمات في علاقتها بالمحتجين، مقابل محدودية دور السلطات المحلية في تدبير نماط الاحتجاج التي تستند في مشروعيتها شروط العيش .

النموذج الثالث: الاحتجاج على التقطيع الترابي المحلي والتمثيلية (حالة سيدي ايفني وعين الشعير).

تقدم حالتا "سيدي ايفني"[٦٣] و"عين الشعير"[٦٤] (هامش– التحديد الجغرافي) رغم اختلافهما نمــوذجا لجيل من الحركات الاحتجاجية المرتبطة بالتمثيلية الترابية والتقطيع الترابي الإداري في علاقتهما بتطور وظائف الدولة من المركزية إلى اللامركزية، وهي ظاهرة جديدة لها.

فالحالة الأولى، المتمثلة في أحداث سيدي ايفني[٦٥] (بين ٣٠ مايو ٢٠٠٨ و ٧ يونيو ٢٠٠٨)، تبين أن الحركة الاحتجاجية، انــطلقت من مطلب التوظيف إلى الاحتجاج على طريقة تدبير الثروات المحلية في علاقتها بالتقطيع الترابي[٦٦] والتمثيلية

---

[62] . مدينة صفرو، هي منطقة جبلية قريبة من مدينة فاس، قبل الحركة الاحتجاجية كانت الإحصائيات الرسمية تشير إلى ان البطالة مرتفعة في المنطقة إذ تصل إلى ٢٨ في المائة والفرد يستهلك ثلث ما تستهلكه مغربي في الرباط أو البيضاء الإقليم من أكثر الأقاليم فقرا وتبين مؤشرات الصحة، وجود طبيب واحد لكل ٣٢٠٠ نسمة مقابل المعدل الوطني طبيب واحد لكل ١٨٤٥ بمعنى خدمات متردية . للمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى تقرير المنظمة المغربية لحقوق الإنسان الذي تم إعداده بعد الحادث، وهو منشور في الموقع الالكتروني للمنظمة ضمن صف التقارير الموضوعاتية .

[٦٣] مدينة بجنوب المغرب.

[٦٤] تقع بالجنوب الشرقي للمغرب، على الشريط الحدودي مع الجزائر.

[65] . تفيد وقائع سيدي ايفني، انه وقع تجمهر عشرات الأشخاص مباشرة بعد إجراء قرعة توظيف ثمانية عمال للنظافة من بين ٩٧٢ مرشح، وتوجه المتجمهرون مباشرة وضمنهم السكرتارية المحلية للمعطلين إلى ميناء ايفني مشيا على الأقدام ثم اعتصموا به، وحاصر المعتصمون ٨٩ شاحنة محملة بالأسماك ومنعوها من مغادرة الميناء، بعد ذلك تناوب الأشخاص على الاعتصام مابين النهار والليل بعد ذلك، و في ٣١ مايو أصحاب

المحلية، وحمل هذا الاحتجاج تساؤلات حول علاقة الديمقراطية المحلية بالتنمية، وما يترتب عليها على المستوى الحكومي من تعثر الوفاء بالالتزامات ومتابعة أعمال المشاريع المتصلة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، كما أثار إشكالية قنوات وآليات الحوار ومستوى درجة التحكم الأمني .

والحالة الثانية، هي قيام ثلاثة وثلاثين شابا مغربيا ينحدرون من منطقة عين الشعير بإقليم فكيك (في الأسبـــوع الأول من سنة ٢٠٠٧)، بالنزوح نحو الأراضي الجزائرية احتجاجا على تردي أوضاعهم الاجتماعية بمنطقتهم، وقد تم ترحيلهم نحو المغرب من جديد من طرف السلطات الجزائرية أسبوعين بعد نزوعهم بعد إدانتهم من السلطات الجزائرية بشهرين سجنا موقوفة التنفيذ لارتكاب جريمة الهجرة السرية.

ويبدو، أن الاستنتاج الممكن من الحالتين هو كيف يقود التهميش وتردي الأوضاع الاجتماعية إما إلى التـــحول إلى هويات محلية، أو إلى البحث عن هويات أخرى، وفي الحالتين معا يطرح مشكل الارتباط بمؤسسة الدولة .

النموذج الرابع : الاحتجاج على "العصبية التقنوقراطية "، (حالة احتجاج سائقي الشاحنات وسيارات الأجرة).

الظاهرة الجديدة وهي الاحتجاج على القانون، فالقاعدة القانونية أيديولوجية بطبعها، بمعنى أنه تخلق تصورا، والقاعدة التي تولد بدون القـدرة على خلق تصور فهي قاعدة ميتة. وفي المغرب ظل مشروع مدونة لتنظيم السير مدة ثلاث سنوات في البرلمان، لكن المثير للانتباه هو أن مناقشة هذا القانون داخل البرلمان قادت إلى ميلاد حركة احتجـاجية منظمة بطريقة مستقلة عن الأحزاب، ونقلت الاحتجاج إلى الشارع (خلال شهري مارس و أبريل من سنة ٢٠٠٩)، ولجأت إلى سلوك إغلاق الطرقات أمام الشاحنات الكبرى وسيـارات الأجرة وإلى استعمال العنف أحيانا (في مناطق الدار البيضاء والخميسات والقنيطرة).

قوارب الصيد وقفة احتجاجية، وفي ٦ يونيو تم تنظيم مسيرة احتجاجية في المدينة، فتم إغلاق المدينة من طرف السلطات المحلية، واستمرت التجمعات الحاشدة ووقعت العديد من الأعمال العنفية، انتهت بهروب قيادات التجمهر إلى الجبال، لكن قوات الأمن هاجمت المدينة بعد فك الحصار عن الميناء ورغم أن الميناء يبعد عن المدينة.

هذا الحدث، تشكلت على إثره لجنة لتقصي الحقائق من طرف مجلس النواب المغربي، وحوكم على أثره مدير قناة الجزيرة (قناة المغرب العربي بالرباط)، وسحب الترخيص من القناة نفسها على إثر استضافتها لأحد أبناء المنطقة الذي أعلن عن وجود ضحايا في التظاهرة، وهو ما نفته السلطات المغربية بشدة ونفته أيضا المنظمات الحقوقية .

[٦٦] التقسيم الإداري

ويبدو في هذا الاحتجاج بداية انــتباه فئات واسعة في المغرب إلى كلفة التشريع الاجتماعية، واستباق تنظيم الاحتجاج ضد هذه الكلفة، مقابل سيادة العصبية التكنوقراطية في الحقل السياسي والاقتصادي والاجتماعي المغربي، التي تحـملها فئة التكنوقراط الذين يؤمنون بالحلول التقنية للتغيير في السياسة والاقتصاد والمجتمع، بواسـطة وضع الهياكل القانونية والتنظيمية لحل المشاكل، وهي ظاهرة يمكن أن تقود إلى حركات احتجاجية اكبر من احتجاج مهنيي النقل في المستقبل .

ومن الملاحظات المرتبطة بهذا النموذج من الاحتجاج (الاحتجاج على مدونة السير[٦٧])، هو أنه لما قدمت أمام البرلمان صادقت عليها الغرفة الأولى (مجلس النواب) وأحالتها على المجلس الثاني (الغرفة الثانية)، التي صادقت بدورها على نصف مقتضيات المدونة، ولم تتوقف عن مناقشتها إلا لما انتبهت إلى تزايد الحركة الاحتجاجية ومخاطرها الاقتصادية والاجتماعية (توقف حركة النقل وبداية العجز عن تمويل الأسواق الداخلية). وهو ما يعني ابتعاد هذه الحركة عن الفاعلين السياسيين (الأحزاب السياسية والنقابات) الموجودين داخل البرلمان، إذ لوحظت ظاهرة جديدة في أبريل ٢٠٠٩، وهي قدرة المهنيين (سائقي الشاحنات وسيارات الأجرة) على تنظيم أنفسهم في شكل حركات احتجاجية في المدن الكبرى خارج إطار التنظيم النقابي، وقد امتد هذا التنظيم إلى الانتخابات الجماعية في يونيو ٢٠٠٩، إذ فاز وزير التجهيز والنقل، وهو الطرف الذي تبنى بقوة موقف الدفاع عن مقتضيات مدونة السير في البرلمان، بصعوبة في لائحة لم تتمكن فيما بعد (انتخاب مكاتب رئاسة المقاطعات) من الحصول على رئاسة مقاطعة "سباتة" بالدار البيضاء، التي كانت معقلا للمحتجين على مدونة السير.

ويمكـن من خلال هذا المسار التشخيصي للحركات الاحتجاجية في المغرب خلال الزمنية الممتدة منذ منتصف التسعينيات (النمط الثاني والثالث من الحركات الاحتجاجية)، استنتاج الخلاصات السياسية والسوسيولوجية التالية :

١. إن وسائل الضــغط الوحيدة التي كانت تتوفر للأحزاب السياسية والنقابات في الجيل الأول من الحركات الاحتـجاجية (قبل منتصف التسعينيات) لممارسة الاحتجاج هي الإضراب، وعن طريقه حاولت خلق نوع من التهـويل الذي يؤدي إلى اضطرابات وهياج حضري، غالبا ما يأخذ شكل عصيان أو تمرد فاشل.

وفي الواقع، كان الاضطراب والهياج الشعبي لا يضعف السلطة السياسية ولا يقوى المعارضة، بل يمكن القول، إنه يدعم السلطة السياسية لأنه يسمح لها باستعراض قوتها وقدراتها في احتواء تجاوزات الشارع بسرعة عجيبة، فنادرا ما تــتجاوز مدة الاضطرابات أسبوعا واحدا.

لكن الإضراب، كأسلوب احتجاجي تقليدي، فقد قوته في الجيل الثالث من الحركات الاحتجاجية، نتيجة انهيار العلاقة بين بــعض التنظيمات الحزبية والنقابات الكبرى (حالة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية مع الكنفدرالية الديمقراطية للشغل)،

[٦٧] قانون المرور

وانشقاقات النقابات نفسها وتعدديتها (انشقاق الفيدرالية الديمقراطية للشغل[٦٨]، والمنظمة الديمقراطية للشغل[٦٩] عن الكنفدرالية الديمقراطية للشغل) ، وهو ما جعل الإضرابات تصل إلى أضعف مستوياتها (الإضراب الوطني الذي دعته إليه الكنفدرالية الديمقراطية للشغل خلال شهر أبريل من سنة ٢٠٠٩) .

٢. إن الاحتجاج الإسلامي الأخلاقي كظاهرة جديدة، هو نتاج طبيعي لأزمة مؤسسة العلماء ونمطها التواصلي في دور الوساطة الذي منحت إياه في مرحلة معينة من التاريخ المغربي، دون أن يعني ذلك ممارستها للصلاحية عدم التركيز الديني، فأزمة الوساطة والخطاب التواصلي لمؤسسة العلماء سمحت للإسلاميين ببناء فضاءات تواصلية خاصة في المساجد التي يديرون فيها صلاة الجمعة (مثال خطب الزمزمي في أحد مساجد البيضاء التي تجاوزت هذا الفضاء لتتحول إلى سجال سياسي مع بعض الصحف الوطنية، هذه الخطب يمكن اعتبارها مدخلا سيكولوجيا لنشاط احتجاجي إسلامي امتد إلى الشارع فيما بعد) .

فصراع الدولة، وحركات الإسلام الاحتجاجي المتمثلة في جماعة العدل والإحسان تجاوزت خطاب "**الإسلام أو الطوفان**" و"**إلى من يهمه الأمر**" وانتقلت إلى يوتوبيا الرؤيا، وأجندة القومية ومرحلة الزحف، إذ لوحظ أن نزول الدولة بمشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في بعض المعاقل التقليدية للجماعة (كسلا والدار البيضاء ومراكش)، جعل جماعة العدل والإحسان تنقل نشاطها إلى معاقل جديدة كالناظور وورزازات وبني ملال، بالاشتغال بما يسمى بمجالس النصيحة والأبواب المفتوحة. الشيء الذي قاد إلى مواجهات بين الدولة وجماعة العدل والإحسان في العديد من المناطق المغربية، استعمل فيه سلوك حصر تجمعات ولقاءات الجماعة بحجة عدم قانونيتها، وهو أسلوب يبدو أن الدولة تهدف من خلاله تدريجيا إلى دفع الجماعة إلى قبول الاشتغال داخل الشرعية المؤسسية.

وبالمقابل، عمد حزب العدالة والتنمية ذو المرجعية الإسلامية وجناحه الدعوي حركة الإصلاح والتوحيد، إلى الاحتجاج على المهرجانات، أو إلى ممارسة خطاب الوعيد الديني، وقد تمكن خلال الولاية التشريعية السابقة (٢٠٠٢-٢٠٠٧) من نقل بعض المشاكل الاجتماعية ذات النزعات النفسية أو الأخلاقية إلى داخل المؤسسة البرلمانية، وانتقل في الانتخابات الجماعية في ١٢ يونيو ٢٠٠٩ إلى تنظيم الاعتصامات والاحتجاج والمواجهات مع السلطات المحلية أثناء تشكيل مكاتب المجالس الجماعية المحلية.

---

[٦٨] تأسست الفيدرالية الديمقراطية للشغل بتاريخ ٤- ٥- ٦ أبريل ٢٠٠٣، و ضمت ١٨ نقابة وطنية تنتمي لقطاعات مختلفة من قطاعات الوظيفة والمؤسسات العمومية و ٢٠ اتحاد محلي ضمن تنظيماتها مقاولات محلية من القطاع الخاص. هذه التنظيمات والنقابات الوطنية التي تم طرد عدد منها أو اضطرت إلى الانسحاب من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (ك د ش) على إثر خلافات داخلية ذات صلة بعدم احترام الديمقراطية الداخلية للكونفدرالية و عدم احترام استقلالية التنظيمات النقابية القطاعية في تدبير أمور القطاع، و توظيف النضال النقابي لأهداف لا علاقة لها بمصلحة العمال. و خاصة مع شعور هؤلاء النقابات و الاتحادات بانحراف القيادة النقابية عن المبادئ التي تأسست عليها الحركة النقابية المغربية سنة ١٩٥٥. لمزيد من التفاصيل انظر موقع الفيدرالية الديمقراطية للشغل على شبكة الإنترنت: http://www.fdt-maroc.org/

[٦٩] تأسست المنظمة الديمقراطية للشغل يوم ٥ غشت/ أغسطس/ آب ٢٠٠٦، منفصلة عن الكونفيدرالية لأسباب مماثلة لانفصال الفيدرالية الديمقراطية للشغل.

٣. رغم التماثلية في شكل التظاهرات القومية الاحتجاجية وهندستها التنظيمية لا يلاحظ أي تطور على الشكل الذي تدار به المسيرات، إذا ما قورنت ببداية سنوات التسعينيات، وإن كانت الألوان الحمراء وصور تشي جيفارا قد عادت إلى الواجهة في هذه المناسبات التظاهرية. لكن مقابل ذلك حدث هناك نوعان من التحـولات في مضمون أو مستوى الحدث الاحتجاجي :

الأول، أن الأحزاب السياسية أخذت تدخل في مواجهات داخل نفس التظاهرة، ونعطي مثالا بالصراع المكشوف بين الاتحاد الاشتراكي وحزب العدالة والتنمية، حيث أنه في إحدى التظاهرات المساندة للشعـــب العراقي (سنة ٢٠٠٣) ربط الحزب الأول في شعاراته بين حزب العدالة والتنمية المغربي ومواقف حزب العدالة والتنمية التركي من الحرب على العراق .

الثاني، أن التظاهرات التي تنظمها الجمعيات والحركات المساندة للشعب الفلسطيني أو العراقي أو اللبناني في السنوات الأخيرة، هي تظـاهرات بقيادة دعوية حزبية يسارية، ولكن ذات توجه إسلامي (موارد بشرية إسلامية) مرتبطة بالعدل والإحسان والعدالة والتنمية، على عكس ما كان عليه الأمر في نهاية الثمانينيات أو بداية التسعينيات.

٤. استمرت التظاهرات العفوية البعيدة عن المواضيع السياسية، فعشية تأهل الفريق الوطني المغربي للمباراة النهائية لنيل كأس إفريقيا بتونس في فبراير من سنة ٢٠٠٢، خرجت جماهير كبيرة في كل المناطق بطريقة احتفالية منظمة، ولوحظ معها حجم الطلب على الهوية المغربية كنتيجة مباشرة للتنافس مع هويات أخرى، ولأول مرة يبدو أن مرجعية الهوية لم ترتبط بالدين ولم تكن مؤسسة على اللغة أو الإقليم.

٥. أن الاحتجاج الحقوقي (المنظمات الحقوقية)، لا زال يثير إشكالية المصالحة في شقها المتعلق ببناء ذاكرة جماعية جديدة واحدة، فالدولة لم تستطع أن تكرس المـــصالحة سيكولوجياً إلى الآن، رغم الإعلان عن نتائج عمل هيئة الإنصاف والمصالحة[٧٠]، وذلك بالانتقال إلى الشق الأنتروبولوجي من المصالحة، بالإعــلان عن الحــداد السياسي والاجتماعي عن الماضي، وتحويل المدافن وأماكن الاعتقالات إلى مزارات مفتوحة دوريا أمام الجمعيات الحقوقية وسائر منظمات المجتمع المدني، لكي تتحول الذاكرة الجماعية إلى طقوس جماعية رافضة سيكولوجيا وسياسيا واجتماعيا لسنوات الرصاص. وبالـتالي فهذا الانتقال لازال يعطي حجة لبعض المنظمات الحقوقية والأحزاب

[٧٠] عتبر هيئة الإنصاف والمصالحة لجنة وطنية للحقيقة والإنصاف والمصالحة، أنشأت بناء على القرار الملكي بالموافقة على توصية صادرة من المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان وعلى الظهير الشريف المتضمن للنظام الأساسي للهيئة الصادر ب ١٢ أبريل ٢٠٠٤ ، ذات اختصاصات غير قضائية في مجال تسوية ملف ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. من مهامها البحث والتحري والتقييم والتحكيم والاقتراح.ويشمل اختصاصها الزمني الفترة الممتدة من أوائل الاستقلال ١٩٥٦ إلى تاريخ المصادقة الملكية على إحداث هيئة التحكيم المستقلة للتعويض ١٩٩٩. ويتم ذلك عن طريق برنامج جلسات الاستماع التي تنظمها الهيئة في مختلف مدن المغرب تعطي فيها فرصة للأشخاص ضحايا الانتهاكات للتعبير بصفة شخصية ومباشرة على التلفزة و الإذاعة الوطنية المغربية عما تعرضوا له من تنكيل وتعذيب وإهدار للكرامة وما تعرض له ذووهم من أضرار جسيمة مادية ومعنوية. لمزيد من التفاصيل، انظر الموقع الرسمي للهيئة على الإنترنت: http://www.ier.ma/

الســياسية للاحتجاج (الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ومنتدى الحقيقة والإنصاف، الحزب الاشتراكي الموحد وحزب الطليعة الاشتراكي).

٦. وبالنسبة للحركات الاحتجاجية الجديدة (النمط الثالث)، إذا حاولنا أن نرصـدها فهي تشكل أنماطا مختلفة وتهم قطاعات مختلفة، ولكن ما هو مثير في هذه الاحتجاجات، هو تنامي سلوكيات جديدة من الاحتجاج تطرح بعض الإشكالات أمام الفاعل السياسي:

النوع الأول: في منتصف التسعينيات ظهرت حركة المعطلين حاملي الشهادات كإطار منظم، لجأ إلى أساليب معينة من الاحتـــجاج أمام البرلمان، وهو احتجاج مثير وعلني، وعندما ظهرت هذه الحركة طرحت إشكالية كبرى، تتـمثل في أن هذا النوع من الاحتجاجات والأدوات التي كانت متوفرة في التسعينيات، كانت تجعله تنظيما احتجاجيا غير متوقع، لأن السائد هو أن الاحتجاجات كانت تنظمها جماعات اجتماعية قادرة على تنظـيم نفسها، مثلا فالعمال قادرون على تنظيم أنفسهم في نقابات مهنية، كذلك الأمر بالنـــسبة للأساتذة والطلبة، بحيث كان هناك تصنيف للقوى الاجتماعية المغربية بين تلك القادرة على التمثيل والاحتجاج والتنظيم، وبين تلك غير قابلة للتمثيل ومن بينها المعـــطلون لأنهم لا يعملون في دوائر التصنيع، وليس لهم مواقع معروفة في الجامعات. وبالتالي بدا احتجاج العاطلين حملة الشهادات مؤقتا وغير مثير للاهتمام، وهي الفكرة التي كان يحمـــلها الفاعل السياسي (السلطة السياسية والأحزاب السياسية)، إذ كان يرى فيه احتجـاجا مؤقتا وسينتهي خلال شهر أو شهرين، ولكن على امتداد الفترة ما بين ١٩٩١ و٢٠٠٧ تبـين أن هناك أجيالا من المعتصمين دائمة، فالظاهرة تستمر لمدة ثلاث عشرة سنة منذ نواتـــها الأولى.

النوع الثاني: من الاحتجاج، هو ما يتعلق بـ "**حاملي فواتير الماء والكهرباء**"، هذا النوع لم يفهم أيضا في البداية، وتم خلطه بالاحتجاجات السابقة، لأن الأشخاص يغضبون ويذهبون عند "ليديك[٧١]" أو" ريضال[٧٢]"، ثم يعودون إلى منازلهم، وبالتـــالي تبين أن هذه الاحتجاجات ستستمر، واتضح فيما بعد أنها تطرح مشكلا جديدا يتعلق بالسيطرة على المدن، فالمدينة ليست فقط تقطيعا إداريا، بل هي أيضا احتجاجات وتفاعلات للمواطن مع بُنى جديدة مع التدخلات الجديدة لشركات متعددة الجنسية في مرحلة العولمة .

هذه الاحتجاجات متناقضة أحيانا، لدرجة أن احتجاجا قد يلغي الآخر من حيث المطالب، وهي احتجاجات مستقلة وبعيدة عن منطق عمل الأحزاب السياسية وأجندتها، تبحث في وقفاتها واعتصاماتها عن الانتشار الإعلامي و

[٧١] شركة خاصة فرنسية لتوزيع الكهرباء و الماء على المواطنين بالدار البيضاء و المحمدية بالمغرب. انظر: http://www.lydec.ma/
[٧٢] شركة فرنسية خاصة بتوريع الماء و الكهرباء في المغرب.

الشهرة (القنوات الفضائية الإعلامية كالجزيرة مثلا). أيضا هي احتجاجات ليس لها نفس الأهداف، حيث نجد فيها حركات تسير إلى الوراء كاحتجاجات القصر الكبير(ضد ظاهرة المثلية الجنسية)[٧٣] التي تجسد التوجه الماضوي، إذ عمد فيها المحتجون إلى قراءة الطيف بكل دلالاته الإسلامية والتراثية، أكثر منه حداثيا، وقد نجد حركات مناهضة للعولمة تندرج ضمن ما بعد الحداثة، وقد نجد حركات لها طابع خبزي بسيط.

مقابل ذلك، يلاحظ وجود انتقالات داخل الحركات الاحتجاجية السلمية (حركات المعطلين مثلا) من المطالبة الصورية التشييئية (شعارات – مطالب مكتوبة في لافتات) إلى السلوك الاحتجاجي الجنائزي (محاولات الاحتراق والانتحار الجماعي أو إعداد والاستعداد لشرب السم جماعة ...) مما يعني ارتفاع تكلفة العمل الجماعي أو الاحتجاج.

٧. تبين الحركات الاحتجاجية في العالم القروي والشبه الحضري، أن المعرفة الاحتجاجية متواضعة وهشة للغاية، حتى لدى القياديين من مدبري ومسيري الاحتجاج، بحيث تظل العفوية هي أساس سلوك المحتجين، وهو ما يفسر سرعة انفضاض هذه الحركات. أضف إلى ذلك، أنها نادرا ما تستعمل الشعارات أو ترددها، بل تعتمد هذه الحركات على رفع الأعلام الوطنية وصور الملك وشارات المشاركة في المسيرة الخضراء، وهي كلها إشارات يهدف من خلالها المحتجون إلى ولائهم رغم الاحتجاج وليس معارضتهم .

على عكس ذلك، يبدو أن المحتجين في المجال الحضري، لهم معرفة بثقافة الاحتجاج، من الأعمال التحضيرية إلى خطوات التنفيذ ومتابعة وتقييم نتائجها، فهم على دراية بمضامين ملفاتهم المطلبية وتطوراتها في علاقة مع المسئولين الحكوميين.

٨. إن إيقاع الحركات الاحتجاجية الحالية (النمط الثالث)، مختلف عن النمط الأول والثاني في كونها أخذت تتكرر في السنوات الأخيرة بوتيرة سريعة، فما بين ٢٠٠١ و٢٠٠٢ أحصت وزارة الداخلية ١٦٧٩٠ تجمعا وتظاهرة، وذلك بمعدل ٢٠ تجمعا في اليوم. وفي شهر يونيو ٢٠٠٧، صرح وزير الداخلية المغربي أمام البرلمان في جلسة الإجابة عن الأسئلة الشفوية بأن شهور مارس أبريل ومايو من سنة ٢٠٠٧ عرفت تنظيم ٣٧٢ وقفة احتجاجية، توجد من بينها ٢٠٢ وقفة خاصة بحملة الشهادات العليا.

ويمكن من خلال هذه الاستنتاجات السياسية والسوسيولوجية، القول بأن النمط الثالث من الاحتجاجات في المغرب هو في شكل حركات متناقضة، ليس وراءها خطة تحكمها، وذلك لكون الفاعلين في الاحتجاج مختلفون من حيث المطالب

[٧٣] حيث خرج عدد كبير من المتظاهرين من أبناء مدينة "القصر الكبير" بالمغرب في احتجاجات عنيفة على زواج شابين مثليين عام ٢٠٠٧.

والمصالح، التي تمتد من الهدف الخبزي البسيط، إلى هدف خلق أزمة أخلاقية ضد نمو الدولة، إلى البحث عن تسييس جميع نواحي التفاوت الاجتماعي والاقتصادي.

ومن الظواهر المثيرة في تطور الحركات الاحتجاجية بالمغرب هي أنه إذا كان النمط الأول (احتجاجات العنف المميتة) كان متأثرا بالصراع السياسي بين المعارضة والمؤسسة الملكية، لدرجة أنه جيل احتجاجي كانت تقوده وتوجهه الأحزاب السياسية المعارضة، وإذا كان النمط الثاني (الاحتجاجي الحقوقي والصراع حول استعمال الفضاءات العامة) قد اعتمد في دعاماته على الأحزاب السياسية مع ملاحظة وجود بداية ولادة هامش من الاستقلالية عن هذه الأحزاب نفسها، فإن النمط الثالث يشهد ظاهرة مختلفة؛ إذ إنه ابتعد عن الأحزاب السياسية والنقابات واستطاع التأثير فيها بشكل سلبي، بل وظفته السلطة السياسية لإضعاف الأحزاب السياسية والاحتجاج عليها أحيانا، بحجة عدم القدرة على التأطير. وهو احتجاج من طرف السلطة على الأحزاب السياسية يعطي الانطباع بأن المغرب يعيش المعادلة التالية :

إن مطالب المجتمع (حركاته الاحتجاجية) وتوجهات تفكير السلطة السياسية يتجاوزان سقف عمل وتفكير الأحزاب السياسية.

كما الظاهرة الاحتجاجية، وإن كانت مخترقة في بعض تنظيماتها (حالة تنسيقية الأسعار)، من طرف أحزاب اليسار الصغيرة وجماعة العدل والإحسان الإسلامية، فإنهما فشلا معا وبدرجات متفاوتة إلى الآن في نقل وتثبيت الموارد البشرية الاحتجاجية وتوظيفها داخل الحقل السياسي.

مقابل ذلك، ابتعدت الأحزاب السياسية (أحزاب الحركة الوطنية المتمثلة في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية خصوصا) والنقابات (الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين[٧٤]) عن حركات المحتجين وخضعت أحزاب سياسية أخرى "لاقتحام هجومي" سلمي احتجاجي لمراكزها من طرف الحركات الاحتجاجية (حالة المقر العام لحزب الاستقلال ومقر حزب التجمع الوطني للأحرار).

وبالتالي، فالعصر الذهبي للأحزاب السياسية في المغرب هو السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات، وهي تعيش حاليا مراحل انتقالية جيلية وسياسية وتنظيمية، تبدو خلالها السلطة السياسية في حاجة إلى أدوات وساطة جديدة، خاصة وأنها تستشعر

[٧٤] تأسست بالمغرب في ١٩٦٠/٠٣/٢٠ مركزية نقابية تنشد من خلال مكوناتها القطاعية و تنظيماتها الترابية الاقتراب، من العاملات و العمال و مساندتهم في مواجهة كافة الصعوبات داخل الحياة اليومية العمالية و الاجتماعية بالمغرب، وهي تحت اسم الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، تعمل على الدراسة العملية لقضايا العمل و العمال و العاملات الاقتصادية والاجتماعية و الدفاع عن مصالحهم الفردية و الجماعية، بالإضافة إلى تثقيفهم و تطوير كفاءاتهم المهنية ومواكبتها للمتطلبات المتعددة لعالم الشغل، وكذا تمثيلهم داخل الهيئات المنتخبة المحلية و الوطنية والدولية. كما تساهم في وضع سياسات التنمية الاجتماعية،والسوسيو اقتصادية، تهدف بالأساس إلى استقرار المقاولة و تحقيق العدالة في علاقات الشغل الفردية و الجماعية، و تقديم الاقتراحات المساهمة في فض النزاعات و القضايا ذات الارتباط بمصالح الطبقة العاملة، و المصالح العليا للوطن. وهي تنظيم نقابي مركزي يتمتع بالإسقلال الإداري والمالي و الشخصية المعنوية الخاصة. لمزيد من التفاصيل، انظر الموقع الإلكتروني للاتحاد: http://www.ugtm.ma/arab/org.htm

مخاطر الاحتجاج وإمكانيات توظيفه من طرف الحركات الإسلامية المعتدلة (حزب العدالة والتنمية)، التي أخذت بدورها في تحول نحو بناء الاستراتيجية الاحتجاجية في عملها السياسي.

لكن الدولة حاليا، في تدبيرها للحركات الاحتجاجية ، شبيهة بنموذج" **دوارة الريح**"، فهي بكل بساطة تعكس توازن قوى الضغط في المجتمع أو تستجيب له، وينظر إلى تنظيمات الدولة بأنها أساسا ملتقيات ضغط هامدة من جماعات المصالح وحركات الاحتجاج. فالدولة هاجمت الحركة الاحتجاجية في شهر يونيو ٢٠٠٨بسيدي ايفني، والفضاء الاحتجاجي نفسه بموارده البشرية هو الذي سيدفع بقياديي الحركة الاحتجاجية إلى الفوز في الانتخابات الجماعية لـ ١٢ يونيو ٢٠٠٩، وقائد الحركة الاحتجاجية في يونيو ٢٠٠٨ بسيدي ايفني، الذي حاكمته الدولة بثمانية أشهر سجنا نافذة، هو الذي أصبح رئيس المجـلس الجماعي لسيدي ايفني، بعد اكتـساحه رفقـة أعضاء السكرتارية المحلية للعاطلين أغلبية المقاعد في الانتخابات الجماعية لـ ١٢ يونيو ٢٠٠٩.

مقابل ذلك، يبدو أن السلطة السياسية أحيانا تقلل من مخاطر بعض أنواع الاحتجاج إما لتربطه بمقولة " بتطور مناخ الحريات" بالمغرب، أو" بالنفعية الشخصية" في الاحتجاج؛ حيث يقدم أحد رجالات السلطة المحلية تشخيصا لبعض ظواهر الاحتجاج بقوله بأن كل شخص يريد إضافة الطابق الثاني في بناء منزله، وتمنعه السلطة المحلية طبقا لقوانين التعمير والبناء، فانه يلجأ إلى تأسيس جمعية ليمارس الاحتجاج في الشارع وأمام مقر السلطة المحلية المعنية ...

الفصل الثالث

الحركات الاحتجاجية في لبنان

بين السياسي و الاجتماعي

د. فارس اشتي[٧٥]

أستاذ جامعي – لبنان

الحركة الاحتجاجية هي فعل اعتراض تقدم عليه جماعة ضد أخرى حول قضية محدّدة ومحدودة وملحة الوجود، فهي بهذا مندرجة ضمن منظومة العمل التاريخي، لا ضمن منظومة التنظيم الاجتماعي[٧٦]، وهي بهذا المعنى عامة متعددة الأشكال ومتنوعة الأساليب.

فهي **كفعل اعتراض** أحد أبرز الأشكال التي تستخدمها الحركات الاجتماعية أو السياسية في مواجهة السلطة وقد تأخذ نموذجًا ناعمًا أو حازمًا في استخدام القوة واحترام القانون والتواصل مع الآخرين وسرعة التكيُّف، وما يميزها كفعل اعتراضي هو كسرها للروتين اليومي في الحياة العامة، سواء بالعمل العنفي أو العمل الشرعي[٧٧]، إنْ بالتظاهر أو العصيان أو الاعتصام أو غير ذلك من الممارسات.

وقد اشترط البعض اتسامه باتساع دائرة المشاركين وبإحداثها التحول واستقراره على تسوية[٧٨].

و**صاحب الاعتراض** يندرج في أطر متعددة أبرزها:

- إطار الهيئات ذات التمثيل الشرعي والمعترف به كالأحزاب والهيئات والنقابات والهيئات الاقتصادية والاجتماعية.
- إطار الحركات الاجتماعية التي لم تحجز لها موقعًا شرعيًا في تراتبية الانتظام العام وهي على نوعين:

✓ حركات احتجاجية على قضية ما تحاول أن تراكم لإنجازها بسبب طبيعة القضية التي تفترض مدى زمنيًا طويلاً أو بسبب مماطلة السلطة في الإنجاز، فيسعى القيِّمون عليها إلى تحويل الاحتجاجات إلى حركة اجتماعية جديدة.

---

[٧٥] باحث مساعد: زينب ياغي، محررة في جريدة السفير

[٧٦] يضع آلان تورين في كتابه إنتاج المجتمع [ت. الياس بديوي]، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي – دمشق، ١٩٧٦، ص. ٥٢٥ – ٥٥٨؛ الحركات الاجتماعية في هذا الموقع، وقد أخذنا بهذا الرأي للحركات الاحتجاجية لأنها مكون تابع للحركات الاجتماعية وأسلوب من أساليبها.

[٧٧] يراجع: Donatella Della Porta and Oliver fillieule, policing Social Protest in: David A. Snow (ed.) the Black well companion to Social movement, Blackwell publishing, 2004, p. 217 – 241.

[٧٨] Ruud Koofmans, Protest in time and space: The evolution of waves of contention in: David Snow, op. cit. p. 19 – 46.

- ✓ حركات احتجاجية لحركة اجتماعية أُسست بفعل حِراك سابق تواصل حضورها عبر هذه الاحتجاجات.

- إطار الهبات العفوية بفعل حدث صادم لجمهور ما، يعبر عن صدمته بالاحتجاج خارج أطر المنظمات الرسمية والحركات الاجتماعية. ويغلب عليها طابع المؤقت فتنتهي بانتهاء الحدث الصادم أو بانتهاء التعبير عن الصدمة، وفي بعض الحالات قد تتحول الهبة إلى مشروع تأسيس لحركة اجتماعية جديدة.

و**الآخر الذي تعترض عليه** الحركة يفترض في إطار الاجتماع السياسي الأكمل (الدولة) أن تكون السلطة الحاكمة فيه، إلا أنَّ تشابك علاقات السلطة مع البنية الاجتماعية، داخليًا، ومع السلطات في الدول الأخرى ومع الهيئات الدولية والإقليمية وازدياد العلاقات عبر العالم، دولاً ومنظمات وأفرادًا، عقّد طبيعة الحركة الاحتجاجية، وتجاوز الطرف المعترض عليه السلطة في البلد، لتكون هي أو بعض منها أو طرف من مكونات البلد الداخلية أو سلطة دولة أو منظمة خارجية.

وموضوع الاعتراض قد يكون سياسيًا أو اقتصاديًا أو اجتماعيًا أو جهويًا، يتسم في أي من هذه الحقول بالراهنية والاستعصاء.

ويمكن تصنيف حركات الاحتجاج تبعًا لعدّة معايير:

الأول: معيار موضوع الاحتجاج أو قضيته الذي قد يكون سياسيًا أو اقتصاديًا أو ثقافيًا، وقد يكون في كل منها عالميًا أو إقليميًا أو وطنيًا أو محليًا.

الثاني: معيار حدود الاحتجاج أو جغرافيته الذي قد يكون وطنيًا أو عالميًا أو محليًا.

الثالث: معيار شرعية الاحتجاج قد يكون احتجاجًا منضويًا ضمن الأطر القانونية والدستورية وقد يكون خارجًا عنها.

الرابع: معيار طبيعة الاحتجاج وقد يكون احتجاجًا مألوفًا ضمن بيئته كما قد يكون خارجًا عن المألوف في بيئته.

وبهذا التحديد لمعنى الحركة الاحتجاجية، يمكن القول بغنى لبنان بالحركات الاحتجاجية في تاريخه الحديث كأي بلد آخر في البلدان ذات الأنظمة الديمقراطية.

إلا أنها تميزت عن غيرها في بلدان أخرى بتأثرها الشديد بعاملين أساسيين محددين لنظامه:

- ✓ **البنية الطائفية.**

- ✓ **الارتباط بالمحيط الخارجي،** الإقليمي والدولي، اللذين قاداه، وهو من بلدان العالم الثالث، إلى التمتع ببيئة حرة ونظام شبه ديمقراطي.

لذا شهد لبنان حضورًا فاعلاً للاحتجاجات فيه بفعل هذه البيئة، ونادرًا ما خرجت هذه الاحتجاجات عما يسمى الارتباط بالطائفية والانشداد للخارج، حقيقة أو وهمًا، بما فيها الاحتجاجات ضد الطابع المطلبي التي وُظِفت في الصراع السياسي ذي الطابع الطائفي من المستفيدين فيها والمتضررين منها على السواء.

وتتطلب دراسة الحركات الاحتجاجية الراهنة في لبنان تحديد بدءٍ للمرحلة الراهنة؛ فلبنان اليوم يمكن اعتباره ضمن مرحلة ما بعد الطائف إذا ما أُخذ النص الدستوري معيارًا.

وهذا التحديد يتزامن ويتوافق مع جملة معطيات يمكن اعتبارها معايير للتحديد هي:

١. توقف العنف المسلح في الحرب اللبنانية (١٩٧٥ – ١٩٨٩). وتوافق عربي ودولي على رعاية سورية للوضع اللبناني، بعده.

٢. تفكك الكتلة السوفيتية وتحول نظامها الاقتصادي الاجتماعي – السياسي نحو الرأسمالية والليبرالية في العام ١٩٩١، بعد فترة اضطراب عاشها في ظل حكم غورباتشف (١٩٨٨ – ١٩٩١) ودعوته للإصلاح وإعادة البناء (البيروسترويكا).

٣. الاختلال في النظام الإقليمي العربي بفعل احتلال العراق للكويت (٢ آب ١٩٩٠) وحرب التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على العراق لإخراجه منها (٢٦ شباط ١٩٩١) وصولاً إلى احتلال العراق في العام ٢٠٠٣ وإنهاء نظامه.

إلا أن المرحلة التي تلت هذا التحول شهدت بدورها تحولات أبرزها تحولان يمكن اعتبار أي منهما بدء مرحلة ضمن مرحلة ما بعد الطائف هما:

الأول: استكمال تحرير الجنوب اللبناني من الاحتلال الإسرائيلي في العام ٢٠٠٠.

الثاني: اغتيال الرئيس رفيق الحريري (١٤ شباط ٢٠٠٥) وتداعياته المفضية إلى خروج القوات النظامية السورية منه (٢٦ نيسان ٢٠٠٥).

وإذا كان الأول غير ذي تأثير بارز على الحركات الاحتجاجية في لبنان لاستمرار الاصطفافات السياسية الداخلية والرعاية السورية على سابق عهدها، فإن الثاني ذو تأثير بارز على الحركات الاحتجاجية بعده، لانفكاك الاصطفافات السياسية وتأزمها، ولتنامي الحركات الاحتجاجية.

وسيحاول البحث تتبع الحركات الاحتجاجية بعد هذا التحول رغم وجود حركات احتجاجية مميزة قبله، أبرزها:

- ✓ الاحتجاجات ضد الوجود السوري في لبنان والتركيبة الحاكمة تحت رعايته شاركت فيها قوى ذات تمثيل رسمي سابق (حزب الكتائب اللبنانية وحزب الوطنيين الأحرار وحزب القوات اللبنانية) وقوى أنتجتها الاحتجاجات نفسها (التيار الوطني

الحر) شكلت نموذجًا لنشوء الحركة الاجتماعية[*]، وغلب عليها الطابع المسيحي.اتخذت هذه الاحتجاجات أشكالاً متعددة واستخدمت أسماء متنوعة واعتمدت أساليب غير مألوفة في الوسط المسيحي وغير قانونية.

- ✓ الاحتجاجات ضد الوضع السياسي برمته (نظامًا ورعاية إقليمية ودولية) التي اتخذت طابعًا عنيفًا وخطابًا إسلاميًا.

وقد بدأت مطلع العام ٢٠٠٠ باشتباك مسلح مع الجيش في **جرود الضنية**[٧٩] استمر أربعة أيام أدى إلى مقتل خمسة عسكريين و٢٢ مسلحًا واعتقال العشرات منهم، تم إنهاء وضعهم في الضنية الذي انتقل إلى إلقاء قنابل على السفارة الروسية في بيروت وحاجز الجيش في عين الحلوة قابله اعتقالات تحسبية لمشتبهين بعلاقة ما معهم في القرعون ومجدل عنجر في البقاع فضلاً عن إحالتهم على المجلس العدلي الذي لم ينهِ قضيتهم حتى اليوم[٨٠]، واستمرت مطروحة شعبيًا عبر لجنة أهالي الموقوفين، رغم إطلاق بعضهم في مناسبات عدّة.

الحركات الاحتجاجية الراهنة

الحركات الاحتجاجية الراهنة هي الحركات التي حدثت بعد اغتيال الرئيس الحريري، وهي حركات عديدة ومتنوعة إن من حيث قضاياها أو من حيث طبيعتها. وقد جرت في بيئة اتسمت بـ:

١. احتدام الصراع الدولي والإقليمي في لبنان وحوله بين محور أمريكي – أوروبي ومعه غالبية الدول العربية. ومحور إيراني – سوري ومعه بعض الدول المتفرقة في العالم (فنزويلا) ومعه قوى جماهيرية مسلحة في لبنان وفلسطين. وبين المحورين دول متحفظة على الصراع أو بالأحرى غير مندرجة في أي من المحورين كروسيا وتركيا وقطر.

٢. احتدام الصراع الداخلي بين محورين استجدا: ١٤ و٨ آذار على وقع احتدام الصراع الدولي والإقليمي.

٣. غلبة القضايا السياسية الكبرى في الصراع بين المحورين (المحكمة الدولية، سلاح حزب الله، الموقف من سوريا) على القضايا الأخرى إلى حد موات هذه القضايا.

والحركات الاحتجاجية بعد اغتيال الرئيس الحريري عديدة يمكن عرضها تبعًا لقضيتها الأساسية وهي:

- **حركات احتجاج سياسي**، بعضها ذات طابع سياسي محلي والبعض الآخر وطني والثالث قومي، إلا أن الغالب عليها تداخل الوطني بالقومي والدولي، وقد طبع هذا التداخل المرحلة بأكملها.

---

[*] ويقصد بالحركة الاجتماعية، التجمع غير الرسمي لفئات وأفراد غير ذي فعالية في الحياة السياسية يلتقون حول دعوى مثارة بفعل حدث مؤثر ومثير للتحدي ويضغطون بأساليب غير مألوفة مدّعين تمثيل الجدارة والوحدة. يراجع: دراسة الباحث: التيار الوطني الحر والتطور الديمقراطي في لبنان.

[٧٩] وهي اشتباكات نشبت بين الجيش اللبناني وجماعات أصولية مسلحة، تجمعت في تلك المنطقة منذ عام ١٩٩٧ وإقامة تدريبات عسكرية، إلى أن تفاقم الأمر في العام ٢٠٠٠/٩٩ وأدى إلى تلك المواجهات.

[٨٠] . يراجع: "النهار"، و"السفير" وبخاصة في كانون الثاني وتموز ٢٠٠٠.

وأبرز هذه الحركات اثنتان (انتفاضة الاستقلال، اعتصام ساحة رياض الصلح) ارتبطتا بالتكتلين الرئيسيين اللذين قاما بعد اغتيال الحريري وحكما الوضع السياسي برمته طوال هذه المرحلة وأثرا على الحركات الاحتجاجية كافة، وإن بنسب متفاوتة، وكان التأثير الأكبر على حركات الاحتجاج السياسي.

أ. **انتفاضة الاستقلال:** هي التحرك الشعبي الذي دعت إليه القوى المشاركة في لقاء البريستول في ١٨ شباط ٢٠٠٥ بعد استشهاد الرئيس رفيق الحريري (١٤ شباط) وتشييعه الحاشد جدًا (مئات الألوف) في بيروت (١٦ شباط)، وباشرت بعدها الاعتصام في ساحة الشهداء (٢١ شباط) وإقامة مخيم الحرية فيها (٢٣ شباط)، فضلاً عن نشاطات شبابية وجماهيرية، حتى تشكيل حكومة الرئيس ميقاتي (١٩ نيسان) وقد شارك في لقاء البريستول: تيار المستقبل، اللقاء الديمقراطي، (وعصبه الأساسي الحزب التقدمي الاشتراكي) القوات اللبنانية، اليسار الديمقراطي، حزب الكتائب، حزب الكتلة الوطنية، حركة التجدد الديمقراطي، حزب الوطنيين الأحرار، لقاء قرنة شهوان، التيار الوطني الحر[*].

وضعت الأهداف الآتية للانتفاضة: استقالة الحكومة، انسحاب القوات السورية، تحقيق دولي في جريمة اغتيال الرئيس الحريري، ورُفعت شعارات استقلال، حقيقة، حرية، وحدة وطنية (٢٥ شباط) عوضًا عن حرية، سيادة استقلال الذي طُرح في بدء التحرك.

وقد ترافقت الانتفاضة مع مناخ دولي وإقليمي ضاغط باتجاه التحقيق الدولي وخروج القوات السورية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، عبّر عنه الرئيسان الأميركي (جورج بوش) والفرنسي (جاك شيراك) بالدعوة إلى تطبيق فوري للقرار ١٥٥٩[**]، وأيدا إجراء تحقيق دولي في اغتيال الرئيس الحريري وإجراء انتخابات حرة ونزيهة[٨٢]، كما عُبر عنه بالقرارات الدولية في إرسال فريق دولي للتحقيق (٢٥ شباط –

---

[*]. لم يستمر طويلاً فيها إذ خرج قبيل الانتخابات النيابية إثر إخراجه مما سمي بالتحالف الرباعي قبلها.

[**] القرار ١٥٥٩ هو القرار الذي اتخذه مجلس الأمن الدولي في ٢ أيلول ٢٠٠٤ وتضمّن:

١ –تأكيد مطالبته بالاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها.

٢ – مطالبة جميع القوات الأجنبية المتبقية بالانسحاب منه.

٣ –الدعوة إلى حلّ جميع الميليشيات اللبنانية ونزع سلاحها.

٤ –تأييد بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع أراضيه.

٥ –تأييد عملية انتخابية حرة ونزيهة في الانتخابات الرئاسية المقبلة وفقًا لقواعد الدستور من غير تدخل أجنبي.

٦ –الطلب إلى جميع الأطراف التعاون وعلى وجه الاستعجال من أجل التنفيذ الكامل.

٧ –الطلب إلى الأمين العام موافاة المجلس في غضون ٣٠ يومًا بتقرير عن تنفيذ القرار.

[٨٢] النهار، ٢٢ شباط ٢٠٠٥.

١٥ آذار/٢٠٠٥)[٨٣] وتشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة في ٧ نيسان ٢٠٠٥ (القرار ١٥٩٥)[٨٤] وتوقيع مذكرة تفاهم بين وزير العدل اللبناني ورئيس لجنة التحقيق الدولية[٨٥].

وقد أدت هذه الانتفاضة مع عوامل إقليمية ودولية مساعدة إلى استقالة حكومة الرئيس عمر كرامي (٢٧ شباط) وتكليف الأستاذ نجيب ميقاتي تشكيل حكومة جديدة للإشراف على الانتخابات (كُلف في نيسان وشكل الحكومة في ١٩ منه) وإلى خروج القوات السورية من لبنان (٢٦ نيسان ٢٠٠٥) وإلى إجراء الانتخابات النيابية في موعدها (حزيران ٢٠٠٥). وقد فُكك مخيم الحرية الذي أقيم في ساحة الشهداء في ١٩ نيسان ٢٠٠٥.

وقد شكلت القوى المشاركة في الانتفاضة تكتلاً سياسيًا وازنًا عرف بتكتل ١٤ آذار نسبة إلى التظاهرة التي جرت بدعوة منها في ذاك اليوم بمناسبة مرور شهر على استشهاد الحريري وردًا على التظاهرة الشاكرة لسوريا في ٨ آذار والذي نشأ عنها تكتل بالاسم نفسه. فكانا التكتلين الأساسيين اللذين حكما السياسة اللبنانية، وكان الأول مدعومًا أميركيًا وأوروبيًا وسعوديًا ومصريًا فيما كان الثاني مدعومًا سوريًا وإيرانيًا.

ولم يحل قيام التكتلين الرئيسيين دون اتفاق قوى رئيسية منهما، برعاية إقليمية ودولية، على إجراء الانتخابات في موعدها وعلى تشكيل تحالف غير معلن عرف لاحقًا بالتحالف الرباعي ضمَّ: تيار المستقبل، الحزب التقدمي الاشتراكي، حزب الله، حركة أمل، خاض الانتخابات في مناطق عدّة وأدى استبعاد التيار الوطني الحر منه إلى خروجه على لقاء البريستول ومنه وتحقيق فوز لافتٍ له في المناطق ذات الغالبية المسيحية.

وقد أنتج الاعتصام أو بالأحرى أنتجت قواه صيغة تنظيمية لعملها فكان اللقاء الدوري لأقطاب قواه وكانت الأمانة العامة المكونة من ممثلين عن قواه ونافذين فيه وكانت المواقف المشتركة تصدر عن هذين اللقاءين.

وقد عمل هذا اللقاء بشكل تنسيقي في القضايا السياسية الأساسية وضمن الحكومة حتى الانتخابات النيابية (حزيران ٢٠٠٩)، مع تمايزات لأطرافه تفصيلية وأهمها تميز موقف الحزب التقدمي الاشتراكي، بعد اتفاق الدوحة وقبيل الانتخابات، الذي دعا إلى الخروج من الاستقطابين الحادين في البلاد ودعم تشكيل كتلة وسطية داعمة لرئيس الجمهورية واعتبر نفسه وكتلته جزء منها[٨٦]. وقد تطور الموقف

---

[٨٣] أرسل الأمين العام للأمم المتحدة رسالة إلى رئيس الجمهورية في ١٨ شباط أعرب فيها عن نيته إرسال فريق متخصص يرأسه بيتر فيتزجيرالد للاستعلام عن ظروف الجريمة وقد أبدى رئيس الجمهورية استعداده للمساعدة، وقد بدء الفريق التحقيق في ٢٥ شباط وأنهاه في ١٥ آذار وقدمه لمجلس الأمن. (النهار والسفير خلال فترة ٢٥ شباط – ١٦ آذار ٢٠٠٥.

[٨٤] النهار والسفير، في ٧ و٨ نيسان ٢٠٠٥..

[٨٥] النهار، ١٤ حزيران ٢٠٠٥.

[٨٦] كثيرة هي تصريحات وليد جنبلاط، رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، وأبرزها بيانه في الاجتماع الاستثنائي للجمعية العامة للحزب في فندق البوريفاج في أول آب ٢٠٠٩.

بعد الانتخابات إلى تميز أكبر كما حذا حزب الكتائب حذو الحزب التقدمي الاشتراكي بالدعوة إلى إعادة التموضع وتعليق عضويته في الأمانة العامة إلى أن تجدد عملها وأساليبها[٨٧].

ب. **اعتصام ساحة رياض الصلح:** هو الاعتصام الذي دعت إليه قوى ٨ آذار في ٢٠٠٦/١٢/١ ونفذته بتظاهرة حاشدة قدرت بمئات الألوف إثر استقالة وزراء أمل وحزب الله (ممثلو الشيعة في الحكومة) ووزير محسوب على رئيس الجمهورية في ١٢ تشرين الثاني نتيجة إصرار ممثلو ١٤ آذار في الحكومة، وهم الأغلبية، على عقد جلسة لمجلس الوزراء، لإقرار طلب للأمين العام للأمم المتحدة تدعوه فيه إنشاء محكمة ذات طابع دولي لمحاكمة قتلة الرئيس رفيق الحريري، وقد عقدت الجلسة وأقر الطلب ثم وافق مجلس الوزراء على اتفاق مع الأمم المتحدة لإنشاء المحكمة الخاصة (١١/٢٥) الذي لم يوقعه رئيس الجمهورية، ولم يتسلمه رئيس مجلس النواب[٨٨].

وقد شارك فيه حزب الله وحركة أمل والتيار الوطني الحر وتيار المردة وجبهة الأحزاب الوطنية التي تضم: الحزب السوري القومي الاجتماعي، حزب البعث العربي الاشتراكي، التنظيم الشعبي الناصري، المرابطون[*]، حركة النضال العربي ودعمه اللقاء الوطني الذي ضمّ وزراء سابقين، فضلاً عن منظمات أخرى تنضوي في إطار ٨ آذار.

وقد حدد أهداف الاعتصام بـ: قيام حكومة وحدة وطنية، قانون انتخابي جديد، انتخابات مبكرة (بيان عون واللقاء الوطني)[٩٠]، في حين اكتفى حزب الله بالمطلب الأول[٩١]، محذرًا من التحول إلى مطلب حكومة انتقالية. وركّز عون في خطبة تظاهرة الاعتصام على إسقاط الحكومة[٩٢]، وحكومة انتقالية[٩٣].

---

[٨٧] يرجع صحف بيروت في أواخر تموز وشهر آب حيث تظهر حركة التموضع هذه في:
- لقاء أمين الجميل – سليمان فرنجية وصدور اتفاق بين الكتائب وتيار المردة يدعو إلى تعزيز التعاون بينهما (٧/٢٧).
- تصريح سجعان القزي الذي يعلن إعادة تموضع حزب الكتائب (٨/٤).
- إعلان حزب الكتائب تعليق عضويته في الأمانة العامة لـ ١٤ آذار، وإن أوضح بعض أركانه أنه قرار إداري تنظيمي. (١٤ و ٢١ و ٢٢/آب/٢٠٠٩.

[٨٨] السفير والنهار في ١٣ – ٢٠٠٦/١١/٢٦. والجدير ذكره أن الاتفاق هو بمثابة معاهدة دولية تتطلب الإقرار في مجلس النواب ليصبح نافذًا، ويتطلب مرسوم إحالته إلى المجلس توقيع رئيس الجمهورية وإذا لم يوقعه خلال ١٥ يومًا يصبح نافذًا.
وقد رفض رئيس المجلس تسلمه بعد مرور ١٥ يومًا لخلوه من توقيع الرئيس، رغم دستورية الإحالة، بحجة عدم ميثاقيته. وكان ذلك بداية تعطل عمل مجلس النواب.

[*] انقسمت حركة الناصريين المستقلين (المرابطون) فئتين، عمليًا، فئة تعاطفت مع ١٤ آذار وأخرى مع ٨ آذار.

[٩٠] السفير ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٠٦.

[٩١] رسالة السيد حسن نصر الله في يوم الاعتصام، السفير ٢٠٠٦/١٢/١.

[٩٢] السفير ٢٠٠٦/١٢/٢، وكان الخطيب الوحيد فيها.

وقد شهد الاعتصام في مسيرته الطويلة التي انتهت بعد سنة ونصف (في ٢١ أيار ٢٠٠٨) محاولتين لإخراجه من الاستعصاء الذي أصابه؛ وبإصرار الحكومة ومعها قوى ١٤ آذار المدعومين إقليميًا ودوليًا على رفض الاستقالة[٩٤].

الأولى في ٢٣ كانون الثاني ٢٠٠٧ (بعد خمسين يومًا على بدئه) إذ دعت قوى ٨ آذار إلى الإضراب العام والتظاهر محذرة المواطنين من الذهاب إلى العمل وقد قطعت الطرق فعلاً، وحصلت إشكالات عدة واصطدامات يوم الإضراب وفي ٢٥ كانون الثاني، وبخاصة في الجامعة العربية ومنطقتها اتخذت طابعًا طائفيًا (سني – شيعي) ولم يؤدِ هذا التصعيد إلى الخروج من استعصاء الاعتصام بل أجّج الصراع وعمّق الطابع الطائفي فيه.

الثانية في ٧ أيار ٢٠٠٨ الذي تزامن مع دعوة الاتحاد العمالي العام لإضراب وتظاهر لم يحصلا من أجل رفع الحد الأدنى للأجور وتلا قرار الحكومة في ٥ أيار نقل قائد المطار من موقعه وإزالة شبكة الاتصالات العائدة لحزب الله؛ فقد أقدم حزب الله ومعه قوى ٨ آذار على اقتحام مكاتب تيار المستقبل (٧ أيار) وحصول اشتباكات في أكثر من منطقة في بيروت ومحاولة اقتحام مكاتب الحزب التقدمي الاشتراكي في منطقة الشويفات والشحار – عالية (٩ أيار) وجبل الباروك – الشوف، فضلاً عن قطع طريق المطار وإحراق مكاتب تلفزيون المستقبل الذي رد عليها بقطع طريق المصنع – دمشق واشتباكات في حلبا وطرابلس – الشمال.

وخلافًا للمحاولة الأولى، أفلحت الثانية؛ باستنفار عربي ودولي أدى إلى تمكن اللجنة الوزارية العربية من التوصل إلى قرار (١٥ أيار ٢٠٠٨) وافق عليه طرفا الصراع، يدعو إلى عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل ٥ أيار واستئناف الحوار حول حكومة الوحدة الوطنية وقانون انتخاب جديد وإنهاء الاعتصام وتعهد بالامتناع عن العودة إلى استخدام السلاح وتعزيز سلطة الدولة ووقف استخدام لغة التخوين، تلاه مباشرة بدء الحوار في الدوحة – قطر وبرعاية حاكمها الذي توصل إلى اتفاق (في ٢١ أيار) كرّس قرار اللجنة الوزارية العربية ودعا مجلس النواب إلى انتخاب قائد الجيش العماد ميشال سليمان رئيسًا للجمهورية وتشكيل حكومة ثلاثينية: لـ ١٤ آذار ١٦ وزيرًا ولـ ٨ آذار أحد عشر وزيرًا، وثلاثة وزراء لرئيس الجمهورية واعتماد قانون الانتخاب الموضوع في العام ١٩٦٠ مع بعض التعديلات في بيروت.

وقد جاء الاعتصام في ظل الاستقطاب السياسي الحاد الذي طبع الحياة السياسية بعد استشهاد الرئيس رفيق الحريري وانقسام البلد إلى تكتلين أساسيين عرفا بـ ٨ و١٤ آذار.

---

[٩٣] السفير والنهار ٢٠٠٦/١٢/١١.

[٩٤] ورد في خطاب السيد حسن نصر الله بعد أسبوع على الاعتصام تقديره استقالة الحكومة خلال الأسبوع الأول لولا كثافة التدخل الخارجي، السفير ٢٠٠٦/١٢/٨.

كما جاء، بالتحديد، بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان (حرب تموز ٢٠٠٦) الذي أدى إلى صدور **القرار ١٧٠١** في ٢٠٠٦/٨/١١ عن مجلس الأمن الدولي[٩٥]، وما استتبعه من انتشار لقوات دولية مع الجيش اللبناني جنوبي نهر الليطاني من جهة وإلى صمود حزب الله في مواجهة العدوان الذي اعتبر انتصارًا له من جهة ثانية.

وانعكست مجريات حرب تموز على الوضع الداخلي عبر:

- شعور حزب الله ومعارضيه بازدياد قوته.
- تعذر الاحتكاك العسكري المباشر بين الحزب والقوات الإسرائيلية.
- شعور حزب الله بتقصير قوى ١٤ آذار، وبخاصة أنها القوى الراجحة في الحكومة، أعضاء ورئاسة، تجاهه في حرب تموز.
- الشعور بالحاجة إلى تحقيق مكسب في الحكومة يوازي كسبه العسكري ويعوض تجميد عمله العسكري في الجنوب.

---

[٩٥] تضمن القرار:

١. وقف الأعمال القتالية.
٢. سحب القوات الإسرائيلية من الجنوب ونشر قوات الجيش اللبناني والأمم المتحدة.
٣. بسط سلطة الدولة على جميع الأراضي اللبنانية.
٤. احترام الخط الأزرق.
٥. تأكيد سلامة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله.
٦. الدعوة لمساعدة لبنان، ماليًا وإنسانيًا.
٧. مسؤولية الجميع عن عدم مخالفة أحكام الفقرة (١).
٨. دعوة إسرائيل ولبنان لاحترام الخط الأزرق واتخاذ ترتيبات أمنية لمنع استئناف العنف، التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٦٨٠ (٢٠٠٦) التي تطالب بنزع سلاح كل الجماعات المسلحة، منع وجود قوات أجنبية في لبنان دون موافقة الحكومة، تزويد الأمم المتحدة خرائط الألغام.
٩. دعم الجهود الرامية لحل طويل الأمد.
١٠. الطلب إلى الأمين العام وضع مقترحات لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من الطائف والقرارين ١٥٥٩ و١٦٨٠، بما في ذلك نزع سلاح الميليشيات وترسيم الحدود الدولية للبنان.
١١. تعزيز وزيادة حجم قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان إلى ١٥ ألفًا لرصد وقف الأعمال العنفية ودعم القوات المسلحة اللبنانية.
١٢. مساعدة لبنان لممارسة سلطته على جميع أراضيه.
١٣. دعوة الدول للمساعدة في تعزيز القوة الدولية للبنان.
١٤. و١٥. منع دخول الأسلحة إلى لبنان ودعوة الدول لاتخاذ تدابير من اجل ذلك.

وقد كان إقرار **قانون المحكمة**[٩٦] نقطة تلاقٍ بين الأزمة العامة والأزمة الخاصة فكان الاعتصام.

كما جاء في مرحلة التحضير للانتخابات الرئاسية، التي تفرض طبيعة المجلس النيابي تحكم قوى ١٤ آذار به، وتفرض الطبيعة المجتمعية للبلد وتركيبته الطائفية تعذر ذلك، وبخاصة بعد حرب تموز الذي أعطى لإحدى طوائفه موقعًا متجاوزًا حدود اللعبة البرلمانية الداخلية.

وكان الاعتصام في أحد أوجهه متحكمًا بالعملية الانتخابية وحال بما يمثل من قوى دون إجرائها ونجح في إجرائها بشروطه (رئيس توافقي، ثلث معطل لقواه في الحكومة).

وقد تمكن الاعتصام من تحقيق بعض أهدافه المعلنة وبخاصة تشكيل حكومة جديدة، بعد اتفاق الدوحة، أعطي فيها الثلث المعطل، وإن كان المتحقق الآخر في اتفاق الدوحة أرضى الأطراف كافة (قانون الستين، وانتخاب قائد الجيش ميشال سليمان رئيسًا للجمهورية) كما أعطى لقوى الاعتصام مكان الاتفاق والإشراف عليه (الدوحة – قطر)، دولة قطر، الذي أقرب للمحور الصديق لهما، دون إلغاء أو قطع مع حلفاء المحور الآخر.

إلا أن إنجاز الاعتصام هذا ترك ندوبًا في الحياة السياسية التي تلت، برزت آثاره في الانتخابات النيابية التي تلت حين بلغ الخطاب الطائفي درجة عالية، وصل التدخل الخارجي، سياسة ومالاً، درجة غير مسبوقة في التاريخ اللبناني الحديث.

حركات احتجاج مطلبي

لم يعرف لبنان خلال هذه المرحلة حركات احتجاج مطلبية "مستقلة" كما في مراحل سابقة من تاريخه، فقد طغى الانقسام السياسي على ما عداه وصبغ الحركات الاحتجاجات بميسمه وأضعف هامش الاستقلالية لدى هيئات عُرفت بذلك.

ويمكن عرض هذه الحركات تبعًا لمعيار شرعية التحول، فهناك حركات دعت إليها هيئات قائمة وحركات حدثت خارج إطار هذه الهيئات:

حركات الاحتجاج الشرعية وأهمها:

---

[٩٦] .شكل التحقيق الدولي في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري وإنشاء المحكمة الدولية الخاصة لمحاكمة مرتكبيها قضية أساسية في الصراع بين الكتلتين الأساسيتين في هذه المرحلة، بدءً من صدور تقرير فيترجيرالد (٢٠٠٥/٣/٢٥) إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية (٢٠٠٥/٤/٧) وإصدار رئيسها ميليس تقريره الأول ثم إصدار رئيسها تقاريره وصولاً إلى الموافقة اللبنانية على مشروع إنشاء المحكمة (٢٠٠٦/١١/٢٥) ثم إنشاؤها.
وكان فريق ١٤ آذار متحمسًا، وأحيانًا متسرعًا، لإنجاز التحقيق وإنشاء المحكمة ومؤيدًا لتقارير المحققين.
أما فريق ٨ آذار فكان متحفظًا وأحيانًا متباطئًا، على التقارير وعلى إنشاء المحكمة.

- تحرك الاتحاد العمالي العام؛ لم يقدم الاتحاد العمالي العام على أي تحرك في هذه المرحلة، باستثناء الدعوة للإضراب والتظاهر في ٧ أيار ٢٠٠٨، وإن أعلن تأييده لتحركات احتجاجية أخرى دون أن يقودها.

أما الدعوة للإضراب والتظاهر في ٧ أيار ٢٠٠٨ فقد بدا التحضير لها منذ مطلع شهر نيسان، ومطلبها الأساسي رفع الحد الأدنى للأجور إلى ٩٦٠ ألف ليرة وإعطاء بدل زيادة غلاء معيشة[٩٧]، إلا أن قرار الحكومة في جلسة ٥ أيار الذي قررت فيه إزالة شبكة اتصالات حزب الله ونقل قائد مطار بيروت، رفع الحد الأدنى للأجور إلى ٥٠٠ ألف ليرة وإعطاء زيادة ٢٠٠ ألف ليرة من جهة واقتحام حزب الله وقوى ٨ آذار مواقع تيار المستقبل في بيروت من جهة ثانية غيَّر وجهة الإضراب وأفشل التظاهرة وجعل التحرك، بوعي أو بدونه، جزءً من لعبة الانقسام السياسي وأداة بيد قوى ٨ آذار.

- تحرك اتحادات ونقابات النقل البري والزراعي احتجاجًا على الظروف المعيشية الصعبة وقد حدد موعده في ٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٨، وقد حدد خمس نقاط للتجمع في العاصمة وجبل لبنان وترك الحرية لأطرافه في المناطق، إلا أن التحرك لم يراع النقاط المحددة للتجمع واقتصر الالتزام به على ضاحية بيروت الجنوبية وطريق المطار[٩٨]. وقد وسم بالانضواء ضمن تحرك قوى ٨ آذار إما لطبيعة القوى المشاركة أو لتوقيت التحرك.

- تحرك هيئة التنسيق النقابية وهي تضم: رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي، نقابة المعلمين في المدارس الخاصة، المجلس المركزي لرابطات المعلمين في التعليم الأساسي الرسمي، رابطة أساتذة التعليم المهني والتقني الرسمي، رابطة خريجي ومتدربي المعهد الوطني للإدارة، ويضاف إليها في بعض التحركات نقابات المصالح المستقلة، ومجلس قدامى موظفي الدولة. وهي هيئات تتميز بعدة سمات غير متوفرة في الهيئات والنقابات الأخرى أهمها:

١. إنّ العاملين فيها من الفئات المتعلمة، ثقافيًا، والمتوسطة الدخل، اقتصاديًا.

٢. أنَّ رب عمل هذه الفئات هو الدولة.

٣. أن كلا من مكوناتها يضم كل العاملين فيه أي نقابة واحدة لمهنة واحدة خلافًا لمهن أخرى في لبنان يعبر عنها بأكثر من نقابة، وهذه السمة أعطت قوة ودفعًا للنقابة من جهة واستقلالية نسبية عن تأثيرات قوى السلطة من جهة أخرى، خلافًا للسائد في بلدان عربية أخرى حيث وحدانية النقابة تتيح إمساك السلطة بها.

٤. أن إنتاج السلطة في كل مكون من مكوناتها قائم على الانتخاب الديمقراطي من القاعدة دون شروط حادة منها.

---

[٩٧]. السفير ٣ نيسان ٢٠٠٨ و٦ أيار ٢٠٠٨.

[٩٨] . السفير ٢٤ و٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٨.

٥. الطابع الاستقلالي للهيئة ولكل مكون من مكوناتها ناتج عن الميزات السابقة لها، بمعنى عدم ارتهان قيادتها وقيادة كل منها لأي طرف سياسي، سواء أكان السلطة نفسها أو أحد مكوناتها، أو أي قوة سياسية أخرى.

ولا يعني هذا غياب القوى السياسية بل هي موجودة بفاعلية فيها، إلا أن وجود نقابة واحدة للمهنة الواحدة أتاح وجود كل القوى السياسية فيها كما أتاح إنتاج السلطة فيها إلى ضرورات التحالف، فضلاً عن أن خصوصية المطالب غلّب في مرات عديدة مصلحة الفئة على مصلحة الحزب.

وقد شهدت هذه المرحلة تحركين بارزين للهيئة:

الأول: في ١٠ أيار ٢٠٠٦، إضراب وتظاهرة شعبية كبيرة قدر عدد المشاركين فيها بربع مليون، وهي من حيث العدد، أكبر التظاهرات المطلبية التي عرفها لبنان.

وقد بدأ العمل منذ مطلع نيسان احتجاجًا على بنود ورقة بيروت[٩٩]، وبخاصة التعاقد الوظيفي[١٠٠].

وقد تفاوضت الهيئة مع الحكومة طوال شهر نيسان ومطلع أيار على وقع التحذير والتهديد بالإضراب والتظاهر واكتفت في اللقاء الأخير مع رئيس الوزراء (٥/٨) بمطلب إعلان أحد الوزراء رسميًا تأجيل البت بكل القوانين موضع الاختلاف إلى ما بعد انطلاق الحوار بين الحكومة والهيئات النقابية إلا أن الحكومة رفضت ذلك[١٠١].

---

[٩٩]. هي الورقة التي أعدتها حكومة الرئيس فؤاد السنيورة لتقديمها إلى مؤتمر دعم لبنان الذي حضرت له مجموعة من الدول مع صندوق النقد الدولي في نيويورك له أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة وأُقرَّ عقده في بيروت في اجتماعها في مقر الأمم المتحدة في ١٩ أيلول ٢٠٠٥ على أن يعقد في أواخر تلك السنة أو مطلع العام ٢٠٠٧. وقد تضمنت الورقة طلب وهب لبنان ٢,٨ مليار دولار أو إقراضه ٧ مليارات دولار بفائدة ٣% ولمدة ١٥ سنة مقابل تعهد الحكومة بسلة إجراءات اتخذت طابع بيع بعض أملاك الدولة وخصخصة بعض المؤسسات والحد من الإنفاق في القطاع الإداري (تعديل نظام التقاعد، تخفيض سلسلة الرواتب، وقف التوظيف واستبداله بالتعاقد)، وزيادة الضرائب.

ولم يجدِ إقرارها في مجلس الوزراء (٢٠٠٧/٤/٥) طريقًا لعقد المؤتمر (النهار والسفير خلال ٢٠٠٥/٩/١٤ – ٢٠٠٦/٤/١٠ وبخاصة ١٦ – ٢٠٠٥/٩/٢١، و٥ و٦/٤/٢٠٠٦.

[١٠٠]. التعاقد الوظيفي أحد بنود ورقة الحكومة الذي عنى استبدال التوظيف الدائم بالتعاقد المؤقت وكان مع مندرجات الورقة المتعلقة بالموظفين (استبدال نظام التقاعد وتخفيض قيمته، تجميد الرواتب، تعديل طبيعة الصناديق الضامنة، زيادة الضرائب) قضايا اعتراض حاد من الموظفين، وبخاصة المعلمين الثانويين والجامعيين الذي يمثل كل منهم نقابة فاعلة.

[١٠١]. يراجع: السفير في الفترة ما بين ٢٤ آذار و١٩ أيار ٢٠٠٦، وبخاصة ٢٤ آذار، ٢ و٥ نيسان و٣ و٥ أيار. والجدير ذكره أن إضرابًا تحذيريًا في القطاع التعليمي الرسمي أعلن في يوم انعقاد جلسة مجلس الوزراء لإقرار الورقة الإصلاحية (٥ نيسان ٢٠٠٦)..

وقد استفادت قوى ٨ آذار من التأزم المطلبي وأعلنت دعمها للتحرك وشاركت قواها بفعالية في التظاهرة، دعمًا وحشدًا، بحيث بدا التحرك مطبوعًا بطابعها، في حين تخوفت قوى ١٤ آذار منه وسعت لثني مناصريها من النقابيين عن المشاركة كما اتهمت التحرك بالتسييس وبالتشويش على جلسة مجلس الأمن المخصصة لبحث الوضع اللبناني واتهمت قوى ٨ آذار بتخريب لبنان[١٠٢].

وقد واكب التحرك وسبقه حملة من قوى ٨ آذار ضد المؤتمر لخوف من حزب الله أن يكون للمساعدات المالية ثمن سياسي، ولاعتراض من التيار الوطني الحر على القيمين على الحكم وشك بقدرتهم، فضلاً عن اعتراضات قوى نقابية وحزبية على الاتجاه النيوليبرالي في الورقة.

وقد تمكن التحرك مع اعتراضات هذه القوى الوازنة في الحياة السياسية من الحؤول دون انعقاد المؤتمر ودون إقرار الحكومة للورقة وتحويلها إلى مشاريع قوانين.

الثاني في خريف العام ٢٠٠٨، وقد بدأ بعد الانتهاء من ذيول أحداث أيار ٢٠٠٨ (انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة وفاق وطنية وإنهاء اعتصام ساحة رياض الصلح)، برفض الزيادة المقطوعة التي أقرها مجلس الوزراء في جلسة ٥ أيار عبر بيانات للهيئة في ٨/١١ و٢٠٠٨/٨/٢٨ ومذكرة للمسئولين في ٩/٢ ثم مؤتمر صحفي في ٢٠٠٨/١١/١٥ وقد تضمنت المطالب الآتية:

١ – رفض الزيادة المقرة.

٢ – مطالبة بتعديلها.

٣ – صرف المفعول الرجعي الذي نص عليه القانون رقم ١٩٩٨/٧١٧.

٤ – التحذير من التعاقد الوظيفي.

٥ – ضرب الحقوق المكتسبة.

وتمثل التحرك بإضراب عام وشامل في ١٨ تشرين الثاني ٢٠٠٨ وقد نفذته كافة القطاعات التربوية ثم اعتصام في ساحة رياض الصلح في ٢٠٠٨/١٢/٤ وتوصية بإضراب آخر في ٢٠٠٨/١٢/١٧.

وقد استطاع هذا التحرك تحقيق مكسب صرف المفعول الرجعي، بالتقسيط، دون أن يتمكن من تعديل الزيادة المقرة.

وخلافًا للتحرك الأول، شارك في الإضراب ودعمته القوى السياسية كافة (كتلتا ٨ و١٤ آذار) في عودة لإرث هذه الهيئات في توحدها حول مطالبها من جهة أولى وفي إدراك منها لوجود كل القوى السياسية الفاعلة في الحكومة من جهة ثانية وفي التسابق على الكسب النقابي من جهة ثالثة.

حركات الاحتجاج غير الشرعية وأبرزها:

---

[١٠٢] السفير ٢٠٠٦/٥/٩.

- **حركة الاحتجاج في منطقة مار مخايل في ٢٤ شباط ٢٠٠٨** على انقطاع الكهرباء عن الضاحية الجنوبية، وهي ليست الأولى ولا الوحيدة إذ شهد لبنان احتجاجات متفرقة وفي أكثر من منطقة على ذلك، إلا أن ما ميزها ثلاثة أمور:

- حدوثها في ظل استقطاب سياسي حاد بين قوى ٨ و١٤ آذار تعطل معه عمل الحكومة وإجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها، فضلاً عن اتسامه بطابع وتوتر طائفيين.

- انطلاقها من منطقة الوجود الشيعي الأكثف في ضواحي بيروت (الضاحية الجنوبية) وتعبيرها عن أزمة مزمنة تطالهم ومثار الجدل فيها[١٠٣].

- اتسامها بالعنف، وذلك بقطع المحتجين الطرق وإحراق الإطارات المطاطية أو بسقوط ضحايا، بينهم مسعفان في الدفاع المدني والإسعاف الشعبي وخمسون جريحًا، والتي تعددت الروايات حول مسببها بين قائل ببدء إطلاق الرصاص من الشياح باتجاه الجيش ورد الجيش عليهم، وقائل بوجود طابور خامس استخدم أحد الأبنية للقنص في المنطقة المقابلة للشياح (طائفيًا وجغرافيًا) – عين الرمانة واتهمت القوات بذلك (السفير والأخبار)، وقائل بإقدام الجيش على إطلاق النار بعد تعرضه للمضايقات، فضلاً عن قطع لطرقات على موقعه وحرق الإطارات (النهار).

والثابت، إقدام المتظاهرين على استعمال أساليب عنفية في احتجاجهم بدليل الصور المنشورة في وسائل الإعلام كافة وتوقيف ثلاثين شخصًا بأحداث الشغب وصل إلى موقع الجيش القريب وإقدام الجيش على إطلاق النار على المتظاهرين وإصابتهم إصابات قاتلة بدليل توقيف رائد وأربعة عسكريين.

وغير الثابت إطلاق النار من المتظاهرين ووجود طرف ثالث قنص بالاتجاهين.

وقد أحدث الاحتجاج تداعيات خرجت عن موضوعه (انقطاع الكهرباء) وتعلقت بفعله (العنف وإطلاق النار)، إذ حصلت احتجاجات وقطع طرق على طريق المطار وشارع مار إلياس قرب حي اللجا في بيروت وفي مدينة بعلبك والزهراني وزحلة وبعلبك، وغلب على المحتجين، أفرادًا ومناطق، الطابع الشيعي، المتوافق مع محتجي مار مخايل.

وقد أجمعت القوى السياسة على الدعوة إلى التهدئة وعلى ضرورة التحقيق الذي اعتبره حزب الله "جديا وجيدا ومرضيا" وأعلن العماد ميشال سليمان، قائد الجيش آنذاك، التزام المؤسسة بالمساءلة والمحاسبة.

---

[١٠٣] يشكو أهالي الضاحية الجنوبية والقوى الفاعلة بينهم وصحافيون موالون لهم، ارتفاع أوقات انقطاع الكهرباء عندهم أكثر عن غيرهم من المناطق ويشكو آخرون وبينهم قوى مباينة للقوى الفاعلة في الضاحية وصحافيون موالون لهم كثرة التعدي على خطوط الإمداد الكهربائي في الضاحية وانخفاض دفع فواتير الكهرباء قياسًا بغيرهم من المناطق، لا بل يصل البعض إلى تحميلهم أزمة الكهرباء في لبنان .

إلا أنها تباينت في تفسيرها، فقوى ٨ آذار رأت فيها محاولة من قوى ١٤ آذار لاستدراج الجيش إلى المعركة، وقوى ١٤ آذار رأت فيها رسالة من ٨ آذار لإحراج قائد الجيش كمرشح توافقي وإخراجه.

وقد خرج الاحتجاج منذ اللحظة الأولى عن طبيعته كاحتجاج على انقطاع الكهرباء ودخل في الاستقطاب السياسي السائد في البلد، ولم ينتج الاحتجاج أطرًا خاصة، فبدا وكأنه لحظة في الصراع السياسي استخدم فيه انقطاع الكهرباء ثم إطلاق النار، فكان نُدبًا لا تزال تذكر، واستخدم كمثل على تساهل قوى ٨ آذار مقابل عدم تساهل قوى ١٤ آذار في أحداث ٧ أيار اللاحقة[١٠٤].

- احتجاجات الأساتذة المتعاقدين مع وزارة التربية، وهي احتجاجات على نوعين: احتجاجات الأساتذة المتعاقدين في مرحلة التعليم الأساسي، واحتجاجات الأساتذة المتعاقدين في مرحلة التعليم الثانوي.

والاحتجاجات هذه بنوعيها قديمة العهد وتعود إلى مرحلة الحرب (١٩٧٥ – ١٩٨٩) حين توقفت المؤسستان اللتان تمدان وزارة التربية بالمعلمين (دور المعلمين) والأساتذة (كلية التربية) وتعذّر انتقال المعلمين والأساتذة إلى مدارسهم بفعل العنف نفسه وطبيعته الطائفية، الأمر الذي أحدث نقصًا في أعدادهم في مدارس الريف، وخاصة ذا الكثافة الإسلامية (الجنوب، الشوف والمتن، البقاع الغربي وراشيا، بعلبك – الهرمل، عكار).

وقد سُدَّ النقص بتعاقد رعته الزعامات النافذة عبر مؤسستين قائمتين: واحدة قبل الحرب (مجلس النواب)، وثانية إبانها (الإدارة المدنية في الجبل)، ثم مع المدارس نفسها عبر صناديق الأهل. وهو تعاقد مع هيئات غير ذي صفة.

وقد بدأ التعاقد بالتحول إلى مشكلة عندما طالت الحرب وازداد عدد المتعاقدين فكان الحل بالسياسة في مؤتمر لوزان (١٩٨٤) الذي اتفق فيه على إصدار مرسوم بالتعاقد مع ٥٥٠٠ أستاذ في مرحلة التعليم الأساسي ثم مع ألف أستاذ، فكان ذلك حلاً للوضع الاستثنائي للمتعاقدين (تعاقد مع هيئات غير ذي صفة) ومشكلة، إذ برز التعاقد وتحسين شروطه وتجاوزه إلى الدخول إلى الملاك التعليمي، وبخاصة بعد انتهاء الأعمال العنفية وبدء تطبيق اتفاق الطائف (١٩٩٠).

☒ **احتجاجات الأساتذة المتعاقدين في مرحلة التعليم الأساسي،** بدأت الاحتجاجات حين شكل المتعاقدون هيئة عليا في العام ١٩٩٤ إثر تعاقد وزارة التربية في العام ١٩٩٣ مع ٥٠٠ معلم في المناطق الريفية ثم مع ١٠٠ معلم في العام ١٩٩٤[١٠٥]. وصدور القانون الرقم ٣٤٢ (١٩٩٤/٦/١٦) بتثبيت المتعاقدين، كانوا بغالبيتهم من المتعاقدين مع مجلس الجنوب والإدارة المدنية ومشروع قانون بتثبيت المتعاقدين في جبيل والمتن وكسروان، ...

---

[١٠٤] يراجع السفير والنهار والأخبار، في ٢٥ – ٢٠٠٨/٢/٣٠.

[١٠٥] قراري مجلس الوزراء رقم ٤٨ تاريخ ١٩٩٣/٩/٢٢ ورقم ٩٥ تاريخ ١٩٩٤/١١/١٧.

وكان المحتجون من الذين لم يثبتوا وأحيل تعاقدهم على صناديق التعاضد المدرسي الذي قرر الوزير غانم إنشاءها في العام ١٩٩٥ – ١٩٩٦، وتدرجت قضية الاحتجاج من المطالبة بأن يكون التعاقد مع الوزارة إلى تعديل أجر الساعة ودفع المستحقات للمتعاقدين دوريًا، وضمان المتعاقدين ثم الإدخال إلى الملاك.

ففي العام ١٩٩٦، احتجت اللجنة على التعاقد مع صندوق المدرسة وطالبت بـ:

- إشراف الوزارة على التعاقد.
- وأن يكون معها الفصل بين التعاقد في الابتدائي والتعاقد في المتوسط.
- حصر مهمة الصناديق بالمستلزمات الضرورية للمدرسة.
- دفع المستحقات السابقة.
- احتساب بدل الانتقال.
- تأمين الضمان الصحي للمتعاقدين[١٠٦].

فأبدت اللجنة ملاحظاتها على الامتحانات وطرحت قضية المدارس التي لم يثبت المتعاقدون معها ومصير ٣٥٠٠ متعاقد لم يثبتوا[١٠٧]. ثم دعت إلى اعتصام أمام مبنى وزارة التربية في ١٩٩٤/١١/١٤ ثم إضراب مفتوح في الجنوب احتجاجًا على رسوب ٤٢٠ متعاقد (١١/١٥) استمر حتى ٢٠ منه[١٠٨].

وتجدد تحركهم في العام ٢٠٠٢ تحت عنوان:

الشروط المجحفة للتعاقد، وتعديل مشروع قانون تثبيت المتعاقدين بما يسمح للجميع بالمشاركة في المباراة، وذلك إثر صدور القانون رقم ٣٤٤، ٦ آب ٢٠٠١ الذي حصرت المادة الخامسة منه التعاقد بأصحاب الإجازات (أي إبقاء ٤٦٤٩ متعاقد من أصل ٧١٤٠) خارج المباراة، فدعت اللجنة إلى اعتصام مفتوح أمام السراي الحكومية ومجلس النواب، فضلاً عن اعتصامات أمام المراكز التربوية واستمرت من ١٥ إلى ٢٠٠٢/١/٢٥[١٠٩].

وقد تمكن هذا التحرك من تحقيق: وضع مشروع قانون التثبيت على جدول أعمال لجنة التربية النيابية، تأكيد وزارة التربية توفير المستحقات، تأييد ممثلي الكتل النيابية للتحرك[١١٠].

---

[١٠٦] مقابلة مع ركان الفقيه، عضو لجنة المتابعة وأحد ابرز الناشطين فيها، السفير ١٩٩٨/١/١.

[١٠٧] السفير ونداء الوطن في ١٠/٢٦ و١٩٩٤/١١/٧.

[١٠٨] السفير ونداء الوطن في ١٢ و١٥ و١٧ و٢٠ و١٩٩٤/١١/٢١.

[١٠٩] السفير والنهار من ١٦ إلى ٢٠٠٢/١/٢٥.

[١١٠] النهار ٢٠٠٢/١/٢٥ (تصريح لركان الفقيه).

كما جدد المتعاقدون احتجاجهم في أواخر العام ٢٠٠٢ حين أضربوا في ٢٠٠٢/١٢/١٢ ثم أضربوا واعتصموا[١١١] أمام مراكز المناطق التربوية (٢٠٠٣/١/٢٠) ثم أضربوا إضرابًا مفتوحًا في ١/٢٩ استمر حتى ٢٠٠٣/٢/٥. وكان موضوعه إصدار المراسيم التطبيقية لقانون تثبيتهم وإجراء المباراة لذلك ودفع مستحقات أجورهم وقد علق الإضراب بصرف المبالغ المستحقة لهم.

وبرغم بقاء قضية المتعاقدين مطروحة في الأعوام ٢٠٠٣ – ٢٠٠٨ عبر الإعلام وفي الإضرابات والاعتصامات التربوية وتذكير اللجنة العليا بقضيتهم التي دارت حول تنفيذ القرار رقم ٤٤٢ من جهة وصرف المستحقات والبدل العادل من جهة ثانية، فإن أي تحرك احتجاجي لم يحصل خلالها واقتصر على دعوة الأساتذة إلى عدم الالتحاق بالمدارس حتى صدور قرار التجديد[١١٢].

وقد بدأت ملامح تحرك احتجاجي في مطلع نيسان ٢٠٠٨ (٢ نيسان) حين أُعلن الإضراب والاعتصامات أمام المراكز التربوية في طرابلس وزحلة وصيدا (١٨ نيسان) وانحصرت المطالب بـ

١ – بدل عادل لأجر ساعة التعاقد.

٢ – ضمانات اجتماعية للمتعاقدين.

٣ – صرف المستحقات.

٤ – تنفيذ القانون ٤٤٢ (٢٠٠٢).

وتجدد الإضراب ثانية، بعد إجراء المباراة في آب ٢٠٠٨ حيث نجح ٢٠٤٦، عين منهم ١٨٨٢، فأضرب المتعاقدون في ١١/٢٧ ثم اعتصموا أمام مقر وزارة التربية في ١٢/٢ ثم إضراب واعتصام مفتوح في ٢٠٠٨/١٢/١٥، للغاية نفسها، وكان عماد الحركة الأساتذة الناجحين غير المعينين الذين عادوا إلى الاعتصام في ٢/٢٠ و٢٠ و١٣ و٢٠٠٩/٣/٢٧[١١٣].

وبرز في تموز اتجاهان بين المتعاقدين:

الأول مثلته اللجنة العليا، المصر على إجراء المباراة المحصورة في موعدها.

و**الثاني** مثلته لجان المناطق وبخاصة عكار وبيروت التي احتجت على إجرائها، لأن العدد قدر حين صدور القانون ٤٤٢ (٢٠٠٤) على أساس حاجات العام الدراسي ٢٠٠١ – ٢٠٠٢ (٤٧٨٢) وقد أصبح التقدير تبعًا لاحتياجات ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ سبعة آلاف[١١٤].

وقد تباينت الآراء بعد المباراة، [١١٥]فشكت اللجنة العليا من قساوة المباراة في حين اعتصم المتعاقدون في عكار رافضين إجراء المباراة مهددين بتصعيد التحرك[١١٦].

---

[١١١] السفير والنهار ٢٠٠٢/١٢/١٣ و٢٠ – ١/٣٠ و١ – ٢٠٠٣/٢/٥.

[١١٢] النهار ٢٠٠٤/١٠/١٦.

[١١٣] السفير في التواريخ اللاحقة.

[١١٤] السفير ٧ تموز ٢٠٠٩.

☒ **احتجاجات الأساتذة المتعاقدين في مرحلة التعليم الثانوي** ظهرت حركة احتجاج هؤلاء بعد إقدام وزير التربية، عبد الرحيم مراد، على التعاقد مع ألفين وخمسمائة أستاذ في العام ٢٠٠٣، إذ كان التعاقد قبلها، وبخاصة إبان الحرب (١٩٧٥ – ١٩٨٩) تعاقدًا داخليًا مع أساتذة الملاك في الثانويات)[١١٧]. وكانت بداية حركة الاحتجاج في العام ١٩٩٩ حين اعتصموا أمام وزارة التربية في ٣/٩ رافعين المطالب الآتية:

١. الدخول في الملاك التعليمي عبر كلية التربية.
٢. رفع أجر الساعة.
٣. إعطاء بدل نقل وانتقال.
٤. توقيع العقود[١١٨].

وقد ساندتهم رابطة أساتذة التعليم الثانوي وخصتهم ببند في اجتماع مجلس مندوبيها المركزي، كما شارك في الاعتصام نواب من مشارب مختلفة (مروان فارس، حسين الحاج حسن، نايلة معوض، على خريس).

كما كرروا مطالبهم في مؤتمر صحفي للجنة العليا (٢٠٠٢/٧/١٦)، أطلعوا الرأي العام على نسبتهم من إجمالي الأساتذة (٧٠%) وطالبوا بالضمان وبدل النقل والانتقال وضمان قبض أجورهم دوريًا[١١٩].

وجددوا الاحتجاج في مطلع العام ٢٠٠٣ فدعوا في ١/١٩ إلى دفع الأجور شهريًا، إعادة النظر بالمرسوم التطبيقي للقانون ٤٤١[١٢٠] وقد نفذوا الإضراب في موعده ولم يتوقف الاحتجاج حتى دفع المستحقات[١٢١].

وكان موعد إجراء المباراة المحصورة (٢٠٠٣/٧/٢٩) الذي نص عليها القانون ٤٤١ (٢٠٠٢) مناسبة للخلاف حولها، فقد طالب البعض بتعديل قرار مجلس الخدمة وتأجيل موعد المباراة باتجاه لحظ المستجدات بعد صدور القانون وإنجاح الجميع (حركة أمل)، في

---

[١١٥] السفير ٢٠٠٩/٩/١٥.

[١١٦] السفير ٢٠٠٩/٩/١٩.

[١١٧] مقابلة مع رئيس رابطة أساتذة التعليم الثانوي، حنا غريب، في ٢٠٠٩/٦/٢٥.

[١١٨] النهار ١٠ آذار ٢٠٠٠.

[١١٩] النهار ١٧ تموز ٢٠٠٢.

[١٢٠] السفير ٢٠٠٣/١/٢٠.

[١٢١] النهار ١/٣٠ – ٢٠٠٣/٢/٥.

حين طالب الأساتذة الشيوعيون والديمقراطيون باعتماد معايير الجدارة ورفض التزكية، ودعا التيار الوطني الحر بمباراة مفتوحة وقد انحازت رابطة الثانويين إلى الرافضين لإرجاء المباراة[١٢٢].

وكان إعلان نتائج المباراة مناسبة لتجدد الاحتجاج، إذ تأخر تعيين الناجحين قليلاً وعُين قسم منهم (٢١٨٥) ولم يعين الآخرون (٦٦٨)، فقررت اللجنة العليا للمتعاقدين الإضراب المفتوح في ١٠/١٨ بمطلبين:

١. إصدار مرسوم التعيين للناجحين.
٢. ودفع المستحقات.

ولم توافق الرابطة على الإضراب لأنه في الوقت الضائع واقترحت إضراب يومين[١٢٣]. وقد أفلح التحرك بصدور القانون ٦٤٢[١٢٤] في ٢٠٠٤/١١/٢٠ الذي عين بموجبه كل الناجحين في المباراة، وإن أبقى الحذر عند اللجنة العليا التي طالبت ببدء سريان الراتب من التعيين وهددت بالإضراب[١٢٥].

وقد جدد غير الناجحين في المباراة تحركهم وقوامهم (٣٠٠)، بعضهم استمر في التعاقد وبعضهم توقف، في العام ٢٠٠٩ فنفذوا اعتصامًا في ٢٠٠٩/٨/١٩ أمام وزارة التربية[١٢٦].

ويبدو من تحرك الأساتذة المتعاقدين في مرحلة التعليم الأساسي:

١ – أن قيادة التحرك من أصحاب القضية نفسها، وقد تنافس فيه وعليه اتجاهان: اتجاه مدعوم من ذوي النفوذ قبل انتهاء الحرب وبعده (أمل والحزب التقدمي الاشتراكي) الذين أقدما على التعاقد مع أساتذة، وغالبيتهم أنصار لهم، واتجاه آخر متضرر من المحسوبية ومتمسك بالشروط القانونية، وبخاصة الكفاءة، وقد كان البارز في قيادة التحرك في مرحلة التعليم الأساسي (ركان الفقيه) من اليساريين ومعه ممثلون عن القوى السياسية الفاعلة: تيار المستقبل، حركة أمل، حزب الله، والحزب التقدمي الاشتراكي، اتحاد قوى الشعب العامل ومستقلون[١٢٧]، كما كان البارز في قيادة التحرك في مرحلة التعليم الثانوي (هشام حيدورة ثم ماهرة مروة) من أجواء حركة أمل ومعه ممثلين عن القوى السياسية، كما في الأساسي.

٢ – أنَّ التحرك محصور بقضية التعاقد وهي قضية متحركة إذ شكل دخول أية دفعة من المتعاقدين إلى الملاك التعليمي تغييرًا في قيادة التحرك وعصب المتحركين وهي تتجه إلى التضاؤل مع كل دخول جديد إلى الملاك.

---

[١٢٢] النهار ٦/٢٦ و٣ – ٢٠٠٤/٧/١٣.

[١٢٣] السفير والنهار ١١ – ٢٠٠٤/١١/٢٠.

[١٢٤] النهار ٢٠٠٤/١١/٢١ ونص القانون.

[١٢٥] النهار ٢٠٠٤/١١/٢٤.

[١٢٦] النهار والسفير في ٢٠٠٩/٨/٢١.

[١٢٧] مقابلة مع ركان الفقيه في ٢٠٠٩/٨/١٩.

٣ – أن أساليب التحرك لم تخرج عن مراجعات ذوي العلاقة في الحكومة من جهة واعتصامات قليلة العدد نسبيًا في العاصمة وأمام المراكز التربوية من جهة ثانية.

٤ – أن طول زمن القضية المطروحة فرض هيئة مستمرة، إلا أن محدوديتها يجعل استمرار الهيئة مرهون ببقاء القضية، وكان الاعتراف بها واقعيًا وعملت كباقي الهيئات الشرعية، وأحيانًا، بالتنسيق أو بالتناغم معها.

٥ – أنَّ طارئية القضية لم ينتج استثنائية في أساليب العمل، لا بل كانت جد تقليدية.

حركات احتجاج وطنية:

هي – هنا – الحركات التي حملت مطلبًا غير سياسي، بشكل مباشر، وغير مطلبي، بمعنى المطالبة بحقوق مادية لفئة معينة، وإن كان احتجاجها يحمل مطلبًا لفئة ويطل على السياسة بشكل غير مباشر إن بكون خصمها (السلطة) أو بكون الداعين أو الداعمين لها وعلى علاقة بأطراف سياسية.

وهذه الحركات هي:

☒ **حركة الاحتجاج على حرمان أولاد المرأة اللبنانية من جنسيتها**

تعود حركة الاحتجاج هذه إلى العام ١٩٩٩ حين بدأ اللقاء الوطني للقضاء على التمييز ضد المرأة المكوّن من ١٠٠ جمعية مدنية[١٢٨]، حملة خاصة من أجل تعديل المادة الأولى من قانون الجنسية الصادر في العام ١٩٢٥ الذي يعطي الجنسية لمن أبوه لبنانيًا فقط.

وبدأت الحملة حينها بتعبئة استمارات للنساء المعنيات، بالتزامن والتنسيق مع حملات مشابهة في سوريا ومصر والمغرب وتونس واليمن والأردن، وقد استمرت أربع سنوات ٢٠٠١ – ٢٠٠٤، وأسفرت الحملة في لبنان عن تعبئة ٣٩٠٠ استمارة من أصل ١٨ ألف امرأة متضررة، فضلاً عن إعداد دراسات قانونية وإحصاءات عن القضية المطروحة؛ وكان شعارها "**جنسيتي حق لي ولأسرتي**"[١٢٩].

وبدأت المرحلة الثانية من الحملة في العام ٢٠٠٥ بالتوقيع على عرائض شعبية وبحملات إعلامية، بُدِّل فيها شعار الحملة في ٢٠٠٦/٣/٣ فأصبح "**لأنهم أولادي جنسيتي حق لهم**"[١٣٠].

---

[١٢٨] وأبرز هذه الجمعيات: لجنة حقوق المرأة اللبنانية، لجنة الأمهات في لبنان، جمعية الشابات المسيحيات، جمعية العناية بالأم والطفل، الاتحاد النسائي العربي الفلسطيني، الاتحاد النسائي التقدمي، نساء المستقبل، تجمع النهضة النسائية، الجمعية الخيرية الدرزية، اتحاد الجامعيات اللبنانيات، كما شارك: الاتحاد العمالي العام، الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان، اتحاد نقابات عمال البناء والأخشاب، اتحاد نقابات موظفي المصارف، اتحاد العاملين في التقنيات الحديثة، هيئة تنسيق المرأة النقابية، اتحاد الشباب الديمقراطي، رابطة أساتذة التعليم الثانوي، رابطة أساتذة التعليم الابتدائي، رابطة المرأة العاملة في لبنان، نقابة الصحافة، نقابة المحامين، نقابة خبراء المحاسبة، مجلس كنائس الشرق الأوسط، ملتقى الهيئات النسائية غبر الحكومية، مؤسسة عامل.

[١٢٩] السفير ٢٧ حزيران ٢٠٠٦، تحقيق عن الحملة.

وكان التحرك الاحتجاجي الأول في أول نيسان ٢٠٠٩ باعتصام حدث تحت عنوان "لأنهم أولادي جنسيتي حق لهم" قدم خلاله اقتراح قانون لتعديل المادة (١) من قانون الجنسية بحيث تصبح: "يعد لبنانيًا كل شخص مولود من أب لبناني أو أم لبنانية" مستندًا لأسباب موجبة في المادة ٧ من الدستور ومقدمته وفي اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة المبرمة من الدولة اللبنانية العام ١٩٩٦، وفي المادة ١٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وكان التحرك الاحتجاجي الثاني في ٢٧ أيار ٢٠٠٩، قبيل الانتخابات النيابية بشكل اعتصام أمام وزارة الداخلية في بيروت واعتصامات أمام مقرات المحافظين في طرابلس وزحلة وبعلبك وصيدا والنبطية، وقدم المعتصمون في كل مركز مذكرة إلى المسئولين فيها، وأبرزهم وزير الداخلية الذي طُلِب منه التحرك من أجل إقرار اقتراح القانون، كما ثمَّن اللقاء والحملة الحكم الصادر عن الرئيس جوني قزي والقاضيين رنا حينا ولميس كزما القاضي بإعطاء المرأة اللبنانية المتزوجة من أجنبي الجنسية لأولادها[١٣١].

وكان التحرك الاحتجاجي الثالث في ٢١ تموز ٢٠٠٩ الذي أعلن عنه في مؤتمر صحفي عقده اللقاء الوطني للقضاء على التمييز ضد المرأة في نقابة الصحافة تلت فيه المنسقة الإعلامية للقاء د. ماري ناصيف الدبس بيانًا حدَّدت خطة المرحلة الثالثة من حملة "لأنهم أولادي جنسيتي حق لهم". شرحت فيه حيثيات التعديل وردت على الاعتراضات عليه وأعلنت اتجاهات التحرك المقبلة وهي:

١ – العمل على تقديم اقتراح لتعديل قانون الجنسية عبر القيام بزيارات للنواب.

٢ – تفعيل دور هيئات المجتمع المدني، وبخاصة نقابة المحامين.

٣ – حملة عرائض في المناطق.

٤ – حملة إعلامية.

٥ – التجمع شهريًا أمام المراكز الرسمية، ومقابلة الرؤساء الثلاثة[١٣٢].

وتلاه اتصالات للقاء الوطني مع وزراء ونواب وفعاليات طرح فيه الدعم لتقديم اقتراح قانون التعديل، وهي من ضمن الاتجاه الأول للحملة، دون أن تستكمل بالتحركات في الاتجاهات الأخرى المقررة[١٣٣].

---

[١٣٠] السفير ٢٠٠٦/٣/٤ تعرض وقائع الجمعية العمومية للقاء الوطني للقضاء على التمييز ضد المرأة وتحدث فيها: ليندا مطر، رئيسة لجنة حقوق المرأة اللبنانية وعزّة الحر مروة، المنسقة العامة للحملة، حيث عرضت إنجازات اللجنة وأبرزها: مقابلات إعلامية مع عدد من الإذاعات ومحطات التلفزة والصحف..

[١٣١] السفير ٢٠٠٩/٤/٢.

[١٣٢] السفير ٢٠٠٩/٧/٢٢.

[١٣٣] اجتماع د. ماري الدبس والمحامية سينا كريشيكيان، كممثلتين عن اللقاء، مع الوزير طور سركيسيان والنائب غسان مخيبر، ومع نقيب المحامين. السفير، ٢٠٠٩/٩/٩.

وتداخل في حركة الاحتجاج هذا اللقاء الوطني مع إطارين مدنيين معنيين بالقضية: مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي (CRTD) التي حافظت على الشعار الأول للحملة "جنسيتي حق لي ولأسرتي"[*]. واللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة[**] بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي رفعت شعار "جنسيتي إلى وإلن"، واختلفت عنهما بأنها حصرت المطالبة بالجنسية للأولاد، في حين طالبت الاثنتان بالجنسية للأولاد وللزوج[١٣٤].

ولم تسفر هذه الحملة عن نتيجة رغم مرور عشر سنوات على انطلاقتها، ووجود الداعمين لها في موقع مقرر، وزير الداخلية زياد بارود، في حين أسفرت عن نتيجة في ثلاثة بلدان عربية (مصر، الجزائر، المغرب)[١٣٥].

وقد يعود السبب في ذلك إلى أن الحملة لم تأخذ مداها الكامل إن بإشراك كل المعنيات بالموضوع أو باستنفاذ وسائل الضغط، إذ يلحظ نقص عدد المشاركات في الاحتجاجات قياسًا بالمستفيدات من التعديل (لم يتجاوز عدد المشاركات في اعتصامات ٢٣ أيار ٥٠٠ معتصمة في حين أن عدد المستفيدات المفترض حسب إحصاءات وزارة الداخلية ١٨ ألفا، فضلاً عن أولادهن. كما يلحظ محدودية حركة الاحتجاج، إذ اقتصرت على اعتصامات وحملات إعلامية وعرائض لا تشكل في مجموعها أداة ضغط كافية.

وقد يكون السبب في ذلك البنية الاجتماعية للمستفيدات؛ إذ بيَّنت دراسة للدكتورة فهمية شرف الدين أن عدد عقود الزواج بأجنبي بلغت ١٧٨٦٠ عقدًا ما بين ١٩٩٥ و٢٠٠٨، وعدد المتضررين ٧٦٧٨٩ فردًا ويبلغ نسبة المسلمات بينهن ٨٧،٥% والمسيحيات ١٢،٥%، والنسبة الكبرى بين المسلمات لدى الطائفة السنيَّة[١٣٦]، الأمر الذي يعني خشية القوى المسيحية من ازدياد عدد المسلمين في البلد، الأمر الذي يقود، برأيهم إلى زيادة الاختلال الديمغرافي منه، وبخاصة أن فعاليات عديدة منهم قامت بحملة ضد التجنيس الذي صدر في العام ١٩٩٢، للسبب نفسه، واستطاعت فرض تجميد تصحيح الأخطاء الواقعة فيه.

وقد يكون السبب حق العودة للفلسطينيين، وهو سبب يموه السبب السابق، وقد بيَّنت دراسة د. شرف الدين، أن ٣٨,٩% من السنيَّات و٨،٢% من المسيحيات تزوجن من رجال فلسطينيين ولم تلحظ زواجًا بين الشيعيات والفلسطينيين.

---

[*] مجموعة بدأت عملها في تموز ٢٠٠٨ باعتصام أمام السراي الحكومية (٧/٢١) وأجرت اتصالات مع الكتل النيابية والوزير المختص لهذه الغاية. (مقابلة مع رولا المصري، المسئولة الإعلامية في المجموعة في ٢٠٠٩/٩/٣).

[**] تأسست في العام ١٩٩٦ برئاسة د. أمان كبارة شعراني ونائبتها د. فهمية شرف الدين ومشاركة رئيسة التجمع النسائي الديمقراطي وقد حضّرت وثيقتين لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة في العام ١٩٩٩ و٢٠٠٥ وقامت بحملتين لهذه الغاية في الشمال والجنوب في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ واعدت، بإشراف نائبة الرئيس، وبتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دراسة عن أوضاع النساء اللبنانيات المتزوجات من غير اللبنانيين. (مقابلة مع منسقة الحملة، مايا المصري في ٢٠٠٩/٩/٤.

[١٣٤] موقع قناة المنار، ٢٠٠٩/٤/٢٤.

[١٣٥] السفير ٢٠٠٨/١٠/١٠ تذكر نجاح الحملة في هذه البلدان في تعديل قانون الأحوال الشخصية في الاتجاه المطلوب.

[١٣٦] دراسة غير منشورة أعدتها د. فهمية شرف الدين بالتعاون مع اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

كما قد يكون السبب طبيعة القوى المحركة للاحتجاج، فهي منظمات وجمعيات مدنية يغلب عليها الطابع غير الطائفي، كما غلب عليها التنافس بين مكوناتها، فبعضها يقودها نساء شيوعيات.

وهذه الطبيعة غير الطائفية لهذه القوى جعلتها غير ذي فعالية أيًا كانت القضية التي تحملها، وبخاصة في ظل الاستقطاب الطائفي الحاد في هذه المرحلة.

حركات الاحتجاج لخفض سن الاقتراع

قضية خفض سن الاقتراع[*] قضية مزمنة في لبنان حملتها القوى والمنظمات التقدمية والقوى القومية منذ نصف قرن وأكثر وكانت بندًا في برامجها، إلا أنها لم تأخذ طابعًا مستقلاً حتى العام ١٩٩٩ حين بادرت منظمات شبابية تابعة لأحزاب سياسية غلب عليها الطابع اليساري من جهة وطابع إسلامي من جهة ثانية إلى إطلاق الحملة الوطنية لخفض سن الاقتراع.

وشارك في الحملة: اتحاد الشباب الديمقراطي، التعبئة التربوية في حزب الله، منظمة الشباب التقدمي، التعبئة التربوية في حركة أمل، منظمة شباب المستقبل، شبيبة الحزب السوري القومي الاجتماعي.

وقد كان إطلاق الحملة في لقاء الأونيسكو تلاه حملة تواقيع مطالبة بذلك تجاوزت الـ١٠٠ ألف توقيع، فضلاً عن ندوات ومؤتمرات صحفية وزيارة للنواب أفلحت في الموافقة على تأييد ١٠٢ من النواب، وتقديم اقتراح قانون، إلا أنها لم تفلح في إقراره لاعتراضات مسيحية على ذلك.

وقد تجددت الحملة قبيل استشهاد الرئيس رفيق الحريري وبعده دون أن تتمكن من الوصول إلى نتيجة.

وكان التحرك الأبرز في شباط ٢٠٠٩ حين زارت وفود من المنظمات الشبابية جميع الكتل النيابية التي أبدت موافقتها على إقرار التعديل باستثناء كتلتي القوات اللبنانية وحزب الكتائب.

وقد كانت جلسة مجلس النواب في ١٩ آذار ٢٠٠٩ حاسمة، حين طرح الرئيس نبيه بري اقتراح تعديل المادة ٢١ من الدستور لجهة تخفيض سن الاقتراع إلى ١٨، وقد وافق ثلثا أعضاء المجلس على الاقتراح، بمن فيهم ممثلو القوات اللبنانية، وحوِّل التعديل إلى مجلس الوزراء الذي أقره وحوَّله إلى مجلس النواب لإقراره وإصداره بقانون.

وبرغم هذا الإقرار التشريعي للاقتراح والموافقة الحكومية على تحويله للإقرار النهائي في مجلس النواب، فإن الخوف لا زال سائدًا من تعثره والسبب في ذلك مزدوج، تاريخيًا:

الأول: خوف القوى ذات الطبيعة المسيحية من ازدياد حجم المسلمين في العملية السياسية، وبخاصة أن نسبة الولادات مرتفعة بينهم.

[*] ينص الدستور اللبناني على عمر ٢١ سنة للاقتراع خلافًا لنصوص قانونية تعتبر عمر الـ١٨ سنة عمرًا للبلوغ.

الثاني: خوف القوى التقليدية المسيطرة على السلطة السياسية من نماء القوى التغييرية في العملية الانتخابية وتعديل ميزان القوى لصالحها، باعتبار الشباب في هذا العمر (١٨ – ٢١) أكثر تمردًا ونزوعًا نحو التغيير وأقل ارتباطًا بالقوى النافذة في السلطة.

وقد يكون قبول هذه القوى بالتعديل، بعد طول ممانعة، عائدًا لـ:

١ – ضعف الحركات التغييرية، وبخاصة القومية والتقدمية.

٢ – التحول في القوى التقليدية نحو الجماهيرية والطائفية بحيث غدا الشباب في هذا العمر عماد هذه القوى.

٣ – اتجاه السلطة، بقواها التقليدية هذه، إلى تبني إقرار قانون حق المغتربين بالانتخاب الذي يعدل من نسبة غلبة المسلمين على المسيحيين في البلد لصالح الآخرين.

احتجاجات أهالي المفقودين والمعتقلين

وهي احتجاجات متنوعة تبعًا لطبيعة المفقود، فهناك مفقودون خلال الحرب اللبنانية (١٩٧٥ – ١٩٨٩) ولهم لجنتهم (لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين) وهناك المعتقلون اعتباطًا، ولهم لجنتهم (سوليدا) وهناك المعتقلون في السجون السورية، ولهم لجنتهم (سوليد) وهناك الأسرى والمعتقلون في السجون الإسرائيلية، ولهم لجنتهم (لجنة المتابعة لدعم الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية).

وبرغم أن مفقودي الحرب ولجنتهم هي الأقدم، فإن قضية المعتقلين في السجون السورية هي الأبرز في الحراك السياسي، إذ اعتبرت الأولى بحكم القضية المنتهية لتصالح القوى المتحاربة وعدم حمل أي من هذه القوى التي أصبحت حاكمة القضية، واعتبرت قضية الأسرى والمعتقلين قضية سياسية ووطنية مجمع عليها وتحملها كافة القوى في حين أن قضية المعتقلين في السجون السورية قضية إشكالية وقد حملتها قوى استنبطت العداء لسوريا ورفضها قوى صديقة لسوريا.

وقد شكلت لجنة أهالي المعتقلين اعتباطًا (سوليدا) في فرنسا أوائل العام ١٩٩٧ وبدأت عملها في مطلع العام ١٩٩٨ مع لجنة أهالي المعتقلين في السجون السورية المشكلة حديثًا في لبنان.

وقد كان التحرك في البدء إعلاميًا وعبر الاتصالات بالهيئات الدولية وبالمسئولين المحليين[١٣٧] ثم تكثف في العام ٢٠٠٠، حين أعلنت سوريا تسليم لبنان ٤٥ موقوفًا وإقفال الملف[١٣٨] (١٢/٧)، الذي لم يرضِ الأهالي ولجنتهم التي قدمت لائحة بِـ ٢٦٣ معتقلاً وأقدمت على اعتصام احتجاجي في حديقة شارل مالك – الشرفية، ونصبت خيمة الحرية (١٢/١٣) وقد تبنى المدعي العام التمييزي عدنان عضوم الرأي السوري[١٣٩].

---

[١٣٧]. النهار ٢٧ و١/٢٩ و٣/١٨ و١٩٩٨/٧/١٥، و١٩٩٩/١/٢٧.

[١٣٨]. طرحت إعلاميًا قبل التسليم (٨/١٥ و٩/٣٠ و٢١ و٢٠٠٢/١١/٢٨).

[١٣٩]. النهار ٧ و١٢ و١٤ و٢٠٠٠/١٢/١٥.

واستمرت القضية مطروحة في الأعوام ٢٠٠٢ و٢٠٠٥، وكانت القضية وجود معتقلين في سوريا أم لا، وكان هناك انقسام سياسي لبناني حوله، فقد قالت **سوليد وسوليدا** بوجود المعتقلين وقدمت لوائح ومستندات بذلك وأيدهما التيار الوطني الحر، القاعدة الكتائبية والقوات اللبنانية وبعض النواب (فارس سعيد، منصور البون، بيار الجميل) في حين نفى ذلك قوى أخرى، من بينها حزب الكتائب[١٤٠].

وقد تحركت اللجنتان في الإعلام والاتصالات والمطالبات مستغلة إطلاق أي معتقل أو سجين من سوريا لتجدد حضورها ومطالباتها[١٤١].

وقد كان اغتيال الرئيس الحريري (٢٠٠٥/٢/١٥) وتزايد الحملة على سوريا واتساعها مدعاة لزيادة المطالبة بإطلاق المعتقلين في السجون السورية، ونفذ اعتصام مفتوح أمام مقر الأسكوا في بيروت عنوانًا لهذه المطالبة.

فقد بدأ الاعتصام في ٢٠٠٥/٤/١١ مطالبين بلجنة تحقيق دولية للتحقيق ورافضين اللجنة التي شكلها الرئيس نجيب ميقاتي (٦/٢٤) ومقدمين على اعتصام في زحلة (٩/١١) واعتصام لأمهات لبنان تضامنًا معهم (١٠/١٢)[١٤٢].

وشكل العام ٢٠٠٦ تحولاً في قضية المفقودين إذ تلاقت اللجان الثلاث: لجنة أهالي المخطوفين، لجنة أهالي المعتقلين في سوريا، لجنة المتابعة لدعم الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية، وطالب بوضع حدٍ لقضية المخطوفين والمعتقلين أينما كانوا[١٤٣]. وقد تظاهروا أمام المجلس النيابي (٥/٣٠) واعتصموا على طريق السرايا حين انعقاد لجنة الحوار الوطني (٦/٢٥)[١٤٤].

وقد أبقت لجنة الأهالي القضية مطروحة بعد ذلك، فتقدم أحد المعتقلين السابقين (نادر صافي) دعوى ضد ضابطين سوريين (٢٠٠٦/١٢/١٨)، وأرسلت اللجنة مذكرة إلى وزير الخارجية الأميركية (٢٠٠٦/٥/١٢) وعقدت مؤتمرًا صحفيًا في ٢٠٠٧/١٠/٣ ثم ٢٠٠٨/٤/١٢ واعتصمت في الحازمية على طريق قصر بعبدا وقدمت مذكرة لرئيس الجمهورية، ميشال سليمان، (٢٠٠٨/٧/٢١) وطالبت حين تجددت طاولة الحوار، بإدراج القضية على جدول أعمالها (٢٠٠٨/٨/٣١)[١٤٥]، فضلاً عن استمرار الاعتصام أمام الأسكوا، لذي أدوى حادث سيارة قربه بموت إحدى الناشطات ؟ (أوديت سالم)[١٤٦].

---

[١٤٠] النهار ٣/١٢ و٣ و٤/١٩ و١١/١٣ و٢٠٠٢/١٢/١٢ و٤/٢٤ و٥/٤، و٢٠٠٣/٦/٢٤ و٦ و٧ و٢/٢٧ و٣/١٣ و٤/٨ و٦/٢٣ و١١/١٨ و١١ و٢٠٠٤/١٢/٢٨، و١/٢٢ و٢٠٠٥/٢/١٤.

[١٤١] المصدر السابق.

[١٤٢] النهار ١٢ – ١٥ و٢٧ – ٤/٢٩ و٤ و٥ و٥/١٨ و٢٣ و٢٤/ و٩ – ٨/١٢ و١ و٩/١٢ و١١ – ١٠/١٤ و٢٠٠٥/١٢/٦ .

[١٤٣] النهار ٢٠٠٦/٤/٨.

[١٤٤] النهار ٥/٣١ و٢٠٠٦/٦/٢٩.

[١٤٥] الصحف في التواريخ الآنفة والأيام التي تلتها.

[١٤٦] النهار ١٨ أيار ٢٠٠٩.

وقد ترافقت لجنة أهالي المخطوفين في السجون السورية مع لجنة دعم المعتقلين والمفقودين اللبنانيين – سوليد مع لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان ومع المركز اللبناني لحقوق الإنسان على تشكيل لجنة تحضيرية لتشكيل هيئة وطنية ستضم لجان الأهل واللجان العاملة على هذا الملف بمساعدة المجتمع المدني، وذلك في مؤتمر صحفي عقته هذه الهيئات حملت فيه السلطات الرسمية مسؤولية التقصير[١٤٧].

وقد واكبت لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين الاعتصام أمام الأسكوا فطالبت بإجراء تحقيق في إسرائيل وسوريا وبالإطلاع على أرشيف كل الميليشيات لتحديد مصيرهم[١٤٨]. واعتصمت في ذكرى إخفاء محي الدين حشيشو[١٤٩] في صيدا وأعادت التذكير بقضيتهم في مؤتمر صحفي آخر[١٥٠].

وقد رحبت رئيسة اللجنة باعتذار د. سمير جعجع[١٥١] إلا أنها رفضت تقرير اللجنة الوزارية الذي قدر عدد المفقودين ٢٠٤٦ واعتبر من مضى على اختفائه ٤ سنوات بحكم المتوفى[١٥٢].

ولم يظهر نشاطًا مستقلاً للجنة متابعة قضايا الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية.

ويمكن القول إن هذه اللجان عبرت عن قضايا معاشة وإنسانية لمواطنين لبنانيين من مناطق وطوائف متعددة، الأمر الذي جعل كل قضية محمولة من قوى فاعلة في الوسط الذي ينتمي إليه غالبية المتضررين من القضية المطروحة.

فلجنة أهالي المفقودين والمخطوفين متعلقة بمن فُقِد وخُطف خلال الحرب اللبنانية (١٩٧٥ – ١٩٨٩) ويبلغ عددهم – حسب تقرير اللجنة الوزارية المكلفة بذلك – ٢٠٤٦ ويغلب عليهم – حسب دراسة حسين ماجد – الطابع غير الحزبي ٨٢% والإسلامي ٧٢،٧٢% والذكوري ٩٤%[١٥٣].

---

[١٤٧] السفير ٢٠٠٩/٩/١.

[١٤٨] النهار ٢٠٠٥/١٢/١٠ (مؤتمر صحفي في نقابة الصحافة لرئيسة اللجنة، وداد حلواني وحضره فؤاد الحركة وغسان مخيبر.

[١٤٩] السفير ١٢ و١٤ نيسان ٢٠٠٦.

[١٥٠] النهار ٢٠٠٦/١٢/١٦.

[١٥١] أعلن سمير جعجع في خطاب له اعتذاره عن كل جرح أو أذية أو خسارة أو ضرر غير مبرر تسبب به خلال أدائه واجباته الوطنية طوال المرحلة الماضية، الأخبار ٢٠٠٨/٩/٢٣.

[١٥٢] النهار ٢٠٠٨/١٢/١٥.

[١٥٣] السفير ٢٠٠٨/١٢/١٥ نشرت التقرير ودراسة حسين ماجد.

ويغلب على قضيتهم طابع القضية المنتهية حيث المتهمين بهم الميليشيات التي انتهت بانتهاء الأعمال العنفية (١٩٨٩)، دون أن يبقى لأي منها مراكز للاحتجاز تنبئ بأحياء بين المفقودين والمخطوفين، ويغلب على لجنتهم الطابع الشيوعي كون رئيستها زوجة قائد شيوعي خطف بعد دخول القوات الإسرائيلية والميليشيات المتعاملة معها بيروت الغربية.

وأدى هذا الطابع للمفقودين ولقضيتهم ولجنتهم ألا تكون ذات فعالية، فالمتهم هو "**كل**" الحاكمين، والمتهِم هو الطرف غير ذي عصب طائفي والقضية إثبات وفاتهم ونتائج ذلك.

ولجنة أهالي المعتقلين في السجون السورية ورديفيها سوليد وسوليدا متعلقة بمن خطف أو اعتقل من قِبل القوات السورية سواء قبل تشريع دخولهم في الطائف أو بعده، وغلب عليهم طابع المعارضين للنظام السوري ذي الاتجاه البعثي "العراقي" والإسلامي ثم الاتجاه العوني والقواتي والكتائبي.

وإذا كان البعثيون والإسلاميون قد أدوا "مسجونيتهم" وخرجوا على مراحل، فإن الآخرين بقي منهم بضع مئات.

ويغلب على قضيتهم طابع القضية الحية كون المعتقلين أحياء أو هذا هو التقدير الغالب وكون المتهم الخصم معروفا ومحددا وكون حاملي القضية ذوي عصب طائفي وفاعل.

ويغلب على لجنتهم الطابع القواتي – الكتائبي – العوني الذي شكلت نواته السياسية قبل ٢٠٠٥ محورًا معارضًا للوجود السوري وشكل بعضهم مع قوى أخرى تجمعًا معارضًا لهذا الوجود وفاعلاً في الحياة السياسية.

وأدى هذا الطابع للمعتقلين ولقضيتهم ولجنتهم إلى اتخاذها طابعًا سياسيًا وإن تدخل إلى حدٍ كبير في الصراع بين التكتلين الكبيرين بعد استشهاد الرئيس رفيق الحريري.

ولجنة المتابعة لدعم الأسرى المعتقلين في السجون الإسرائيلية متعلقة بالأسرى والمعتقلين على يد القوات الإسرائيلية، وهم في الغالب، من المشاركين في عمليات عسكرية ضد هذه القوات أو المتهمين بذلك، وغلب عليهم الطابع الإسلامي الشيعي بعد ١٩٩٠ والطابع اليساري والقومي قبله.

وغلب على قضيتهم طابع القضية الحية كونهم أحياء ومعترفا بذلك لغالبيتهم، وكون الخصم واضحا ومحددا وحاملي القضية ذوي عصب طائفي فاعل، وكانت حاضرة في العمليات العسكرية لحزب الله وموضوعًا للتداول في أكثر من مرة. وقد دخلت على تحرك لجان المعتقلين عرضًا، وربما من باب تذكير اللجان الأخرى بوجود معتقلين لدى طرف آخر غير سوريا وبالتالي تخفيف اندفاعاتهم العدائية نحوها، ولم تقم بدور خاص، لكون الخصم عدوًا شرسًا من جهة ولكون حامل القضية الأساسي مهتمًا بالقضية عبر أساليب أخرى من جهة ثانية.

حركات احتجاج عبر وطنية

هي حركات احتجاجية ضد خصم خارجي بالدرجة الأولى والأساسية وإن طالت بشكل ثانوي وجزئي الوضع الداخلي وهي ثلاث:

١ - **حركة الاحتجاج على الرسوم المسيئة للنبي محمد (ص) في الدانمرك**، وقد قام المحتجون بتظاهرة في وسط بيروت في ٢٠٠٦/٢/٥، تمددت باتجاه حي الأشرفية – حيث سفارة الدانمرك – فاقتحم المتظاهرون الشوارع وحطموا السيارات ومحلات عديدة، ويغلب على سكان الحي الانتماء المسيحي.

وقد تباينت الآراء في طبيعة القوى المحركة للتظاهرة والداعية إليها والفاعلة فيها، بين قائل بمؤسسة الإفتاء الإسلامي وقائل آخر بدعم تيار المستقبل للمتحركين وقائل ثالث بوجود جماعات متطرفة داعية وفاعلة فيها، وقائل رابع باستقلال جهات مخابراتية للتظاهرة ضد القوى الأكبر فعالية في الحكومة (١٤ آذار).

وأيا كان المحرِّك والفاعل، فإن الاحتجاج لم ينتج أطرًا منظمة ومستمرة عنه، إلا أنه أحدث ارتجاجًا في الحياة السياسية اللبنانية من ناحية جنوحه نحو التخريب في مناطق متباينة في الانتماء الديني عن قواه، تراكب فيه القول بأن السنَّة، وهم عماد التظاهرة، كارهون للمسيحيين رغم التحالف بين قوى السُّنة الأساسية، تيار المستقبل، وقوى ممثِّلة للمسيحيين في ١٤ آذار (القوات، الكتائب، قرنة شهوان).

والقول بأن الشيعة، وعمادهم حزب الله، – وخلافًا للقول السائد – غير سلبيين من المسيحيين وقد انفتح عليهم ووقع مع أبرز قواهم (التيار الوطني الحر) وثيقة تفاهم بعد التظاهرة مباشرة.

٢ - **حركة الاحتجاج على الحرب الإسرائيلية على غزّة**

شكلت الحرب الإسرائيلية على غزة (كانون الأول ٢٠٠٨ – كانون الثاني ٢٠٠٩) والحصار الذي فرض عليها قضية للاحتجاج اللبناني والفلسطيني في لبنان الذي شاركت فيه مختلف القوى بدرجات متفاوتة واتخذ أشكالاً متنوعة أهمها:

- الاحتجاج بالبيانات والتصريحات، وقد شارك فيه الأحزاب والقوى والشخصيات المنضوية في تكتل ٨ آذار، فضلاً عن شخصيات في هذا التكتل وتيار المستقبل ونواب فيه والحزب التقدمي الاشتراكي وحزب الحوار الوطني، والحزب الشيوعي ونقابة المحامين، وذلك في المرحلة الأولى للحرب حيث كثافة الحملة لهذه القوى ثم في المرحلة الثانية والتي شاركت فيها قوى ١٤ آذار مجتمعة ونقابات المحامين والمهندسين والأطباء وهيئة التنسيق النقابية[١٥٤].

وقد شاركت الحكومة اللبنانية في ذلك عبر مناشدة العالم العربي والمجتمع الدولي التحرك لوقف انتهاكات إسرائيل في غزة[١٥٥]. وإعلام التضامن مع غزة بعد الغارات الجوية عليها[١٥٦] وإدانة العدوان وإعلان الحداد واستعجال عقد قمة عربية[١٥٧].

---

[١٥٤] السفير والنهار في ٣ و٤ و٢٢ – ١/٢٥ و٢/٢٩ و٣ – ٣/٤ و٢٢ – ٨/٢٩ و٢٨ – ١٠/٣٠ و٢٨ – ٣١ /٢٠٠٨/١٢ و١/١٣ – ٢٠٠٩/٢/٥.

[١٥٥] السفير ٢٢ و٢٠٠٨/١/٢٣.

- الاحتجاج بالاعتصامات وقد جرى أكثر من اعتصام أمام مبنى الأسكوا في بيروت (٢٠٠٨/١٢/٢٤): اعتصام جبهة الأحزاب والقوى والشخصيات في تكتل ٨ آذار في ٢٠٠٨/١٢/٢٧، اعتصام المنظمات الشبابية في ١٤ آذار) وفي ٢٠٠٨/١٢/٢٨ (الجماعة الإسلامية، الحملة الأهلية لنصرة فلسطين والعراق، حماس، رابطة علماء فلسطين، المنتدى القومي العربي، المؤتمر الشعبي) ٢٠٠٩/١/١٤ (هيئة التنسيق النقابية[*].

- الاحتجاج بالتظاهر وقد اتخذ أكثر من شكل:

– تظاهرات مناطقية في حاصبيا (١/٢٤) وفي بعلبك وصور (٢٠٠٨/٣/٣) وفي طرابلس وعين الحلوة والمية ومية والبص والرشيدية والنبطية وبعلبك ورأس العين والضاحية الجنوبية ومخيم مار الياس والبداوي (٢٠٠٨/١٢/٢٨) وصيدا وعين الحلوة وبيروت (٢٠٠٩/١/١٢). وقد غلب عليها طابع التضامن مع غزة والمطالبة بفك الحصار.

– الاحتجاج بالتظاهر والاعتصام معًا الذي غلب عليه طابع الاستنكار وهو استنكاران: استنكار للموقف المصري الذي لم يقدم على فك الحصار عن غزة، واستنكار للموقف الأمريكي الداعم لإسرائيل وتمثَّل بـ:

– تظاهرت الاحتجاج أمام السفارة المصرية في ٢٠٠٨/١٢/٢٨ و٢٠٠٩/١/١٧ وقد تخللها محاولات اقتحام مبنى السفارة في الرملة البيضاء وتصدي قوى الأمن للمتظاهرين، وقد شارك في هذه التظاهرات شباب حزب الله بشكل أساسي وقوى يسارية أخرى.

– تظاهرات الاحتجاج أمام السفارة الأمريكية في عوكر ١٥ و٢٠٠٩/١/٨ وقد رشقت السفارة بالحجارة وحاول المتظاهرون اقتحام الأسلاك الشائكة حول السفارة وقد تصدت لها قوى الأمن اللبناني. وقد غلب الطابع اليساري على المشاركين في هذه التظاهرات.

– الاحتجاج بإرسال سفن مساعدات إنسانية إلى غزة، واقتصرت في لبنان على سفينة واحدة (سفينة الأخوة)[*] التي انطلقت من طرابلس في ٢/١١ إلى لارنكا في قبرص ثم غزَّة حيث تعرضت للمضايقات في عرض البحر واقتحمت حين وصولها واعتقل ركابها ثم أطلق سراحهم وبقيت السفينة محتجزة في إسرائيل، وقد نظم الرحلة اللجنة الشعبية اللبنانية – الفلسطينية لمواجهة الحصار على غزة وجمعية غزة الحرة في كاليفورنيا وشارك فيها حوالي ٨٠ شخصية[١٥٨].

---

[١٥٦] السفير ٢٠٠٨/١٢/٢٨.

[١٥٧] السفير ٢٠٠٨/١٢/٣١.

[*] تراجع الصحف في اليوم التالي للاعتصام.

[*] انطلقت فكرة إرسال السفن من جمعية غزة الحرة في كاليفورنيا التي أرسلت سفينة عليها ٤٤ ناشط أجنبي في ٢٢ آب ٢٠٠٨ واستطاعت خرق الحصار والوصول إلى غزة وتلتها محاولة ناجحة في ٢٨ تشرين الأول ٢٠٠٨ ثم الكرامة لناشطين أوروبيين في ٢٠٠٨/١١/٨ وعلى متنها ٢٣ شخصية بينهم ١٢ نائب أوروبي ثم سفينة المروءة الليبية التي تصدت لها قوات الاحتلال (٢٠٠٨/١٢/٣) ثم سفينة "قطرية" (١٢/٢١) وسفينة إيرانية (٢٠٠٩/١/١٣).

[١٥٨] السفير ١ – ٢٠٠٩/٢/١٠.

ويلاحظ في هذه الحركات الاحتجاجية اشتدادها في المرحلة الأخيرة حين تعرضت غزة لغارات جوية إسرائيلية ذهب ضحيتها مئات الشهداء والجرحى (٢٠٠٨/١٢/٢٧)، كما يلاحظ اقتصار الاحتجاج على المنظمات والأحزاب ذات القواعد الإسلامية وعلى الأحزاب والمنظمات اليسارية والقومية وعلى هيئات نقابية، أي أن الحصار كسر الانقسام السياسي السائد (٨ و١٤ آذار) معيدًا الانقسام السابق له.

كما يلاحظ عدم إدخال قضايا الصراع الداخلي في حركات الاحتجاج، وإن بدت المظاهرات حول سفارتي مصر والولايات المتحدة حاملة تحدٍ لقوى داعمة لتكتل ١٤ آذار.

حركات احتجاج ضد تحرير التجارة الدولية

هذه الحركات الاحتجاجية دارت حول تحرير التجارة الدولية إن بضم لبنان إلى منظماتها أو باتباع لبنان سياسة اقتصادية منسجمة معها أو بآثارها التدميرية، عالميًا.

وقد اتخذت أكثر من طابع، بعضها داخل الحركات الاحتجاجية المطلبية (احتجاجات هيئة التنسيق النقابية ضد التعاقد الوظيفي) وبعضها ذات طابع مستقل، وقد انحصرت هذه بإصدار البيانات دون أن تصل إلى حدِّ النزول إلى الشارع.

وقد قام بهذه التحركات منظمات المجتمع المدني، فضلاً عن الحزب الشيوعي اللبناني، وتمثَّل هذا التحرك بيانين:

الأول :في ٢٠٠٦/١/١٨ ومناسبته مفاوضة لبنان للانضمام إلى منظمة التجارة وموضوعه المطالبة بحماية الزراعة والصناعة المحلية مع إصلاح القطاع العام وإبقاء الخدمات الأساسية عامة والتحذير من خطورة تحرير التجارة.

وموقعوه منظمات من المجتمع المدني هي: الأمل للمعوقين، عامل، مجموعة Attack، جمعية التنمية الخيرية الاجتماعية، الحركة الثقافية – أنطلياس، الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان، اتحاد المقعدين اللبنانيين، المؤسسة الوطنية للرعاية الاجتماعية والتأهيل المهني، نقابة المزارعين اللبنانيين، مراكز الدراسات حول الشأن العام، الخط الأخضر، تجمع الهيئات الأهلية في التطوعية في لبنان، جمعية الخدمات الإنسانية والاجتماعية في الشمال[١٥٩].

الثاني: في شباط ٢٠٠٨ بالموضوع نفسه محذرًا من الآثار المترتبة على انضمام لبنان إلى منظمة التجارة الدولية.

وقد نتج عن هذين التحركين قيام تحالف "لبنان ليس للبيع" ضمَّ ١٧ جمعية ويتابع تحركه البحثي والإعلاني في الاتجاه نفسه[١٦٠].

---

[١٥٩] النهار ٢٠٠٦/١/٨.

[١٦٠] النهار ٢٥ آذار ٢٠٠٨.

استنتاج واستشراف

يبدو من استعراض الحركات الاحتجاجية في لبنان بعد العام ٢٠٠٥ جملة استنتاجات أهمها:

- أن الحركات الاحتجاجية، بالمعنى العام لها كثيرة، إلا أنها بالمعنى الخاص، محصورة واقتصرت على حركتين: حركة الاحتجاج على الإساءة إلى النبي وموضوعها خارج الاجتماع السياسي الداخلي، وحركة الاحتجاج على انقطاع الكهرباء في الضاحية الجنوبية لبيروت، وموضوعها داخلي بامتياز، إلا أن أيًا من هاتين الحركتين لم تنتج أطرًا وهيئات خاصة بها، لا بل سرعان ما عادت إلى قواعدها بانضواء محركو كل حركة في أطرهم السابقة.
- أن موضوعات الاحتجاج متنوعة، إلا أن الأكثر فعالية هي الاحتجاجات السياسية، وفعاليتها لا تعود لطبيعتها السياسية فقط، بل لحمالها من جانب قوى طائفية وتناغمها مع أطراف دولية وإقليمية مؤثرة، وقد تجاوز الاحتجاجان الأساسيان في هذه المرحلة المطلب السياسي المحدد: التغيير في سياسات السلطة إلى مطالب بنيوية في النظام السياسي، فانتفاضة الاستقلال عدّلت في الرعاية الإقليمية للنظام، وحاولت التعديل في السياسة الخارجية للدولة وتعزيز موقع محسوب على الطائفة السنية والاعتصام في ساحة رياض الصلح، عدّل في بنية تشكيل الحكومة (الثلث المعطل) وحال دون التعديل في سياسة لبنان الخارجية، وعزز موقع الطائفة الشيعية في المعادلة الداخلية.
- غياب الاحتجاجات ذات الطابع العمالي أو الفلاحي، سواء أكانت من هيئات شرعية أو غير شرعية، واقتصرت على تحرك يتيم للاتحاد العمالي العام سرعان ما أجهض بالسياسة وتحرك للعاملين في النقل البري والزراعي انحصر في بيئة داعميه السياسيين. وتحركات متفرقة لمزارعين تضرروا بفعل العوامل الطبيعية
- غلبة الطابع الوظيفي، موضوعًا، والمثقف، أداة، والتقليدي، أسلوبًا، على الحركات الاحتجاجية المطلبية في هذه المرحلة، حيث هيئة التنسيق النقابية هيئة في غالبيتها الساحقة للأساتذة في مراحل التعليم المختلفة والأساتذة الثانويين والابتدائيين وأساتذة أيضًا. ومطالب الهيئة: رفض التعاقد الوظيفي ومطالب الأساتذة الدخول في الملاك التعليمي، مطالب وظيفية، والأساليب المعتمدة هي الإضراب والتظاهر والاعتصام وهي أساليب تقليدية، سواء باعتمادها مراحل سابقة أو باعتمادها في بلدان أخرى ولدى حركات شبيهة.
- طغيان الطابع الطائفي على الحركات الاحتجاجية في أكثر من ناحية؛ فالحركتان الاحتجاجيتان الأساسيتان حملتا الطابع الطائفي في تكوينهما وفي موضوعهما وفي أساليبهما.

والحركات والاحتجاجات الأخرى ذات الطابع غير الطائفي استغلت طائفيًا (إضراب ١٠ أيار لهيئة التنسيق، إضراب ٧ أيار للاتحاد العمالي العام، احتجاج مار مخايل،) أو حُملت الطابع الطائفي: (خفض سن الاقتراع، إعطاء أولاد المرأة اللبنانية المتزوجة من غير لبناني الجنسية) فضلاً عن الطابع الطائفي الصريح لبعضها (الاحتجاج على الإساءة للنبي).

- تراجع الحركات الاحتجاجية المطلبية قياسًا بمراحل سابقة، بما فيها مرحلة الحرب نفسها، إذ لم يشهد لبنان خلال هذه المرحلة احتجاجات مطلبية، باستثناء احتجاجات هيئة التنسيق والأساتذة، كما لم تقدم هيئات عريقة في هذا الحقل (الاتحاد العمالي العام، اتحاد العمال والمستخدمين) على تحرك احتجاجي بارز.

- لم تخرج أساليب الاحتجاج عن المعروف تاريخيًا والسائد عالميًا (إضراب، تظاهر، اعتصام) وما خرج عن السائد هو الاحتجاجات السياسية ذات الطابع الطائفي (انتفاضة الاستقلال، اعتصام رياض الصلح)، فقد اعتمدتا الاعتصام المفتوح سواء في ساحة الشهداء أو ساحة رياض الصلح الذي ترافق معه إقامة الخيام والمهرجانات، فضلاً عن النشاطات الأخرى، وهو ما لم يشهده تاريخ الاحتجاجات في لبنان.

وقد يكون ذلك عائدًا إلى الحشد الكثيف في الاحتجاجين الذي جعل الحضور الدائم في الاعتصامين ممكنًا، كما قد يكون ذلك عائدًا إلى الطبيعة الطائفية للاحتجاجين وما يقبع خلفها من دعم سياسي ومالي، محلي وإقليمي ودولي، جعل الفعالية فيها كبيرة.

- إنّ تراجع الاحتجاجات المطلبية ونقدم الاحتجاجات السياسية وغلبة البنية الطائفية عليها وتأثيرها على الاحتجاجات الأخرى "غير الطائفية"، يؤشر إلى نماء حركات اجتماعية طائفية لا تنبئ بتغيير إيجابي كما لا تندرج في حالة الفوضى تمامًا وإنما تؤسس لفيدرالية طائفية غير معلنة في لبنان وتندرج في مشروع الكيانات الطائفية في المنطقة؛ تغذيه وتتغذى به.

وقد تكون هذه الوجهة سائدة في المدى المنظور، ومتناغمة مع تحركات النظام العالمي المندفعة نحو تعميم نمط إنتاج ضخم ماليًا، ومتذرر بشريًا، ونمط استهلاك متزايد، ونمط سياسي أحادي ووحداني والمنْدَفع ضده بقوقعة على الهوية بمختلف أشكالها.

إلا أنّ طبيعة البنية المجتمعية في لبنان الموحدة في علاقات الإنتاج والمتداخلة جغرافيًا وديموغرافيًا تجعل وصول هذه الوجهة إلى مآلها النهائي متعذرًا إن لم يكن مستحيلاً.

كما أنّ الاستعصاءات التي واجهت الاستقطابات الطائفية عندما كانت ضمن ثنائية مسيحي – مسلم والاستعصاءات التي تواجه هذه الاستقطابات المتعددة القوى ومآل كل منها العنفي والتدميري من جهة، والارتهاني من جهة أخرى تقود إلى تراجع هذه الوجهة لصالح بناء دولة مدنية، بنماء قوى متضررة من هذه الوجهة، أو بعقد هذه الطوائف أو بعضها تسوية تاريخية تغلب المدني على الأهلي والدولة على الطائفة والداخل على الخارج.

الفصل الرابع

الحركات الاحتجاجية في مصر.. المراحل والتطور

محمد العجاتي

باحث والمدير التنفيذي لمنتدى البدائل العربي[١٦١]

بعد ما يقرب من عشر سنوات من الركود السياسي شهدتها الحياة السياسية المصرية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين، جاءت الألفية الثانية بحالة من الحراك السياسي والاجتماعي، ما لبث أن تطور على مدار السنوات العشر الأخيرة، ليمثل حالة فريدة في تاريخ الحياة السياسية المصرية، ترتكز على حركة احتجاجات اجتماعية واسعة النطاق.

تحاول هذه الدراسة تتبع تطور هذه الحالة من خلال رصد مراحله المختلفة من حيث طبيعة الحركات مظاهرها وبنيتها والبيئة المحيطة بعناصرها الثلاثة الاقتصادية والداخلية والخارجية. والتفاعل ما بين هذه الحركات والبيئة المحيطة بها من حيث التأثير المتبادل بينهم. ولتكون الصورة أكثر وضوحا ترسم هذه الورقة في مقدمتها صورة للمجال السياسي المصري في فترة التسعينيات السابق الإشارة إليها بصفتها مرحلة ركود سياسي إلا أنه بالتأكيد كانت كذلك مرحلة تشكلت فيها عبر الأحداث والتطورات البدايات للحراك الحالي في مصر.

منذ انتهاء حرب الخليج الثانية في العام ١٩٩١ شهدت الساحة السياسية المصرية حالة من الركود السياسي الذي يمكننا تفسيره إلى القيود التي فرضها النظام المصري لتضيق المساحة المسموح بها من حرية الرأي والتعبير، وحرية العمل السياسي بشكل عام، بحجة التخوف من مد الحركات الإسلامية العنيفة في تلك الفترة، بالإضافة إلى عدة عناصر أخرى أهمها تراجع القوى السياسية التقليدية، والطفرة الاقتصادية التي شهدتها تلك الفترة، وكذلك استخدام السلطة لخطاب قومي لتبرير دورها في حرب الخليج الثانية.

ومن النماذج البارزة الجديرة بالتناول في هذا الصدد هي تجربة "**حزب الوفد**"، وهو أعرق الأحزاب المصرية، نظرًا لأنه كان حزب الأغلبية قبل قيام ثورة يوليو١٩٥٢. ومع عودة التعددية الحزبية عام ١٩٧٨، عاد الحزب مرة أخرى للعمل السياسي

[١٦١] مساعد باحث: حبيبة محسن– مساعد باحث بمنتدى البدائل العربي.

تحت قيادة "فؤاد سراج الدين"، الذي كان سكرتيرًا عامًا للحزب في مرحلة ما قبل الثورة، بل وكان أول الأحزاب التي تتقدم بطلب السماح بممارسة العمل الحزبي العلني[١٦٢].

وخلال فترة الثمانينيات، استطاع الحزب خلق قواعد شعبية لا بأس بها[١٦٣]. إلا أنه مع العمل على أرض الواقع خذل حزب الوفد العديد من أنصاره كحزب ليبرالي وذلك من خلال مواقفه من قضايا الرأي والتعبير وعلى رأسها قضية نصر حامد أبو زيد، وتركيز الحزب على تصفية حساباته مع الفترة الناصرية ، وبقاء وسيطرت رئيس الحزب آن ذاك السيد/ فؤاد سراج الدين لفترة طويلة على مقاليد السلطة داخله. إضافة إلى ذلك انسحاب عدد كبير من أعضاء الحزب عام ١٩٨٤، لاعتراضهم على تحالف الوفد مع جماعة الإخوان المسلمين[١٦٤]. يُضاف إلى ذلك– بل يسبقه في معظم الأحيان– حقيقة أن موقف الحزب في خلال فترة التسعينات تميزت بالتراخي والاقتراب من المواقف الحكومية في معظم القضايا، الأمر الذي أضعف التعاطف الشعبي مع الحزب، خاصةً في الأوساط الشبابية.

أما عن حزب اليسار والذي كان في فترة الثمانينات يمثل الصوت الأكثر راديكالية في الشارع المصري وهو حزب التجمع الذي نشاء في نهاية السبعينات بقيادة خالد محي الدين أحد الضباط الأحرار ليضم بين جنابته التيارات الشيوعية والناصرية وتيار اليسار الإسلامي، فمع مطلع التسعينات وسقوط المنظومة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي ،أصاب الحزب حالة من الارتباك صاحبها تبنيه لتحالف مع الدولة لمواجهة ما أطلق عليه "الإرهاب" الديني، وتحولت مهمته إلى معركة مع الفكر الأصولي على حساب معركته مع سياسات النظام القائم. مما أفقده كثيرا من المشروعية وبدأ العديد من التيارات اليسارية والناصرية في الخروج من عباءته رسميا أو حتى ضمنيا بالبقاء داخل الحزب مع ممارسة نشاطها السياسي بشكل مستقل، وهو ما دفع قيادات الحزب الرسمية سواء رغبة في السلطة أوفي محاولة للحفاظ على الحزب بالتراجع عن الديمقراطية الداخلية التي كانت مثالا يحتذي به من باقي الأحزاب خلال فترة الثمانينات، ومع ارتفاع متوسط أعمار هذه القيادات بدأ الحزب في التكلس والدخول في صفقات مع النظام، مما أفقده كثيرا من شعبيته في أوساط اليسار المصري.

---

[١٦٢] موقع المعرفة،
http://www.marefa.org/index.php/%D8%AD%D8%B2%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%81%D8%AF"

[١٦٣] المرجع السابق

[١٦٤] المعرفة، سبق ذكره

من أهم الأحزاب المصرية التي فرضت وجودها على الساحة حتى فترة التسعينيات أيضًا حزب العمل[١٦٥]. ومن الجدير بالذكر أن الحزب – لدى نشأته– كان يغلب على برنامجه وتوجهاته الطابع الاشتراكي، ولكنه نزع تدريجيًا عباءة الاشتراكية عنه، وشهد تقاربا مع جماعة الإخوان المسلمين وانضمام عناصر إسلامية التوجه إلى الحزب، وخروج عناصر اشتراكية أخرى منه. ولم يكن هذا الأمر بمستغرب، حيث أن الحزب يعتبر نفسه امتدادًا لحركة مصر الفتاة، التي كانت تسعى للمزج بين الاشتراكية والتوجه الإسلامي. ومن اللافت أن الأزمات الداخلية بسبب هذا التحالف استمرت وازدادت عنفًا، فمع حلول انتخابات المؤتمر العام لعام ١٩٨٩، ظهر فيها بشدة الصراع بين التيارين الاشتراكي والإسلامي داخل الحزب، وهو الصراع الذي حُسم بفوز أنصار التيار الإسلامي بانتخابات الحزب الداخلية. وردًا على نتائج الانتخابات وسقوط التيار الاشتراكي داخل الحزب، اجتمع عدد من قيادات الجناح الاشتراكي في الحزب، وقرروا إنشاء لجنة تنفيذية ثانية منشقة عن الهيكل التنظيمي للحزب الأصلي، وتولى أحمد مجاهد رئاسة هذا الحزب الموازي، وصار جمال أسعد نائبًا له. وقد تم الإعلاء من شأن هذا الانشقاق إعلاميًا وسياسيًا: سواء من خلال الدعم الحكومي للمنشقين عن الحزب – بمجموعة من اللقاءات التي جمعت بين المجموعة المنشقة وبين رئيس مجلس الشعب ووزير الداخلية على سبيل المثال– أومن خلال إصدار صحيفة أخرى موازية باسم الحزب، الأمر الذي أضعف هيكل الحزب الأصلي أمام الرأي العام[١٦٦].

أما عن الحزب العربي الديمقراطي الناصري، الذي عول عليه الكثيرون لتغيير المشهد السياسي في مصر حيث أنه الحزب الوحيد الذي استكمل بناء قواعد شعبية من خلال لجان ومقار في كافة محافظات مصر قبل إشهاره، فقد جاءت نشأته في مطلع التسعينات مخيبة للآمال، فقد ولد منقسما على ذاته وشهد منذ اللحظة الأولى صراعا بين فصائل الناصريين المختلفة، على رأسها مجموعة "ضياء الدين داود"، ومجموعة "فريد عبد الكريم" التي تمثل الجناح الأكثر تشددًا من الناصريين[١٦٧]. وقد نتج عن تأسيسه رفض الاعتراف الرسمي ببقية القوى الناصرية، وإن دعت بعض القوى الناصرية كل فصائل الناصريين إلى الانضمام إلى الحزب الوليد، وتناسي الخلافات القديمة، واستجاب البعض للدعوة، بينما رفضها آخرون. بيد أن هذا الاقتراح تحول إلى كابوس بعد أقل من خمسة أعوام على تشكيل الحزب الناصري، وذلك بسبب انتقال خلافات فصائل الناصريين إلى

---

[١٦٥] موقع حزب العمل على الإنترنت، http://el-3amal.com/news/page.php?t=2&i=1.

[١٦٦] هاني لبيب، "حزب العمل في مصر: صعوبات الممارسة الديمقراطية"، موقع الجزيرة:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AC160E5C-90DD-4259-814E-14F678DD5F6F.htm

[١٦٧] محمد جمال عرفة، "الحزب الناصري.. تفاؤل بالانتخابات هل ينعكس على تمثيله؟"، موقع إسلام أون لاين، http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-oct-2000/qpolitic21.asp

هذا الحزب الجديد، ما أثر على فاعليته، وشل قدرته تقريبا، الأمر الذي دفع البعض إلى الانسحاب من الحزب طواعية، وفصل الحزب آخرين، بعدما وقعت صدامات داخل لجان الحزب بين القوى المتنافسة[١٦٨].

أما عن الأخوان المسلمين فبعد تجربتي تحالف مع أحزاب قائمة خلال الثمانينات ومطلع التسعينات ، كانت فترة التسعينات مرحلة بناء وقد مكنه من ذلك فترة التسامح القصيرة بينهم وبين النظام، والتي حتمتها ضرورات مواجهة النظام مع الجماعات الجهادية العنيفة. إلا أن ذلك لم يخل من مناوشات ، على سبيل المثال "قضية سلسبيل" في أواخر عام ١٩٩٢– والتي تبين من خلالها أن للجماعة تنظيمًا قويًا ومحكمًا استطاعت بناءه في سنوات قليلة، ويكاد يقارب في دقته الهيكلية والتنظيمية الهيكل الرسمي للدولة وأجهزتها. وهي القضية التي شهدت في أعقابها إجراءات متعددة لكسر شوكة الجماعة، على رأسها المحاكمات العسكرية لقياداتها، وسن التشريعات والقرارات الإدارية لتقليص وجود الجماعة في النقابات المهنية والاتحادات الطلابية والمجالس المحلية، بل والجمعيات الأهلية والمساجد. وهذه الإجراءات تهدف جميعًا إلى توجيه ضربات جزئية محسوبة إلى بنية الجماعة، لإنهاكها واستنزاف قوتها دون الدخول في معركة مباشرة ومفتوحة معها، قد لا يحتمل النظام تكاليفها في ذلك الوقت[١٦٩].

قوى أخرى كانت موجودة بكثافة وفاعلية على الساحة المصرية خلال فترتي الثمانينيات والتسعينيات، هي الجماعات الإسلامية ،وعلى رأسها تنظيم الجهاد الإسلامي والجماعة الإسلامية. وهي –كما هو معروف– تنظيمات سلفية جهادية عنيفة، بدأت تظهر على الساحة مع أوائل السبعينيات، وتعتنق فكرًا إسلاميًا متطرفًا، يحكم بجاهلية الدولة لكونها لا تحكم بالشريعة الإسلامية؛ وتتبنى أسلوباً واحدًا للتغيير هو العنف المسلح. وعلى الرغم من هذه التنظيمات قد تلقت ضربات موجعة عقب اغتيال الرئيس السادات، ووُضع أكثر القيادات في السجون، إلا أن فترة أوائل التسعينيات تحديدًا كانت من الفترات النشطة في حياة هذه الفصائل. فمع خروج معظم قيادات هذه الفصائل من السجون في منتصف الثمانينيات، ازدادت الحركة تأثيرًا واستطاعت بناء نفسها مرة أخرى، وخاصة تنظيم الجماعة الإسلامية، الذي خلق لنفسه قاعدة شعبية لا بأس بها في منطقة الصعيد جنوب مصر. واستطاع تنفيذ عدد من العمليات العسكرية، على رأسها عمليات الاغتيال التي استهدفت رموز النظام المصري عام ١٩٩٣، والتي قام بها ما عُرف باسم "تنظيم طلائع الفتح"، التابعة لجماعة الجهاد الإسلامي، بالإضافة

---

[١٦٨] المرجع السابق

[١٦٩]. حسام تمام، "الإخوان المسلمون: هل تغيرت قواعد المواجهة؟"،
http://www.awrd.net/look/print.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=1&NrArticle=1545&NrIssue=1&NrSection=6

إلى مذبحة الأقصر ١٩٩٧ التي قام بها مجموعة من أبناء الجماعة الإسلامية[١٧٠]. ومن الجدير بالذكر أن تلك الأحداث– مع الاعتراف بخطورتها– ظلت ورقة في يد النظام المصري للتضييق على مساحات حرية الرأي والتعبير والعمل السياسي المتروكة في المجال العام[١٧١].

كما كان للعامل الاقتصادي دور هام في هذه الفترة ، فمع انتهاء حرب الخليج الثانية حصل النظام المصري على مكافأته مقابل المشاركة في تحرير الكويت ، والتي تمثلت في إسقاط ما يقرب من نصف الديون الخارجية المصرية التي كانت تثقل كاهل الاقتصاد المصري طوال الثمانينات. كما بدأت الحكومة في ذلك الوقت تطبيق ما اصطلح تسميته برنامج "الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة"[١٧٢] بما شمله ذلك من إعفاءات ضريبية لعدد من السنوات للشركات الأجنبية وكذلك بدأ بيع بعض شركات القطاع العام ، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع في السيولة المتوفرة وكذلك جذب لاستثمارات أجنبية بما أتاحته من فرص عمل خاصة مع دخول الشركات متعدية الجنسيات. كما شهد النصف الثاني من التسعينات تراجعا ملحوظا في معدلات التضخم التي كانت قد تجاوزت في مطلع التسعينات الـ ٢٠% وكذلك معدل نمو يقدر بحوالي ٤,٥% [١٧٣]وهو رقم كان غائبا منذ أواخر السبعينات. ولدت هذه الحالة آمالا عريضة في طفرة اقتصادية لدى شرائح واسعة في المجتمع المصري للدرجة التي حدت ببعض المحللين لوصف مصر بنمر على النيل على غرار النمور الآسيوية[١٧٤].

مع أفول وجمود التنظيمات الحزبية بشكلها التقليدي، والمواجهات العنيفة الحادثة بين النظام والجماعات السياسية الأخرى غير الحزبية، وعمليات التحولات الاقتصادية التي مرت بها الدول النامية، وعلى رأسها مصر، في أعقاب القبول بسياسات التكيف الهيكلي، بالإضافة إلى تحولات النظام العالمي من انهيار نظم الحكم الديكتاتورية في شرق أوروبا ومعظم دول الكتلة الشرقية، بل وانهيار الاتحاد السوفيتي ذاته في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، أدى إلى بروز ما أُطلق عليه "القطاع الثالث" أو"المجتمع المدني" كمصطلح جديد، تركز عليه المنظمات الدولية لكونه القطاع الذي يمارس نشاطًا تكميليًا لدور الدولة المتراجع، ويسد الفجوة بين المواطنين وبين الدولة، ومن ناحية أخرى، يساعد على إشاعة قيم المبادرة والاعتماد على الذات، ومن ثم خلق ثقافة مختلفة قد تكون دافعًا لعملية التحول الديمقراطي[١٧٥]. في الوقت ذاته الذي بدأ المجتمع المدني

---

[١٧٠]. كمال حبيب، "خبرة تنظيم الجهاد في المراجعات"، *في* المراجعات من الجماعة الإسلامية إلى الجهاد، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة ٢٠٠٨

[١٧١]. "ماذا بقى من جماعة الجهاد المصرية؟"، *في* دليل الحركات الإسلامية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة ٢٠٠٢.

[١٧٢] التقرير المصري للاستثمار– نحو توزيع عادل لثمار النمو، مجلس أمناء هيئة الاستثمار، القاهرة، ٢٠٠٨.

[١٧٣] نفس المصدر.

[١٧٤] . نمر على النيل، الأهرام، ٢٤ أكتوبر ١٩٩٧.

[١٧٥] http://www.weghatnazar.com/article/article_details.asp?id=519&issue_id=5

يبرز فيه على الساحة باعتباره فاعلاً مهمًا على الساحة المصرية، بدأ المجتمع المصري أيضًا يشهد نموًا غير مسبوق لظاهرة أخرى هي ظاهرة الإعلام المستقل. فبحلول أواخر التسعينيات، شهدت مصر انطلاق عدد من الصحف المستقلة، كان أبرزها جريدة "الدستور"، التي تم إغلاقها لفترة طويلة –حوالي سبع سنوات– بسبب مشكلة أثارها أحد رجال الأعمال[١٧٦]. هكذا كان المشهد المصري عشية القرن والواحد والعشرين، والذي شهد مطلعه حراكا سياسيا غير مسبوق في مصر منذ الاستقلال.

ويمكننا تقسيم هذه الورقة إلى ثلاث مراحل رئيسية شهدها هذا الحراك، المرحلة الأولى هي تلك التي انطلقت مع الانتفاضة الفلسطينية الثانية واستمرت حتى غزو العراق في العام ٢٠٠٣. والثانية التي صاحبت الانتخابات البرلمانية المصرية واستمرت حتى انتهاء الانتخابات الرئاسية في ٢٠٠٥. والمرحلة الثالثة والأخيرة هي مرحلة الاحتجاجات الاجتماعية التي بدأت منذ العام ٢٠٠٦ ومازالت مستمرة حتى الآن.

المرحلة الأولى: مرحلة الحراك السياسي:

فور اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠٠، ثارت موجة من التظاهرات والتحركات السياسية غير المسبوقة على الساحة المصرية. ومن اللافت أن هذا الحراك الشعبي اتخذ أولاً صورة تجمع شعبي يهدف للتضامن مع الشعب الفلسطيني وتدعيم مقاومته وصموده أمام الهجمات الإسرائيلية ، وذلك من خلال جمع التبرعات وقوافل المساعدات المادية والغذائية والدوائية وتمريرها عبر الحدود المصرية إلى الأراضي المحتلة؛ من ناحية باعتبار أن ما يعانيه الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال هو جزء لا يتجزأ من القضية الوطنية المصرية، وهم إنساني عام؛ ومن ناحية أخرى ونظرًا لحالة الركود السياسي التي سادت الساحة المصرية خلال فترة التسعينيات، والتضييق الأمني الذي مارسه النظام المصري على مختلف القوى الفاعلة على الساحة السياسية المصرية، تحولت الحركة في فترة لاحقة إلى استغلال العامل الخارجي كمدخل للاحتجاج على الأوضاع الداخلية. أشعلت الانتفاضة حالة استنفار وحراكًا غير مسبوق لدى قطاعات وشرائح واسعة من المجتمع المصري، فقد اشتعلت المظاهرات غير المنظمة للتنديد بالاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، وللتضامن مع القضية الفلسطينية، وأثارت موجة واسعة من التعاطف لدى الشعب المصري مع القضية الفلسطينية.

أولا:– محفزات الحراك السياسي بين التغيرات الإقليمية و التطورات الداخلية :

[١٧٦]. محمد أبو زيد،"الصحافة المصرية المستقلة تحت المجهر"، الشرق الأوسط،
http://www.aawsat.com/details.asp?section=37&article=372226&issueno=10085

كانت البيئة المحيطة داعمة لعودة الحراك للشارع المصري سواء بسبب التراجع الاقتصادي أو التطور الإعلامي على مستوى العربي خاصة من جانب قناتي العربية والجزيرة اللتين نقلتا للمشاهد العربي صورة مفصلة للمجازر الإسرائيلية، ونذكر هنا مشهد استشهاد الطفل محمد الدرة بين يدي والده برصاص القوات الصهيونية، وما تركه من أثر في نفوس العرب جميعا. كذلك التطورات السياسية سواء الداخلية أو الخارجية كان لها دورها كذلك.

وعلى الصعيد الاقتصادي واجه الاقتصاد المصري في نهاية حقبة التسعينات ثلاث صدمات رئيسية وهي الأزمة المالية في بلدان شرق آسيا، والاعتداء الإرهابي على السياحة في مدينة الأقصر، والانخفاض الحاد في أسعار البترول، مما أدى إلى عودة الارتفاع في معدلات التضخم، وانحسار في معدلات الاستثمار خاصة مع انتهاء مهلة الإعفاء الضريبي حيث استفادت بها العديد من الشركات ثم نقلت مقار نشاطها لدول أخرى بعد انتهائه، كما شهدت هذه الفترة معدلات نمو سلبي للاستثمار الخاص بلغ ٤٦% مما أدى إلى انخفاض الاستثمار بنسبة ٢٣%[١٧٧]، لتبدأ موجة من البطالة ما زلنا نعاني منها حتى الآن، وهو ما دفع إلى ما يمكن أن نطلق عليه فجوة التوقعات لدى فئات عريضة من الشعب المصري خاصة بين الشباب الذي يعد وقود حركات الاحتجاج.

في هذا الإطار، يمكننا الإشارة إلى التغيرات الحادثة على الساحة السياسية المصرية داخليًا، وعلى رأسها التطورات الداخلية للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، وتحديدًا تلك التي أعقبت مؤتمر الحزب الثامن عام ٢٠٠٢. ففي أعقاب الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٠، والمؤشرات المقلقة التي تلت تلك الانتخابات، مشيرة بوضوح إلى تناقص كبير في شعبية الحزب في أوساط المؤيدين له، كما أشارت أيضًا إلى تنامي ظاهرة الانشقاق الحزبي من المستقلين الذين يتحدون الحزب أثناء الانتخابات وسرعان ما ينضمون إليه حال فوزهم[١٧٨]. يُضاف إلى ذلك أيضًا–كما يذهب عدد من المحللين– العامل الخارجي المتمثل في الضغوط الدولية– وتحديدًا الضغوط الأمريكية– من أجل تغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية التي "تفرخ الإرهاب"، ذلك المسئول عن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١. ولكن هذا من الواضح أن العامل الخارجي لم يكن هو العامل الأساسي الدافع لإجراء تلك الإصلاحات في هيكل الحزب الحاكم، لأن عملية الإصلاح الداخلية للحزب كانت قد بدأت قبل أحداث سبتمبر. أما عن تلك الأخيرة، فربما ساهمت فقط في دفع عملية الإصلاح، وإعطاء المزيد من الثقل إلى الجيل "الثاني" من القيادات أو"التيار الإصلاحي" داخل الحزب.

---

[١٧٧] التقرير المصري للاستثمار، سبق ذكره ص ٧

[١٧٨] عرفة جمال محمد،"الحزب الوطني تغيير أم تجميل؟ إسلام أون لاين
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1172571454417&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

ففي أعقاب الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٠، بدأ تيار الشباب أو التيار الإصلاحي الذي يقوده جمال مبارك، ابن الرئيس، في الإلحاح على طلب الضوء الأخضر من رئيس الحزب، الرئيس مبارك، لمحاولة إصلاح الحزب الوطني، وتحسين صورته في الشارع المصري. وقد نجح هذا التيار –نسبيًّا– في بلورة عدد من التغييرات تمس عمليًّا التيار التقليدي – أومن اصطلح على تسميتهم بـ"الحرس القديم"– الذي يمثله رموز الحزب القديمة؛ انتظارًا للحظة التغيير المرتقبة في مؤتمر الحزب الثامن عام ٢٠٠٢؛ ليخرج الحزب من المؤتمر ببعض التغييرات فيما يتعلق بالنظام الأساسي أو الرموز.

ورغم أن التغييرات لم تكن جذرية بالمعنى الذي توقعه بعض المراقبين، ولكنها كانت مهمة وذات دلالات مؤثرة: فعلى سبيل المثال، صرح أحد قيادات الحزب ورمز من رموز التيار الإصلاحي أن انتخابات ٢٠٠٠ كانت اختبارًا للحزب، وما إن انتهت بسقوط رموز كبيرة للحزب حتى بدأت عملية التطوير للتخلص من الاحتكار، الذي استنته قيادات "فرضت نفسها على العمل الحزبي"، واستمرت في مناصبها طويلاً دون أن تسمح به لغيرها. وانطلاقًا من ذلك، فقد اتضح لجانب كبير من المحللين أن عملية الإصلاح لم تكن سوى عملية تجميل سطحية، لم تصل لجذور مشاكل الحزب[١٧٩]. كان أحد التغييرات بالغ الأهمية هو استحداث لجنة جديدة داخل الحزب، هي لجنة أمانة السياسات، وهي اللجنة التي ستتولى رسم السياسات التي سينتهجها الحزب الحاكم، ومراجعة مشروعات القوانين التي تقترحها حكومة الحزب قبل إحالتها لمجلس الشعب. وعلى رأس لجنة أمانة السياسات، تم وضع "جمال مبارك" نجل الرئيس. الأمر الذي أثار عواصف من الانتقادات، واعتبره البعض مقدمة لتنفيذ سيناريو التوريث[١٨٠]. ومثل ذلك دافعا للحراك في الشارع استشعارا لخطر قادم من خلال هذه التغيرات، كما أن هذا الصراع الداخلي أسفر عن بعض مظاهر الفساد داخل الحكم، فقد جاء تغيير أكبر شخصية في الحزب، وهي الأمين العام للحزب ووزير الزراعة "يوسف والي"، وإعطاؤه منصبًا شرفيًّا، (نائب رئيس الحزب للشئون الداخلية)، في أعقاب فضيحة المبيدات المسرطنة[١٨١]. هذه الوضعية بالإضافة إلى محاولة كل جناح من تلك المتصارعة تجنب تحمل مسئولية عمليات تضييق واسعة في مواجهة هذه التحركات، منح تلك الخبرة الاحتجاجية فرصة للتطور والازدياد.

خلال تلك الفترة أثرت كذلك عدة عوامل دولية على الأوضاع الداخلية في مصر، ربما كان على رأسها أحداث سبتمبر ٢٠٠١، وما أعقبها من حروب شنتها الولايات المتحدة وعدد من حلفائها على أفغانستان ٢٠٠١، والعراق ٢٠٠٣. بالإضافة إلى عدد آخر من المتغيرات الإقليمية، والتي من المهم نمر عليها سريعًا في سياق هذا الجزء.

---

[١٧٩]. وحيد عبد المجيد، "مؤتمر الحزب الوطني الحاكم: حدود التغيير ومعضلاته؟"، موقع الجزيرة، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7E8F722A-0B06-4563-93D0-836E29F472D5.htm

[١٨٠]عرفة جمال محمد، "الحزب الوطني..."، *سبق ذكره*.

[١٨١]الحزب الوطني، رؤية من الداخل...،*سبق ذكره*.

ربما كان أول هذه المتغيرات الإقليمية، وأحد أبرزها هو تحرير جنوب لبنان ففي مايو ٢٠٠٠ انسحبت القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان بعد ١٨ عام من الاختلال دون أي تسوية أو اتفاق مسبق. وجاء هذا القرار بعد أن كبدت العمليات العسكرية الناجحة لحزب الله الاحتلال الإسرائيلي خسائر سنوية بلغت ما بين ٢٢ و٢٣ قتيلاً، وعددا كبيرا من الجرحى والأسرى . وبجانب الخسائر في جنوب لبنان ، فقد خلقت ضربات المقاومة الموجعة تيارًا شعبيًا قويًا داخل المجتمع الإسرائيلي يطالب بالانسحاب من "المستنقع اللبناني"[١٨٢]. وقد أدى تحرير الجنوب اللبناني، بطبيعة الحال، إلى خلق موجة واسعة من التعاطف الشعبي المصري وأقنع الكثيرين بقدرة العرب على مقاومة الإسرائيليين وأن نهج التفاوض ليس الطريق الوحيد لمواجهة الكيان الصهيوني، وهو ما ظل النظام المصري يروج له لفترة طويلة، فتزايد التعاطف مع القضية الفلسطينية على هذا الأساس مما أثر بشدة على طبيعة المطالب والشعارات المرفوعة في الشارع المصري.

كذلك، كان لنشأة وتطور حركات مناهضة العولمة والحرب على مستوى العالم دور بارز في نشأة حركات مناهضة العولمة في العالم العربي وفي مصر تحديدًا. فقد ظهرت حركات مناهضة العولمة في العالم، فقد بدأت الحركة بمظاهرات سياتل في ديسمبر ١٩٩٩، وكان جوهرها هو تحدي الشركات الكبرى والمؤسسات المالية الدولية. مثّلت سياتل رمزًا لنقطة تحوّل مهمة، فالحركة من أجل "عالم آخر ممكن" أصبحت مُلهِماً لملايين عديدة في كل أركان العالم، ولم يكن العالم العربي–ومصر تحديدًا– استثناءً. وتبلورت هذه الحركة في مؤتمر ديربن لمناهضة العنصرية بجنوب إفريقيا في العام ٢٠٠١ والذي اتخذ مواقف معادية لإسرائيل. إلا أن أحداث ١١ سبتمبر، وما تلاها من حروب شنتها الولايات المتحدة في أعقابها نقطة تحول كبرى أو نقلة نوعية لتلك الحركات: فقد تصاعد نمو الحركة في الولايات المتحدة وغيرها من دول العالم، وتحول توجهها قبيل الحرب على العراق إلى مواجهة الوجه العسكري للرأسمالية؛ الوجه الساعي إلى تعظيم أرباح الشركات متعددة الجنسيات وشركات النفط العملاقة على حساب المواطنين البسطاء والشعوب، والذي برز جليًا من خلال الحرب على العراق وتبلور في الشعار الذي رفعته "لا للدماء مقابل النفط"[١٨٣]. وفي سياق تصاعد الانتفاضة الفلسطينية، لعبت القضية الفلسطينية دور الملهم الجديد لحركة معاداة الرأسمالية والحرب. فقد تم تنظيم مظاهرات بمئات الآلاف لمناصرة الشعب الفلسطيني في الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية مع نهاية شهر مارس عندما اجتاح الاحتلال الصهيوني مدن الضفة الغربية[١٨٤]. كل هذه التحركات الدولية كان لها صدى واسع ومؤثر على الشارع المصري، فتحرك الشارع على أثر مشاهدته للتظاهرات في مختلف أنحاء العالم تضامنا مع قضايا منطقتنا بل وتشكلت في مصر مجموعة لمناهضة العولمة (أجيج) Egyptian

---

[١٨٢] جيهان مصطفي، "قصة تحرير جنوب لبنان"، http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=126976&pg=2

[١٨٣]. المرجع السابق

[١٨٤]. المرجع السابق

anti globalization group، وهي " تجمّع لنشطاء أفراد تهدف للنضال ضد العولمة في مصر، وتسعى لتطوير هذا النضال وتوسيع رقعته، وهي جزء من حركات مناهضة العولمة الدولية"[١٨٥].

ثانيا:- الموجات المختلفة للحراك في هذه المرحلة:

يمكن التمييز بين ثلاث موجات مختلفة للحراك الشعبي في الفترة بين اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في سبتمبر ٢٠٠٠، وحتى احتلال القوات الأمريكية للعراق عام ٢٠٠٣. فتميزت الموجة الأولى من الحراك -كما سبق الذكر- بأنها شملت التظاهرات والوقفات الاحتجاجية العفوية التي اشتعلت في مختلف الجامعات المصرية، وعلى رأسها جامعة القاهرة وجامعة الأزهر، وشارك فيها تلاميذ المدارس، في الشهر الأول لاندلاع الانتفاضة. كما أنه من اللافت أيضًا استمرار المظاهرات لمدد زمنية طويلة نسبيًا بشكل تلقائي عفوي، دون وجود تخطيط أو تنظيم مسبق. وكانت مطالب المتظاهرين تتلخص في طرد السفير الإسرائيلي من القاهرة، وغلق السفارة الإسرائيلية. وشهدت هذه الفترة كذلك تأسيس "اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة"، والتي تأسست بمبادرة من المثقفين المصريين، ولكنها اتخذت في عملها طابعًا شعبيًا لا شك فيه، وكانت تعمل على تحريك المزيد من طاقات الشارع المصري عبر جمع التبرعات المادية والعينية وإرسال قوافل الدعم الشعبي عبر الحدود المصرية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. وامتد عمل اللجنة إلى تنظيم المهرجانات الثقافية والندوات وغير ذلك بهدف دعم الانتفاضة الفلسطينية. كما نظمت اللجنة عددًا من التظاهرات ذات الطابع الشعبي، ربما كان أبرزها تظاهرة ١٠ سبتمبر ٢٠٠١ في ميدان التحرير، التي سبقت أحداث ١١ سبتمبر الشهيرة بيوم واحد فقط[١٨٦].

تميزت هذه المرحلة باشتراك نخب فكرية تنتمي لتيارات مختلفة في العمل من أجل قضية واحدة، ومما ساعد على استمرار الحركة وحفاظها على تماسكها خلال تلك الفترة هو تبنيها لتقليد جديد، تمثل في تظاهرة كل يوم جمعة بالجامع الأزهر، والتي غالبًا ما كانت تنتهي بمحاولات تضييق وحصار من قوات الأمن المصرية، ولكنها لعبت دورًا مهمًا في كسر حالة الجمود السياسي بين التيارات السياسية المختلفة، وبين رجل الشارع المصري العادي غير المسيس[١٨٧].

أما عن الموجة الثانية، التي يمكن أن نزعم أنها تلت أحداث ١١ سبتمبر، فكانت فترة من التراجع النسبي لنشاط الحركة على مستوى تنظيم التظاهرات، وإن كانت أنشطتها الأخرى- تشكيل اللجان الشعبية، وحملات مقاطعة البضائع الأمريكية

---

[١٨٥]. موقع المجموعة المصرية لمناهضة العولمة (أجيج) على الإنترنت، www.ageg.net

[١٨٦] . النشرة الإعلامية الصادرة عن المجموعة الإعلامية للجنة الشعبية للتضامن مع الانتفاضة الفلسطينية، العدد العاشر، يناير ٢٠٠١،نسخة إلكترونية، http://www.geocities.com/solidarity_palestine/Support.htm#NewsLetter

[١٨٧]. www.e-socialists.net

والإسرائيلية، وغيرها– ظلت مستمرة بصورة منتظمة. ورغم أن هذه الفترة شهدت حدثًا جللاً مثل الاحتلال الأمريكي على أفغانستان، إلا أن حجم التعاطف الشعبي مع الشعب الأفغاني لم يكن بذي بال، حيث لم تشهد الساحة المصرية أية تحركات جماهيرية في هذا الشأن.

انفجرت الموجة الثالثة من الاحتجاجات بشكل واضح مع أواخر مارس ٢٠٠٢، مع حصار الاحتلال الإسرائيلي لرام الله وجنين، فشهدت تلك الفترة موجة من أكبر التظاهرات التي شهدها الشارع المصري في تاريخه، حيث قدرت بعض المصادر حجم التظاهرات بحوالي مليون متظاهر في مناطق مختلفة من الجمهورية، أضخمها كانت تظاهرة أمام جامعة القاهرة يوم ١ أبريل ٢٠٠٢ والتي وصل عدد المتظاهرين بها إلى حوالي ١٠٠٠ متظاهر، وهو رقم كان الشارع المصري قد نسيه لسنوات طوال، وجمعت كافة القوى السياسية الفاعلة على الساحة المصرية،إلا أنها لاقت– بطبيعة الحال– تضييقا شديدًا من جانب الأجهزة الأمنية للنظام المصري: فدخل المتظاهرون في صدام مباشر مع قوات الأمن[١٨٨].

نتيجة لحملة التضييق والاعتقالات التي تلقاها الناشطون والمتظاهرون، تراجع نشاط اللجنة الشعبية نسبيًا، ولكن في تلك المرحلة بدأ العامل الخارجي يلعب دورًا مؤثرًا في دفع أنشطة اللجنة للأمام، مع ظهور شبح الهجوم الأمريكي المحتمل على العراق. فلعبت اللجان الشعبية دورًا في تجميع القوى السياسية المصرية، بل وحتى رجل الشارع العادي الغير منتمي سياسيا ، حول القضية الفلسطينية. فتم تنظيم العديد من التظاهرات الشعبية تضامنًا مع فلسطين، وضد الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة العربية والتهديدات الموجهة للعراق. واتضح ذلك الدور البارز الذي لعبته اللجنة في تنظيم تظاهرتين: يومي ١٨ يناير و١٥ فبراير ٢٠٠٣ بميدان السيدة زينب، اشتراكًا مع حركة التضامن العالمي ضد الحرب على العراق، وللتضامن كذلك مع الانتفاضة الفلسطينية، بالإضافة إلى عدد من المظاهرات الأخرى (أمام معرض القاهرة الدولي للكتاب، وغيرها..)[١٨٩]. ولعل ذروة الحراك الشعبي في الشارع المصري تمثلت في مظاهرات الجماهير المصرية الغاضبة يومي ٢٠ و٢١ مارس ٢٠٠٣ في ميدان التحرير. فمع تحضيرات الإدارة الأمريكية السابقة لغزو العراق، بدأت حالة الحراك تزداد في الشارع المصري، وهو ما دفع نشطاء اليسار– وعلى رأسهم نشطاء اللجنة الشعبية– إلى التجمع مرة أخرى، والاتفاق على جدول للمظاهرات، وتم الدعوة عبر الهاتف المحمول للتظاهر أمام السفارة الأمريكية في تمام الساعة الثانية عشر ظهر اليوم الذي سيبدأ فيه القصف الأمريكي للعراق فكانت تظاهرة يوم ٢٠ مارس ٢٠٠٣ حيث لم يتمكن المشاركون من الوصول للسفارة الأمريكية فتجمعوا في ميدان التحرير للتنديد بالقصف وتمكن المشاركون من خلال الهتافات من الربط بين الوضع الداخلي والقضية الفلسطينية وغزو العراق بعبقرية تلقائية حركت المواطن العادي الذي خرج من دور المشاهد للمظاهرات إلى المشارك

---

[١٨٨] المرجع السابق

[١٨٩] النشرة الإعلامية للجنة– سبق ذكره

المتحمس فيها.وقد قدرت قناة الجزيرة عدد المشاركين في هذا اليوم بحوالي ٤٠ ألف مشارك على مدار اليوم. الأمر الذي أجبر قوى الأمن على التراجع، تاركتا الميدان للجماهير. انفضت التظاهرة مساءً، باتفاق المشاركين فيها على أن تُستكمل في اليوم التالي– ٢١ مارس– أمام الجامع الأزهر وفي ميدان التحرير مرة أخرى. ورغم التضييق الأمني الشديد على المكانين، إلى أن النشطاء تجمعوا في وسط القاهرة مرة أخرى وبشكل مكثف، وهو ما واجهته أجهزة الأمن بتضييق واشتباكات عنيفة، أفضت إلى اعتقال حوالي ٨٠٠ شخص من المشاركين في التظاهرة.

أما عن التغطية الإعلامية لهذه التظاهرات، فمن الجدير بالذكر أن أجهزة الإعلام "القومية" أو"الحكومية" اتبعت إستراتيجية محددة ومعروفة سلفًا: تجاهل هذه التظاهرات بشكل شبه تام، أو نقل مشاهد لها ولكن بحساب وبجرعات محددة؛ فعلى سبيل المثال، لم تكن تنقل مشاهد الحشود الضخمة المشاركة في التظاهرات، ولا تنقل مشاهد حصار قوات الأمن المركزي للمتظاهرين، كما لا تنقل مشاهد اللافتات المنددة بالأنظمة العربية الحاكمة وسياساتها المخزية، بل تكتفي ببث بعض المشاهد للمتظاهرين بالشعارات المتضامنة مع العراق وفلسطين فقط.

ولذلك عدة أهداف:

أولاً: محاولة إبراز صورة إيجابية عن الديمقراطية داخل مصر مضمونها أن الدولة تسمح بحرية التظاهر مثل كل دول العالم.

وثانيًا: وجد النظام في هذه التظاهرات حالة من التنفيس عن الغضب الشعبي، سواءً كان من العدوان على العراق وفلسطين أو للاحتجاج على الأوضاع الداخلية المصرية، على أن يتم حصار هذه الحالة من الغضب وحصرها في أوساط المثقفين والناشطين.

ثالثا: الخطاب القومي الذي استخدمه النظام لسنوات لتبرير المشاركة في تحرير الكويت تحت الراية الأمريكية ولعب دور الوسيط في القضية الفلسطينية، وقد وجد النظام نفسه في اختبار حقيقي لصدق مقولاته وكان من الصعب عليه التراجع عنها بشكل سريع فكانت تظاهرة الحزب الوطني باستاد القاهرة للتنديد بحرب العراق وبمشاركة الإخوان المسلمين في محاولة للمزايدة على حركة الشارع.

ثالثا:– التطور التنظيمي للحركة– نشؤ اللجان الشعبية والخروج من عباءة العمل الحزبي:

اتخذ الحراك الشعبي في تلك المرحلة شكلاً مختلفًا عن التكتلات الحزبية التقليدية، واختلفت أيضًا عن التحركات الشعبية العفوية الخالية من التنظيم. فقد تم تطوير شكل تنظيمي مبتكر لتنظيم الدعم الشعبي المصري للانتفاضة الفلسطينية، تمثل في "اللجنة الشعبية لدعم انتفاضة الشعب الفلسطيني". وبما أن المبادرة لتأسيس هذه اللجنة جاءت من مجموعة من المثقفين

ونشطاء اليسار، فمن الجدير بالذكر توضيح أنه في بادئ الأمر، لم يكن يدور بخلد النشطاء المؤسسين للجنة الشعبية أي أفكار حول الهيكل التنظيمي للجنة الشعبية، بل كانت مجرد اتفاق على تقديم الدعم للانتفاضة الفلسطينية. وخلال الاجتماعات، تم التأكيد على أن دور اللجنة لا يجب أن يقتصر فقط على تقديم الدعم المادي أو العيني للشعب الفلسطيني، وإنما كذلك– والأهم– هو تقديم الدعم السياسي والمعنوي.

مع التفكير في الأشكال المختلفة الممكن تقديمها لدعم الشعب الفلسطيني في انتفاضته أمام الاحتلال، وجد النشطاء استجابة كبيرة من الشارع المصري في مختلف المناطق، ويمكن القول بأن المبادرة كانت مزدوجة من جانب اللجنة، كما كانت من جانب الشارع المصري.

فمن ناحية بادرت اللجنة بالاتصال بالمتحمسين من المشاركين في أنشطتها، خاصةً في المحافظات المصرية المختلفة، ومن ناحية أخرى، فقد تلقت اللجنة فور إعلانها عن أرقام الهاتف الخاصة بها كمية هائلة من الاتصالات من المواطنين المصريين المهتمين بالمشاركة في أنشطة اللجنة. وجذبت عضوية قطاعات مختلفة من الشعب المصري، خاصةً في المحافظات. وعلى هذا الأساس، فقد تقرر عدم وضع هيكل تنظيمي صلب أو آلية بيروقراطية صارمة للعمل، فالمشاركة كانت هي طريقة الإدارة، والتوافق هو آلية اتخاذ القرارات، وكان هذا من أبرز العوامل التي جذبت الناس للمشاركة في أنشطة اللجنة[١٩٠].

التطور البنيوي كان محل تأثير البيئة المحيطة هو الأخر فمع تصاعد الضغوط الدولية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، حاول النظام المصري أن يبدي قدرًا من التسامح مع هذه التحركات خاصة مع تبنيه في هذه المرحلة لخطاب يتسم بالتعاطف مع القضايا الإقليمية، فترك مساحة للتحرك واسعة استغلتها هذه التحركات الناشئة في توسيع مساحتها باستخدام القضايا الإقليمية كمدخل لطرح القضايا الداخلية. إلا أن تراث جهاز الأمن المصري كان في بعض الأحيان يفقد صبره إذا ما شعر بان الأمور بدأت في الخروج من يده، مثلما حدث في المظاهرات الكبيرة نسبيا كتظاهرة الجامعة أو تظاهرة ٢٠ مارس اللتين سبق الإشارة إليهما. كما لجأ النظام للخروج من هذا المأزق إلى اعتماد الآلية القانونية لتحجيم هذه التحركات التي قد تمثل تهديدًا مستقبليًا ومحتملاً على أمن واستقرار النظام. ومن أهم هذه الضربات قضيتا "سلسبيل"و"الاشتراكيين الثوريين".

فأعادت السلطات طرح قضية سلسبيل بالإعلان عن اكتشف وثائق حول برنامج عمل سري للإخوان، وهو ما نفته الجماعة بشكل قاطع. وردت على هذه المزاعم بأن الهدف كان – من خلال هذا التنظيم الخاص– كان فقط استخدام شركة سلسبيل للتكنولوجيا لجمع معلومات عن كافة أعضاء الجماعة، وعمل بطاقات خاصة بها بيانات كل فرد من أفراد الجماعة، الأمر

[١٩٠] مقابلات مع أعضاء باللجنة الشعبية لدعم الشعب الفلسطيني، ٣٠ أبريل ٢٠٠٩.

الذي تم دون علم مكتب الإرشاد، أو حتى عمر التلمساني مرشد الجماعة في تلك الفترة. كانت الأجهزة الأمنية قد توصلت إلى أن خيرت الشاطر من خلال شركة سلسبيل التي كانت أول وأكبر شركة كمبيوتر تدخل مصر، قد استطاع أن يخترق الأجهزة الأمنية الحساسة ويحصل علي المعلومات الخاصة بها. الأمر الذي كشف – بعد التحريات– عن "خطة التمكين"، أو الخطة التي أعدها التنظيم الخاص بالجماعة للقفز على السلطة في مصر[١٩١].

أما عن قضية الاشتراكيين الثوريين، فقد نسبت نيابة أمن الدولة إلى المتهمين الانتماء إلى جماعة أسست على خلاف أحكام الدستور والقوانين تسمى جماعة الاشتراكيين الثوريين، وتهدف إلى إسقاط نظام الحكم، وإقامة مؤسسات عمالية بدلاً منه، وحيازة منشورات تروج أفكار الجماعة، وبيانات كاذبة عن الأوضاع الداخلية للبلاد من شأنها إضعاف هيبة واعتبار الدولة[١٩٢]. وهي التهم التي لم تصمد أمام القضاء فحصل كل المتهمين فيها على البراءة في مارس ٢٠٠٤ لضعف الأدلة المقدمة ولقناعة هيئة المحكمة بوطنية المتهمين كما جاء في حيثيات الحكم الصادر[١٩٣].

إن التطورات التي شهدتها هذه الفترة بدت مدهشة لكثير من المتابعين حيث جاءت استجابة للقضايا الإقليمية وليس لمشكلات داخلية، مما أكد الحس القومي لدى الشعب المصري والذي اعتقد الكثيرون أنه تم محوه على مدار السنوات الثلاث والعشرين التي أعقبت اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، وكانت المفاجأة الكبرى للمتابعين هي القدرة على ربط القضايا المختلفة الداخلية منها والخارجية، مما جعل هذه الفترة تمثل عودة السياسة للشارع المصري بعد فترة من الركود.

المرحلة الثانية: مرحلة الاحتجاج السياسي(كفاية وأخواتها)

في أعقاب الحرب الأمريكية على العراق، وتحت تأثير الضغوط الأمريكية على النظام المصري من أجل الإصلاح وتوسيع هامش الديمقراطية، تحول الزخم والحراك الشعبي الذي ساد الشارع المصري من أجل الاحتجاج على الحرب على العراق إلى المطالبة بالإصلاح الشامل على المستوى الداخلي المصري. ومما ضاعف من حالة الحراك الشعبي آنذاك إعلان الرئيس مبارك عن تعديل المادة ٧٦ من الدستور. وقد تولدت من هذا الحراك عددًا من الحركات الشعبية المطالبة بالتغيير والتي مثلت الإرهاصات الأولى لتلك المرحلة ، ونذكر منها: "حركة ٢٠ مارس"، التي كانت عبارة عن محاولة لتجميع نشطاء

---

[١٩١] إيمان عبد المنعم، "تنظيم سري للإخوان، والجماعة تنفي"، إسلام أون لاين،
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1216207992540&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout

[١٩٢] نبيل شرف الدين، "قصة نشأة الاشتراكيين الثوريين في مصر في أول محاكمة لمجموعة يسارية منذ عقدين"،
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=15760

[١٩٣] http://qadaya.net/memoranda/32

اليسار– على اختلاف مشاربهم– وخلق تيار يساري جديد ومتماسك وقادر على التواصل مع الجماهير وإحداث تأثير حقيقي في الشارع المصري؛ و"الحركة الشعبية من أجل التغيير"، والتي بادر بإنشائها أيضًا نشطاء منتمون فكريًا إلى اليسار، وكان الهدف منها أن تكون تجمعًا يضم مختلف القوى السياسية الفاعلة على الساحة المصرية من أجل المطالبة بالديمقراطية والحريات والحقوق الأساسية للمصريين[١٩٤].

أما الحركة التي استطاعت إحداث تأثير فعلي على الساحة المصرية، والتي أحدثت حالة من الحراك غير المسبوقة على الساحة المصرية، واستوعبت في طياته معظم الحركات السابقة، بل وامتد تأثيرها ليشمل أيضًا الدول العربية، كانت هي "الحركة المصرية من أجل التغيير"(كفاية).

فعقب الإعلان عن التغيير الوزاري المصري في يوليو ٢٠٠٤، صاغ ثلاثمائة من المثقفين المصريين والشخصيات العامة، التي تمثل الطيف السياسي المصري على اختلاف ألوانه، وثيقة تأسيسية تطالب بتغيير سياسي حقيقي في مصر، وبإنهاء الظلم الاقتصادي والفساد في البلاد، وبإنهاء تبعية السياسة الخارجية المصرية . وعقدت الحركة مؤتمرها التأسيسي في سبتمبر ٢٠٠٤، وشهد الشارع المصري أولى مظاهراتها في ديسمبر من نفس العام. وفي غضون شهور قليلة، نمت الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) من تجمع مثقفين إلى أن انتزعت حق التظاهر السلمي ضد النظام القائم، وازداد الموقعون على بيان كفاية ليبلغ الآلاف[١٩٥].

أولا:– البنية التنظيمية لكفاية:

كانت "كفاية" أقرب إلى مظلة تنسيقية واسعة، تضم تحتها عددًا كبيرًا من الأحزاب والقوى السياسية المصرية التي – من المفترض– تعمل على عدم تجديد ولاية الرئيس مبارك، وعدم توريث ابنه "جمال" الحكم، تحت شعار "لا للتمديد، لا للتوريث"؛ كما تهدف أيضًا لإجراء إصلاح شامل: سياسي واقتصادي ودستوري لإزالة الاستبداد الذي لحقت آثاره بالمجتمع المصري: سواء من خلال إلغاء احتكار السلطة، إلى المطالبة بسيادة القانون والمشروعية واستقلال القضاء، إلى جانب المطالبة بإنهاء احتكار الثروة الذي أدى إلى شيوع الفساد وتفشي البطالة والغلاء[١٩٦].

ومن اللافت أن العوامل الدولية والإقليمية تركت علامات بارزة في البيان التأسيسي للحركة، وعلى رأسها الاحتلال الأمريكي للعراق، والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث اتفق ناشطو الحركة على اعتبار ذلك

---

[١٩٤] مقابلة مع عضو مؤسس في الحركتين، القاهرة، ٢٥ أبريل ٢٠٠٩

[١٩٥]. د. دينا شحاتة، *في* الانتخابات الرئاسية المصرية ٢٠٠٥، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة ٢٠٠٥

[١٩٦]. البيان التأسيسي للحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)، من موقعها على الإنترنت، http://www.harakamasria.org/

الغزو الخارجي على الأمة العربية جزءً لا يتجزأ من النضال من أجل حقوق المواطن المصري، فالنضال الداخلي ضد الاستبداد والفساد والنضال الخارجي ضد الاحتلال اعتبرهما الناشطون عاملين مترابطين، كل منهما سبب ونتيجة للآخر، عل حد تعبير البيان التأسيسي للحركة[١٩٧].

أما عن عمل الحركة وأنشطتها داخل المجتمع المصري، وعلاقتها بالقوى السياسية الموجودة على الساحة المصرية، والمندرجة تحت مظلتها تحديدًا، فقد مرت حركتها بمرحلتين أساسيتين، أولهما مرحلة النمو والانتشار، والتي يقدر الكثير من المحللين أنها استمرت منذ نشأة "كفاية" عام ٢٠٠٤ ومرورًا بإقرار التعديلات الدستورية، ثم بدأت خفوتًا ملحوظًا وتراجعًا في أدائها في أعقاب انتهاء الانتخابات الرئاسية الأخيرة بالتمديد للرئيس الرئيس مبارك للمرة الخامسة.

أما المرحلة الثانية من مراحل عمل الحركة، وهي مرحلة الانحسار والتراجع، فاستمرت منذ انتهاء الانتخابات الرئاسية وحتى اليوم. وبطبيعة الحال، ساد هذه الفترة، كما يحدث لدى عدد من الحركات الاحتجاج السلمي في نطاق النظم السلطوية، التخبط وعدم وضوح الرؤية الإستراتيجية للحركة. كذلك يشير هؤلاء المحللون إلى الخلافات الشديدة والانشقاقات الحادثة داخل الحركة، الأمر الذي أدى إلى تفاقم حالة التخبط. ولا يجب أن نغفل ها هنا العوامل الخارجة عن سيطرة الحركة، وعلى رأسها الضغوط الأمنية القاسية التي تعرض لها قيادات وناشطو الحركة، بالإضافة إلى الثقافة السياسية (اللامبالاة السياسية) والموروثة عن نتاج الممارسات التضييق السياسي عليها[١٩٨].

ثانيا:- تفاعل كفاية مع القوى السياسية:

أما عن القوى المشاركة في "كفاية"، فنذكر من البداية أن الحركة المصرية من أجل التغيير كانت – منذ نشأتها- حركة منفتحة على كافة التيارات والقوى السياسية المصرية، فقد تأسست "كفاية" بمبادرة من التيار القومي الناصري، ولكن بمشاركة نشطاء من التيارات السياسية الأخرى: الماركسيين، الإسلاميين، والليبراليين. واستطاعت في أقل من عام جمع أكثر من أربعة آلاف توقيع على بيانها التأسيسي. وكانت ضمن الأحزاب المؤسسة للحركة حزب الكرامة- تحت التأسيس- وحزب الوسط – تحت التأسيس- بالإضافة إلى الحزب الناصري، والوفد، وحزب العمل الإسلامي المجمد.. وعقب نجاح الحركة في إحداث أثر كبير على الساحة المصرية، بل وفي جذب انتباه وسائل الإعلام العالمية والإقليمية إلى وجود قوى داخلية تطالب بالإصلاح السياسي في مصر، بدأت بعض القوى الأخرى تسعى إلى اللحاق بركب الحركة على استحياء، ونذكر من هذه القوى حزب التجمع اليساري، وجماعة الإخوان المسلمين. وهما التياران اللذان تسببا في عدد من المشكلات الداخلية للحركة

---

[١٩٧]. *المرجع السابق*

[١٩٨]. د. فتحي أبو حطب، "حركة كفاية ومستقبل حركات التغيير"، http://harakamasria.org/?q=node/9764

فيما بعد. فجماعة الإخوان المسلمين، فكانت أزمتها مع "كفاية" واضحة منذ بداية انضمامهم للحركة: فقد كانت الجماعة تتحرك وفقًا لحسابات خاصة بها، فلم تشارك في معظم التظاهرات التي دعت إليها "كفاية"، أيضًا حاولت الجماعة – بشكل ما– سحب البساط من تحت أقدام "كفاية"، بالإعلان عن تأسيس حركة أخرى هي "التحالف الوطني من أجل الإصلاح والتغيير" في يونيو٢٠٠٥، أي في أعقاب إقرار التعديل الدستوري للمادة ٧٦، بهدف رئيس، هو منع الرئيس مبارك من الترشح لولاية رئاسية خامسة، وإقامة نظام ديمقراطي حقيقي، وهو– تقريبًا– نفس ما تناضل "كفاية" من أجله، وضم هذا التحالف حزب العمل، وحركة الاشتراكيين الثوريين، وعددا من الناشطين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وفي الوقت ذاته، حاول التحالف الجديد التودد إلى "كفاية"، بأن أعلنت عن مشاركتها في عدد من التظاهرات التي أعدتها، ودعوتها من أجل الانضمام إلى التحالف الجديد، مع التأكيد على أن التحالف يحترم التنوع السياسي، ويتمسك بأن تحتفظ كل الفصائل المشاركة بمشروعه السياسي. وفي هذا الصدد، ذهب المحللون إلى أن الإخوان يحاولون كسر العزلة الذي يحاول النظام المصري فرضها عليهم من ناحية، اكتساب المزيد من الوزن والشعبية في الشارع المصري على غرار الوزن الذي اكتسبته "كفاية"، بالإضافة إلى الحاجة إلى أن يراهم الغرب كحركة فاعلة على الساحة المصرية، ومتفاعلة مع مختلف التيارات، بما فيها الأحزاب والحركات العلمانية[١٩٩]. كذلك، اهتزت الثقة بين "كفاية" والإخوان بصورة أكبر عندما رفضت الجماعة مشاركة الحركة في التظاهرة التي تعد لها هذه الأخيرة بمناسبة الذكرى الثانية لتأسيسها واعتذار قيادات الجماعة عن حضور اجتماعات "كفاية" في أواخر ٢٠٠٦، والتي تلاها بيوم واحد الإفراج عن القيادي بالجماعة د. عصام العريان. وهو الأمر الذي فسره عدد من المحللين وقيادات "كفاية" بوجود صفقة سرية بين النظام والجماعة. وهو ما نفاه بشدة أعضاء الجماعة، مبررين مقاطعتهم للحركة بأن لديهم عددًا من "التحفظات" على أدائها، حيث أنها لم تنجح في بلورة أهدافها في إطار مؤسسي واضح المعالم[٢٠٠].

أما عن حزب العمل الذي كان أعضاءه من نشطاء الحركة البارزين، فقد وصلت العلاقة بينه وبين "كفاية" إلى طريق مسدود على إثر أزمة الحجاب التي أثارتها تصريحات "فاروق حسني" حول الحجاب في أواخر ٢٠٠٦. فقد أعلن عددًا من نشطاء حزب العمل المشاركين في "كفاية" الانسحاب منها بسبب إصدار قيادات "كفاية" بيانًا تدافع فيه عن الوزير ضد مهاجميه، وهو البيان الذي اعتبره النشطاء النقطة الفاصلة التي فجرت كل خلافاتهم مع الحركة، متهمين إياها بـ"الحقد على الإسلام"،

---

[١٩٩]. حمدي الحسيني، "الإخوان يؤسسون تحالفًا ضد الرئيس مبارك"، إسلام أون لاين،
http://www.islamonline.net/arabic/news/2005-06/30/article16.shtml

[٢٠٠]. حمدي الحسيني، "العريان يهز الثقة بين كفاية والإخوان"، إسلام أون لاين،
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1165994305923

ومضيفين إلى ذلك عددا من الانتقادات على أداء الحركة ذاتها مثل إدارة الحركة بشكل غير مؤسسي، واقتصار تمثيل الحركة على وسائل الإعلام والمؤتمرات، وفقدان اتصالها بالشارع أو بالجماهير[٢٠١].

أما عن حزب التجمع، فمن الواضح أن أزمات الحزب الداخلية قد تسببت في تعطيل انضمامه لحركة "كفاية" إلى حد كبير، فقد كانت قيادته الحزبية المتمثلة في د. رفعت السعيد من معارضي حركة "كفاية" في بدايتها، على اعتبار أن نشاطها غير مجدٍ، وكذلك استحالة تعاون الحزب مع التيارات الدينية المتواجدة داخل حركة كفاية. وفي هذا الصدد اتضح أن موقف قيادة الحزب تفضل عدم الدخول في مغامرات سياسية من طراز انتقاد الرئيس أو النظام الحاكم، وتوقف عن مشاركة قوى أخرى حتى لا يتعرض للإحراج السياسي. وكان انضمامه لكفاية مبرره النزاع الداخلي في أروقة الحزب بين الجبهة القانعة بنظرية "الأسقف السياسية المنخفضة" للمطالب، والقوى الأخرى "الإصلاحية" التي تطالب بالانفتاح على الشارع المصري بما فيه من قوى سياسية وحركات احتجاجية. ولكن ثارت الخلافات مجددًا بين الحزب والحركة في الفترة ذاتها بسبب تصريحات سلبية من الطرفين تسربت إلى وسائل الإعلام، وهو ما حرصت قيادات "كفاية " على علاجه فور حدوثه، حيث عاد قيادات "كفاية" إلى التصالح مع قيادات التجمع والتنسيق الموسع بينهما من أجل التغيير.

ثالثا:- أنشطة كفاية:

قامت "كفاية" خلال فترة نشاطها بعدد مؤثر من التظاهرات والوقفات الاحتجاجية، نذكر منها: تظاهرة كفاية في ديسمبر ٢٠٠٤ أما دار القضاء العالي بوسط القاهرة، والتي اعتبرها المراقبون التعبير الشعبي المنظم الأول من نوعه ضد النظام الحاكم، بعدما كانت التظاهرات السابقة تكتفي فقط برفع شعارات تتعلق بمناصرة قضايا فلسطين والعراق فقط. تلتها أيضًا تظاهرة أخرى في فبراير ٢٠٠٥ بمعرض القاهرة الدولي للكتاب، في أعقاب إعلان الرئيس مبارك عن اعتزامه إجراء تعديلات دستورية تتيح للمواطنين المصريين اختيار رئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح من خلال انتخابات رئاسية تعددية للمرة الأولى في التاريخ المصري. وكان الهدف الأساسي من هذه التظاهرة هو التنديد بالفساد والاستبداد، المطالبة بإجراء انتخابات رئاسية نزيهة وتعددية، وتعديل الدستور بحيث يسمح لكل رئيس بمدتين رئاسيتين فقط، ورفع المتظاهرون شعارات الحركة الشهيرة "كفاية.. لا للتمديد.. لا للتوريث".

[٢٠١]. نبيل شرف الدين، "إسلاميون ينشقون عن حركة كفاية المصرية"،
http://www.elaph.com/ElaphWeb/Politics/2006/12/196703.htm

كما استطاعت الحركة تحقيق إنجازات ربما لم تستطع بعض الأحزاب السياسية الشرعية الموجودة على الساحة تحقيقها، حيث تمكنت "كفاية" من الخروج خارج القاهرة، والدعوة للتظاهر في ثلاث محافظات في مارس ٢٠٠٥، ثم في ثلاث عشرة محافظة في أبريل من العام ذاته.

وربما تركت إحدى التظاهرات التي نظمتها "كفاية" علامة بارزة في تاريخ الحياة السياسية المصرية، وهي تظاهرة يوم ٢٥ مايو ٢٠٠٥، يوم الاستفتاء على التعديلات الدستورية. وترجع شهرة تلك التظاهرة ليس فقط بسبب الحجم غير المسبوق للحراك الاجتماعي والسياسي الذي ساد الشارع المصري وقتذاك، ولا بسبب نجاح حركة "كفاية" في خرق "الخطوط الحمراء" أو رفع سقف الاحتجاج السياسي المصري بمعارضة الرئيس ومهاجمة النظام القائم، ولكن أيضًا بسبب الاعتداءات الأمنية شديدة الشرسة على المتظاهرين والصحفيين الذين يغطون التظاهرة، سواء بالضرب أو بالاعتقال، تلك الاعتداءات التي تجاوزت – هي الأخرى– الخطوط الحمراء، لتصل لحد التحرش الجنسي بالسيدات والفتيات المشاركات في التظاهرة. ومن اللافت أنه في الوقت الذي ضيق فيه النظام بشكل قاسٍ وخانق على المعارضة، وتحديدا حركة "كفاية"، لم يكتفِ بذلك فقط، وإنما لجأ أيضًا إلى محاولة "استعراض قوة"، أو لجأ إلى محاربة المعارضة بذات السلاح الذي تستخدمه، ففي يوم الاستفتاء خرجت تظاهرة أخرى نظمها الحزب الوطني الحاكم، رافعة شعارات مناوئة مثل "مش كفاية، إحنا معاك للنهاية" (في إشارة إلى الرئيس مبارك)، ولم تتعرض تلك التظاهرة– بالطبع– إلى التضييق الأمني مثل مظاهرات المعارضة[٢٠٢].

وتلا تلك التظاهرة عدد آخر من المظاهرات، نذكر منها أيضًا الوقفة الاحتجاجية الصامتة أمام ضريح سعد زغلول، والتي أوقد المتظاهرون فيها شموعًا في يونيو ٢٠٠٥ للتضامن مع ضحايا التظاهرات السابقة ممن اعتُدي عليهم بالضرب أو الاعتقال أو التحرش. وقد خفت نشاط "كفاية" عقب إقرار التعديلات الدستورية والتمديد للرئيس الرئيس مبارك في ٢٠٠٥ فقد فقدت نتاج ذلك سبب وجودها الرئيسي " raison d'être". ولكنها عادت للنشاط نسبيًا مرة أخرى، مع أحداث ٦ أبريل٢٠٠٨، والدعوة للإضراب العام الموافق لإضراب عمال غزل المحلة، حيث كانت "كفاية" ضمن القوى الداعية للإضراب[٢٠٣].

رابعا:– أخوات "كفاية":

كان ميلاد وانطلاق حركة " كفاية " إيذانًا بإعلان متواتر لنشأة عدد كبير من الحركات " الشقيقة ": بعضها تَخَلّقَ من رحم حركة " كفاية "، والبعض الآخر تم بمشاركة من نشطاء الحركة، والبعض الثالث تمتع باستقلالية نسبية – أو كاملة–عنها،

[٢٠٢] http://www.hamasna.com/reform/arrest.htm

[٢٠٣]. موقع كفاية الرسمي، سبق ذكره

لكن كلها عملت في نفس الاتجاه: تعميق الممارسة الديمقراطية، والعمل على توسيع هامش العمل الشعبي المستقل، مما حدا بالكثيرين لإطلاق اسم "أخوات كفاية" على تلك التحركات. فعلى سبيل المثال تشكلت "حركة استقلال الجامعة – ٩ مارس" من مجموعة كبيرة من الأكاديميين المرموقين في شتى الجامعات المصرية، بهدف التحـرك لتحقيق الحرية الأكاديمية، وتخليص الجامعات المصرية من هيمنة الدولة وأجهزة الأمن، وكفالة حرية الفكر والاعتقاد للطلاب والأساتذة، ومحاربة الفساد في المحيط الجامعي. وأُنشئت حركة "عمّال من أجل التغيير" للدفاع عن مصالح الطبقة العاملة، ومواجهة الخطط التي تدمر المصالح العمالية من وجهة نظرهم، ولحشد الصفوف العمالية في مواجهة السياسات النيوليبرالية الجديدة، والآثار السلبية للخصخصة، التي تتبعها الحكومة المصرية. كما تكونت أيضًا حركة "شباب من أجل التغيير" للعمل وسط الشباب المعارض لرفض حالة الطوارئ، وممارسة القمع، بالإضافة إلى حالة الإقصاء للشباب من ممارسة العمل السياسي السلمي.

وكانت ضمن الحركات الأخرى التي نشأت حركة " أطباء بلا حقوق"، والتي تهدف إلى التحرك دفاعًا عن حقوق الأطباء، وفى مواجهة أوضاع مهنة الطب المتدهورة،والأحوال المنهارة للخدمات الصحية المقدمة للمواطنين. وحركة "مهندسون ضد الحراسة، التي تنظم صفوف المهندسين المصريين، بهدف انتزاع نقابتـهم من قبضة الدولة، التي فرضت عليها "الحراسة "منذ أكثر من اثني عشر عامًا. غير أن أهم الأخوات على الإطلاق، هي حركة "نادي القضاة" وهو الهيئة التمثيلية الوحيدة للقضاة في مصر المنتخبة من قبل القضاة ذاتهم، وقد تحركت من أجل استقلال القضاء في مصر بعيدًا عن السلطة التنفيذية، كما ناضلوا من أجل توفير رقابة قضائية نزيهة على الانتخابات المصرية بجميع مستوياتها[٢٠٤].

البيئة المحيطة لم تكن غائبة عن هذه التطورات فمع استمرار أزمات الاقتصاد ذاتها من المرحلة الثانية بل وتعاظمها حيث تزايد عدد العاطلين ليبلغ في بعض التقديرات ٢٤%[٢٠٥]. ومع اندفاع قطار الخصخصة وما أصاب العمال من جرائه، بدأ شعور أعمق لدى المواطن المصري بغياب أي أمكانية لتحسين الأوضاع الاقتصادية، خاصة مع بروز ظواهر تدل على أن المشكلة في الأساس تكمن في سوء توزيع الدخل، حيث بدأت مشروعات إسكانية وتجارية تتوجه للشريحة الثرية من المجتمع المصري ولاقت رواجا، مما يدل على اتساع الفجوة الطبقية في المجتمع المصري، مما حلق حالة شعور بالإجحاف، خاصة من جانب الطبقة الوسطى ودفعها فئات منها إلى اللحاق بحركة الاحتجاج، التي كان وقودها الأساسي خلال تلك الفترة الطبقة الوسطى المثقفة.

---

[٢٠٤]. أحمد بهاء الدين شعبان، "الحركات الاحتجاجية الجديدة في مصر" http://www.ahewar.org/m.asp?i=2090

[٢٠٥] . أحمد النجار، التقرير الاقتصادي الاستراتيجي، الأهرام ، القاهرة ٢٠٠٤.

كما تميزت هذه الفترة بازدياد دور لجة السياسات داخل الحزب الوطني، وزادت معها سطوة رجال الأعمال فعين "أحمد عز" رجل العمال المعروف ومحتكر صناعة الحديد في مصر رئيسا للكتلة البرلمانية للحزب الوطني. كما تشكلت حكومة جديدة في ٢٠٠٤ بها ٦ من رجال الأعمال. كما تم طرح قضية توريث السلطة لنجل الرئيس بشكل أكثر كثافة خاصة مع سفره أكثر من مرة للولايات المتحدة الأمريكية. واتسمت هذه المرحلة بتسامح أكبر مع حركات المعارضة عن تلك السابقة، لظروف الانتخابات البرلمانية والرئاسية في ٢٠٠٥ لاستكمال الشكل الديمقراطي لهذه الانتخابات. ولم تخرج عن هذا الإطار سوى تظاهرة التعديلات الدستورية التي سبق التحدث عنها. كما أن مساحة الحرية اتسعت على مستوى الفضائيات المصرية وبدأت برامج الحوارات في نقل وتحليل قاضيا لم تكن تتطرق إليها فيما سبق خاصة ما يتعلق بقضايا الفساد أو الديمقراطية.

وفي ذات السياق، برزت الصحف المستقلة الأكثر جرأة في كسر تلك التابوهات أو في اختراق الخطوط الحمراء، وأصبح في مصر صحافة مستقلة وحزبية لا تتحرج من الانتقاد– الشرس في بعض الأحيان– للمسئولين، وعلى رأسهم– وللمرة الأولى منذ سنوات طوال–رئيس الجمهورية وعائلته. الأمر الذي لم تعرفه الصحافة المصرية قبلاً. وبرزت جرائد مثل **العربي الناصري، والدستور** المستقلة ذات النقد اللاذع للنظام، **والمصري اليوم** بمتابعتها لكافة القضايا بشكل حر يتسم بنقد الوضع القائم، **وجريدة البديل** ذات الطابع اليساري بتحقيقاتها الجريئة التي تمس النظام الحاكم . أعطت هذه الآلة الإعلامية زخما للحركة السياسية في مصر تجاوز أحيانا حجمها الحقيقي في محاولة الإعلام الجديد جذب القراء والمشاهدين من المصادر التقليدية. وهو ما عرف الشارع المصري بهذه الاحتجاجات ودفع ببعض من شرائحه للمشاركة فيها. كما أعطى المحتجين شعورا بأن صوتهم بات مسموعا وأن هناك من يدعمهم أو يقف خلفهم.

ومن الجدير بالذكر أن نقابة الصحفيين قد تحولت إلى منبر لإطلاق تظاهرات "كفاية" وغيرها من الحركات الاحتجاجية، الأمر الذي جعلها تحت حصار شبه دائم من أجهزة الأمن. وعلى جانب آخر، جرت تحركات إدارية داخل الصحف القومية – القريبة من الحكومة– حيث أطاحت تلك التغييرات أو التحركات بمعظم كبار الصحفيين المستقرين على كراسيها منذ وقت طويل، وأتت بوجوه جديدة، ربما لا يتمتع الكثير منها بالمهنية أو الكفاءة، بقدر ما يتمتعون بالقرب من الأجهزة الأمنية أو من لجنة السياسات بالحزب الوطني الحاكم.

ويعتبر الكثير من الصحفيين المستقلين أنه إذا كانت تحركات القضاة، وحركة كفاية وغيرها من الحركات الاحتجاجية قد ساهمت في رفع سقف النقاش السياسي على الساحة المصرية، فإن الصحافة المصرية المستقلة تعد صوت هذه الحركات إلى الرأي العام والشارع المصري. ومن الجدير بالذكر أن الصحف الحزبية والمستقلة قد مارست أيضًا نوعًا من الاحتجاج الخاص

بها، إلى جانب تغطية التظاهرات التي قامت بها "كفاية" وسواها من الحركات الاحتجاجية، فعلى سبيل المثال، لجأت حوالي ١٢ صحيفة مستقلة وحزبية إلى الاحتجاب في مايو ٢٠٠٧ احتجاجًا على تمرير قانون بالبرلمان يبيح حبس الصحفيين[٢٠٦].

أما عن الوضع الدولي والإقليمي فقد استمر في تلك الفترة خطاب الإصلاح الداخلي وضرورة "مقرطة" الشرق الأوسط، وطرح مبادرات متعددة لـ"الشراكة مع الشرق الأوسط"، سواء من جانب الولايات المتحدة أو من جانب الاتحاد الأوروبي؛ انطلاقًا من النظرية القائلة بأن النظم الاستبدادية القائمة في الشرق الأوسط مثلت "معملاً لتفريخ الإرهاب"، ومن ثم تصديره إلى الخارج، على غرار ما حدث في ١١ سبتمبر. الأمر الذي يتطلب تغيير الأوضاع – أو الأنظمة– في تلك الدول، سواء بالعمليات العسكرية – كما حدث في العراق– أو عبر الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والضغوط الدولية من أجل الديمقراطية، وذلك في حالة النظم "الصديقة" للولايات المتحدة، مثل مصر والسعودية والأردن وسواهم.

أما فيما يتعلق بالقضية المركزية بالنسبة للمنطقة العربية، وهي القضية الفلسطينية، فقد كان من الواضح اختلال موازين القوى بالنسبة للاعبين الأساسيين فيها: الولايات المتحدة تشعر بمأزق تورطها في العراق، وسط معارضة دولية وداخلية لا يُستهان بها، وخاصةً من الرأي العام في الدول العربية؛ الأمر الذي دفعها إلى الخروج بمبادرات للشراكة مع الشرق الأوسط. كما حاولت إدارة "بوش" الخروج من ذلك المأزق أيضًا بدفع عملية السلام، وذلك عبر إصدار "خارطة الطريق"، التي كان من المفترض أن تُمثل خطوة أولية على طريق حل القضية بشكل نهائي.

في الوقت ذاته كانت معظم الأنظمة العربية– وعلى رأسها مصر– مشغولة بملف الإصلاح الداخلي، وبالضغوط الواقعة عليها من أجل توسيع هامش الديمقراطية. الأمر الذي أدى إلى تقديم النظام المصري لتنازلات واضحة للدول الكبرى فيما يخص الملف الفلسطيني: فعلى سبيل المثال، تم الإعلان عن توقيع مصر لاتفاقية "المناطق الصناعية المؤهلة" (الكويز QIZ) أواخر عام ٢٠٠٤. وهذه الاتفاقية تمنح بموجبها الولايات المتحدة ميزة تفضيلية من جانب واحد، أي تتيح للمنتجات المصنعة داخل هذه المناطق– المحددة بواسطة الحكومة المصرية– التصدير للأسواق الأمريكية دون تعريفات جمركية أو حصص كمية أو سواها من القيود؛ وذلك بشرط احترام شروط قواعد المنشأ المتفق عليها، وهي: تصنيع ٣٥% من قيمة المنتج محليًا، على أن تتضمن ١١,٧% مكونات إسرائيلية[٢٠٧].

تلا توقيع اتفاقية الكويز الكشف عن اتفاقية أخرى ذات طابع تجاري– اقتصادي، تذهب بدورها في طريق التطبيع مع إسرائيل، بحجة المصلحة الاقتصادية المصرية– التي تأتي في الأولوية الأولى– هي اتفاقية تصدير الغاز المصري إلى

---

[٢٠٦]. المرجع السابق

[٢٠٧]المجموعة المصرية لمناهضة العولمة (أجيج)، فضح الكويز، سبق ذكره

إسرائيل. وهذه الاتفاقية التي تم توقيعها عام ٢٠٠٥، تقضي بتصدير ١,٧ مليار متر مكعب سنويًا من الغاز الطبيعي المصري إلى إسرائيل لمدة ٢٠ عاما، بثمن يتراوح بين ٧٠ سنتا و١,٥ دولار للمتر المكعب بينما يصل سعر التكلفة ٢,٦٥ دولار، وتتراوح الأسعار العالمية بين ٦ و٧ دولارات، وقد أثارت هذه الاتفاقية حملة احتجاجات كبيرة دفعت عددا كبيرا من نواب مجلس الشعب المصري إلى الاحتجاج، وأثارت موجة واسعة من الانتقادات والجدل داخل وخارج البرلمان المصري[٢٠٨]، وأصبحت قضية منظورة أمام القضاء المصري وأصبحت جلساتها مناسبة لتنشيط دور الحركات المناهضة للتطبيع.

بالعطف على العوامل السابقة، بدأت عدة تغيرات ملحوظة تظهر في الخطاب الرسمي المصري، ربما كان أبرزها تراجع النبرة العروبية من الخطاب الرسمي ، وظهور خطاب "مصر أولاً" بشكل مبالغ فيه أحيانًا. وارتبط ظهور هذا الخطاب أيضًا بظهور عدد من الخطابات التي تذهب في الاتجاه ذاته، ربما بشكل أكثر تطرفًا، من جانب بعض الحركات والقوى السياسية الجديدة محدودة الأثر على الساحة المصرية. ونذكر من هذه القوى "حزب مصر الأم"، أو"حزب مصر الليبرالي الفرعوني"، وهو حزب رفضت لجنة الأحزاب اعتماد تأسيسه بحجة مخالفة المبادئ التي يدعو إليها لمبادئ الدستور المصري[٢٠٩]، وهو تيار سياسي ظهر على الساحة المصرية بعدما كان متواريًا في الصالونات الثقافية. ويؤكد برنامج الحزب المذكور على العلمانية، وضرورة الفصل بين الدين والدولة، كما يذهب من ناحية أخرى إلى أن الفكر العروبي وانتشاره في مصر كانت آثاره كارثية عليها، ومن ثم ينادي الحزب بإقامة وطن يؤمن بالتعددية والليبرالية، لا يسمح للدين بالتدخل في السياسة، ويكون أساس المواطنة هي القومية المصرية الفرعونية، بالابتعاد عن "مستنقع الانتماء العروبي"[٢١٠].

ويصب أيضًا في هذا التيار مجموعة أخرى هي" مصريون ضد التمييز الديني" (مارد)، وإن كانت أطروحات تلك المجموعة تركز بصورة كبيرة على تنمية "الطابع المدني الديمقراطي للدولة المصرية"، ومناهضة ممارسات التمييز الديني بين المواطنين المصريين بكافة الوسائل المتاحة، وتعتمد هذه المجموعة على "الهوية المصرية" كأساس لأطروحتها، وذلك على حساب الهوية العربية، التي تم تهميشها تمامًا؛ باعتبارها قد تسببت في تفشي الفكر الديني على الساحة السياسية المصرية، مدعومًا بأموال النفط القادمة من الخليج العربي، والسبب الرئيس في انتشار وتفشي التمييز الديني بين المواطنين المصريين البسطاء[٢١١].

---

[٢٠٨] http://www.alaswaq.net/articles/2008/03/25/14852.html

[٢٠٩]. ميشيل نجيب، "حزب مصر الأم"،
http://www.freecopts.net/forum/showthread.php?t=2282

[٢١٠] http://www.freecopts.net/forum/showthread.php?t=2282

[٢١١] http://egyptiansisyphus.blogspot.com/2006/08/blog-post_22.html

هذه الوضعية الدولية والإقليمية، دفعت بكافة الحركات الناشئة إلى الإشارة في معظم وثائقها – مثل البيان التأسيسي لحركة كفاية السابق الإشارة إليه– إلى موقفها الرافض للاحتلال الأمريكي للعراق والداعم للشعب الفلسطيني والمناهض للحركة الصهيونية. كما كانت دائمة التأكيد على استقلاليتها عن الخارج وخلافها العميق مع منهج نشر الديمقراطية الغربي، وذلك في مواجهة اتهامات وجهت لها من بعض أنصار النظام بالعمالة والخيانة[٢١٢].

خامسا:– التطور التنظيمي للحركة:– عودة النقابات وظهور التنسيقيات:

اعتمدت تلك الحركات في معظمها شكل التنسيقيات المفتوحة التي ابتكرتها اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة في المرحلة السابقة، إلا أن توسع أعداد المنضمين لبعض هذه الحركات جعلها تشكل سكرتاريات ، مهمتها الأساسية التنسيق والإدارة وليس اتخاذ القرارات. غلب على استراتيجيات الحركات الاحتجاجية لتلك الفترة طابع التظاهر وتنظيم الوقفات الاحتجاجية من أجل المطالبة بالإصلاح والتغيير. ويتضح ذلك أيضًا من خلال أبرز الأنشطة التي قامت بها كفاية، واعتمدت في الحشد السياسي على القوى السياسية المختلفة المنضوية تحت مظلة كفاية، أومن خلال المواقع عدد من المواقع الالكترونية التي تطورت في تلك الفترة، وعلى رأسها موقع كفاية[٢١٣]، والذي كان يحوي طائفة من الأخبار المتعلقة بالحركة، بالإضافة إلى التظاهرات التي تنظمها الحركة، كما يحوي مساحة خاصة من أجل النقاش، أو منتدى حول أساليب التغيير أو إلى الموضوعات الأخرى التي يرغب الأعضاء في مناقشتها. كما تطورت أيضًا في تلك الفترة المدونات الالكترونية (blogs)، والتي تمثل مصدرًا مهمًا للمعلومات، حيث كان الناشطون يسجلون على مدوناتهم بشكل حر تمامًا – وبالصور والفيديو أحيانًا– أخبار المظاهرات والوقفات الاحتجاجية، وما يتعرضوا له من انتهاكات أمنية خلالها.

مع مساحة التسامح الأكبر من جانب النظام في تلك الفترة ظهرت عودة بعد التيارات السياسية والحزبية ذات الحسابات إذ اعتبرت ذلك بمثابة تصريح من النظام بالتحرك فعاد إلى الظهور جماعة الأخوان المسلمين وأحزاب التجمع والوفد وانخرطت في العمل مع أو بالتوازي مع الحركات المنتشرة على الساحة، كما تبلورت فكرة التواصل مع حركة مناهضة العولمة ومناهضة الحرب من خلال مؤتمر القاهرة. كانت فكرة عقد مؤتمر القاهرة قد طرحت بين تيارات سياسية مختلفة في عام ٢٠٠٢، أثناء الاستعداد للحرب على العراق. ففي تلك الفترة، رأت القوى المناهضة للحرب من تيارات مختلفة أهمية عقد مؤتمر يواجه احتمالات الحرب القادمة. وعقد المؤتمر في ديسمبر ٢٠٠٢، وصدر عنه إعلان القاهرة الذي طالب بمنع الحرب، وأكد على ضرورة القيام بحشد عالمي في مواجهتها. وهو ما تم تنفيذه في فبراير ٢٠٠٣، حينما سُيرت التظاهرات

---

[٢١٢]. راجع صحيفة الجمهورية و مجلة روزا ليوسف خلال تلك المرحلة.

[٢١٣] http://www.harakamasria.org/

التي تضم مئات الآلاف . والملايين في بعض الحالات كما حصل في بريطانيا . من مناهضي الحرب في العديد من مدن وعواصم العالم.

غير أنه عقب فشل الحركة المناهضة للعولمة في منع الحرب، عقدت مؤتمر القاهرة الثاني في ديسمبر ٢٠٠٣، والذي صدر عنه إعلان القاهرة الثاني. وخلاله، تم تطوير المؤتمر وتوسيع نطاق القضايا المطروحة. ونتيجة مشاورات بين أطراف سياسية وتيارات مختلفة داخل مصر وخارجها في العالم العربي وحركة ضد الحرب ومناهضة العولمة، تم الاتفاق على دورية عقد المؤتمر وتحويله إلى ما يشبه المنتدى الاجتماعي. وعقد المؤتمر في مارس ٢٠٠٥، وأصبح بعد ذلك ينعقد في نهاية مارس من كل عام.

وتم تبني قضايا أكثر اتساعا تتعلق بالوضع في فلسطين والحرب على لبنان، والتهديدات ضد سوريا وإيران. إضافة إلى ذلك تناول المؤتمر قضايا الحريات بشكل عام، مثل التعذيب ومناهضة التمييز الديني والمرأة. ومنذ ذلك العام، وإزاء صعود الحركة الجماهيرية أصبح يعقد على هامش المؤتمر، منتدى القاهرة، الذي يأتيه ممثلون عن العمال والفلاحين ومن يشاركون في الاحتجاجات الاجتماعية، بهدف التفاعل ونقل الخبرات، والتفكير في سبل دفع الحركة الاحتجاجية للأمام. من ناحية أخرى، يتضمن المؤتمر معارض وعروض سينمائية وفنية تتحدث عن فكرة المقاومة بمعناها الواسع[٢١٤].

تعتبر هذه المرحلة والممتدة من بعد الحرب على العراق ٢٠٠٣ وحتى انتهاء الانتخابات الرئاسية نهاية ٢٠٠٦ ، بداية عصر الاحتجاج الجماهيري واسع النطاق الذي مثّل ظاهرة جديدة على المجتمع المصري بكل المقاييس. حيث تميزت تلك الفترة باتساع نسبي في مساحة الممارسة الديمقراطية، حيث أن "كفاية" وغيرها من حركات الاحتجاج التي ظهرت في تلك الفترة تمكنت من كسر ثقافة "الخوف" والسلبية التي سادت طوال الفترات السابقة، ونشرت في مقابلها ثقافة "انتزاع الحقوق" والتظاهر والاحتجاج. كما تمكنت أيضا من رفع السقف السياسي للمطالب الإصلاحية، بل وكسر "التابوهات" التقليدية. كما أتاحت فرصة ذهبية لتطوير المنهج الحقوقي، وترك مساحة واسعة لحركات حقوق الإنسان – سواء المحلية أو الدولية– للتشبيك والعمل المشترك داخل مصر. بالإضافة إلى ظهور مساحة واسعة من حرية التعبير من خلال الفضائيات، والصحف المستقلة، والمواقع الإلكترونية التفاعلية، والمدونات.

المرحلة الثالثة: مرحلة الاحتجاجات الاجتماعية:

[٢١٤]. نور منصور،" مؤتمر القاهرة ٢٠٠٨: صفحة جديدة في دعم المقاومة"، http://www.e-socialists.net/node/870

تبدأ هذه المرحلة ما بعد الانتخابات الرئاسية في العام ٢٠٠٦ ، حيث تم التجديد للرئيس مبارك واعتبر الكثيرون ذلك فشلا للحركات التي نشأت لمقاومة ذلك، مما أدى على انحسار حركة كفاية وتركيز أخواتها على المطالب الفئوية الخاصة بها. ورغم خفوت وانحسار حالة الحراك السياسي المصاحب لـ"كفاية"، فقد نجحت هذه الأخيرة في خلق ما أطلق عليه بعض المحللون "ثقافة الاحتجاج"، أو"ثقافة انتزاع الحقوق". وتمثل هذا في الارتفاع غير المسبوق للاحتجاجات والإضرابات العمالية/ المهنية التي شهدتها مصر منذ العام ٢٠٠٦ وحتى الآن.

تزايدت ظاهرة الاحتجاج الاجتماعي في الفترات الأخيرة، فعدد الاحتجاجات المسجلة عام ٢٠٠٥ حوالي ٢٠٢ ؛ ارتفع عام ٢٠٠٦ ليصبح ٢٦٦، أما عام ٢٠٠٧ فقد قفز هذا الرقم ليتجاوز ٦١٤ احتجاجًا، وفقًا للإحصاءات التي أجراها "مركز الأرض"[٢١٥]. أما عن عام ٢٠٠٨، فقد سجل في شهر فبراير أعلى معدلاته، حوالي ٦٢ احتجاجًا في قطاعات مختلفة[٢١٦]، وارتفع هذا الرقم على مدار العام إلى ما يقرب عن ٦٠٩ احتجاجات بين فئات وقطاعات مختلفة من العمال، والتقديرات الحالية لعدد عام ٢٠٠٩ يتعدى الـ ٦٥٠ احتجاج[٢١٧].

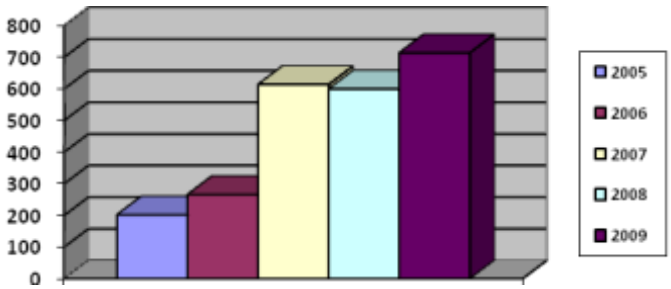

كانت الاحتجاجات – في مجملها– احتجاجات مطلبية أو فئوية، ذات أبعاد اقتصادية– اجتماعية في المقام الأول، وذات ارتباط مباشر بالحياة اليومية للمواطن العادي، وربما كانت بعيدة عن المطالب السياسية المباشرة التي سبق لحركات مثل "كفاية" وأخواتها طرحها. وربما انعكس ذلك أيضا على التعامل الأمني والحكومي معها، فقد كان واضحًا أن حجم التضييق

---

[٢١٥]. "البهجة تشرق مع انتصارات العمال: المقاومة والغضب خلال عام ٢٠٠٨"، سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية، مركز الأرض لحقوق الإنسان، القاهرة، العدد ٦٥، مارس ٢٠٠٨. مع ملاحظة أن التقرير الذي أعده قد استبعد الإضرابات المتعددة خلال العام لموقع عمالي واحد أو لطائفة بعينها من العمال، الأمر الذي قلص حجم الإضرابات الحقيقي كثيرًا

[٢١٦] http://www.e-socialists.net/node/969

[٢١٧] . خالد على، دراسة تخت الإعداد.

الأمني – في أغلب الحالات– على المضربين أو المعتصمين من أصحاب المطالب الاقتصادية والاجتماعية يكون أخف وطأة من ذلك الواقع على ناشطي "كفاية" وأخواتها.

أولا:– من الاحتجاجات العفوية إلى الاحتجاجات الفئوية:

بدأت هذه المرحلة بأشكال من الاحتجاج الشعبية حول قضايا معينة، مثل نقص المياه أو الخبز أو حوادث الطرق السريعة، واتخذت أحيانا أشكالا عنيفة مثل قطع الطرق، إلا أنها ما لبثت أن تطورت إلى احتجاجات مطلبية وفئوية. واتسمت تلك الموجة الواسعة من الاحتجاجات بالطابع المطلبي، فقد تركزت المطالب على زيادة الرواتب والأجور، المطالبة بالتعيينات، أو بالتأمينات الاجتماعية، وأحيانًا تحسين الخدمات العامة أو مناهضة الفساد الإداري والمالي؛ ولم تكن هناك مطالب ذات طابع "سياسي" بمعنى المطالبة بالديمقراطية مثلاً أو إلغاء قانون الطوارئ ... الخ

ومن الملاحظ من خلال الإحصاءات المتوافرة لدينا أن احتجاجات العاملين بالهيئات الحكومية احتلت نصيب الأسد من الحجم الإجمالي للتظاهرات، تلتها احتجاجات العاملين بقطاع الأعمال العام. بلغت احتجاجات العاملين بالهيئات الحكومية حوالي ٢٦٧ احتجاجًا، فيما بلغت احتجاجات القطاع الخاص ٢٣٥، وقطاع الأعمال العام حوالي ١٠٧ احتجاجات لعام ٢٠٠٨.

من اللافت للنظر أن جميع القوى المشاركة في الإضرابات أو الاحتجاجات العمالية كانت بعيدة كل البعد عن الأطر الحزبية التقليدية، كما كانت بعيدة عن الجماعات السياسية كالإخوان المسلمين وسواهم، وأيضًا لم تكن منضوية تحت مظلة التنظيمات النقابية الرسمية أو حتى الحركات الاحتجاجية الجديدة – من أمثال "كفاية"– بل كانت مستقلة بشكل شبه تام، وخارجة مباشرة من رحم حالة السخط العمالي والمهني على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة.

ثانيا:- انتشار الاحتجاجات بين قطاعات جديدة وغير مألوفة في المجتمع المصري:

لعل من أبرز أمثلة الحركات الاحتجاجية العمالية في مصر في الفترة الأخيرة سلسلة الإضرابات والاعتصامات التي قام بها موظفو الضرائب العقارية، والتي بدأت في أواخر عام ٢٠٠٧. ففي ظل الازدياد غير المسبوق لمستوى الأسعار الذي تشهده البلاد مؤخرًا، بدأ موظفو الضرائب العقارية المطالبة بمساواتهم بأقرانهم العاملين في مصلحة الضرائب العامة المصرية من التابعين مباشرةً لوزارة المالية، والذين يحصلون على رواتب ومكافآت أكبر. وهذه الحركة مثلت نموذجًا جديراً بالدراسة: فمن ناحية، كانت قيادة الإضراب خارجة مباشرةً من العمال، تعبر عن مصالحهم. ورغم انتماء بعض قيادات الإضراب لبعض القوى السياسية أو الحزبية، إلا أنهم رفضوا تمامًا أي محاولة من الأحزاب أو القوى السياسية الموجودة على الساحة تبني الإضراب، حتى لا يتم تسييسه، وإهدار حقوق العمال المشروعة بسبب ذلك.

ومن ناحية أخرى، كشفت إضرابات الموظفين بالضرائب العقارية عن ترهل وتراخي التنظيمات النقابية الرسمية- المتمثلة في اتحاد العمال العام-، وعجزها عن تبني المطالب العمالية المشروعة، بل وانحيازها- في أغلب الأحيان- إلى الموقف الحكومي. الأمر الذي دفع موظفي الضرائب العقارية- بعد نجاح الإضراب في تحقيق أهدافه بإعادة حقوق العمال المالية المهدرة- إلى تأسيس نقابتهم المستقلة عن التنظيم النقابي الرسمي لأول مرة منذ أعوام طويلة؛ الأمر الذي اعتبره المحللون نقلة نوعية في سياق الحركات الاحتجاجية في مصر.

كما شهدت تلك الفترة أيضًا انتشار الاحتجاجات بين قطاعات جديدة وغير مألوفة في المجتمع المصري، مثل سائقي المقطورات، أو الصيادلة والأطباء، وخبراء وزارة العدل، والمعلمين، والإعلاميين. وهي قطاعات لم تشهد – تاريخيًا- سوابق في تنظيم إضرابات أو احتجاجات عمالية. وفيما يلي نعرض نماذج لأهم هذه الاحتجاجات، وأهم مطالبها.

ففي القطاع الصناعي على سبيل المثال، يذكر عدد من المحللين أن الاحتجاجات العمالية بالقطاع الصناعي كانت بمثابة الشرارة الأولى التي أشعلت الإضرابات في باقي القطاعات، وفي مقدمة هذه الاحتجاجات نذكر إضراب عمال غزل المحلة، الذي أحدث جدلاً واسعًا في أوساط المثقفين والناشطين المصريين والعرب، بإعلانهم إضراب ٦ أبريل ٢٠٠٧. فقد استوحى المحتجون في مواقع العمل الصناعية تجربة عمال غزل المحلة وطالبوا عن طريق احتجاجات متلاحقة تحقيق مكاسب مثل التي حققها زملائهم في غزل المحلة، ومنهم العمال بمصنع السجاد التابع لشركة غزل المحلة، وشركة دمياط للغزل والنسيج، وشركة "النصر" للغزل والنسيج وشركة "الإسكندرية" للغزل والنسيج وغيرهم الكثير من الشركات والمصانع... والتي تنوعت احتجاجاتها بين الإضراب عن العمل والتجمهر، مطالبين رئيس الوزراء بالمساواة بينهم وبين زملائهم في شركة "غزل المحلة"

من ناحية زيادة البدلات المخصصة، ورفع قيمة المكافآت المصروفة لهم، بالإضافة إلى مطالب أخرى مماثلة تصب جميعًا في مجرى زيادة الأجور.

وكان من الإضرابات البارزة أيضًا إضراب عمال المطاحن، الذين انتقلوا من المطالبة بعدم خفض حصة الطحين المدعوم من الدولة، والمخصص للمخابز في مارس وإبريل ٢٠٠٧ حتى لا تنخفض حوافزهم، إلى المطالبة برفع الحوافز والأرباح في أكتوبر من العام ذاته[٢١٨] .

أما عن القطاع الصحي، فقد شهد عاما ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ أحد أنجح الاحتجاجات على الساحة المصرية، فقد وجد الأطباء والصيادلة وغيرهم من العاملين بهذا القطاع أن الاحتجاج وسيلة فعالة للحصول على مطالبهم المشروعة، رغم التحفظات التي أطلقها البعض على أي نشاط احتجاجي أو إضراب في القطاع الصحي بدعوى تأثيراته المحتملة على حياة المرضى. فقد اتسعت الاحتجاجات المطلبية في القطاع الصحي وتزايدت حتى وصلت ذروتها في الإضراب الشامل الذي نفذه الصيادلة في فبراير ٢٠٠٩. وهذا الأخير قد نفذه الصيادلة احتجاجًا على إلغاء قرار وزير المالية الصادر في عام ٢٠٠٥ بالتعامل مع الصيدليات باعتبارها مشروعات صغيرة – غير ملزمة بتسليم ملفات ضريبية تفصيلية– وقد ألغت وزارة المالية هذه الاتفاقية دون الرجوع لنقابة الصيادلة، الأمر الذي يحدث ضررًا ماليًا كبيرًا على الصيدليات. وقد أغلقت الصيدليات في جميع محافظات الجمهورية تنفيذًا لقرار الإضراب بنسبة وصلت في بعض التقديرات إلى ٩٠%، وإن كانت قد حددت ساعات معينة للإضراب حرصًا على صحة المرضى. وكان التجاوب مع الإضراب أوسع وأشمل من التجاوب مع دعوات الاعتصام بالنقابة العامة والنقابات الفرعية[٢١٩].

وقد نجح الصيادلة في كسب تعاطف دوائر صنع القرار، حيث أبدى وزير الصحة تفهمه لمطالبهم المشروعة، كما تضامن معهم عدد من النواب وحمّلوا رئيس مصلحة الضرائب مسئولية الأزمة[٢٢٠]. وقد تم تعليق الإضراب الذي كان من المقرر ترك مفتوحًا لحين استجابة وزارة المالية إلى مطالب الصيادلة بمجرد عقد المفاوضات بين النقابة ووزارة المالية، في حين انتهت

---

[٢١٨] . مصطفى بسيوني وعمر سعيد، رايات الإضراب في سماء مصر: ٢٠٠٧ حركة عمالية جديدة، تقرير صادر عن مركز الدراسات الاشتراكية، القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٧

[٢١٩] http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7892000/7892512.stm

[٢٢٠] http://www.egypty.com/news-details.aspx?news=6386

الأزمة إلى موافقة الوزارة على معاملة السنوات من ٢٠٠٥ و٢٠٠٨ على ذات الأسس التي قدم بها الصيادلة إقراراتهم الضريبية، على أن يتم الاتفاق بين الصيادلة ووزارة المالية عن ضرائب السنوات القادمة[٢٢١].

أما الأطباء، فقد نظموا بدورهم سلسلة من الاحتجاجات المؤثرة للمطالبة بكادر خاص بهم، ولزيادة الحد الأدنى لأجورهم. حيث قررت الجمعية العمومية للأطباء، إغلاق العيادات يوم ٩ أبريل ٢٠٠٩ احتجاجًا علي تدني أجور الأطباء. سجل التجاوب الأكبر في إغلاق العيادات بالمحافظات أكثر مما سجل في القاهرة الكبرى[٢٢٢].

أما عن القطاع التعليمي، فقد نجح العاملون فيه في إثبات وجودهم على الساحة لتحقيق مطالبهم، فقد كانت بداية الخيط مع إضرابات معلمي المعاهد الأزهرية في صيف ٢٠٠٧ للمطالبة بضمهم إلى كادر المعلمين، وبعدها انفرطت مسبحة الاحتجاجات في القطاع التعليمي. ومن اللافت أن أغلب الاحتجاجات في هذا القطاع كانت متعلقة باختبارات كادر المعلمين، التي أقرتها وزارة التربية والتعليم مؤخرًا كشرط للترقيات وزيادة رواتب المعلمين، وأثارت جدلاً واسعًا ومعارضة شديدة في أوساط العاملين بالقطاع التعليمي المصري، معتبرين أنها حالة من التحايل على حق المعلم في زيادة مستحقاته المالية أسوة بالعاملين في المهن الأخرى.

وفي هذا السياق، ظهرت حركة "معلمون بلا نقابة" و"شبكة معلمي مصر"، اللتان نظمتا عدة وقفات احتجاجية ضد هذه القرارات، سواء أمام مبنى نقابة المعلمين أو أمام وزارة التربية والتعليم، طالبت خلالها باستقالة الوزير.

في السياق ذاته، ظهرت شريحة جديدة مطالبة بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية المهدرة عبر أساليب الاحتجاج المختلفة، وهي شريحة الإداريين بوزارة التربية والتعليم. وأيضًا كانت اختبارات الكادر هي المحرك الأساسي للاحتجاج، حيث تجمهر أكثر من ٨ آلاف أمين معمل وفني [٢٢٣] وهددوا بالإضراب عن العمل في حالة عدم قيام مسئولي وزارة التربية والتعليم بإدراجهم في مشروع الكادر الخاص بالمعلمين في فبراير ومارس وأبريل ٢٠٠٨. وعادوا لأخذ خطوة أكثر إيجابية على طريق احتجاجهم، حيث نظموا إضرابًا واسع النطاق امتد لعدة محافظات استجابة لدعوة لجنة الدفاع عن حقوق العاملين بالتعليم، وذلك للمطالبة بالاستفادة من كادر المعلمين أو صرف حافز إثابة بنسبة ٥٠ %. حيث طالبوا بعدم التفرقة بين المدرسين والإداريين في الأمور المالية، كما هدد بعضهم بتعطيل أداء المدرسين وأعمال المدارس في الإدارات احتجاجا على عدم

---

[٢٢١]. المرجع السابق.

[٢٢٢] http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=243406&pg=19

[٢٢٣]. الدستور ٢٠٠٨/١٢/٨

المساواة[٢٢٤]. وجدد الإداريون نشاطهم الاحتجاجي خلال أبريل ٢٠٠٩، حيث أعلنوا عن مشاركتهم في إضراب ٦ أبريل. كما قرروا بعد فشل كافة المفاوضات بين حركة الدفاع عن إداريي التربية والتعليم ونقابة العاملين بالتربية والتعليم والبحث العلمي وبين وزارة التربية والتعليم[٢٢٥].

وفي سياق مماثل، نجح الأمن في إجهاض إضراب شامل، كان من المقرر أن يقوم به موظفو البريد في كل المحافظات، حيث عمم الأمن على كافة الإدارات بالمحافظات ما يُفيد بأن من سيتغيب أو يضرب عن العمل، سيعرض للاعتقال والمساءلة القانونية.غير أن موظفي البريد من أصحاب الدعوة إلى الإضراب نجحوا في تنفيذ إضراب جزئي، حيث أضرب بها ما يزيد على ٨٠٠ من الموظفين والعاملين، عن العمل أربع ساعات عادوا بعدها للعمل حتى لا يتأثر صرف المعاشات لكبار السن[٢٢٦].

نموذج آخر مثير للانتباه هو نموذج سائقي الشاحنات أو المقطورات، فقد قام عدد من أصحاب وسائقي السيارات النقل ذات المقطورات في فبراير ٢٠٠٩ بتنظيم وقفات احتجاجية على الطرق السريعة. وذلك اعتراضًا على قرار إلغاء سير السيارات "المقطورة" ابتداء من يناير ٢٠١١. وكان مجلس الشعب قد أقر قانونًا في شهر يوليو٢٠٠٨ ينص على إلغاء المقطورات بعد أن أثبتت الدراسات والإحصائيات مسؤوليتها عن معظم الحوادث التي تقع على الطرق السريعة. وقد منح القانون أصحاب المقطورات ٤ سنوات مهلة لتوفيق أوضاعهم، لكن في يناير ٢٠٠٩، تقدم عدد من أعضاء مجلس الشعب بطلب لتخفيض هذه المهلة مع تصاعد حوادث المقطورات، ووافق مجلس الشعب على تخفيض المهلة إلى سنتين فقط، مما أثار غضب أصحاب المقطورات وقرروا تنظيم عدة وقفات احتجاجية[٢٢٧].

ثالثا:- تأثير التطورات الاقتصادية و السياسية على الحركة:

كما في المرحلتين السابقتين، كانت التطورات الاقتصادية والسياسية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي محل تأثير في حركات الاحتجاج فعلى المستوى الاقتصادي شهدت هذه الفترة في ظل ما أطلق عليه- **حكومة رجال الأعمال** - ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي إلى مستوى مقبول، من ٣ أو ٤% إلى ما يزيد عن ٧%، كما تحقق فائض كبير في احتياطي النقد الأجنبي، واستقر سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار، وغير ذلك هناك عدد من المؤشرات الأخرى التي تثبت "تحسن"

---

[٢٢٤] http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2009/march/22/educationminstry.aspx

[٢٢٥]. المصري اليوم، ١٩-٤- ٢٠٠٩

[٢٢٦] http://www.e-socialists.net

[٢٢٧] http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2009/february/13/trucks_drivers.aspx

أوضاع الاقتصاد المصري . إلا أن جانبا كبيرا من المحللين، والذي يرى أن وجود رجال الأعمال في الحكومة يمثل مشكلة حقيقية، فيذهبون إلى أن هذا التقدم في مستويات النمو الاقتصادي لم تحسن من الواضع الاقتصادي أو الاجتماعي للفئات العريضة من الشعب المصري إذا لم تكن أولاً مبنية على الإنتاج الذي يعظم هذا النمو، وظلت معدلات البطالة مرتفعة، وازدادت نسبة من يعيشون تحت خط الفقر إلى ما يقرب من ٤٠%[٢٢٨]. كما شهدت ذات الفترة الزيادة المطردة في معدل التضخم، ليعود للرقم ٢٠% في منتصف العام ٢٠٠٨[٢٢٩]. مما أدى إلى انخفاض دخل الـ ٢٠% الأكثر فقرا بنسبة ١٦,٤ % ليصل على ١٢٢٢ جم سنويا (حوالي ١٠٢ جم شهريا) بل انخفض كذلك دخل شريحة ال٢٠% التي يطلق عليها "قريبو الفقر" من ١٨٥٤ جم سنويا إلى ١٥٩٢ جم سنويا (حوالي ١٣٣ جم شهريا)، مما يدل على أن رجال الأعمال يديرون الوزارات بنفس العقلية التي يديرون بها شركاتهم، فلا يهدفون إلا إلى تحقيق الربح فقط، دون الالتفات إلى الأبعاد الاجتماعية من وراء ذلك. الأمر الذي تسبب في زيادة الممارسات الاحتكارية داخل السوق المصرية. فأصبحت النتيجة –كما أسلفنا– هي أن الغني يزداد غنى، والفقير يزداد فقرًا[٢٣٠]. ومن أهم الأمثلة التي يؤسسون عليها هذه الدعاوى، انطلاق قطار عملية الخصخصة بصورة غير مسبوقة، من خلال برنامج إدارة الأصول والاستثمارات المملوكة للدولة، والتي بدأت وزارة الاستثمار في تطبيقه عام ٢٠٠٤[٢٣١]. فالحكومة تعتبرها قمة الإنجاز بينما يعاني من آثارها العمال والموظفون في المصانع والهيئات الخاضعة لهذا البرنامج. وهو ما قاد طبقات جديدة للولوج إلى حركة الاحتجاج، وهي الطبقة العمالية والفئات المهمشة في المجتمع المصري.

ويمكن أن نضيف إلى العوامل السابقة آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، التي أفضت إلى تزايد الغضب العمالي، بعد قيام العديد من الشركات في المدن الصناعية الجديدة إلى تقليص حجم العمال، والتعدي على أجورهم مستحقاتهم المالية، بحجة التغلب على آثار الأزمة، خاصة في القطاعات التي أثرت الأزمة عليها بالسلب مباشرة مثل الحديد أو الأسمدة. كما تعاملت الحكومة المصرية مع الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية بمنطق التجاهل، حيث صرح مسئولوها مع بداية الأزمة بعدم تأثر الاقتصاد المصري أو أوضاع العمال؛ ثم سرعان ما تغير هذا الخطاب بالاعتراف بالأزمة وبآثارها السلبية، وإن كان التعامل معها لم يتعد ردود الأفعال الجزئية والمؤقتة معها[٢٣٢] .

---

[٢٢٨] أحمد النجار، تقري الاقتصادي الاستراتيجي، الأهرام، القاهرة ، ٢٠٠٦.

[٢٢٩] التقرير المصري للاستثمار، سبق ذكره ص ٩.

[٢٣٠]. "وزراء نظيف لم ينجح أحد"، جريدة الأحرار، بتاريخ ٢٠٠٩ /٧/١٢

[٢٣١]. "صفقات سوبر مشبوهة"، جريدة الأحرار، ٢٠٠٩/١٢:٧

[٢٣٢]. "البهجة تشرق مع انتصارات العمال"، سبق ذكره

وسط هذا المشهد، عاد إلى الأفق مشهد الصراع المحتدم داخل النخبة الحاكمة، وإن كان مكتومًا تنكره أطرافه علانيةً. تتابعت مشاهد ذلك الصراع في عدة صور، منها على سبيل المثال الهجوم المستمر في وسائل الإعلام– عبر تسريبات من داخل أروقة النظام ذاته– على رموز داخل الحزب الحاكم أبرزهم "أحمد عز"، أحد أقطاب الحزب الوطني ورئيس كتلته البرلمانية، وقبل هذا وذاك محتكر صناعة الحديد في مصر. كما كان هذا الصراع محركا لمعارك شرسة على مستوى المجتمع من أمثلتها قضية عمر أفندي وقضية مصنع أجريوم. "عمر أفندي" هو سلسلة من متاجر القطاع العام، ظلت –على مدار سنوات طوال– ملجأ للطبقات الشعبية، للحصول على احتياجاتها من ملبس وأدوات منزلية وخلافه. وفجأة، خرجت الحكومة بقرار لخصخصتها، شكلت لجنة لتقدير قيمة هذه السلسلة الضخمة من المتاجر. إلا أن أحد أعضاء لجنة التقييم – وهو ضابط سابق في أحد أجهزة الأمن القومي– سرب معلومات بأن اللجنة تلاعبت في تقدير قيمة سلسلة المتجر لبيعها بأبخس الأسعار لصالح رجال أعمال معينين؛ الأمر الذي أكده لاحقًا خبراء اقتصاديون مستقلون، حيث أصدروا تقارير تفيد بأن القيمة التي قدرتها اللجنة الحكومية لهذه المتاجر لا تتجاوز في حقيقة الأمر قيمة مساحة الأرض التي يشغلها خمسة من فروعه التي تتجاوز السبعين فرعًا في مختلف المحافظات! أما عن "أجريوم" وهو مصنع للأسمنت تابع لشركة كندية، تقرر بناؤه في محافظة دمياط في شمال مصر، وفجر ذلك صراعًا بين مواطني المحافظة والسلطات حول الأضرار البيئية الجسيمة لهذا المصنع على المدينة والميناء الموجودة بها والتداعيات الاقتصادية لذلك. وشهدت المدينة مسيرات وتظاهرات واعتصامات بالجملة حتى تم نقل المشروع؛ وفي هذا الإطار، وجدنا أطرافًا بارزة تشارك في الحملة مع سكان المدينة، منهم المحافظ ذاته – وهو كذلك ضابط سابق–. وكل ما سبق ليس إلا أمثلة على أحداث أصبحت تشهدها مصر بشكل متكرر، ولا يمكن تفسيرها إلا بوجود صراع حاد داخل النخبة. استفادت منه الحركات الاحتجاجية، حيث كان يصعب على أي جناح فقدان الشرعية بمعاداة تحركات مطلبية، بل ذهب الكثير من أعضاء الحزب الحاكم والحكومة إلى إعلان التعاطف مع بعض الفئات التي شاركت في هذه الموجة الاحتجاجية[٢٣٣].

وإن كانت هذه الفترة قد شهدت تسامحا نسبيا مع الحركات الاحتجاجية المطلبية، إلا أنها شهدت تراجعا ملحوظا في هامش الديمقراطية الخاصة بعمل السياسي وحرية التعبير. حيث تم تصفية الحسابات مع من رشحوا أنفسهم في مواجهة الرئيس في انتخابات العام ٢٠٠٥. فتم سجن أيمن نور بتهمة جنائية ، وتم عبر انشقاق حزبي عزل نعمان جمعة من حزب الوفد. كما بدأت حملات على الصحفيين الذين تجاوزوا الخطوط الحمراء في المرحلة السابقة حيث قدم خلال هذه الفترة ٥ رؤساء تحرير للمحاكمة بلغت حد الحكم على إبراهيم عيسى رئيس تحرير الدستور بالحبس، إلا أنه نال عفوا رئاسيا في محاولة لإثبات سعة صدر الرئيس المصري.

[٢٣٣] محمد العجاتي، مصر بين مشهدين، جريدة السفير اللبنانية، بيروت، 17-5-2009.

أما أكبر التطورات الخارجية المؤثرة على الوضع الداخلي المصري، والتي توضح تطورات السياسة الخارجية المصرية الرسمية، ومدى انفصالها عن الموقف الشعبي المصري، هي الموقف الرسمي في الحرب الإسرائيلية على لبنان صيف ٢٠٠٦، أو"حرب تموز"، إذ جاء رد الفعل المصري معبرًا عن سياستها كدولة في محور "الاعتدال"، فهاجم المسئولون المصريون حزب الله، وحملوه مسئولية الحرب بشكل كامل، باعتبار أن ما قام به حزب الله من خطف الجنود الإسرائيليين كان "مغامرة عسكرية وسياسية غير محسوبة"[٢٣٤]. وقد جاء هذا الموقف الرسمي المصري متعارضًا مع الموقف الشعبي المصري، فقد خرجت في مصر مظاهرات كبيرة منددة بالاحتلال الإسرائيلي، ومؤيدة لحزب الله ولزعيمه السيد "حسن نصر الله"[٢٣٥].

وخلال فترة الحرب على غزة، كان واضحًا بشكل سافر تراجع الخطاب العروبي لدى النظام المصري، ومساهمة مصر في الحصار على غزة بإغلاق معبر رفح، رغم أن مصر ملتزمة بفتحه وفق اتفاق التهدئة، مثلما تلتزم إسرائيل بفتح معابرها هي الأخرى. وقد ضيقت الحكومة المصرية على محاولات الحملة الشعبية لدعم الشعب الفلسطيني التي عادت للعمل في ظل هذه الحرب لتقديم المعونة للشعب الفلسطيني[٢٣٦].

فيما يتعلق بالتطور الاجتماعي للحركات الاحتجاجية في مصر، ففي تلك المرحلة، كان من الملاحظ تزايد الاهتمام بالاحتجاجات والغضب العمالي من قبل الصحف المستقلة، وبعض الفضائيات ومواقع الانترنت، ومن أهمها المدونات blogs والتي كان بعض قيادات الحركة العمالية يدونون بها بأنفسهم. وساهم أيضًا في رفع الوعي العام بقضايا الاحتجاجات ظهور مؤسسات مجتمع مدني تقوم برصد الاحتجاجات والإضرابات بشكل دوري كمثال المرصد العمالي، والمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومركز الأرض، ومركز الدراسات الاشتراكية، ومركز آفاق اشتراكية، وغيرها[٢٣٧]....

رابعا:-التطور التنظيمي للحركة في ظل غياب الأطر و القوى السياسية:

تميز الشكل التنظيمي في هذه الموجة الاحتجاجية المتصاعدة بتكوين تشكيلات مختلفة مصاحبة للاحتجاج، ربما تكون منظمة للإضراب أو للتحرك العمالي، أو للتفاوض مع الجهات الأمنية أو المسئولين السياسيين لحل الأزمة وتقديم المطالب.

---

[٢٣٤] http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1237706111842

[٢٣٥] http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_5183000/5183700.stm

[٢٣٦]. *المرجع السابق*

[٢٣٧]"البهجة تشرق مع انتصارات العمال"، *سبق ذكره*.

وكانت هذه التشكيلات– في معظم الأحوال– بعيدة عن التنظيمات النقابية الرسمية، بل كانت خارجة مباشرة من رحم حالة السخط العمالي.

وربما كان المثال الأبلغ على ذلك هو حالة الضرائب العقارية، التي قام موظفوها باختيار قياداتهم بأنفسهم بعيدًا عن التنظيم النقابي الرسمي، الذي أثبت فشله في الدفاع عن حقوقهم، بل على العكس كان يعرقلها، مشكلين ما أسموه بـ"اللجنة العليا للإضراب"، بالإضافة إلى تشكيل لجان لتنظيم وتنسيق الإضراب بالمحافظات المختلفة. وهي التي تولت تنظيم التحركات العمالية وتقديم مطالب العمال وعرض قضيتهم على المسئولين حتى تمكنوا من استرداد مستحقاتهم المادية وتنفيذ مطالبهم.

ومن اللافت أن فكرة خلق نقابة مستقلة لم تكن متبلورة في ذهن القيادات العمالية المنظمة للإضراب في بدايته؛ بل ما حدث هو أن الفكرة كانت موجودة في الخلفية الذهنية لدى بعضهم من خلال تجاربهم في العمل العام. وفي أول اجتماع للجنة العليا للإضراب عقب انتهائه، تم طرح قضية مستقبل اللجنة، وهل من الأفضل إلغاؤها تمامًا أم تطويرها ؟ ومن خلال المداولات بدا أن الأغلبية تميل إلى الرأي القائل بتحويل اللجنة العليا للإضراب لقيادة النقابة العامة للعاملين بالضرائب العقارية[٢٣٨].

كما تشير إلى وجود حس تنظيمي لا بأس به لدى شرائح واسعة من المشتركين في الحركات الاحتجاجية في مواجهة الأزمات المشتركة، حتى وإن لم تكن لديهم سوابق في تنظيم إضرابات في فترات تاريخية سابقة. فعلى سبيل المثال، نلاحظ شريحة مثل مالكي وسائقي المقطورات، التي قامت بإضراب مؤثر رغم أنها لم تكن لها خبرة سابقة في ذلك، كما أن طبيعة عمل سائقي الشاحنات تجعل من إمكانية تنظيمهم واتفاقهم على مطالب موحدة أمرًا غير متوقع وغير مألوف.

كذلك، قطاعات مثل الموظفين والإداريين التي ليست لها تقريبًا أية سوابق تاريخية في تنظيم احتجاجات ضد قرارات حكومية. ولكن في بعض الحالات الأخرى، لعبت التنظيمات النقابية الموجودة دورًا لا بأس به في دعم الاحتجاجات، ومن أمثلتها على سبيل المثال نقابة الصيادلة أو نقابة الصحفيين، الأمر الذي يمكن تفسيره بتراخي قبضة الدولة نسبيًا عن مثل هذه النقابات، الأمر الذي يجعلها أكثر قدرة على الدفاع عن مصالح المنتمين إليها.

تراوحت الاستراتيجيات التي استخدمها العمال في الاحتجاجات بين التجمهر والاعتصام والإضراب: فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠٠٨، بلغ التجمهر ٢٥٣ حالة والاعتصام ١٧٤ والإضراب ١٢٢ والتظاهر ٦٠ حالة [٢٣٩]. وفي بعض الحالات كان

---

[٢٣٨] عزة خليل، تقرير عن حلقة نقاشية حول النقابة المستقلة للضرائب العقارية كتجربة للتعددية النقابية عقدتها مجموعة تضامن، يونيو ٢٠٠٩، نسخة إلكترونية http://tadamonmasr.wordpress.com/2009/06/12/taxes/

[٢٣٩] البهجة تشرق مع انتصارات العمال، *سبق ذكره*

بعض العمال المضربين– في حالة تلكؤ الحكومة في تنفيذ مطالبهم– يهددون بإجراءات تصعيديه مثل الإضراب عن الطعام[٢٤٠].

وفي العام ٢٠٠٩، نرى أن حالات التظاهر والوقفات الاحتجاجية بلغت نسبتها ٢٨,١% من مجمل الحالات التي تم رصدها، تلاها الاعتصام بنسبة ٢٦,٨%، ثم الإضراب عن العمل بنسبة ٢٠,٧%، فالتهديد بالاعتصام أو الإضراب بنسبة ١٥,٨%، و الشكاوى ٥,٢%، بالإضافة إلى نسب ضئيلة أخرى لإجراءات أخرى مثل الإضراب عن الطعام وجمع التوقيعات وقطع الطريق واحتجاز صاحب العمل داخل الشركة أو المصنع[٢٤١]

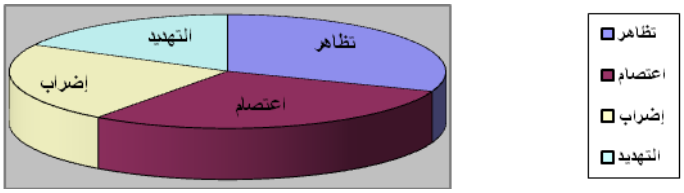

في أغلب الأحوال، كان مقر العمل هو المكان الرئيس لحشد الاحتجاجات. ورغم التضييق الأمني، إلا أن بعض الحركات العمالية كانت تستخدم أماكن العمل والإنتاج كأماكن للحشد والتحريض على الاحتجاج، كما حدث في حالة عمال غزل المحلة أو الضرائب العقارية. إلا أن ذلك اختلف باختلاف القطاعات المشاركة في الاحتجاج، ففي بعض الأحيان، لعبت مقرات النقابات دورًا مهمًا في توعية وحشد المشاركين في حركات الاحتجاج، كما حدث في حالة إضرابات الصيادلة.

وفي هذا الصدد، يمكننا ملاحظة أن هذه الحركات الاحتجاجية رفضت تمامًا الانضواء تحت عباءة أي من القوى السياسية الموجودة على الساحة، من أجل الحفاظ على الطابع "المطلبي" للحركة، وعلى المطالب العمالية الاقتصادية– الاجتماعية العادلة، التي يسهل أن يستجيب النظام الحاكم لها، دون تعريض الحركة الاحتجاجية للتضييق والإجهاض من ناحية. وهناك ملاحظتان في هذا الصدد:

---

[٢٤٠] مصطفى بسيوني وعمر سعيد، *سبق ذكره*.

[٢٤١] http://www.e-socialists.net/node/4961.

- يرى بعض الناشطين والقيادات العمالية، أن عدم التفاعل مع القوى السياسية الموجودة يعد نقطة إيجابية في صالح الحركة العمالية، للأسباب سابقة الذكر، ويستشهدون في ذلك على تجربة الضرائب العقارية الناجحة، لأنها نجحت في تفادي التفاعل مع الأحزاب والقوى السياسية. أما العكس، فيتمثل في تجربة عمال المحلة مع إضراب ٦ أبريل ٢٠٠٨. فمع تلقف بعض القوى السياسية لمبادرة عمال المحلة بالإضراب، تعرضت الحركة العمالية في مدينة المحلة إلى ضربة قوية، وتضييقا أمنيًا قاسيًا[٢٤٢].

- كشفت الاحتجاجات العمالية الأخيرة عن مواطن الخلل والتدهور في الأداء الحكومي حيال العمال والموظفين. فمن ناحية، احتلت احتجاجات العاملين بالحكومة أعلى معدلات، حيث بلغت ٢٦٧ احتجاجًا عام ٢٠٠٧ وحده، مما يدل على تدهور أوضاع العاملين بالحكومة وتعسف الإدارات وفساد السياسات الحكومية. وفي إحصاء مماثل، بلغت الاحتجاجات العمالية أعلى معدلاتها بسبب عدم صرف المستحقات المالية، الأمر الذي يدل على مدى تدهور أوضاع المؤسسات، خاصةً الحكومية، في تعديها على أجور ومستحقات العاملين، كما يؤكد ذلك أيضًا على إهمال وتهرب الجهات الحكومية من تحمل التزاماتها ومسئوليتها في معالجة الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية خاصة بالنسبة للعمال[٢٤٣].

ومن الملاحظ أن الدولة كانت – تاريخيًا– تتعامل مع الاحتجاجات العمالية على أنها ملف أمني بالكامل، فكانت تعهد لقوات الأمن – في أغلب الأحوال– بإنهاء احتجاجات العمال، خلال فترتي الثمانينيات والتسعينيات. والتدخل الأمني من قِبل الدولة لفض احتجاجات العمال، كان يصاحبه– في أغلب الأحوال– تنفيذ مطالب العمال، وإعطاؤهم إجازات مدفوعة الأجر لتهدئة الأوضاع. مما يعني أن قرارات فض الاحتجاجات العمالية لم تكن العوامل الاقتصادية المرتبطة بالإنتاج والمكسب والخسارة تتدخل فيها، بل كانت تتخذ بدوافع أمنية وسياسية فحسب، على أساس أن الدولة نفسها هي صاحب العمل، وأن احتجاجات العمال موجهة ضدها مباشرة. ويمكن ملاحظة تبدل هذه القاعدة منذ إضراب غزل المحلة في ديسمبر2006، فقد كان أول إضراب عمالي ضخم تشهده مصر منذ فترة طويلة، وكانت المفاجأة أن الأمن لم ينهِ الإضراب بالقوة هذه المرة، رغم التهديدات القوية، والضغوط التي مارسها على العمال. واعُتبر هذا استثناءً، حيث كان تدخل الأمن مقتصرًا على الضغوط النفسية والتهديد فقط، وفي حالات نادرة وخاصة فقط – عندما كان النظام يرى أن هناك تجاوزا للخطوط الحمراء– حدث تدخل مباشر. إلا أنه من المهم الإشارة إلى أن ثمة ظروفا موضوعية حالت دون استخدام القبضة الأمنية بنفس القوة في وجه العمال المضربين:

---

[٢٤٢] القاهرة، ١٣ يناير ٢٠٠٩. مقابلة أجرتها الباحثة نادين عبد الله مع نشط عمالي ومدون وموظف بشركة غزل المحلة.

[٢٤٣] البهجة تشرق مع انتصارات العمال"، *سبق ذكره*.

أول هذه الظروف هي التحولات الاقتصادية التي قام بها النظام نفسه، والتي جعلت من الضروري المقارنة من جانب صاحب العمل بين تكلفة الإضراب سواء المباشرة– المتمثلة في خسائر وقف الإنتاج– أو غير المباشرة– من تقوية وضع العمال مستقبلاً– وبين تكلفة المطالب العمالية، والتي تضع في اعتبارها الفترة التي يستطيع العمال مواصلة الاحتجاج خلالها. وهذا ما قامت به الدولة إزاء الاحتجاجات العمالية. ولا ينفي ذلك وجود عوامل أخرى حالت دون استخدام الدولة للعامل الأمني في التعامل مع المضربين، مثل القلق من التشهير الدولي والنقد، خاصةً مع تطور وسائل الإعلام، وعدم قدرة الدولة على السيطرة على الإعلام، وهو ما حدث مثلاً في إضراب أبريل ٢٠٠٨، حيث كانت الأخبار تسري عبر الإنترنت، وخاصة المدونات[٢٤٤]. ومن خلال متابعة إضراب موظفي الضرائب العقارية، يمكن ملاحظة أن الأجهزة الأمنية كانت تقوم بدور بارز في احتواء أو إنهاء الأزمة. ففي بدايتها، كان الأمن يقوم بالتضييق على العمال المعتصمين ومضايقتهم، في محاولة منه إلى فض اعتصامهم. ولكن مع الوقت وثبات العمال على مواقفهم، بدأت الأجهزة الأمنية تلعب دورًا بارزًا في التفاوض مع القيادات العمالية وتقوم بدور الوسيط الذي ينقل مطالبهم إلى وزارة المالية، وينقل استجابات المسئولين عليها إلى القيادات العمالية[٢٤٥].

موجة الإضرابات الأخيرة تميزت بأنها ذات مدد طويلة نسبيًا مما سبق، وإن شهدته مصر طوال تاريخها السابق. ففي الفترات السابقة ، كانت الإضرابات العمالية عملاً عفويًا – إلى حد بعيد– وكانت لا تستغرق أكثر من عدة ساعات؛ خاصةً مع التدخلات الأمنية شديدة الشراسة ، التي كانت تصل أحيانًا إلى اقتحام المصانع وإطلاق الرصاص على العمال المعتصمين[٢٤٦].

ربما كان من اللافت للانتباه أيضًا عدم ترابط تلك الإضرابات العمالية، فمع أنها كانت منظمة بين العمال القائمين بالإضراب، إلا أنها لم تمتد لتربط القطاعات المختلفة. وهو الأمر الذي يمكن ملاحظته في مطالب العمال المحتجين ذاتهم، حيث جاءت مطالبهم فئوية محدودة إلى حد كبير، على اعتبار أن هذا هو الحد الأدنى من المطالب الممكن تحقيقه دون أن تتعرض الحركة للتضييق من جانب الأجهزة الأمنية إذا ما تجاوزت هذا السقف إلى المطالبة بدفع مطالب سياسية أيضاَ.

الخاتمة

---

[٢٤٤]. مصطفى بسيوني وعمر سعيد، *سبق ذكره*

[٢٤٥]. عزة مسعود وعلي زلط، " مجلس الوزراء والداخلية وأمن الدولة.. خطوط حمراء سقطت أمام الاحتجاجات"،جريدة المصري اليوم بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١، http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=88310

[٢٤٦]. مصطفى بسيوني وعمر سعيد، *سبق ذكره*

إن المراحل التي مرت بها الاحتجاجات في مصر حتى الآن تعد تطورا ذاتيا لم يتم بفعل القوى السياسية أو حتى الحركات الاحتجاجية التي تشكلت ذاتها، على الرغم من التطور البنيوي لهذه الحركات وما يمكننا ملاحظته من الابتكار التنظيمي الذي مكن من استيعاب فئات عدة في هذه الحركات، وزاد من القدرة على العمل في ظل التضييق الذي قد تواجهه، وتقديم معظمها لنماذج ديمقراطية منفتحة للعمل السياسي.

كما أن الأنشطة التي قامت بها هذه الحركات على المستوى المحلي أو الإقليمي – قياسًا بعمرها– يعتبر كمًا لا بأس به في ظل الحدود المتاحة والممكنة. وقد حركت مثل هذه الأنشطة العديد من القطاعات في المجتمع، وساهمت في تغيير ثقافة الخوف والسلبية التي ظلت سائدة لسنوات طوال في الشارع المصري. إلا أنه لا يمكننا كما تطرح بعض مناهج دراسة الحركات الاجتماعية النزوع إلى تفسير وفهم هذه الحركات بالتركيز على البنية أو التطور، دون التطرق للعوامل المحيطة. كما لا يمكننا أن نقتصر على البيئة المحيطة كما تطرح مناهج أخرى لتفسير هذه التطور وهذه المراحل. فالعامل الاقتصادي كما رأينا بما شهده من توقعات وتطورات أودت بهذا إلى فجوة توقعات كان عاملا مؤثرا في تطور هذه الحركات، وهو خاصية ترتبط بالوضع الخاص ببلدان العالم الثالث حيث أن فترات طويلة من الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة قد تجعل من الأزمات الاقتصادية مرحلة مؤقتة لا تؤثر في الحركات في هذه الدول التي تنصب أنشطتها على تصحيح هيكل الاقتصاد بشكل عام وإقرار حقوق بداخله. على عكس الوضع عندنا حيث أن الأزمة هي الغالبة وفترات الاستقرار هي المؤقتة وعليه تتأثر هذه التحركات بشدة بما تطرحه السياسات الاقتصادية وتأثيراتها على الحياة اليومية للناس. ويتشابك ذلك مع مساحات الديمقراطية المتاحة على الساحة والتي تمكن هذه الحركات من التطور والتبلور وانتزاع مساحات للحركة، تكون هي محل التصارع مع السلطة التي تحاول سلب هذه المكاسب في فترات بينما تحاول هذه الحركات توسيع هذه المساحة المنتزعة سواء بشكل مباشر أو بالقصور الذاتي مثلما في حالة الانتقال من المرحلة الثانية "مرحلة كفاية وأخواتها" إلى المرحلة الثالثة، مرحلة "الاحتجاجات الاجتماعية". بل إن العامل الخارجي مثلما في حالة التفاعل مع حركة مناهضة العولمة أو تطورات مجال المجتمع المدني وتبلور مناهج العمل الخاصة به دوليا وتأثر المجتمع المدني في مصر بذلك كان له دور بارز في التطور الذي شهدته الحركات الاحتجاجية في مصر.

أما ما يميز حالتنا عن غيرها على المستوى الدولي هي تلك المتعلقة بالوضع الإقليمي حيث كان عنصرا ليس فقط مطورا أو منشطا بل في أحيانا كثيرة محركا للحركات الاحتجاجية وكما شهدنا تعتبر الانتفاضة الفلسطينية الثانية هي صاحبة الفضل في إخراج الشارع المصري من عقال السكون والركود إلى مرحلة الحراك في المرحلة الأولى التي تناولنها في هذه الدراسة وهو عامل قد يكون غائبا في معظم الخبرات الأخرى خارج المنطقة العربية، حيث أن منطقتنا هي منطقة تفاعل دولي كثيف

يؤثر في الأغلب بشكل سلبي على أوضاع مواطني هذه المنطقة من العالم ويكفي أن نشير أن حالتي الاحتلال الباقيتين في العالم هما في منطقتنا تحديدا في فلسطين والعراق.

إن هذه المراحل والتطورات خلقت حالة تراكم التي تعد أولى الشروط تشكل الحركات الاجتماعية، كما أن شرط التواتر قد تحقق في المرحلة الثانية عبر ظهور أخوات كفاية وفي المرحلة الثالثة حيث شاهدنا التحركات العمالية التي ارتبطت بحركة عمال المحلة، وتلك التحركات الخاصة بالموظفين العموميين بعد نجاح تجربة عمال الضرائب العقارية. كما أن مأسسة هذه الحركات قد تبلورت عبر المراحل الثلاث ففي المرحلة الأولى والثانية كان تكون اللجان والتنظيمات بهدف التحرك وتنظيم وقيادات الاحتجاجات إلا أن المرحلة الثالثة قد بدأت بتشكل اللجان أو التنظيمات من داخل الحركات ذاتها بهدف التفاوض أو تنظيم العمل الاحتجاجي وانتهت هذه المرحلة إلى ضرورة تشكل تنظيمات ومؤسسات نابعة من الاحتجاجات ذاتها بهدف الحفاظ على المصالح المكتسبة والدفاع عن الفئات المحتجة مستقبلا، وتبلور ذلك في فكرة النقابات المستقلة التي طرحها موظفو الضرائب العقارية، واللجان النقابية التي شكلها بعض عمال المصانع المحتجة. وهو ما يبشر بالتحول للشرط الرابع للتشكل الحركات الاجتماعية وهو تبلور المطالب المشتركة في صورة مطالب بعيدة المدى تصحح الهياكل القائمة وليس فقط التحصل على مطالب آنية.

ويظل الربط بين السياسي والاجتماعي هو شرط اكتمال هذا الركن الخاص بتبلور المطالب، وهو ما يهدد تطور هذه التحركات، حيث فشلت القوى السياسية التقليدية حتى الآن في الاشتباك بجدية مع هذه التحركات. فإما أن تطور هذه القوى من نفسها بما يتلاءم مع هذه الأوضاع، أو أن تفرز هذه التحركات قيادتها السياسية من رحم الواقع، لتشكل نخبة بديلة لتلك الموجودة على الساحة فتتحول بذلك هذه التحركات الاحتجاجية إلى حركات اجتماعية ذات ثقل في الواقع يؤثر فيه إيجابيا في تحقيق مطالب والحفاظ على حقوق الشرائح التي يمثلها، ويساهم في تطور المشهد السياسي المصري ، أو سيكون مآل هذه الجهود العودة لنقطة الصفر وإهدار التراكم والخبرات التي تكونت على مدار السنوات العشر الأخيرة والعودة إلى حالة ركود شبيهة بتلك التي عشناها في تسعينات القرن الماضي.

الفصل الخامس

الحركات الاحتجاجية في البحرين

"الجديد" في حركة المجتمع السياسي في البحرين

التنازع على المكان...والمكانة

د.هبة رءوف عزت*

مدرس العلوم السياسية بجامعة القاهرة ومحاضر زائر الجامعة الأمريكية بالقاهرة

حين يطالع الباحث السياسي ما هو متاح من أدبيات سياسية عما يجري في البحرين، فإنه غالبًا سيجد رصدًا وتحليلاً لما يسمى الإصلاح السياسي في البلاد في إطار أعم مما كتب وما يزال يُكتب، عن التحول الديمقراطي في العالم العربي، أو يعثر على تقويم للتجربة البرلمانية الحديثة التي أتت بعد الإصلاحات التي أعلنها النظام مع مطلع الألفية الجديدة، أو يرصد التحول من انتفاضات التسعينات والمواجهات العنيفة التي جرت إبانها ويقارنها بما حدث من منح حرية حركة أوسع للقوى السياسية– وإن بقيت أسيرة قانون الجمعيات، حيث أنه لا يوجد قانون للأحزاب في البحرين–، أو يرصد تنامي " مؤسسات المجتمع المدني " من روابط وجمعيات أهلية وحقوقية واجتماعية–أيدلوجية أو مذهبية أو نسائية وغيرها–، أو ينظر في الانقسام السني الشيعي أو تقارير عن حركات الشغب التي تحدث بين الحين والآخر.

لكن مشهد البحرين في واقع الأمر أكثر تعقيدًا، فمطالعة الواقع في البحرين ومشاهدته عن كثب والتجول في مساحات تلم الجزيرة الصغيرة، توضح بجلاء أن البحرين على صغرها تحوي الكثير من المتناقضات، وتتحدى الكثير من الافتراضات، ويمتلئ مشهدها بزخم غير عادي على مستويات متعددة، رغم أن سطح الأمور قد لا يوحي بذلك، وقد يخرج الباحث من دراستها بنتائج تصلح للمقارنة مع حالات أخرى، كما قد تساعد لصغر حجم مجتمعها على رؤية أفضل لتحولات سياسية واجتماعية قد تكون أكثر غموضًا في الكيانات السياسية العربية الأكبر حجمًا.

ونظرا لأن التسعينات التي كان هناك فيها حركة احتجاج واسعة النطاق ومصادمات ومواجهات قد تم دمجها –بدرجة ما– في النظام السياسي منذ استفتاء ٢٠٠١ وصدور دستور ٢٠٠٢، رغم التحفظات على طريقة إصداره ومضمونه، ، فإن السؤال الذي قد يتبادر إلى الذهن هو: هل هناك حركات اجتماعية جديدة في البحرين؟

---

* تم الانتهاء من كتابة هذه الدراسة في مرحلتها الأخيرة أثناء زيارة بحثية لجامعة بيركلي في كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية يناير/فبراير ٢٠١٠، وتشكر الباحثة مركز دراسات الشرق الأوسط بالجامعة على استقباله لها كباحث زائر وما أتاحه لها من إطار أكاديمي وبحثي كي تتفرغ لإنهاء هذا البحث بجانب عدة أوراق بحثية أخرى تدور كلها حول تطوير اقترابات نظرية جديدة لدراسة الحركات الاجتماعية والسياسة في العالم العربي. وتذكر الباحثة بالشكر محمد فضالي ورابحة علام على المساعدة في جمع بعض المادة الخلفية عن الواقع السياسي في الخليج العربي عند كتابة المسودة الأولى لهذا البحث.

وفي دولة بهذا الحجم وبتركيبة قبلية وتحالفات إقليمية (خاصة مع السعودية) ودعم دولي نتيجة موقعها الاستراتيجي (القاعدة العسكرية الأمريكية، ومواجهة الشواطئ الإيرانية، فإن تطبيق كل نظريات الحركات الاجتماعية، من اقتراب العملية السياسية بمدارسه المتنوعة(تعبئة وتفعيل الموارد – هيكل الفرص السياسية المتاحة– والتأطير الثقافي)، إلى مدرسة الحركات الاجتماعية الجديدة التي تركز على سمات أبعاد السياسة الحضرية urban politics، وعين أخرى تبحث عن طبقات النشاطية والانخراط political and social agency التي يمكن أن يمارسها الناس في نظام يملك سجلاً ثقيلاً في انتهاك حقوق الإنسان والتعذيب، فضلاً عن الاستبعاد والتهميش لقطاع واسع من المواطنين، وغيره من الأمور التي سيناقشها هذا البحث.

وربما يكون الأولى في ظل ما سجلته من ملاحظات أن يسأل المرء : لماذا لا توجد حركات اجتماعية جديدة في البحرين بالمعنى الواسع الذي شهدته حقبة التسعينات سواء معرضة في الخارج أو احتجاجات في الداخل؟ أو ما "الجديد" في البحرين فيما وراء الحركات بالشكل الذي نتوقعه أو نتصوره مع تنامي حركات جديدة في كثير من بلدان العالم العربي الأكبر حجمًا والأكثر تعقيدا في بنية الدولة وتاريخها؟

وتشغل قضية "الشكل" أهمية كبرى في عين الناظر للواقع السياسي، وقد يتم تجاهل أو تهميش ظواهر هامة، لأنه لا ينطبق عليها الشكل الذي "نتخيله"، فتصورات المتوقع هي التي تحكم تصنيف الحركات الجديدة ورؤيتها في واقع قد تكون فاعلة فيه، لكنها خافية على من يدرس هذا الواقع بشروط واقع آخر تولدت فيه النظريات المهيمنة التي تستبطن افتراضات عن منطق وأدوات وصيغ الحركات الاجتماعية– قديمها وحديثها–.

من هنا تنطلق هذه الدراسة من محاولة للجمع بين رصد الجديد في تجليات ذات الشكل (حركة واضحة التركيب والغايات)، وأخرى لها شكل غير سياسي لكنها تلعب دورًا على الساحة السياسية، وثالثة لا تعرف نفسها بأنها حركة سياسية وتستعيض عن ذلك بالتركيز على مطالب مهنية أو نقابية أو حمائية لفئة أو طبقة أو طائفة ما، لكنها في النهاية قد تغدو أهم أثرا وأمهر مناورة من الحركات المنظمة ذات الشعارات والأشكال.

لذا فالتراوح بين الشكلي وغير الشكلي formal and informal، هو مدخل مهم في التحليل، علمًا بأن كل الجمعيات السياسية في البحرين بالمعنى السياسي الدقيق، هي بلا شكل حزبي لأن البحرين ليس به قانون أحزاب، ولكنه يتيح لها وهي في الأصل جمعيات مدنية واجتماعية وثقافية بدرجة كبيرة أن تخوض الانتخابات، وهو ما يضع الكثير من المحاذير على علاقتها بالنظام وقت الأزمات، ويرفع في الوقت ذاته قدرتها على الحشد والتعبئة.

وغني عن البيان أن الشكل والفاعلية والوظائف والأدوات التي تستخدمها القوى المختلفة في أي مجتمع رهينة طبيعة هذا المجتمع في مساره التاريخي والصيغ المتنوعة لتطوره الاجتماعي وسياقاته الإقليمية والدولية، من هنا فـ"الشكل" قد يكون ديوانية في مجتمع خليجي، أو اعتصامات، أو تسييسا للتجمعات الدينية الطقوسية (التي في المذهب الشيعة هي معبأة ثقافيًا بالسياسة ورموزها)، أو عرائض أو إضرابات، أو سعيًا لاختراق القيود المكانية والاجتماعية المفروضة عند انفتاح مدن بحجم المنامة على سوق المال والعمل العالمي، في حين تأخذ أشكالاً مختلفة في حال المدن الكوزموبوليتانية الضخمة مثل القاهرة. فالسياق المديني يجب أن يبقى في خلفية وعينا، وكذا السياق الإقليمي والدولي.

أي تداخل وتقاطع خرائط الذات الثقافية والطائفية مع خرائط المكان وتحولاتها– نموًا أم هندسة اجتماعية قسرية– وخرائط التحالفات النخبوية والاستجابات التعبوية الشعبية وما بين هذه الخرائط من خطوط تماس أو مناطق عازلة.[٢٤٧]

---

[٢٤٧] . هناك نوعين من التنوع في فهم "الأشكال" أو التشكل وتجلياته ومستوياته في الدراسات الاجتماعية المتعلقة بسياقنا هذا، تحولات الشكل بالمعنى الحضري في المدن والمتعلقة بحياة الناس السياسية في مرحلة الرأسمالية المتأخرة، وهذه لا تنفك عن فلسفة التخطيط العمراني وما تخلقه المدن من مساحات تمتلئ بصيغ تفاعل متنوعة، وهذا تحدث عنها لويس مامفورد ولويس ويرث في بدايات القرن العشرين وغيرهم ممن تلاهم مثل لوفيفر وكل من نظروا للمدن الحداثية، والأخرى هي التفاعل الاجتماعي والسياسي الذي يخلق مساحات الثقة في المجتمع وهذه يتحدث عنها علماء الاجتماع، وقد يبدو من اليسير ترجمة الشكل الجديد أو الموازي أو الـ"غير دولة" وصيغه الرخوة بمصطلح اللارسمية كما فعل علماء الاقتصاد في وصف الاقتصاد غير الرسمي والسكن غير الرسمي، لكننا نتحفظ جدًا على تلك التسمية لأنها توحي بأن ما هو قانوني وسيادي متعلق بالنظام القانوني المهيمن والسائد هو أكثر شرعية وأكبر وزنًا وأن غير الرسمي هامشي–غير منظم–محدود وأقل فاعلية. والحالة في العالم العربي خاصة في الخليج على العكس من ذلك تمامًا.

حول الحياة الحضرية والمدينة وصيغ التفاعل راجع:

Lewis Mumford," What is a City"(1937), in:Richard T. LeGates and Frederic Stout, The City Reader,London:Routledge,2007,pp.85-89; Louis Wirth, "Urbanism as a Way of Life", in: Ibid.,pp.91-97;Nezar AlSayyad, "Uban Informality as a Way of Life",in; Nezar AlSayyad and Ananya Roy (eds.),Oxfors:Lexington,2004,pp7-32;Barbara Misztal, Urabn Informality :Social Theory and Contemporary Practice,London:Routledge,2000,pp.17-46.

وحول تطوير صيغ لفهم الحركات الجديدة باعتبارها خروج بالسياسة من المؤسسية للشارع ومن الزمن الممتد للفعل اليومي راجع كتابات آصف بيات التي تقارن بين الحالة المصرية والإيرانية والتي قد لا تنطبق بدقة على البحرين لاختلاف هما اقتصاد النفط والدولة الريعية من ناحية، والطبيعة القبلية والانقسام المذهبي للمجتمع البحريني، لكنها قد تلقي بعض الإضاءات المفيدة، أنظر:

Asef Bayat, Life as Politics:How Ordinary People Change the Middle East, Cairo: AUC Press,2009.

ومن المفيد مراجعة نص إيرفنج جوفمان "تمثلات الذات في الحياة اليومية" لأنه يشرح بعد علم النفس الاجتماعي في الحضور في المجال العام، وهو مفيد في سياق تحكمه الطائفية:

ولكي نتحدث عن حركات اجتماعية جديدة شهدت العقود الأخيرة تناميا في الاهتمام بالحركات الاجتماعية باعتبارها تعكس تحركات الناس لحل مشكلاتهم نتيجة الشعور بالتهميش، مع تراجع الكثير من الزخم الأيديولوجي المشاريع الفكرية، وتخلي الدولة عن أدوارها. وتتراوح هذه الحركات بين حركات صغيرة لا تتعدى العشرات أو المئات في بعض النظم الاستبدادية، وقد تتسع لتضم أعضاء عبر الحدود القومية وتشكل حركات تغيير عالمية النطاق كحركة مناهضة العولمة وحركة "ضد الحرب" وغيرها، وقد وصف البعض هذا الشكل[٢٤٨] من العمل الجماعي المنظم بـ "القوة العظمى الأخرى في العالم". [٢٤٩]

من الناحية العملية نرى الاهتمام بالحركات الاجتماعية على مستوى الدراسة والبحث في العالم العربي على خلفية ما تشهده مجتمعاتنا من حراك تمثل في مجموعات احتجاجية واجتماعية وموازية، قامت بها فئات متنوعة الحجم من العمال والطلاب والمثقفين والفلاحين وأصحاب المصالح المختلفة، ضمن تعبيرات احتجاجية على ما لحق بهذه الفئات من أضرار تتعلق بمفردات الحياة اليومية، واحتجاجًا على ما يعيشونه من أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية نتيجة الخيارات الاقتصادية والسياسات العامة للدولة في مرحلة السوق الحرة والانفتاح على السوق الرأسمالي العالمي، أو نتيجة استمرار التهميش والقمع وتجاهل مطالبها، والفساد السياسي والبطش الأمني، بما يضر بمصالح تلك الفئات من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو المهنية.

يصبح السؤال هو: إلى أية درجة يمكن التحركات الجماعية بمسمى "حركة اجتماعية" ؟ فهل هي حركات بالمعنى الذي يطلق عليها هذا الوصف تقليديا من حيث الحجم مثلاً، أم أن الحجم لا يهم؟ وهل يكفي أن تتسم الاستراتيجيات التي تتبعها بالرخاوة والسيولة مقارنة بالحركات التي كانت في النصف الأول من القرن العشرين حتى نطلق عليها حركة؟ ثم ما معيار الاجتماعية؟ هل هو الحركة في المجال العام بشكل مرئي واضح (أعمال شغب أو مظاهرات منظمة؟)، أم يجب أن تكون مدنية، بمعنى أن تتجاوز الفواصل العرقية والدينية والعشائرية فتكون "حداثية" بشكل ما؟

---

[٢٤٨] . تشغل قضية "الشكل" أهمية كبرى في عين الناظر للواقع السياسي، وقد يتم تجاهل أو تهميش ظواهر هامة لأنه لا ينطبق عليها الشكل الذي "تتخيله" فتصورات المتوقع هي التي تحكم تصنيف الحركات الجديدة ورؤيتها في واقع قد تكون فاعلة فيه لكنها خافية على من يدرس هذا الواقع بشروط واقع آخر.

[٢٤٩] ربيع وهبة، "الحركات الاجتماعية"، ورقة العمل المعدة لهذا الكتاب. ص ١.

هناك اختلاف الرؤى البحثية حول طبيعة الحركات الاجتماعية فيتم رؤيتها عبر طيف واسع من التحليلات كما ذكرنا، وأشكال متنوعة من التجليات قد يكون بدايتها الحشد للتوقيع على التماس أو عريضة، وانتهاءً بالتغيرات الكبرى التي قد تؤدي لتغيير النظام برمته (الثورة البرتقالية نموذجًا). ويلمح الباحث أن هناك افتراضا ما مستبطن في كثير من الأدبيات، وأن الحركة الاجتماعية الجديدة لا بد أن تتطور لتأخذ شكلا قديما، أي تنمو من كونها جديدة للتحول لحركات أكثر "استقرارًا ومأسسة"، وهو ما تصبو إليه الحركات في الأنظمة التي تفتقر لتعددية سياسية حيث يكون غاية تلك الحركات خلق مساحات وانتزاع تلك الشرعية عبر الصيغ المتنوعة التي تتبناها للنشاطية الاجتماعية والسياسية. هناك أيضًا بعدان يمكن التساؤل بشأنهما في دراسة الحركات الاجتماعية بعد استعراض كل النظريات:

- فهل الحركة الاجتماعية الجديدة تقوم على فكرة التوقيت؟ أي أنها تتحرك في الزمن القصير للحصول على مكاسب، ثم تسلم الأمر إما لتأسيس كيان منظم، أو لمتابعة المصالح عبر كيانات قائمة بالفعل (مثل العلاقة الملتبسة بين الإضرابات العمالية الحرة ونقابة عمال مصر في الحالة المصرية مثلاً؟
- وهل هناك مساحات مستجدة تنشط فيها تلك الحركات تتسم بالجدة في ظل التضييق الأمني والتركيبة السكانية؟

تلك الورقة تسعى للإجابة على تلك الأسئلة.

إطلالة على عقد من التحولات

كانت البحرين قد استقلت ١٩٧١ لكن سبق الاستقلال نشاط سياسي كبير، حيث تعددت صيغ الاحتجاج السياسي في شكل انتفاضات متوالية، كما شهد القرن منذ بدايته الكثير من التمرد على النظام الحاكم في ظل الاحتلال، في العشرينات والثلاثينات والخمسينات والستينات، وكان الشعب يطالب بالاستقلال تارة، ويطلب تدخل البريطانيين لدعم بعض المطالب الحقوقية تارة أخرى، (كما كان الحال في النموذج السياسي المصري قبل الاستقلال- مع ملاحظة اختلاف تكوين البنية السياسية)، وقد صدر دستور البلاد بعد الاستقلال في ديسمبر ١٩٧٣ وينص على نظام حكم ديمقراطي يعطي السيادة للشعب وتأسيس مجلس نيابي هو المجلس الوطني، وأورد مجموعة من الحريات العامة، وتم تشكيل المجلس بالانتخاب من ٣٠ عضوا بالإضافة لأربعة عشر شخصا بالتعيين، لكن ما لبث أن صدر مرسوم أميري بحل المجلس عام ١٩٧٥.

ورغم أن التجربة الديمقراطية واجهت التعثر منذ البداية، لكن المعارضة لم تتوقف بين ١٩٧٥ و١٩٩٠ بوجود عدة أحزاب ناشطة داخل وخارج البلاد، منها حزب الدعوة وحركة أحرار البحرين وحركات قومية وليبرالية، ومن أجل احتواء المعارضة والضغوط الخارجية وحرب الخليج وتداعياتها، و أنشأ الأمير مجلسًا للشورى بعد أن بدأت المعارضة من كل الأطياف في

التكتل وتنظيم الاحتجاجات وتجميع التوقيعات ١٩٩٢على عريضة تطالب بالمشاركة السياسية والحريات وعودة الحياة النيابية، ووقع عليها حوالي ٣٥٠ شخصا، وسلمت للأمير الذي "وعد خيرا" ولكن الأمور بقيت على ما هي عليه، ثم انفجرت الأوضاع ١٩٩٤ وبدأت بتظاهرات للعاطلين عن العمل، ثم قامت مجموعة من القيادات السياسية بصياغة عريضة وقع عليها ثلاثة وعشرون ألف مواطن ومواطنة، تطالب بعودة الحياة النيابية وإطلاق سراح السجناء السياسيين وعودة المبعدين وإلغاء قانون أمن الدولة، لكن السلطات رفضت استلام العريضة (وصار ذلك عادة حتى يومنا هذا)، كما تقدمت ٣٥٠ سيدة بعريضة نسائية للمطالبة بالمشاركة السياسية للمرأة، وتم تجاهلها كسابقتها، وبقي الوضع متأزمًا والمواجهات حادة حتى تولى الأمير (الملك الحالي) الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الحكم مارس ١٩٩٩، فأطلق مبادرة إصلاحية عام ٢٠٠٠، وتجاوب معها المواطنون، وصوت ٩٨ من المواطنين على الميثاق الذي رسم ملامح مسيرة الحكم وشكل النظام مستقبلا في مبادئ عامة.

وشهد المشروع الإصلاحي تناميا ملحوظا وجهودًا تشاورية واسعة مع القوى السياسية، لكن التعديلات الدستورية التي جرت في فبراير ٢٠٠٢ جعلت الملك هو "رأس الدولة، والممثل الأسمى لها، وذاته مصونة لا تمس، وهو الحامي الأمين للدين والوطن ورمز الوحدة الوطنية". وهو وحده المختص بتعيين رئيس الوزراء والوزراء والسفراء والمحافظين والقضاة وأعضاء مجلس الشورى وأعضاء المحكمة الدستورية وقادة القوات المسلحة والأمن والحرس الوطني. ويحق له وحده إعفاء هؤلاء من مناصبهم. وللملك حق اقتراح القوانين وتعديلها. وله أيضًا حق إبرام المعاهدات مع الدول الأخرى دون الحاجة إلى موافقة البرلمان. وهو صاحب القول الفصل في أي خلاف ينشأ بين السلطات الثلاث. ويقسّم الدستور الجديد البرلمان إلى مجلسين متساويي العدد والسلطات: مجلس نواب منتخب انتخابًا مباشرًا، ومجلس شورى يعين الملك أعضاءه. ويضع الدستور الجديد قيودا على سلطة البرلمان وصلاحياته. فمع أن للنواب حق اقتراح مشاريع القوانين، إلا أنه يخص الحكومة وحدها بحق صياغة مشاريع القوانين وطرحها للتصويت. وهو يعطي للملك الكلمة الفصل في أي خلاف تشريعي.

وبالإضافة إلى ذلك، وحسب المرسوم الأميري الصادر في تموز/ يوليو ٢٠٠٢، لا يحق للبرلمان التداول في أي شأن أو إجراء اتخذته الحكومة قبل ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢، تاريخ الجلسة الافتتاحية للبرلمان"، وقد ضربت عرض الحائط بمقترحات القوى بشأن دور المجلس النيابي وقوانين الحريات، حيث نص على أن تكون السلطة التشريعية من مجلسين،

أحدهما منتخب والآخر معين، وفي حال الخلاف يجتمع المجلسان وصوت رئيس المجلس المعين هو الذي يرجح عند تعادل الأصوات، وأعطى الدستور صلاحيات واسعة للملك للتدخل في السلطة التنفيذية.[٢٥٠]

لقد باغتت تلك الخطوة التي قلصت الطموحات بعد عام من ازدهار العمل النقابي والعمالي والمدني والسياسي كل القوى، وطالبت بالعودة لدستور ١٩٧٣، لأن التحول لملكية دون إقرار دستور يحفظ للشعب سيادته إخلال بالميثاق وبآمال النضال الطويل التي علقها الجميع على وعود بدستور يلتزم بالميثاق الذي صوت عليه الشعب.من هنا دشنت القوى المعارضة حركة جماهيرية دستورية تبنى على نضال حركة التسعينات[٢٥١]، وتحالفت جمعيات الوفاق والعمل الديمقراطي والعمل الإسلامي والتجمع القومي والمنبر التقدمي والوسط ودعت لمؤتمر حضره مائة ألف مواطن قبل الانتخابات النيابية وأعلنت مقاطعة الانتخابات.

وتراكمت الجهود لينعقد مؤتمر دستوري في فبراير ٢٠٠٤ نتج عنه عريضة بمطالب دستورية، ثم مؤتمر ثان في مارس ٢٠٠٥ وتم جمع عشرات الآلاف من التوقيعات على العريضة ورفض الديوان الملكي مجددا استلامها، ثم تفرقت الجهود واختلفت التوجهات وقررت العديد من الجمعيات في النهاية القبول بالأمر الواقع وخوض انتخابات ٢٠٠٦.[٢٥٢]

ولقد نشأت في البحرين بعد مبادرة الإصلاح في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٤ وحدها ١٥ جمعية سياسية لم يكن مرخصا لها بالعمل بالسياسة، لكنها صارت المنصات السياسية للقوى الداخلية التي عادت قيادات معظمها من الخارج للمشاركة في تغيير الواقع السياسي، وأبرزها بحسب التصنيف الأيديولوجي وعدد المقاعد :[٢٥٣]

جمعية المنبر الوطني الإسلامي (إخوان/٧)–جمعية ميثاق العمل الوطني (حكومية/١)–جمعية التجمع الوطني الديمقراطي (بعث/١)– جمعية الشورى الإسلامية (سنية معتدلة/١)–جمعية التجمع الوطني الديمقراطي (يسار/١)–جمعية الأصالة الإسلامية(سلفية/٥)– جمعية الإخاء الوطني (ليبرالية)–جمعية التجمع الوطني الدستوري(ليبرالية/٢)–جمعية الفكر الوطني الحر(ليبرالية/٢)–جمعية العمل الإسلامي(شيعية)–جمعية الوفاق الوطني (شيعية/١٧) جمعية العدالة والتنمية (منشقة عن الوفاق) جمعية العمل الوطني الديمقراطي(يسار)، جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي (يسار/عضو واحد)–جمعية المنتدى

---

[٢٥٠] . أحمد منيسي، "الإصلاح السياسي في دول الخليج:حالتي قطر والبحرين"، في:صلاح سالم زرنوقة ومصطفى كامل السيد(محررين)، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، القاهرة: مركز دراسات الدول النامية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٦ن، ص ١٣٨–١٦٤.

[٢٥١] . أحمد الشملان وآخرون، الحركة الدستورية:نضال شعب البحرين من أجل الديمقراطية، البحرين: دار الوحدة، ١٩٩٧.

[٢٥٢] . عبد النبي العكري، "الحركة الجماهيرية في البحرين:الآفاق والمحددات"، في:علي خليفة الكواري(محرر)، ص ١٤٣–١٤٦.

[٢٥٣] أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في البحرين، رسالة ماجستير، معهد البحوث العربية بالقاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٦٥–١٩١.

د.عمر الحسن، المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجين القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٥، ص ١٢٣–١٢٥؛

(ليبرالية)–جمعية الرابطة الإسلامية(إسلامية شيعية/٣)–جمعية الوسط العربي الإسلامي الديمقراطي(إسلامي وسطي/ناصري)–جمعية الرسالة.

من الإصلاح إلى الاستملاك : الهيمنة على المكان والذاكرة

وصلت الإصلاحات السياسية في البحرين إلى نقطة الجمود رغم الانتخابات التي جرت ٢٠٠٦، لأن دستور ٢٠٠٢ والمراسيم التي تصدر وحزمة القوانين المقيدة للحريات تجعل من الصعب أن تتطور تلك التجربة الإصلاحية للأمام، لكن المجتمع البحريني لم يتوقف عن النشاطية والفعل، ويمكن التعمق في فهم ما يجري على الساحة البحرينية عبر متغيرين هامين من الناحية التحليلية المكان والزمن (الذاكرة)، وهو ما سيفيدنا في تحديد المساحات التي سنبحث فيها عن "ما هو الجديد" في المجتمع السياسي في البحرين.

فالجديد في الاجتماع والسياسة يتطلب إحاطة بالجديد في الهيمنة على الثروة والسلطة، والهيمنة على المعرفة (أحيانا بالمعنى التاريخي العميق وأحيانًا بالمعنى المعلوماتي في حده الأدنى).

من هنا تثور قضيتان، هما الأهم وخيط البداية في فهم المجالات والمساحات المتاحة للفعل الاحتجاجي والاجتماعي والمطلبي في البحرين في الأعوام الأخيرة، هما **الدفان والتجنيس**، وهو ما يساعد على إدراك صيغة وطبيعة الحركة التي فرضتها شروط اللحظة التاريخية في البحرين.

ردم البحر أو "الدفان" ليست مشكلة بيئية فقط ولا هي مسألة تخص الصيادين الذين يمتد احتجاجهم لعقود فحسب، ولا هي مسألة سعي الأسرة الحاكمة للسيطرة على مزيد من الثروة والاستئثار ومراكمة رأس المال وفتح السوق العقاري للاستثمار الخليجي والأجنبي، لكنها تعكس اقتران عقلية الاستبداد بطبائع الاستملاك كما وصف نادر كاظم في وصف الحالة البحرينية.

فخلق مساحات للثروة العقارية وأرض للنخبة من خلال دفن مساحات واسعة من الشواطئ دون إطار قانوني واضح، والتشجيع على ذلك دون مراعاة حق السكن والوصول للشاطئ لسكان المناطق الساحلية خاصة قرى الشمال الفقيرة التي تعتمد على حرفة الصيد ذات الأغلبية الشيعية، والصمت المريب الذي يحيط بهذا الإتلاف للثروة البيئية والسمكية من قبل المنظمات الدولية يدعو للتوقف، ويثير العديد من علامات الاستفهام .

وتعود هذه المشكلة إلى مطلع الثمانينات حينما قامت الحكومة بعملية ردم ودفان البحر في منطقة النبيه صالح، الغنية بمصائد الروبيان، وسنجد في التقارير الدولية حديثا في الألفية الثانية عن منع صيد الروبيان لفترة، كي لا يتم هدره كثروة بحرية، بدون أي إشارة في تلك التقارير لتدمير تلك الثورة بسبب الدفان وليس بسبب كوارث طبيعية أو أسباب غير

معلومة.[٢٥٤] لكن الأمر لا يتعلق فقط بالأسماك التي تصرح جمعية الصيادين في البحرين أنها هبطت من ٤٠٠ نوع أسماك إلى ٥٠ فقط (لا تذكرها تقارير)، بل يتعلق بتحويل ملكيات أراضي الدفان دون وثائق، وتخصيص الأراضي دون تسجيل، فالدفان هو تطويق لأمكنة الفقراء وتهميش لمساحاتهم سياسيا واجتماعيا بل واقتصاديا، ويخنق البيئة ويعكس الاستئثار بالملكية لتلك الأرض من قبل الأسرة الحاكمة بنسبة ترفعها بعض التقارير إلى ٩٨% من الدفان في البحرين (فضلاً عن سيطرتها على ملكية معظم الجزر الصغيرة).

فجزء كبير من المشكلات السياسية، فضلا عن الصدامات التي تعاني منها البحرين في قرى الصيادين والقرى الفقيرة التي تعاني من نقص الخدمات، سببها سوء التصرف في الأراضي والتي كان يمكن أن تمثل عائدا للدولة بالمليارات، ينصرف إلى دعم تلك الخدمات –خاصة الصحية منها والسكن– التي ما زالت كثير من المناطق محرومة منها، في حين يتواصل التجنيس وتستمر جهود توفير السكن والقروض والوظائف للمجنسين.

فتحويل ملكيات الأراضي دون وثائق هو دليل على عدم توزيع الثروة بعدالة ومن دون قانون، وعدم وجود محاسبة، مما خلق في البحرين بالتوازي مشكلة سكن، حيث أن أرض الدفان يتم تخصيصها للمشروعات الاستثمارية أو للسكن الفاخر الذي لا يمكن أن يقدر عليه إلا المستثمرون من الخليج والشركات العقارية الكبرى المحلية والخليجية والدولية. فلا ناقة للمواطن الأصلي في هذا الأمر ولا جمل، ناهيك عن تبوير الأراضي الزراعية لتأثير الدفان على المياه الجوفية، فخليج توبلي الشهير قد جف تقريبا ومعظم العيون العذبة التي كان يعرفها أهل البحرين في الأجيال السابقة لم يعد لها وجود، وانكمشت الزراعة إذا لم تكن قد انتهت تقريبا في حين تعاني مهنة الصيد من مشاكل جمة.

والطريف في الحالة البحرينية أن هناك لجنة التحقيق في أملاك الدولة العامة والخاصة ولكن يقتصر عملها على التحقيق منذ ٢٠٠٢ فقط كما ينص الدستور.

---

[٢٥٤] راجع التقارير التي تبدو محايدة لمنظمة الأمم المتحدة للزراعة والأغذية ومنها التقرير الدوري ٢٠٠٥ وصفحة البحرين على موقع المنظمة والتي تذكر أن عدد الصيادين الممتهنين للصيد يبلغ ٤٢٠٢ صياد وأن الصيد يسهم بأربعة من عشرة بالمائة من الناتج القومي للبحرين وأن البحرين لها مستقبل في مجال المزارع السمكية !

Bahrain. National Aquaculture Sector Overview Fact Sheets. **Text by Shams, A.J.** In: *FAO Fisheries and Aquaculture Department* [online]. Rome. Updated 1 February 2005
http://www.fao.org/fishery/countrysector/naso_bahrain/en
http://www.fao.org/fishery/countrysector/FI-CP_BH/en

فالدفان أدى لنشأة سوق عقارية فوق قدرة المواطن المالية، والذي ينتظر إسكان الدولة لسنوات طويلة قد تمتد لعشرين سنة، في حين يحصل المجنس على السكن في وقت قياسي. والتجنيس لا يقتصر فقط على منح الجنسية بل هو أيضًا في حالة البحرين يتضمن توفير رعاية ورفاهة لا تتوفر للمواطن خاصة في القطاعات الأمنية (الشرطة والجيش)، والبحرين يعاني من فقر الخدمات الصحية، في حين هناك مستشفيات خاصة لقطاع الأمن للمجنسين الذين يشغلون معظم وظائف هذا القطاع.

والحق أن التفكير في "طبائع الاستملاك" وفي "استعمالات الذاكرة"، وهما المفهومان اللذان قدمهما نادر كاظم الباحث البحريني، كمفهومين من منطلق ثقافي وأنثروبولوجي، قد يعين الباحث على التعمق في فهم ما يجري في البحرين، وبالتالي التجليات الاجتماعية والسياسية لما نسميه "النشاطية الجديدة" لو تم تطويرهما تحليليًا في فهم الاجتماع السياسي، ولفك الالتباسات والخفايا في المشهد البحريني يصبحان مدخلا مهمًا في الحقيقة للربط بين قضيتي "الدفان" و"التجنيس"، فكلتاهما وجهان لعملة واحدة، هي نقض مفهوم الدولة لصالح الطائفة المهيمنة والأسرة الحاكمة. فإذا كانت الدولة أرضا وشعبا وحكومة(والأرض والشعب معطيات والحومة تتغير)، فقد جنح حكم آل خليفة الحاكم إلى إعادة تشكيل الجغرافيا البحرينية بخلق "أرض جديدة" عبر الدفان لها قيمة اقتصادية وعمرانية أعلى، وتهميش مساحات الأراضي والثروة والنشاط الاقتصادي لغالبية الشعب، وإذا كانت الدولة في الجانب الآخر تعني الشعب الذي يسكن فوق هذه الأرض، وله حقوق المواطنة التي تتضمن حقًا تاريخيًا، فإن التجنيس ينقض هذا الحق بإعادة صياغة التشكيل الثقافي والعرقي والمذهبي، خاصة أنه يقدم غير المواطن على المواطن في التمكين من بعض الثروة ومن العمل ومن السكن ومن الخدمات العامة، ويوظف المجنسين في القطاعات الأمنية لتحقيق استقرار النظام لا لحماية المواطن، ومع تغيير متعمد الأرض والشعب يكرس النظام الحاكم قبضته على السلطة.

ويرى نادر كاظم أن فكرة الطائفية بما هي من مجموعة ممارسات تمييزية تقوم بها جماعة مهيمنة ضد جماعات مهمشة، فكرة شائعة بدرجة تصعب مقاومتها، إلا أن الصحيح أن هذا الوجه من الطائفية ليس إلا تجليًا من تجليات نسق مضمر متعدد الوجوه والأشكال، وهو نسق ينشأ في إطار المزاحمة من أجل تحقيق مآرب أخرى، هي إنجاز الاستملاك الجماعي لما لا يمكن استملاكه، بل مراكمة هذه الاستملاكات إلى حدها الأقصى، ولهذا تتركز قراءته لمشهد البحرين على نقد تلك الطبائع التي تحكم فعل التواصل/اللا تواصل بين الفاعلين السياسيين والاجتماعيين في البحرين، وعلى إماطة اللثام عن دورها المبتسر فيما يسميه أمراض الحالة البحرينية، أي أشكال الصراعات الجماعية التي تحركها طبائع الاستملاك، الذي هو ليس علاقة بين شخص/ جماعة، وشيء/أشياء، بل هو أساسًا علاقة بين أشخاص وجماعات، وتظهر هذه العلاقة في صورة حق الجماعة في الانتفاع بما استملكته واستحوذت عليه، وحقها كذلك في منع الآخرين المختلفين في الانتفاع أو حتى الاقتراب من هذه الاستملاكات.

إن خطورة طبائع الاستملاك تظهر حين تعمد جماعة ما إلى استملاك مالا يمكن استملاكه أو غير قابل للاستملاك، وهنا لابد من التمييز بين نوعين من الأشياء التي تكون مقصودة بالاستملاك:

- فهناك أشياء قابلة للاستملاك فعلياً وقانونيًا، كما يحدث حين نستملك قطعة أرض أو منزلاً أو سيارة أو جهازًا كهربائيًا أو الكترونيًا أو غيرها.
- وفي المقابل هناك أشياء غير قابلة للاستملاك الفعلي والقانوني، وهي هنا تشمل دائرة القيم والحقوق الإنسانية المشتركة والدولة والسلع العامة."[٢٥٥]

ويربط نادر كاظم بين ادعاء هذا الحق وخطاب الهيمنة والسلطة ويسعى لتحليله عبر نظريات متنوعة.

أما "استعمالات الذاكرة" فتلعب كمفهوم ثقافي دورًا مركزيًا في فلسفة التجنيس في البحرين، إذ تعكس بدقة الفلسفة المنظمة للتجنيس من فقدان الثقة في المواطن من قبل النظام، والشعور السلطوي بالقدرة على "استبدال المجنس بالمواطن"، والاستعاضة عن التفاوض الاجتماعي والسياسي بتوطين (استيطان) مواطن آخر، قد يكون من ثقافة اجتماعية أخرى (بدو الأردن وسوريا) أو من لسان آخر(شرق آسيا وأواسطها)، والأشد تنكيلاً أن يتم توظيفه ليعمل في القطاع الأمني ليصبح ردع المواطن الأصلي –ولو بالقوة المفرطة– عن الاحتجاج وممارسة التعبئة للضغط على السلطة هو الأمل الوحيد للمستوطن في البقاء في الوطن الجديد.

لا بد هنا أن يتم استعمال الذاكرة كأداة ثقافية، ورسم صورة ذهنية للمخالف أو المناهض لتلك السياسة، تتراوح بين اتهامه بالعمالة (خاصة لإيران)، أو استدعاء تاريخ قديم من التنازع على الحقوق ليتم تطويعه كتهمة تاريخية بعدم الولاء للنظام.[٢٥٦]

فطبائع الاستملاك كما نرى تقوم في الحالة البحرينية على فكرة الطائفة وإثارة فوبيا بشأن عدم ولاء الغالبية الشيعية (لوجود مرجعياتها الدينية خارج الوطن خاصة إيران)، أو التشكيك في عقيدتهم (كروافض) ويتم بذلك تمرير سياسات الفساد المنظم

---

[٢٥٥] نادر كاظم، طبائع الاستملاك : قراءة في أمراض الحالة البحرينية، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٧، ص ١٤–١٥.

[٢٥٦]. نادر كاظم، استعمالات الذاكرة في مجتمع تعددي مبتلى بالتاريخ، المنامة: مكتبة فخراوي، ٢٠٠٨، ص ص٢٥٩–٢٧٨

وحول عروبة عرب الهولة الذين كانوا يحكمون البحرين قبل آل خليفة راجع:

محمد غريب حاتم، تاريخ عرب الهولة: دراسة تاريخية ووثائقية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣، ص ١٥–٢٩.

ولفهم جذور طبائع الاستبداد والاستملاك واستعمالات الذاكرة في حرمان الشيعة من حقوقهم راجع بالتفصيل علاقة آل خليفة بالقبائل البحرينية وصلتها بالقبائل النجدية وتطور التنازع مع أهل البحرين بعد تولي الحكم على الثروة والسلطة راجع:

محمد عبد القادر جاسم وسوسن على الشاعر، البحرين: قصة الصراع السياسي ١٩٠٤–١٩٦٥، البحرين:د.د.ن ٢٠٠٠.

التي تقوم عليها بنية تحالفات النظام، لا مع النخب الموالية (الاقتصادية والمذهبية)، بل مع نخب خارج الدولة (التحالف مع النظام السعودي على نفس الخطوط الاقتصادية والمذهبية والاستراتيجية)، والتحالف مع نظام خارجي هو الولايات المتحدة الأمريكية التي تحتل قاعدتها العسكرية منطقة "الجفير" ويعيد وجود الحليفين السابقين تشكيل المنطقة وطبيعتها "الاجتماعية".[٢٥٧]

وهكذا يعيد المشهد البحريني للأذهان ما يسميه نزار الصياد "حداثة القرون الوسطى"، فالمظهر الحداثي الظاهر من خلال نمو قطاع التشييد والبناء وسوق العقارات ووجود المؤسسات الشكلية والبيروقراطية للدولة الحديثة (بعيدا عن كفاءتها) لا يعني "حداثة الدولة"، إذ أن أسس التحالفات السياسية والتعامل مع المواطنة تتم بحسابات هي أبعد ما تكون عن العقلانية والرشادة بالمعنى الليبرالي والديمقراطي، (وإن تقاربت مع مفهوم العقل الأداتي والرشادة النفعية البحتة)[٢٥٨]، وتغلب على مساحات

---

[٢٥٧] أثيرت ضجة في البحرين في النصف الأول من عام ٢٠٠٩ بعد أن نشرت مجلة أجنبية مقالاً يصنف المنامة كثامن مدينة للمتعة على مستوى العالم بما أثار النواب في المجلس النيابي البحريني وقام بتعريض النظام لانتقادات حادة بشأن وجود الكثير من الفنادق الرخيصة في منطقة الجفرة التي تغص بالجنود الأمريكان وبالقادمين لهذا الغرض من الدول المجاورة، وشنت الشرطة عدة حملات للقبض على بعض الداعرات من جنسيات مختلفة وبعض القوادين، وذلك من باب تهدئة الخواطر، لأن التجارة في الخمور وفي المتعة تمثل مصدرا أساسيا من مصادر السياحة إلى البحرين.وقد تشكلت لجنة تحقيق في إطار مجلس النواب للبحث في التدهور الأخلاقي في قطاع السياحة وبدأت في المطالبة بالحصول على بيانات حول بعض جوانب الموضوعات المتعلقة بهذا الأمر. راجع:

حول التقرير وأصداءه:

http://www.alarabiya.net/articles/2009/04/04/69881.html

http://latimesblogs.latimes.com/babylonbeyond/2009/12/bahrain-conservatives-seeking-to-curb-prostitution-fail-in-bid-to-ban-visas-for-women-from-russia-thailand-ethiopia-and-china.html

وحول لجنة التدهور الأخلاقي:

http://manamavoice.com/index.php?plugin=news&act=news_read&id=2157

للإطلاع على تقرير علمي رصين بشأن البحرين كمركز للاتجار في البشر خاصة النساء راجع تقرير عن البحرين لـ"برنامج الحماية" التابع لكلية الدراسات الدولية المتقدمة في جامعة جونز هوبكنز :

http://www.protectionproject.org

وحول واقع الحالة الصحية في البحرين في مجال "الصحة الإنجابية" راجع:

http://www2.hu-berlin.de/sexology/IES/bahrain.html

[٢٥٨] Nezar AlSayyad and Ananya Roy, Medieval Modernity: On Citizenship and Urbanism in a Global Era, Space and Polity, Vol. 10, No. 1, 1–20, April 2006.

المدينة شرعيات متعددة ومتنازعة من المناطق السكنية المسورة إلى العشوائيات التي ينتجها الفقر، وهو ما ينطبق بدرجة كبيرة على البحرين، ومن هنا لا يمكن أن نتحدث في ظل الواقع البحريني عن "تعددية ثقافية"، لأن البنية المدينية والعمرانية التحيتية، له البنية الطائفية والقبلية، لا تتيح أي حديث عن تعددية ثقافية تؤدي لمواطنة متكافئة على الإطلاق.

والحق أن استخدام تعبير القرون الوسطى ليس مبالغة، بل هو موضوعي، فنشوء المواطنة بالخروج من القرون الوسطى الأوروبية كان يقوم على علاقة السلطة بالأرض وعلاقة الأرض بالحقوق، وعلاقة الناس بالسلطة والأرض والحقوق. وكانت الامتيازات التي تمكن الحاكم من الهيمنة تتعلق بتوزيع الأرض والهبات والإعفاءات والمنح والعطايا، أي أن هناك صلة مباشرة بين القوة والمكان بمعنى الهيمنة على الأرض والمساحات، من يهيمن على أي مساحة..وبأي شرعية أو حق؟[٢٥٩]

وكشفت إحصاءات متداولة منذ عدة أشهر، والتي تم تداولها في الصحافة البحرينية بالتحليل والتعليق في كثير من مقالات الرأي عن انخفاض نسبة المواطنين إلى أقل من النصف في العام الماضي، **ليكونوا أقلية في بلدهم للمرة الأولى**، وذلك بعد أن فاقت نسبة الوافدين على المواطنين في العام الماضي (٢٠٠٨) بواقع ٦١,١٥ % للوافدين، مقابل ٤٨,٨٤% للمواطنين.

وأوضحت البيانات المعتمدة على المعلومات الإحصائية التي تضمنتها نشرة إدارة الاستقرار المالي – الصادرة من قِبل مصرف البحرين المركزي، والمبنية على بيانات تعداد ٢٠٠١ وبيانات قاعدة نظام السجل السكاني المركزي لعام ٢٠٠٧– أنه استنادًا إلى نسبة النمو السكاني لعام ٢٠٠٧ البالغة ٠٣,٤% للبحرينيين، و١٢,٥٦% للأجانب، فإن إجمالي عدد سكان المملكة في العام الماضي بلغ نحو مليون و١٢٦ ألفا و٢٦٧ نسمة مقابل مليون و٣٩ ألف و٢٩٧ نسمة في العام٢٠٠٧.

وتشير بعض المواقع الرسمية أن عدد المواطنين بلغ حتى العام الماضي (٢٠٠٨) نحو **٥٥٠١١٣ مواطنًا**، وذلك بفارق يبلغ ٢٢٦٧٧ مواطنًا، استنادا على نسبة النمو المعتمدة للمواطنين، والبالغة ٤,٣٠% سنويا، في الوقت الذي تجاوز عدد الوافدين ٥٧٦١٥٤ وافدًا، وبفارق قدره ٦٤٢٩٠ فردا، بعدما كان إجمالي عددهم لا يتجاوز ٥١١٨٦٤ وافدا، وفقًا لنسبة النمو المعتمدة لهذه الفئة والبالغة ٦٥,٢١%. [٢٦٠]

فإذا أضفنا لذلك ما أعلنته لجنة عريضة لا للتجنيس من أن عدد المجنسين وصل ١٠٠ ألف، فإن خللا واضحًا في نسبة السنة للشيعة يكون قد تحقق بدرجة فارقة.

---

[٢٥٩] Magnus Ryan, "Freedom , Law and the "Medieval" State",in: Quentin Skinner and Bo Strath, States and Citizens: History, Theory, Prospects , Cambridge: Cambridge University Press, 2003,pp.51-59.

[٢٦٠]. تتعدد الأرقام في مقالات ومواقع متنوعة لكن تعدادا دقيقًا لم يتم بشكل رسمي كما يحدث في دول أخرى بل من واقع إحصاءات العمل، وانظر مثلا إحالة في: د.نادر كاظم، خارج الجماعة: في تجاوز الليبرالية والجمعية القمعيتين، البحرين: مؤسسة الأيام، ٢٠٠٩، ص١٤٤.

وقد أوضح تقرير الأستاذ إبراهيم شريف عن صيغ الفساد الأساسية، ما ينظم كل هذه المعلومات في خيط، وهي الاستيلاء على أراضي الدولة، وتسريبات الموازنة العامة للدولة، العمولات على المشاريع والمشتريات الحكومية، وأكد أن أهداف التعديلات الدستورية لعام 2002 كانت المحافظة على امتيازات الأسرة الحاكمة ثم ضمان حصانة أفراد الأسرة الحاكمة عن فترة ما قبل ٢٠٠١، والنتيجة: الاستيلاء على أغلب الأراضي الحكومية.

فقد حاول المجلس الوطني في ١٩٧٣ تمرير مشروع قانون لتنظيم الأراضي وطريقة توزيعها، عارضته الحكومة وأسقطته (وقد يكون هذا سببا من أسباب حل المجلس)، ومع حلول نهاية ٢٠٠٠ كانت ٩٠ % من الأراضي الصالحة للسكن في أيد خاصة.

ويرصد التقرير قيام الحكومة بدفن البحر وإعادة شراء أراض ثم توزيعها على النخبة السياسية مجانًا للقيام بمشاريع إسكانية جديدة، وهو الأمر المكلف جدا ماليا وبيئيا، ويقدر أنه منذ الاستقلال تقدر الأراضي التي تم الاستيلاء عليها أو توزيعها في غياب القانون بأكثر من ٢٠٠ كيلومتر مربع، يضاف لها حوالي ٦٠ كيلومترا مربعا من الأراضي البحرية المدفونة منذ السبعينيات، وتقدر بعشرات الكيلومترات من الأراضي البحرية التي تم أو يتم توزيعها على أصحاب السلطة والنفوذ 19.5بليون دينار.ويتناول قصة خليج توبلي الذي كان من أغنى البيئات البحرية وأكثرها تنوعا ومكانا لتكاثر الروبيان والسمك، وتدهور بيئيا بشكل مذهل، ولم ينته عقد التسعينيات حتى تم تدمير البيئة في الخليج تدميرا شبه كامل، وأصبحت مكبا للنفايات الخاصة بالردم حيث وزعت ملكيته لأفراد العائلة الحاكمة، وذكر أن الفساد أدى لإعادة توزيع الدخل من الطبقة الوسطى للطبقة الحاكمة.٢٦١

وبدلاً من أن تتم محاكمة المسئولين عن هدر ثروات الشعب البحريني والاستيلاء عليها تم تكريمهم من جهات دولية، لكن الاستراتيجية التي اتبعوها كانت بسيطة، ففي ٢٠٠٧ ومع تنامي نقد سياسات دفن البحر وأثرها على الثروة البيئية (ناهيك عن عدم عدالة توزيع الثروة القومية) قررت البحرين التبرع لبرنامج الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية بمبلغ مليون دولار (وهو أقل من ثمن وحدة سكنية في الجزر الجديدة التي يتم الإعلان عنها في البحرين لأثرياء الخليج أو غيرهم)، وفي مارس ٢٠٠٧ حصل الشيخ خليفة بن سلمان على جائزة الموئل من برنامج الأمم المتحدة للموئل، وسلمها له في احتفالية لاحقة السيد باكيمون الأمين العام للأمم المتحدة، وفي أبريل ٢٠٠٨ تم التبرع للبرنامج بمليون دولار أخرى، ثم في يونيو ٢٠٠٨

---

[٢٦١] راجع نص تقرير إبراهيم شريف الناشط والاقتصادي البحريني والأمين العام لجمعية وعد على مواقع عديدة على الانترنت منها
http://www.katib.org/node/2419
وجدير بالذكر أن حديثه عن هذا التقرير في التلفاز البحريني قد أدى للإطاحة بوزير الإعلام، راجع المقابلة التلفزيونية مصورة على اليوتيوب:
http://www.youtube.com/watch?v=QMRFkCyWs-0

أعلن رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة عن تخصيص جائزة باسمه بالتعاون مع البرنامج لأفضل مشاريع الموئل وفازت بها البرازيل، وقد تلا ذلك اختيار البحرين لتدشين النسخة العربية من تقرير البرنامج، وتم منح المديرة التنفيذية وسام الشرف البحريني أثناء زيارتها.[٢٦٢]

لكن الاحتجاجات المستمرة لم يمكن إسكاتها في الداخل، ودفعت مجلس النواب لتكرار الاستجواب نتيجة ضغوط الأهالي في كل المناطق المضارة، وصدر بالفعل نتيجة الضغوطات مسودة تقرير لجنة التحقيق البرلمانية النهائية في ديسمبر ٢٠٠٨، وأفادت لجنة التحقيق البرلمانية في تجاوزات الدفان البحري أن الآثار السلبية لعمليات الحفر والدفان أزالت مساحات كبيرة من الطبقة العازلة ما تسبب في القضاء على المياه الجوفية في البحرين.

وذكرت أن مساحة البحرين ازدادت بنسبة ٧٦,٣ % في ٧ عقود، إذ كانت مساحة اليابسة في العام ١٩٣١ (٤١٠ كيلومترات مربعة)، وصل في العام ٢٠٠١ إلى (٧١٧ كيلومترا مربعا) وبلغت ٧٤١ كيلو مترا مربعا في العام ٢٠٠٦ بفعل عمليات الدفان.

من جهتها أكدت الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية في لقاءها مع اللجنة، أن هناك بعض المشروعات أعطيت ترخيصا للدفان دون أن يمرر على شئون البيئة. واعتبر التقرير أن «عمليات الدفان التي تشهدها مياه وطننا، غالبيتها لأهداف خاصة وإقامة مشروعات تخدم الخاصة دون العامة، وبعض تلك المشروعات تم إنشاؤها ولا تزال المشاريع الخاصة متواصلة وتزحف للبحر بشكل رهيب، حتى يتحول البحر في نهاية الأمر إلى عمارات شاهقة ومدن استثمارية».وأفاد التقرير أن «مملكة البحرين من الدول الفقيرة في مصادرها للمياه الجوفية الصالحة للشرب، وهي من البلدان التي تقوم بصناعة المياه المحلاة من مصادر مياه البحر، والآثار السلبية التي لحقت بمخزون المياه الجوفية في الطبقات الجيولوجية(...) والتي تشير المعلومات العامة إلى تأثرها سلبا بفعل الحفريات والردم التي وصلت لأعماق الطبقة العازلة وأزالت مساحات كبيرة منها، بحيث أصبح من السهولة تسرب المياه المالحة (مياه البحر) لطبقات المياه الجوفية، وادي ذلك لارتفاع الملوحة في طبقات المياه الجوفية عن معدلاتها الطبيعية بزيادة كبيرة. وكانت البيانات التي سلمتها البلديات التنفيذية للمحافظات الخمس أظهرت أن «الجهات التنفيذية أصدرت ٢٢٠ رخصة دفان في المحافظات الخمس، أكثر من ٩٥ في المائة منها للمنفعة الخاصة، وهي إما لأفراد أو مؤسسات وشركات خاصة»، مشيرة إلى أن «هذه الرخص صدرت بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٧».

---

[٢٦٢] http://www.unhabitat.org/list.asp?typeid=6&catid=178

http://www.unhabitat.org/content.asp?cid=6831&catid=5&typeid=6&subMenuId=0

وقد ذكرت الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية في بيانات أرسلتها إلى لجنة التحقيق في الدفان، أن مواقع الدفان البحري التي تمت الموافقة عليها بيئيّا هي مواقع ٧ مشروعات، وهي: مشروع المدينة الشمالية الجديدة، مشروع خليج البحرين، مشروع ديار المحرق، مشروع مرافئ الصيد حول جزيرة المنامة، مشروع المدينة الصناعية الجديدة بالحد، مشروع شاطئ السلام، مشروع جسر البحرين وقطر.

كما نفت الهيئة علمها بالمشروعات التي قامت وزارة شئون البلديات والزراعة بدفنها من دون ترخيص بيئي.[٢٦٣]

وقد استمرت مناقشة مشكلات الدفان والتقرير عاما كاملاً وثارت ثورة النواب مع مطلع ٢٠١٠، وناقش المجلس عدة استجوابات وانتهى به المآل لإمهال الحكومة شهرين للرد ورفض الظهراني رئيس المجلس تحويل الأمر لقضية سياسية.[٢٦٤]

أوصت لجنة الشئون التشريعية والقانونية في مجلس النواب آخر يناير بتعديل المادة العاشرة من مشروع قانون التسجيل العقاري، المرافق للمرسوم الملكي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٥ الذي سينظره مجلس النواب بجلسته المقبلة يوم الثلاثاء المقبل، لتنص على بطلان «كافة وثائق الملكية العقارية التي ترد على المياه المغمورة والسواحل والبحار أو التي كانت كذلك، ما لم يتم دفنها من قبل الدولة، وانتقالها بالبيع للمالك وقت صدور هذا القانون أو بموجب قانون الإسكان.[٢٦٥]

أما قضية التجنيس فسنتعرض لها عند الحديث عن دور العرائض في التعبئة.

جديد المشهد في البحرين

إذا كانت هذه هي المساحات التي يتحرك فيها المجتمع السياسي، وإذا كان هذا هو سقف هيمنة السلطة على المكان وعلى الذاكرة، فما الأشكال الاحتجاجية والمطلبية التي تولدت عن ذلك في البحرين في الأعوام السابقة خارج مجال التمثيل النيابي المحدود؟

---

[٢٦٣] . جريدة الوسط البحرينية، العدد : ٢٣٠٤ – السبت ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨م
http://www.alwasatnews.com/2304/news/read/30493/1.html

[٢٦٤] . جريدة الوسط البحرينية، العدد : ٢٦٩٣ | الأربعاء ٢٠ يناير ٢٠١٠م
http://www.alwasatnews.com/2693/news/read/362937/1/%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%81%d8%a7%d9%86.html
http://manamavoice.com/news-news_read-2056-0.html

[٢٦٥] جريدة الوسط البحرينية، عدد٢٧٠٣، ٣١ يناير ٢٠١٠م
http://www.alwasatnews.com/2703/news/read/364726/1/%d8%ae%d9%84%d9%8a%d9%81%d8%a9%20%d8%a7%d9%84%d8%b8%d9%87%d8%b1%d8%a7%d9%86%d9%8a.html

نرصد هنا عدة مستجدات:

حركة حق

هي حركة غير رسمية تتبنى المنهج الجذري في عدم المشاركة السياسية وضرورة تغيير الدستور أولاً ليعود لطبيعته التعاقدية ويمنح للناس حقوقهم المشروعة. ومؤسس الحركة هو الأستاذ حسن المشيمع الذي تواجد على الساحة من قبل انتفاضة التسعينات، فقد كان قائدا وناشطًا في الأعمال الدينية والسياسية في البحرين، ومن أبرز قيادات الانتفاضة الشعبية ذات الغالبية الشيعية التي طالبت بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية مع عبد الأمير الجمري وعبد الوهاب حسين وآخرين، والتي اشتعلت في ديسمبر من سنة ١٩٩٤.

اعتقل خلال انتفاضة ١٩٩٤ مرتين كانت الأولى في مارس ١٩٩٥ حتى تم الإفراج عنه في سبتمبر من نفس العام بعد مبادرة حوار مع السلطة، وأعيد اعتقاله في يناير ١٩٩٦ بعد فشل الحوار، وأفرج عنه في فبراير ٢٠٠١ قبيل التوقيع على ميثاق العمل الوطني الذي ساهم في حث الناس على التوقيع عليه بعد وعود من ملك البحرين بتحقيق مطالب المعارضة.

أسس حركة حق في سنة ٢٠٠٥ بعد خروجه من اعتقاله الثالث مع مجموعة من رفاقه من جمعية الوفاق الوطني الإسلامية التي كان يشغل منصب نائب رئيسها من سنة ٢٠٠١ وحتى خروجه منها، بسبب اتجاهها للتسجيل في قانون الجمعيات وعلاقتها الجيدة مع السلطة الحاكمة، حيث تتقاضى الجمعية منحًا مالية حكومية لدعمها، والذي رآه حسن مشيمع وآخرون في المعارضة تقييدًا لعملهم فقاطعت حركته الجديدة الانتخابات البرلمانية في نوفمبر من سنة ٢٠٠٦ لعدم وجود جدوى من المشاركة في برلمان ترى فيه أنه لا يمتلك أي صلاحيات أولاً، وثانيًا ستعد مشاركتها فيه قبولاً بتراجعات الملك عن الوعود التي وقعها بخط يده بضمان الحقوق الديمقراطية، كما اعتبر المشاركة اعترافًا بالدستور الجديد وأنها لن تؤدي لتحقيق مطالب الحركة الدستورية، فأعيد اعتقاله مرة أخرى في فبراير ٢٠٠٧ لمدة يوم واحد وأفرج عنه، وكان قد أعلن ٢٠٠٦ عن تدشين عريضة تطالب الأمم المتحدة بالعمل على الضغط لوضع دستور جديد للبلاد.[٢٦٦]

ثم اعتقل بعدها في يوم ٢٦ يناير ٢٠٠٩ بتهمة الترويج لكراهية النظام الحاكم والتورط في محاولة انقلاب على الحكومة، وذلك من خلال نشاطه السياسي المعارض الذي طالب فيه بحياة ديمقراطية حرة. وأطلق سراحه في أبريل ٢٠٠٩ مع الشيخ

---

[٢٦٦] . الموقع المحجوب للحركة هو:
http://www.haaq.org/ar-BH/4/Default.aspx
وراجع:
http://www.bifd.co.cc/showthread.php?p=138241

محمد حبيب المقداد، وذلك بعد توتر أمني شديد أصاب البلاد، شهدت خلالها مظاهرات واحتجاجات شبه يومية، وغالبًا ما كانت تنتهي بمصادمات عنيفة مع قوات الأمن والتي أفرطت في استخدام القوة، كما تحركت عدة منظمات حقوقية وعالمية من أجل الإفراج عنه وعن سائر المعتقلين السياسيين وشكلت ضغطًا خارجيًا على الحكومة.

ولم يعد من الممكن إحالة الباحثين لموقع حركة حق على الانترنت كحركة احتجاج لأن هناك مالا يقل عن ٢٢ موقعًا سياسيًا تم حجبها بواسطة الحكومة البحرينية، على رأسها تلك الصفحة تحديدا، لذا يحتال أنصار الحركة على ذلك ببعثرة المقالات التي كانت على الموقع على مواقع عديدة، ومؤخرا أصبح للأستاذ حسن المشيمع مؤسس الحركة صفحة على الفيس بوك عليها ١٢٠٠ صديق (مع الأخذ في الاعتبار ترويع النظام للمعارضة خاصة الشباب بسياسة اعتقال وتعذيب وخشية الكثيرين من تسجيل أنفسهم كأصدقاء لكن الصفحة مفتوحة للزيارة على أية حال لأنها صفحة مؤيدين fans). لكن أخبار حسن المشيمع ومقالات حول الحركة متاحة بدرجة ما على الإنترنت.

ويرجع ذلك بالأساس لتصريحاته الراديكالية وتشجيعه الشباب في القرى الشيعية على التظاهر وأعمال الشغب وعدم التنازل عن المطالبة بحقوقهم، كما يتهم الحكومة بتمزيق النسيج الوطني والإبادة الجماعية للشيعة.

ويشن المشيمع هجومًا قاسيًا منذ تأسيس الحركة على النظام الحاكم في البحرين، وعلى التجنيس، ويتهم الحكومة البحرينية باتباع المنهجية الإسرائيلية في التوطين، مشيرًا إلى أن هناك مواطنين يعيشون منذ ٤٠ عاما في المملكة وولدوا فيها من بحرينيات ومتزوجين فيها (يقصد العجم من ذوي الأصول الفارسية والهولة ذوي الأصول العربية الذين تنقلوا في بدايات القرن العشرين بين ضفتي الخليج)، لكنهم لم يحصلوا على الجنسية لان آباءهم شيعة سعوديون، فيما يحصل البعض على الجنسية وهم من خارج البلاد.

ويرى المشيمع أنه منذ بدايات القرن الماضي وحتى يومنا هذا، لم يتوقف شعب البحرين (سنة وشيعة) من تقديم التضحيات من أجل أن تكون له السيادة في تقرير مصيره ومصير الأجيال القادمة. وقد شهد التسعينيات عدة عرائض، منها العريضة الدستورية النخبوية في العام ١٩٩٢م والعريضة الشعبية في العام ١٩٩٤م والتي شهدت اندلاع الانتفاضة الشعبية المطالبة بتفعيل دستور ١٩٧٣ التعاقدي وإعادة الحياة النيابية. وفي هذا السياق قدّم شعب البحرين كوكبة من الشهداء الأبرار. لكن دأب النظام، قديمه وحديثه، على رفض كل المطالبات الشعبية التي عبرت عنها العرائض المختلفة، وآخرها عريضة الجمعيات السياسية (الوفاق، العمل الديموقراطي، التجمع القومي، العمل الإسلامي) في العام ٢٠٠٤م التي تعدى الموقعون عليها (٧٠) ألفًا من أعضاء تلك الجمعيات. إلا أن النظام، كعادته، رفض استلامها والاعتراف بها وواجهها بالاعتقال

والتهديد، لأنها تعبر عن الرفض الشعبي لانقلاب الحكم على دستور ١٩٧٣م وميثاق العمل الوطني، كما تعبر عن رفض مشاريع إضفاء الشرعية على ما أطلق عليه دستور ٢٠٠٢م الذي صاغه الحاكم منفردًا بعيدًا عن الإرادة الشعبية.

وتذهب الحركة إلى أن كل سبل العصيان المدني السلمي لم تقنع النظام بوجود أزمة دستورية في البلاد ناتجة عن إلغاء الدور الشعبي في التشريع والرقابة. وفي المقابل، فإن النظام، وبدلاً من الاعتراف بالأزمة لجأ لسياسة التجنيس وتغيير التركيبة الديموغرافية والهوية الثقافية لشعب البحرين.

وفي ظل فقدان السلطة التشريعية لأية صلاحيات تشريعية ورقابية، وفي ظل فقدان القضاء لاستقلاليته عن السلطة التنفيذية، ومع مناخ التداعيات الذي تفرزه مجموع التطورات الإقليمية والدولية، فإن طرح مشروع يطالب بدستور جديد يرتكز على أسس ديموقراطية صحيحة (في آليات الصياغة، وتقدمية المضمون ومواءمته مع الاتفاقيات والعهود الضامنة لحقوق الإنسان)، وبحيث يكون حافظا للحقوق والواجبات لجميع المواطنين، وحتى يضمن الشعب تحقيق ذلك، لابد أن يكون مطلبا شعبيا، ويتم عبر هيئة منتخبة ناتجة عن توزيع عادل للدوائر الانتخابية، وبعيدًا عن التمييز العرقي والطائفي، وعن لعبة التجنيس السياسي .

واختارت المجموعة لنفسها مسمى (حركة الحريات والديموقراطية)، واختصارًا "حقّ"، حيث يختزل هذا المسمى جملة من المبادئ التي تؤمن بها الحركة، وهي:

- البُعد الإنساني الذي يمثله مفهوم "الحق" في الثقافتين العربية والإسلامية.
- أحرف الكلمة (حق) مستقاة اختصارًا من عنوانيْن أساسيين في حركة المطالبة الشعبية، وهما: "الحريات"و "الديمقراطية".
- يتضمّن الكلمة (حق) فيما يتضمنه، حق المشاركة السياسية، وحق المساواة، وحق الوجود، وحق العمل السياسي الحر، وحق الحياة الكريمة، وحق الحفاظ على هوية البحرين، وحق التوزيع العادل للثروة الوطنية بين كافة المواطنين... الخ.
- مسمى الحركة يؤسّس لمبدأ محوري في الحركة الشعبية والمتمثل في "شرعية الحقّ لا شرعية القانون".

وحددت الحركة أهدافها في:

١. إحداث إصلاح سياسي حقيقي.

٢. وضع دستور جديد لنظام ديمقراطي حقيقي تسنه هيئة تأسيسية منتخبة انتخابًا حرًا مباشرًا على أساس توزيع عادل للدوائر الانتخابية بعيدًا عن التمييز العرقي والطائفي، وتشرف عليه الأمم المتحدة.

٣. والتداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات الحرة المباشرة، في إطار مبدأ التعددية السياسية.

٤. واستقلالية القضاء بما يضمن إصلاحه وتنظيمه.

٥. مراجعة كافة التشريعات من قوانين ومراسيم بقوانين وقرارات صدرت في المرحلة السابقة، بحيث تكون معبرة عن إرادة الشعب ومتوائمة مع المعايير الدولية.

٦. محاربة جميع أنواع الفساد الإداري والمالي ونظام الامتيازات والمحسوبية.

٧. تحقيق نمو حقيقي وإحقاق العدالة الاجتماعية.

٨. ترسيخ قيم حقوق الإنسان، والمحافظة على الهوية الثقافية والاجتماعية لشعب البحرين.

والتزمت الحركة بالإبقاء على حال المغايرة بين المعارضة والسلطة، واستمرار المعارضة في الممانعة ضد دوائر السلطة وضغوطها، وذلك بالنظر إلى اختلاف الأجندة بينهما، وتطبيقًا لسنّة التدافع التي تضمن شرط وجود قِوى المعارضة وحفظها من التحوّل إلى قِوى مسايرة. والاستمرار في الالتزام بالمنهج السلمي المقاوِم، والعمل الحثيث على تفعيل كافة أساليبه ووسائله وأدواته الفاعلة والمشروعة داخل البحرين وخارجها.

ويلاحظ باقر النجار في تحليله للحركة أنه لا توجد أدبيات معلنة ومكتوبة تعبر عن حركة «حق». وخصوصيتها في كون عملها غير مرخص به وفق قانون الجمعيات السياسية العاملة في الفضاء السياسي العام والقائم في البلد. ويجد خطوط مقارنة بينها وبين بحركة «كفاية» المصرية، (الحركة المصرية من أجل التغيير) التي تم تأسيسها في يوليو من العام ٢٠٠٤، فهي على رغم حضورها السياسي والإعلامي الكبير، إلا أنها لا تعمل ضمن الأطر القانونية المنظمة لعمل الجماعات والأحزاب السياسية أو منظمات المجتمع المدني.

وعدم خضوعها لهذه الأطر، لم يمنع من أن تكون الحركة علنية العمل، أي أنها حركة غير سرية من حيث عملها السياسي. وهي حركة معلنة الأهداف، أي أن أي واحد منا يستطيع التعرف إلى أهدافها من خلال الدخول إلى موقعها على الشبكة

العنكبوتية، أو من خلال أدبياتها المكتوبة والمنشورة، وأن قياداتها مُعلنة ومعروفة في ذلك بحضورها السياسي والفكري والثقافي السابق لنشأة الحركة واللاحق بذلك لهذه النشأة.[٢٦٧]

أيضًا يميزها أنها لم تأتِ نتيجة لردة فعل الشارع بسبب قرار رسمي، وإنما كنتيجة لحركة الانشقاقات التي تعرضت لها جمعية الوفاق الوطني الإسلامي الشيعية في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦. ويعتقد أنها تتجاهل أنه لولا أن هناك قدرا من الضوابط الحاكمة للعمل السياسي الداخلي لدخل الاثنان في صراعات سياسية عنيفة.

وهي انشقاقات جاءت نتيجة عدم التكيّف مع السياقات السياسية الجديدة، بل إن قرار الجمعية العمومية للوفاق بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية للعام ٢٠٠٦، كان أحد أهم أسباب الانشقاق والانسلاخ تحت مظلة سياسية جديدة تحمل اسم حركة حق، أو أن حركة الانشقاق هذه جاءت نتيجة لطبيعة التشكل الثقافي/ السياسي للجماعة المنشقة، والتي أصبحت غير قادرة على مغادرة مواقعها ومواقفها السياسية السابقة، والتكيّف مع المستجدات الجديدة، فبقيت نتيجة لذلك هذه المجموعة السياسية حبيسة لأطروحاتها السياسية التقليدية، بل إنها بقيت محافظة على مكونات لغتها السياسية ذات التعبيرات الخالية من المحاذير، والتي تقطع صلتها بالسياق السياسي القائم، وهو حذر تتميز به لغة القوى السياسية ذات الغلبة والأكثرية.. وهي في هذا تمثل لغة غير تصالحيه مع السياق السياسي القائم، ولا يعكس الخطاب السياسي للحركة الدوغمائية السياسية والانغلاق الفكري لبعض، إن لم يكن لجل قيادات الحركة، وإنما يعكس هذا كذلك الفقر المعرفي لبعض قياداتها وقواعدها المحدودة على حد سواء.

وهو خطاب لا يزيد حالة الشق بينها وبين قوى الإسلام السياسي الشيعي، أو ما يسميه البعض بالشارع الشيعي في إطاره العام فحسب، وإنما بات معمقا لحالة الشق وانعدام الثقة بينها وبين النظام والقوى السياسية الأخرى. وهو خطاب، ونتيجة لخلوه من كل ضوابط العمل السياسي المؤطر، يراه البعض خطابا لا ينزع نحو إحداث تغيير في النظام، وإنما بات خطابا ينال من النظام ذاته، وهو ما سيؤثر على مستقبلها.[٢٦٨]

حركة حقوق الإنسان

تختلف حركة حقوق الإنسان في البحرين في وجهها السياسي في صيغتها الجديدة بعد مبادرة الإصلاح ٢٠٠١ عن مثيلاتها في الدول العربية، حيث أنها تطورت بشكل مؤسسي في إطار قانون الجمعيات لتبني على نضال شعبي سقط فيه مواطنون

---

[٢٦٧] صحيفة أوان، عدد ٥٣١، ٢٠٠٩-٠٥-٠٦ http://www.awan.com/pages/oped/200024

[٢٦٨] . صحيفة أوان، عدد ٥٣٨، ٢٠٠٩-٠٥-١٣ 0http://www.awan.com/pages/oped/20105

(أو شهداء كما يسمون في الخطاب السياسي للمعارضة) ولم تكن حركة نخبوية أو نشاطية محدودة، لذا فهي تتمتع بشرعية في الشارع لا تحظى بها جمعيات حقوق الإنسان في بعض الدول العربية الأخرى.

ومن هنا فإن دفاعها عن ضحايا التعذيب وتجدد التعامل مع أسر ضحايا الانتفاضة الشعبية للمطالبة بحقوقهم تربطها بشكل قوى بالمجتمع، مما يجعل من الصعب التشكيك في مصداقية قياداتها، فمن أخطر تبعات المرحلة الماضية هو وجود الآلاف من ضحايا التعذيب وأسر ضحايا مواجهات التسعينات الذين سقطوا دفاعا عن الحرية، ونظرا لأن الدستور يسقط المساءلة في الجرائم السابقة لمرسوم العفو عام ٢٠٠١، لم يتم الاعتذار أو التعويض للضحايا أو أسر القتلى.

وقد تشكلت لجنة الشهداء وضحايا التعذيب، وتركز احتجاجاتها على اليوم العالمي لحقوق الإنسان واليوم العالمي لمناهضة التعذيب والأيام والمناسبات الدينية الشيعية، وهذه خصيصة فريدة لحركة حقوق الإنسان في البحرين، والتي تستلهم في حركتها رموزا لـ"مظلومية" ذات أبعاد دينية وتستخدم الزخم الطقوسي في تجديد المطالبة بالحق السياسي والقانوني.[٢٦٩]

ولعل أبرز الجمعيات العاملة في حقوق الإنسان هي الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، لجنة العريضة النسائية، مركز البحرين لحقوق الإنسان، جمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان، جمعية الطفل البحريني، جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان، عين على البحرين، وقد تم إغلاق مواقع الكثير منها، ولها مواقع ظلت على موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان.[٢٧٠]

وتوجه الكثير من منظمات حقوق الإنسان نقدا لملاحقة نشطاء حقوق الإنسان وإغلاق مركز البحرين لحقوق الإنسان، وتلقي بعض الظلال على سلامة نتائج الانتخابات (بعد صدور قرار بمنع مناقشة تقرير صلاح البندر عن دور الحكومة في التلاعب بنسب الدوائر في المجلس ودعم السنة في مواجهة الشيعة)[٢٧١]، كما نقد قانون الإرهاب الصادر ٢٠٠٦ والذي يعطي صلاحيات واسعة في الاعتقال، ومنع النشر في بعض القضايا ومحاكمة أشخاص في قضايا تخص الكشف عن دور الحكومة في انتخابات ٢٠٠٦ للتحكم في فرص الشيعة الواقعية في الحصول على مقاعد أكثر، وحظر ٢٢ موقعا على الإنترنت، ورغم التوقيع على معاهدات دولية وإعلانات عالمية بشأن حقوق الإنسان يبقى الالتزام أقل من المنشود.[٢٧٢]

---

[٢٦٩]. عبد النبي العكري، مرجع سابقن ص ١٤٦.

[٢٧٠] http://www.anhri.net/bahrain/bchr/

[٢٧١] http://www.freedomhouse.org/template.cfm?page=363&year=2008&country=7348

[٢٧٢] Amnesty Report on Bahrain ,Submitted to the UN Universal Periodic Review, First session of the HRC UPR Working Group (7-18 April 2008)

ولعل عنوان تقرير مؤسسة هيومان رايتس واتش هو الأبلغ حين قالت :**سجل البحرين الحقوقي يختلف تمامًا عن الخطاب الرسمي**".

فما فرضته الحكومة في عام ٢٠٠٩ من قيود تعسفية على حرية، كان موضع نقد شديد، حيث انتقدت مصادرة التجمع وتكوين الجمعيات. وقال صحفيون لـ هيومن رايتس ووتش إن السلطات تدخلت لمنعهم من نشر الموضوعات المنتقدة للحكومة، ومنها تقارير عن الفساد في صفوف المسئولين.

وهدد وزير الداخلية مؤخرا بمقاضاة نشطاء حقوق الإنسان الذين يعبرون عن آراء تنتقد الحكومة في اجتماعات بالخارج، أو للعمل مع منظمات وجمعيات غير معترف بها، ورفضت الحكومة منح الوضع القانوني لمنظمات مجتمع مدني، منها مركز البحرين لحقوق الإنسان واللجنة الوطنية للعاطلين عن العمل[٢٧٣] .

وقد ركز تقرير مجموعة دراسة الأزمات ICG على قضايا التجنيس باعتبارها من انتهاكات حقوق الإنسان وقدرت المجنسين ب٦٠ ألفا، ورأت أن التحدي الطائفي هو الأخطر على مشهد حقوق الإنسان في البحرين.[٢٧٤]

وكانت القوى الوطنية قد أملت أن تنفرج حالة حقوق الإنسان في البحرين بعد مبادرة الإصلاح مع مطلع الألفية، لكن سرعان ما حدثت أزمة عاصفة حين نشر مركز البحرين لحقوق الإنسان الذي يرأسه عبد الهادي الخواجة تقريرا عام ٢٠٠٤ عن حال الفقر في البحرين، ورغم أننا نجد تقريرا آخر قد سبقه لذلك حين نشرت شبكة المنظمات الأهلية العربية تقريرها السنوي ٢٠٠٣ عن الفقر وأدرجت فيه فصلا كاملا عن الفقر والبطالة في البحرين، إلا أن ربط الفقر بأجندة حقوق الإنسان وحديثه عن نسب البطالة وعدم توفر الشروط الإنسانية للحياة الكريمة، وأزمة السكن وارتفاع معدلات الجريمة وغيرها من القضايا الشائكة، واستمرار المركز بالمطالبة بحقوق الذين سقطوا في مواجهات التسعينات ومنع التعذيب والاعتقال وحركته في المجال الدولي للكشف عن انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان في البحرين، أدى لغلق المركز رغم أنه استمر يعمل بشكل غير رسمي، وتكرر اعتقال عبد الهادي الخواجة منذ ذلك الحين.

---

[٢٧٣] http://www.hrw.org/en/news/2010/01/24/world-report-2010-abusers-target-human-rights-messengers

[٢٧٤] مجموعة الأزمات الدولية، تقرير ٤٠، مايو ٢٠٠٦–التحدي الطائفي في البحرين.ملف PDF على موقع المنظمة http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?

وكما سعت دول مثل مصر للالتفاف على حضور منظمات حقوق الإنسان المستقلة بتأسيس المجلس القومي لحقوق الإنسان، فقد صدور أمر ملكي رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٩ بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وهو ما صرحت الجمعيات الست، بأنه قد أبعد السلطة التشريعية عن صلاحياتها في التشريع والرقابة، مطالبة بأن "تلتزم الدولة التزاما أمينا بمبادئ باريس التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة حتى تحافظ المؤسسة على صدقيتها وأن يكون أعضاء المؤسسة هم من ممثلي مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالموضوع، ويكون انتخاب رئيس المؤسسة ونوابه من بين أعضائها وتعيين الأمين العام من قبل مجلس إدارتها"[٢٧٥]

وجدير بالذكر أن البحرين تعاني من وفرة في التزاماتها الدولية بمواثيق حقوق الإنسان والاتفاقيات المختلفة وعجز في المقابل في الوفاء بها، أي "سقف التزاماتها أعلى من قدراتها"، حيث كانت أول دولة تتعرض للمراجعة الدولية الشاملة بحسب الإجراءات التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك بعد أن ألغت لجنة حقوق الإنسان واستبدلتها بمجلس حقوق الإنسان.[٢٧٦]

حركة العرائض والمسيرات (العمل ولقمة العيش والتجنيس)

المتتبع لتاريخ العرائض في البحرين ودورها في التأثير على الحكومة، وبدأ استخدام العرائض في الاحتجاج منذ الحقبة الاستعمارية، ففي ظل الحماية البريطانية على البحرين كانت بداية العرائض في العشرينات من القرن الماضي، إذ جاءت هذه العرائض متزامنة مع التوجه البريطاني في الإصلاح في البحرين والمنطقة بأسرها، وذلك بتحويل الأنظمة القائمة على المشيخة والقبيلة إلى أنظمة مركزية.

فبدأت القوى السياسية والتي شكلت على أساس طائفي تتجه نحو السعي للإصلاح فتوجه وفد يضم اثني عشر شخصا من وجهاء القبائل السنية برئاسة الشيخ التاجر عبد الوهاب الزياني إلى الشيخ عيسى بن على في العام ١٩٢٠، رافعين عريضة يطالبون فيها بتطبيق الشريعة الإسلامية في جميع القضايا، وإسقاط القوانين المدنية والجنائية السارية في البحرين بقرار من الحكومة البريطانية في الهند العام ١٩١٤، وإقامة مجلس للشورى، وسحب اختصاصات السلطات البريطانية من دائرة الجمارك، لأنها أضرت بمصالحهم التجّارية.

---

[٢٧٥] . جريدة الوسط البحرينية، العدد ٢٦٣٦، الثلاثاء ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٩م.

[٢٧٦] . أماني المسقطي، ملف البحرين الحقوقي في جنيف، البحرين:دار الوسط واللجنة الإشرافية للمراجعة الدولية الشاملة لحقوق الإنسان، ٢٠٠٩.

وقد استغل الشيعة فرصة التحولات السياسية والضغوط البريطانية، لرفع عريضة لحاكم البلاد الشيخ عيسى بن على تضم مجموعة من المطالب، لعل أهمها وقف السخرة وإلغاء العمل الإجباري لأصحاب الدواب، والاعتناء بالسجون وإصلاح أحوالها.

واستجاب الشيخ عيسى بن على لتلك العريّضة، وبدأ ينظر في مطالبها، وبعد أيام أصدر الشيخ بيانا تحت عنوان « إلى طالبي المطالب من رعايانا »، إذ وافق الشيخ على بعض المطالب، كما سمح لهم بترشيح ثلاثة أشخاص ممثلين عن الطائفة في مجلس العرف.

وفي النصف الأول من الثلاثينيات تزعم التجار حركة المطالب معتمدين على مساندة القاعدة الشعبية لهم، وهذا يتضح في عريضة ١٩٣٤، والتي رفعها مجموعة من ممثلي الشيعة وغالبيتهم من التجّار إلى حاكم البلاد الشيخ حمد بن عيسى، وأهم المطالب التي جاءت فيها: إصلاح محاكم البحرين، كما يجب على القاضي ذكر المصدر القانوني الذي يستند عليه في إصدار حكمه، أن يكون ممثلو الشيعة في مجلس البلدية والعرف مناسبا للنسبة السكانية للشيعة، المطالبة بحقهم في التمثيل في مجلس التعليم، لكن الحاكم اكتفى بوعود عابرة عبر اجتماعات خاصة مع أصحاب العريضة.

أما العرائض الوطنية فقد بدأت مع حركة ١٩٣٨ الإصلاحية فقد تحرك الوطنيون لتوحيد جهود السنة والشيعة في البحرين ضد النفوذ البريطاني، وأصدروا بعد الاجتماع عريضة تضم عشرة مطالب تتعلق بتشكيل مجلس للمعارف يتكون من ثمانية أعضاء، أربعة من السنة وأربعة من الشيعة، تنحصر مهماته في الإشراف على العملية التعليمية، وإصلاح المحاكم وذلك بتغيير القضاة، وتشكيل هيئة قضائية مكونة من ثلاثة قضاة لكل محكمة، واحد سني وواحد شيعي والثالث تعينه الحكومة، وإصلاح المجالس البلدية وتعيين المواطنين بدلا من الأجانب، وتشكيل هيئة شعبية من ستة أشخاص ثلاثة من السنة وثلاثة من الشيعة لتمثيل الأهالي للتفاهم مع الحكومة في حال حدوث أي اختلاف أو سوء في المستقبل، تشكيل نقابة خاصة للعمال معترف بها رسميا من قبل الحكومة.ولكن لم تثمر عن تحقق المطالب.

أما عرائض الخمسينيات فقد استطاعت الحصول على بعض المكتسبات بسبب انتظامها في صف وطني موحد بفعل التيارات القومية واليسارية وخمود التيار الديني، لكن الإنجازات التي تحققت لم تستمر ولم تتطور بسبب الانفلات الشعبي من جهة، والموازنات الدولية التي لم تخدم الحركة من جهة أخرى، كل ذلك ساعد على تقويضها.

من الملاحظ أن تلك العرائض والتي كانت قبل الاستقلال، تعتبر نخبوية لم يوقعها الجمهور، كما أنها تعرض كل المطالب بأنواعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في آن واحد، أما العرائض التي جاءت بعد ذلك فهي مختلفة، إذ شارك فيها الناس، واعتبرت عريضة التسعينات في البحرين والمطالبة بإعادة الحياة البرلمانية من أوائل العرائض الشعبية بهذا المعنى.

ومع الحركة الإصلاحية الملك وإعادة الحياة النيابية في البحرين أصبح للعرائض وضع خاص، إذ اعتبرت من الحقوق المشاعة للمواطن وفقا للمادة (٢٣) من الدستور البحريني، والتي تنص على أن حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما، كما توافق على ذلك ميثاق العمل الوطني، ونظرا لذلك دشنت الجمعيات الأربع التي قاطعت انتخابات ٢٠٠٢ العريضة الشعبية في أبريل/ نيسان ٢٠٠٤، والتي عرفت بـ« وقع ثم وقع»، وكانت مطالبها تنحصر في الجانب الدستوري والمتمثل في تفعيل دستور ٧٣ العقدي، وإلغاء دستور ٢٠٠٢، ولهذا لم تجد هذه العريضة أي آذان صاغية، على رغم مشروعيتها، ثم قرر بعض المشاركين تغيير مواقفهم.

ولا يمكن فصل المسيرات عن العرائض، فكلتاهما من الصيغ المعروفة في الممارسة السياسية البحرينية، لكن الجديد في السنوات الماضية ومنذ إعلان مبادرة الإصلاح التي قام بها النظام في البحرين مع بداية الألفية هو ثلاثة معالم:

- أن الحركة تعتمد في كل مرة على مطلب محدد single issue cause صارت أكثر انتظامًا (في ظل رفع قبضة الأمن عما كانت عليه في التسعينات بدرجة كبيرة إلا في استثناءات نادرة).
- أنها صارت أكثر تعبيرا عن تحالف الجمعيات السياسية للاستجابة لنبض الشارع، حيث يتم الإعلان عن مسيرة ما ثم تبدأ الجمعيات في الاتصال باللجنة المنظمة، وكلما كانت القضية من القضايا التي ترتبط بمصالح الناس واحتياجاتهم الأساسية، كلما اجتذبت عددا أكبر من الجمعيات وعددا أعلى من المشاركين.
- وأخيرًا أنها ترتبط بالمجلس النيابي، فالنشطاء الذين كانوا في المعارضة ودخلوا المجلس من الجمعيات المختلفة يستخدمون تلك التحركات للضغط على النظام من أجل تغيير سياسات أو استصدار قوانين، وعلى الجانب الآخر يلجأ الناس للنواب كي يدعموا التحرك لضمان تأمينه لدى الجهات الأمنية، خاصة لو أعلنت الجمعيات المشاركة وخرج بعض النواب مع الناس.

ويمكن القول أن هناك قضيتين غلبتا في الفترة الأخيرة على العرائض والمسيرات، هما الأحوال المعيشية للناس، وقضية التجنيس، وهناك ارتباط لصيق بين الاثنتين بطبيعة الحال.

فقد حمل العام الماضي الكثير من التوترات نتيجة الأزمة المالية والتضخم، ودار الحديث بشكل متكرر عن رفع أسعار البنزين، لذا تمت التعبئة لمسيرة "إلا لقمة العيش" التي خرجت ٨ يناير ٢٠١٠، وشارك فيها الآلاف والتي نظمتها الجمعيات السياسية احتجاجًا على التوجه الحكومي نحو رفع أسعار البنزين بنسبة تصل إلى ٢٠ %. وتظاهر المشاركون مطالبين

الحكومة بالتراجع عن هذا التوجه، والعمل على تحسين المستوى المعيشي للمواطن من خلال توفير السكن الملائم والأجور الجيدة (وقف عملية التجنيس العشوائي التي أدت لزيادة عدد السكان والضغط على الكثير من الخدمات بالطبع).

وشارك في المسيرة رؤساء الجمعيات السياسية ونواب الوفاق، بالإضافة إلى نائب رئيس كتلة المنبر الإسلامي، فيما غاب نواب الكتل النيابية الأخرى، وطالبت الجمعيات السياسية في بيانها الختامي الذي ألقاه الأمين العام لجمعية المنبر التقدمي الديمقراطي حسن مدن، مواجهة موجة الغلاء العامة المستمر بسياسات وإجراء حكومية داعمة ومساندة للمواطن، وإيصال الدعم في المحروقات والسلع الأساسية الأخرى إلى مستحقيه وبشكل علمي وعادل قبل إي إجراء يتعلق بتقليل أو رفع الدعم.[٢٧٧]

وكان الشيخ على سلمان وهو القيادي السابق في حركة أحرار البحرين ونائب عن كتلة الوفاق قد هدد قبل المسيرة بتحريك الشارع في حال لم تستجب الحكومة لمطالب النواب بشأن التراجع عن قرار رفع أسعار البنزين، منتقدًا الحكومة بشدة من خلال عدم نفيها أو تأكيدها لوجود قرار حكومي بشأن رفع أسعار البنزين، [٢٧٨] وهو ما تم فعلاً ويعكس ما سلف ذكره عن محاولة التشبيك بين النواب في التجربة الديمقراطية الوليدة، والحركة الشعبية التي يرتبطون بها واكتسبوا شرعيتهم من نضالهم في إطارها.

وما لبثت ست جمعيات سياسية، وهي الجمعيات المتحالفة في قضايا كثيرة (وعد، الوفاق، المنبر التقدمي، أمل، الإخاء، التجمع القومي) أيضًا مع العام الجديد ٢٠١٠ (وهو عام الانتخابات) أن دشنت العريضة الشعبية لمناهضة التجنيس، في ١٢ يناير ٢٠١٠ بمقر جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) في "**عراد**" (بجزيرة المحرق) بمشاركة مسئولي الجمعيات وممثلي مؤسسات المجتمع المدني.وهي الوفاق، وعد، أمل، المنبر التقدمي، التجمع القومي، الإخاء.

العريضة تأتي ضمن الحملة الوطنية لمناهضة التجنيس الذين بلغ عددهم حسب تقدير قيادات الحملة ١٠٠ ألف مجنس، وكانت الحملة قد بدأت بتنظيم مسيرة حاشدة ٣٠ يناير ٢٠٠٩ [٢٧٩]، ثم دشنت بتاريخ ٩ مايو ٢٠٠٩ عريضة نخبوية، وتم

---

[٢٧٧] http://manamavoice.com/news-news_read-1798-0.html

[٢٧٨] http://manamavoice.com/index.php?plugin=news&act=news_read&id=1611

[٢٧٩] تذكر صحيفة الوسط أن الحملة ذكرت أن عدد المشاركين بلغ ١٣٠ ألف (في بلد يقدر عدد المواطنين فيه ب٥٥٠ ألف) وأن ألف شخص ساهموا في تنظيم المسيرة الحاشدة، في حين أعلنت وزارة الداخلية أن المسيرة شارك بها ١٢ ألف فقط. وهو أمر متكرر في تقارير المنظمات والجمعيات عن أعداد المشاركين في اعتصامات ومسيرات مقابل الأعداد التي تذكرها بيانات الداخلية.

راجع جريدة الوسط البحرينية: العدد : ٢٣٣٩، السبت ٣١ يناير ٢٠٠٩م

http://www.alwasatnews.com/2339/news/read/35365/1.html

جمع ١٩٢ توقيعا عليها عبر عدة شهور وفي أكتوبر، وبعد أن فشل القائمين على جمع التوقيعات في الحصول على موعد لمقابلة الملك من وزير الديوان الملكي، قرروا في ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٩ إرسال العريضة بالبريد المسجل للملك إلى الديوان الملكي والبدء في جمع التوقيعات الشعبية عليها، وتم تدشين المرحلة الثانية كما ذكرنا يناير ٢٠١٠، [٢٨٠] بعد أن تمت عدة فعاليات ومسيرات ضد التجنيس في إطار ذلك منها سلسلة بشرية يوم ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٩ ضد التجنيس[٢٨١].

ونظرا لتنامي ظاهرة البطالة في البحرين نتيجة الأوضاع الاقتصادية وسياسات التوظيف للنظام كوسيلة السيطرة، فقد ظهرت مسيرات للعاطلين عن العمل (الذين يقدر عددهم ٢٠٠٧ وفي أفضل التقديرات بحوالي ٣٠ ألف بحريني) والذين يشكون من منافسة العمالة الوافدة لهم، حيث أفرزت حركتهم ما يسمى "لجنة العاطلين عن العمل"، و"لجنة دعم العاطلين من الخريجات"، وجمعية الجامعيين، حيث نظمت أكثر من مسيرة للعاطلين تحت شعار "**رغيف الخبز**"، وشهدت الأعوام الثلاثة الماضية مسيرات واعتصامات أمام وزارة العمل والديوان الملكي، واستخدمت القوة المفرطة ضدها، ويشارك بعض النواب في بعضها أحيانا، فضلا عن احتجاجات العمال الذين يتم فصلهم من أعمالهم في ظل التحولات الاقتصادية، واحتجاجات المحرومين من السكن الذين ما يزالون منذ سنوات طويلة ينتظرون توفير الدولة له[٢٨٢]، فضلا عن المسيرة السنوية في عيد العمال التي تختار مطلبا في شعاراتها، وكان في ٢٠٠٩ "ضد التلاعب بأموال التأمينات".[٢٨٣] والجديد في مسيرات العاطلين أنها تتم خارج أطر نقابية، وأنها تنضم أكثر لحركة حقوق الإنسان من منطلق الحق في العمل.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن حركة الصيادين التي سنتناولها قد استخدمت بعض تلك الصيغ لكنها في الوقت ذاته لها كيان منظم كجمعية، كما أنه في إطار المطلب الواحد قد تنشأ حركات صغيرة لا تلجأ للمسيرات أو الاحتجاجات، لكن تستخدم التقنيات الحديثة لرفع إشارة احتجاج وجمع الأنصار مثل حركة "دعم طلبة الجامعات الخاصة" وهي لخريجي الجامعات المتعطلين بسبب تأخر تصديق الشهادات من قبل وزارة التربية والتعليم والذين يعانون من عدم قبول تسجيلهم في وزارة العمل وبرامج التدريب أو حتى عدم قدرتهم من العمل خارج البحرين، ولصفحتهم على الفيس بوك ٤٠٢ من الأعضاء.[٢٨٤]، وهناك أيضًا مسيرات خريجي العلوم الاجتماعية الذين يشكون من تنامي نسبة البطالة في مجال تخصصهم، ولأن تلك التجمعات في

---

[٢٨٠] http://www.alwefaq.org/index.php?show=news&action=article&id=3593

جريدة الوسط البحرينية، العدد : ٢٦٠١، الثلاثاء ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٩م،

[٢٨١] شاهد فيلم تسجيلي عن السلسلة البشرية:

http://www.alwasatnews.com/2611/news/read/326462/1.html

[٢٨٢] عبد النبي العكري، مرجع سابق، ص ١٤٩-١٥٠.

[٢٨٣] جريدة الوسط البحرينية، عدد ٢٤٣٠، ٢ مايو ٢٠٠٩.

[٢٨٤] http://www.facebook.com/group.php?gid=269929832400.

إطار صغير كالذي في البحرين يكون لها صدى، فإنها غالبًا ما تستدعي رد فعل السلطات، لكن لا يمكن التعويل كثيرا على التصريحات ما لم تتحول لواقع مختلف ملموس، فقد أدى نشاط حركة خريجي الجامعات الخاصة وتعبئتهم في المجال الالكتروني لتصريح الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي بأنها ستراعي مصلحتهم وتقوم بمراجعة المؤهلات واستيفاء بعض الشروط للتصديق على غالبيتها لضمان حقوق الطلاب، مع التحفظ على مخالفات جسيمة في البعض الآخر.[٢٨٥]

ووجه رئيس مجلس الوزراء في اجتماع المجلس أول فبراير ٢٠١٠ إلى دراسة حالاتهم وسرعة تسوية المشكلة، لكنه هو نفسه الذي كان قد دعا من قبل لتأسيس صندوق لدفع رسوم العمل عن الصيادين بعد إضراب فبراير ٢٠٠٩ ، ثم تعرقلت الجهود في مجلس النواب ولم يحدث شيء، إذ يسري دومًا نظام المماطلة وتهدئة الخواطر لكسب الوقت، حتى يتم تغيير خريطة الواقع وبعدها لا يكون هناك بدائل عديدة أمام من أضيرت مصالحهم.

حركة الصيادين

في إطار مشهد البحرين الحالي تظهر حركة الصيادين كفعالية متميزة في احتجاجها ومطالبها الحقوقية، تمكنت عبر سنوات من النضال من فرض أجندتها المطلبية على الساحة وضد توازنات القوى المهيمنة، بما يجعلنا في هذا البحث نرى أنها من أهم التحركات في البحرين في السنوات الماضية والتي لم يتم إلقاء الضوء الكافي عليها، ولا يتوفر أي مادة عن هذه الاحتجاجية والتعبئة سوى أخبار الجرائد اليومية، وتسعى الباحثة لرسم صورة عامة لما تم على يد تلك الحركة.[٢٨٦]

لم يتوقف الاحتجاج على الدفان في أي وقت منذ بدأ في السبعينات، فلم تكف القرى عن الاعتراض في أشكال متنوعة طول العقود الثلاثة الماضية، لكن تحولات ما سمي بالإصلاح في البحرين دفعت الصيادين والبحارة للتعبير الأكثر تنظيمًا والأكثر وصولاً للإعلام، فمنذ ٢٠٠١-٢٠٠٢ ومع صدور صحف جديدة أبرزها الوسط والأيام، بدأ تداول أخبار الاحتجاجات والاعتصامات، ولا يوجد في البحرين تشريعات تمنع الدفان بل كانت الدولة تجمع رسوم الدفان (دون توثيق دقيق للملكية كما ذكرنا)، والرسوم التي كانت تفرض هي ٢٥ فلسا للمتر لمساحة دفان أقل من ٢٥ ألف متر مربع، وفوق ذلك تكون ١٠ فلس، ورخصة الدفان ٥ دنانير.

---

٢٨٥. http://www.alwasatnews.com/2704/news/read/366361/1.

٢٨٦. اعتمدت الباحثة في هذا الجزء على متابعة الأرشيف الالكتروني على الإنترنت لجريدة الوسط البحرينية في الفترة من بداية يناير ٢٠٠٩ إلى نهاية يناير ٢٠١٠، وبنت من الأخبار المتنوعة عبر العام عن فعاليات الجمعية والحركة الأوسع التي توفر لها الزخم من اعتصامات الأهالي في مناطق الساحل والقرى ومسيراتهم واحتجاجهم صورة عامة، وهي ستحيل فقط لما هو خارج عن الأرشيف عن تلك الفترة من مادة داعمة.

وقد تراكمت المطالب والاحتجاجات والاعتصامات عبر السنوات حتى وصلت ذروتها في مطلع عام ٢٠٠٩ حين قررت جمعية الصيادين بعد ثلاث سنوات متوالية من المطالبة السلمية منذ انتخابات ٢٠٠٦ بوقف الدفان والحفاظ على البيئة البحرية وتنظيم حقوق الصيادين[٢٨٧]، وقررت الإعلان عن إضراب خاصة بعد أن تضمنت إصلاحات سوق العمل جباية ١٠ دنانير شهريا و٢٠٠ دينار كل عامين عن العمال الأجانب ولم تستثن الصيادين، فاجتمعوا في جمعية الصيادين وصوت ٧٥% على الإضراب الذي استمر من ١٥ فبراير ٢٠٠٩ واستمر لمدة ٩ أيام، واشترط فيه المضربون صدور قرار من مجلس الوزراء للبت في الأمر وإعفائهم من الرسوم، فضلا عن وقف الدفان وتعويض القرى الساحلية المضارة.وقد حظي الصيادون بتضامن لجنة المرافق بالمجلس النيابي، ولكن الإضراب تم فضه بعد زيارة مفاجئة من رئيس الوزراء لمقر الجمعية بما أحرج القيادات، وبدلاً من أن توظف الدولة الأدوات القانونية والنيابية في حماية الحقوق تم اللجوء (كما يحدث طيلة الوقت) لتوظيف البنية القيمية العُرفية والقَبَلية والاجتماعية، حيث دعاهم لوقف الإضراب ووعد بحل الموقف.

وقد أعلن بعد ذلك عن تأسيس صندوق لدعم الصيادين يتبع وزارة البلديات والزراعة (ولم يتحقق هذا الوعد)، وبعد فض الإضراب هددت الجمعية بمقاضاة الشركات التي دمرت المصايد.

وفي ٦ مارس بدأ اعتصام "**سترة**" لقيام وزارة الدفاع بالدفان هناك، واستخدمت عنفا مفرطا وطلقات مطاطية في تفريق المتظاهرين (والتي شهدت تدهورا مريعًا في البيئة البحرية نتيجة الدفان).وتوالت الاعتصامات وكررت الجمعية مطلبها عبر هذه السنة التي شهدت في منتصفها عدة اعتصامات بوتيرة أسبوعية في مدينة "**الحد**"، وأصدرت الإدارة العامة لحماية الثروة السمكية تقريرا في سبتمبر ٢٠٠٩ تؤكد أنه من بين ٣٠٠٠ موقع للصيد لم يبق سوى ٨٢، وما لبثت الاستجوابات أن بدأت تتوالى من النواب الذين أخذوا موضوع الدفان على أجندتهم مع نهاية ٢٠٠٩ ، حتى وصل الأمر للتصعيد بالحديث عن موازنة الديوان الملكي والتلميح لدور الأسرة الحاكمة في الانتفاع بالدفان عبر العقود الثلاثة الماضية، وأن دستور ٢٠٠٢ لا يسمح بمحاسبة المسئولين إلا عن الفترة بعد صدوره، ونادى بعض النواب بمقابلة الملك، أو تحويل الملف للنيابة العامة. وقد أدار خليفة الظهراني رئيس مجلس النواب الملف في جلساته المتعاقبة بقبضة قوية وكاد يحذف كلمة الشيخ على سلمان من محضر الجلسة، والذي أشار إلى أن الأراضي تحولت من ملكية عامة إلى خاصة ومن ثم دفنت، وهذا الأمر مر بمرحلتين تاريخيتين، الأولى ما قبل العام ٢٠٠٢ والثانية ما بعد العام ٢٠٠٢، وكان يتدخل بمنحها الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، كما مُنح الحق نفسه لولي العهد – آنذاك – الملك وعمه رئيس الوزراء ووزير الإسكان الأمير محمد بن

[٢٨٧] . راجع حوار إذاعة صوت المنامة مع وحيد الدوسري الرئيس الشرفي لجمعية الصيادين
http://www.bahrainvoice.net/vb/showthread.php?t=3900

سلمان آل خليفة، والأراضي إما ملك هذه الأسماء أو أشخاص اشتروا من هذه الأشخاص، إلا أنه بعد العام ٢٠٠٢، تم حصر حق التصرف في الأرض في الملك، والمعروف أن كل أرض لم تكن عن طريق إرث أو شراء فهي ملكية عامة".

لكن النواب ثاروا، وتم إعطاء مهلة للحكومة شهرين للرد من قبل رئيس مجلس النواب[٢٨٨].

ويلاحظ أن أهم الجهات التي تثير قضية الدفان وأثرها على الثروة السمكية والحياة الاقتصادية في كثير من القرى الساحلية، هي الجهات البلدية واللجان البرلمانية في تعاونها مع جمعية الصيادين واستجابتها لاحتجاجاتهم المستمرة.

ومن اللافت أن الجهات الحكومية لا تقدم معلومات، بل لاحظت الباحثة أن هناك نوعا من أنواع الطمر والردم المتعمد للمعلومات كلما ارتفع صوت لمناقشة ما يمكن تسميته بـ"التجريف" المنظم للثروة البيئية والتدمير الذي حل بالنظام البيئي في البحرين خلال العقود الماضية. ولعل المثال الذي يحضر في هذا المقام هو تعتيم وحدة دراسات المصايد في مركز البحرين للبحوث والدراسات (الذي هو المركز البحثي الهام في البحرين ويجلس على قائمة الأمناء فيه أربعة وزراء والمدير الإقليمي لـ City Bank ورئيس جامعة البحرين) على ما يحدث من تدمير ببيئة البحرية، والاكتفاء بالنشر عن حالة مصايد الروبيان دون أن يهتم بالواقع البيئي في البحرين التي قام اقتصادها على صيد السمك واللؤلؤ تاريخيًا[٢٨٩]، بل يثير الدهشة أنه بعد الإعلان على الشبكة عن عقد "المؤتمر الدولي الثاني للنظام البيئي في الخليج" بالمنامة في مارس ٢٠٠٩ بالتعاون بين المركز وجمعية حماية النظم البيئية والبحرية بكندا ومكتب اليونسكو في المنامة، وذلك بعد أن انعقد المؤتمر الدولي الأول سلفًا في العين بالإمارات، وبعد ما أثاره احتجاج الصيادين من وعي في المجال العام، ثم إضرابهم في فبراير ٢٠٠٩ تم الإعلان عن تأجيل المؤتمر لأسباب تتعلق بالتمويل بسبب الأزمة المالية (!)[٢٩٠]، ثم اختفت الإشارة للمؤتمر على موقع

---

[٢٨٨]. أحدث شطب رئيس مجلس النواب خليفة الظهراني كلام رئيس كتلة الوفاق النيابية الشيخ على سلمان في الجلسة التي تحدث فيها بشكل صريح عن الحكومة وتهمها بعدم الكفاءة لجدل كبير أدى في نهاية المطاف لتحويل الجلسة لسرية وإخراج جميع المتواجدين من ممثلي الحكومة والصحفيين والأمانة العامة للمجلس والإبقاء فقط على النواب ووزير شئون مجلسي الشورى والنواب عبد العزيز الفاضل والمستشار القانوني.

وتم إبقاء كلام الشيخ على سلمان في المضبطة.

http://manamavoice.com/news-news_read-2056-0.html

http://manamavoice.com/news-news_read-1892-0.html

الكلمة الكاملة للشيخ على سلمان التي تنتقد موضوع التصرف في أراضي الدولة والدفان وقوله أن غياب موازنة الديوان الملكي دليل على التصرف في المال العام كأنه خاص

http://manamavoice.com/index.php?plugin=news&act=news_read&id=299

[٢٨٩] http://www.bcsr.gov.bh/BCSR/En/eLibrary/Categories/Books/Public/fisheries.htm

[٢٩٠] www.bcsr.gov.bh/NR/rdonlyres/5C809A9D.../GulfIIFirstCircular32.pdf

الجهات المنظمة، وبعدها تم الإعلان في أول مايو ٢٠٠٩ عن اختيار البحرين مقرّا للمركز العربي الإقليمي للآثار الذي يعد المركز الثاني على مستوى العالم التابع إلى مركز اليونسكو (بما يساهم في تمثيل البحرين والدول المجاورة بشكل أكبر والاهتمام بتراثهم)[٢٩١]، ووافق مجلس الوزراء بجلسة آخر يناير ٢٠١٠ على ذلك الاختيار وكلف الجهات باتخاذ ما يلزم.[٢٩٢]

وكان قد سبق ذلك في سبتمبر ٢٠٠٥ إعلان اليونيسكو عن جائزة "اليونسكو– الملك حمد بن عيسى آل خليفة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال التعليم" وذلك بناءً على اقتراح تقدمت به البحرين للمنظمة في سبتمبر ٢٠٠٤، وتورد الدعاية عن هذه الجائزة مقولة بيتر سميث مساعد المدير العام للتعليم بمنظمة اليونسكو أن هذه الجائزة ستبين دور حكومة مملكة البحرين في تنمية المشاريع الإبداعية العالية المستوى من أجل تقوية أثرها وفعاليتها .[٢٩٣]

فلو قسنا العوائد المالية من الدفان التي يذكرها تقرير إبراهيم شريف في تقريره عن الفساد في مجال الأراضي في البحرين على ما ينفقه النظام على المنح والهبات وتأسيس جوائز وعلاقات عامة مع المنظمات الدولية للتغطية على ما يحدث في البحرين بتكتيكات استباقية دعائية ودبلوماسية، فإنها تعد فتات لا قيمة لها وأقل من قيمة أصغر وحدة عقارية في مشروعات الدفان التي تقدر بالمليارات.. ومن اللافت أن مركز البحرين للبحوث والدراسات قد أنشأ وحدة ربحية تابعة له لتقييم الأبعاد البيئية للمشروعات العقارية الجديدة في البحرين داعمها وممولها الأساسي هو مشروع "درة البحرين" أحد أكبر مشروعات الدفان في البحرين[٢٩٤]، أما المشروع نفسه فتتحدث صفحته الالكترونية الدعاية عن إسهامه في إثراء البيئة بالبحرين.[٢٩٥]

وربما يفسر ما يبقى وتشابكات المصالح والعلاقات علامة الاستفهام الكبيرة التي كانت تثور في ذهن الباحثة والمتعلقة بالصمت الدولي الغريب عن تدمير المجال الحيوي البيئي في البحرين.

ونظرًا لأن حملة الصيادين وحركتهم الفاعلة قد أثمرت تحريك الماء الراكد في موضوع حماية البيئة، وفعّلت دور اللجان النيابية، ودفعت بعض الجهات الحكومية والبلدية لإصدار تقارير عن تداعيات الدفان على الثروة السمكية والمصايد وحال المياه الجوفية وغيرها من الانعكاسات، فضلاً عن فتح ملف آخر هو الدفان والفساد الذي شاب تمليك الأراضي، فنسقت مع

---

http://www.docstoc.com/docs/18790239/postponed-until-early-2010--revised-date-will-be-announced-soon

[٢٩١] جريدة الوسط البحرينية، العدد ٢٤٣٩، الاثنين ١١ مايو ٢٠٠٩م

[٢٩٢] http://www.alwasatnews.com/2704/news/read/366362/1.html

[٢٩٣] راجع الخبر الدعائي الذي ينص على تخصيص البحرين ٤٣٥ ألف دولار أمريكي للجائزة لتأسيسها وإدارتها وأن قيمة الجائزة سنويًا ٥٠ ألف دولار أمريكي في مجلة شئون خليجية المجلد الثامن عدد ٤٥– ربيع ٢٠٠٦.

[٢٩٤] http://margis.geomatec.com/sponsorship.aspx

[٢٩٥] http://www.durratbahrain.com/en/project/environment.html

الجهات النيابية، ووظفت الإضراب والتعبئة، وساندت الصيادين في اعتصامهم المتتالية، ووصلت للصحافة، بل وتفاوضت مع الجهات السيادية في دولة أخرى هي قطر حين كان البحارة يخرجون للمياه الإقليمية بعد خطوط الساحل الجديدة فيدخلون في المياه الإقليمية القطرية وتتم مصادرة بعض سفنهم وتمكنت من تحرير تلك السفن واستعادتها، من أجل ذلك كله نرى أنها من أنجح الحركات التي جمعت بين المطلب المهني والمطلب المحلي والمطلب العام والهدف البيئي، وتنطبق عليها الرؤية النظرية التي قدمتها بعض الأدبيات عن الاحتجاج والفاعلية السياسية في مجال البيئة، فهي تجمع بين المطلب البيئي ومطلب المواطنة بكل أبعادها الحقوقية والرقابية والجمع ما بين المصلحة الفئوية والمصلحة العامة بامتياز.[٢٩٦]

الجديد الثقافي والإعلامي: حالة جريدة الوسط

لا ينظر الباحث عن حركة اجتماعية جديدة في الغالب لتأسيس صحيفة باعتباره كذلك. قد يكون تأسيس صحيفة مؤشرا أو آلية لحركة ووسيطا إعلاميا للتأثير والتعبئة، لكن صحيفة "الوسط" البحرينية في تحليلنا ينبغي ضمها للـ"جديد" الاجتماعي/السياسي في المشهد البحريني، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن الجمعيات السياسية الأساسية التي خاضت انتخابات ٢٠٠٦ وشاركت في مجلس النواب وأعلنت نيتها عن خوض انتخابات ٢٠١٠ ، لا تملك صحفًا كما هو الحال في دول أخرى، بل تصدر نشرات دورية أو مطبوعات باعتبارها جمعيات أهلية وليست أحزابًا[٢٩٧]، ومواقعها الالكترونية بسيطة وتعريفية وتغطي أخبارها لكن لا ترقى إلى مفهوم الصحافة الالكترونية بالمعنى العميق.

وللصحافة البحرينية تاريخ قديم، سواء بمشاركة الأقلام البحرينية في المجلات والصحف المصرية التي كانت تصدر مع بداية القرن، أو بتأسيس أول جريدة منذ عام ١٩٣٩ ، هي "جريدة البحرين" والتي استمرت تقوم بدور بث الوعي الوطني في ظل الاستعمار حتى ١٩٤٤، ثم صدرت الجريدة الرسمية ١٩٤٨، وناصرت جريدة "صوت البحرين" المد القومي في الخمسينات والستينات، ثم تم إيقاف كافة المطبوعات الصحفية من قبل الاحتلال البريطاني ١٩٥٦، وفي عام ١٩٥٧ بدأت شركة نفط البحرين في إصدار "النجمة الأسبوعية"، وفي السبعينات صدرت "أخبار الخليج"، وفي الثمانينات "الأيام"، لكن بقيت الصحافة ضعيفة في مجتمع يموج بالتيارات الفكرية والسياسية والتنوع الثقافي.

---

[٢٩٦] . راجع الدراسة الهامة التالية التي تناولت تراوح استراتيجيات الحركات الاحتجاجية بين التفاوض وتوظيف القوة والتعبئة، وربطها بالمطالب البيئية الأساسية :

Mika La Vaque-Manty, Arguments and Fists:Political Agency and Justification in Political Theory, .NewYork: Routledge,2002. pp.95-120

[٢٩٧]. فرح عبد الله حبيب، الصحافة وتشكيل الوعي لدى الجمهور بمملكة البحرين: دراسة تحليلية ميدانية على جريدتي الأيام والوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأهلية بالمنامة، ص ٥٢.

وفي التسعينات مع تولي الأمير (الملك الحالي) الحكم، تغير الواقع الإعلامي الصحفي فصدرت ٢٢ جريدة، منها الصناعي والعمالي والتربوي والاستهلاكي وغيرها، ومع مطلع الألفية الثالثة صدرت ثلاث صحف هامة هي الوسط والعهد بالعربية، وجالف ويكلي بالانجليزية، ومجلة تربوية وأخرى طبية، ثم بدأ صدور مجلات تسويق وأعمال.[٢٩٨]

وقد تأسست الوسط كصحيفة جديدة في العام ٢٠٠٢ ،وانطلق العدد الأول في ٧ سبتمبر ٢٠٠٢ وهي صحيفة يومية مستقلة شاملة تأسست لخدمة مجتمع متنوع الثقافات، لكنها في الوقت ذاته منصة لكثير من الأصوات على الساحة السياسية وخلقت مجالاً ومساحة للوعي والحصول على المعلومة والتغطية للمناشط والتعريف بمستجدات ما يجري على الساحة، تعقد الندوات في مقرها فتجمع أقطاب القوى السياسية متنوعة المشارب، وتنشر المطبوعات الفكرية والسياسية، ولديها أرشيف توثيقي مطبوع وصفحة إلكترونية بها محرك بحث فعال، لذا فهي في تقديرنا ووفق قيود وطبيعة المجتمع البحريني يمكن تصنيفها في "الجديد".

وتصدر صحيفة "الوسط" البحرينية يوميًا مع ملحقين يوميين بالألوان، أحدهما ملحق «مال وأعمال» ويغطي الشأن المالي والاقتصادي، والآخر ملحق «الوسط الرياضي». كما تصدر «الوسط» ملاحق أخرى متخصصة، مثل: ملحق «ألوان» كل يوم سبت ويغطي أخبار الفن والفنانين، ملحق «فضاءات» كل يوم خميس ويغطي الشئون الثقافية وما يتعلق بالنقد السينمائي، وملحق "الوسط السياسي" الذي يغطي موضوعات سياسية استراتيجية، وملحق "كتاب للجميع" يحتوي على كتاب ينشر تعميما للمعرفة، بالإضافة لملاحق متخصصة أخرى تصدر بين الفينة والأخرى.

وينص تصور الجريدة الذي هو بمثابة تعريف بالتصور الحاكم أنها تسلط الأضواء على قضايا الشأن العام من خلال:

وتخاطب الصحيفة القارىء... "خيارك الأفضل لتفعيل دورك فيما يدور حولك، ووسيلتك المؤكدة لإيصال كلمتك للنطاق الأوسع في الدولة والمجتمع...توصلك إلى شرائح واسعة من القراء من مختلف الأعمار والفئات.صحيفة "الوسط" البحرينية... طريقك إلى التأثير."

وهي أهداف تتقاطع مع أهداف التحرك الاجتماعي والفاعلية الاجتماعية من أجل التغيير، وتتجاوز محض نقل الخبر أو التعريف بما يجري في الوطن والعالم.

لقد أدرك الدكتور منصور الجمري طبيعة تحولات اللحظة وشروط النضال الديمقراطي، وهو ابن الشيخ عبد الأمير الجمري القيادة الشيعية البارزة في حقبة التسعينات، وبعد قبوله العودة ٢٠٠١ بشروط مبادرة الإصلاح، متجاوزًا اثنين وعشرين عامًا

[٢٩٨] المرجع السابق، ص ٤٦-٥٢.

من العيش خارج البحرين كناشط في حركة أحرار البحرين في لندن (في المنفى) بعد أن حصل على رسالة الدكتوراه في الهندسة من إنجلترا وعمل هناك في مجال تخصصه (كما رأس المنبر الدولي للحوار ١٩٩٩-٢٠٠١)، آثر أن يشارك بالعمل الإعلامي في التغيير، في حين فضل آخرون (مثل زميله الدكتور سعيد الشهابي) البقاء والاستمرار في كشف المظالم التي تحدث وتجاوزات حقوق الإنسان، لكن من الخارج.

ومن المهم النظر لجريدة الوسط لا باعتبارها منصة إعلامية فحسب، بل بوصفها بديلاً عن فرصة سياسية وصيغة نشاطية هامة في السياق البحريني، وقد حظيت فكرة تأسيس الجريدة بدعم فاروق المؤيد رجل الأعمال السني الذي يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة، ولذا فلا ينبغي النظر فقط إلى الصحيفة كوسيط إعلامي، بل كخيار سياسي للتعبير والفعل بديلاً عن كرسي الوزارة الذي تلقى الجمري عرضًا بشأنه فور عودته، وأحجم واختار تأسيس صحيفة. وعن الاختيار بين الصحافة والوزارة قال:"أعتقد أن شعب البحرين ضحى كثيرا لنيل حقوقه وهو يستحق خدمة صحفية مستقلة تكون جسرا تواصليا بين فئاته وأيضا مع مؤسسة الحكم بما يخدم مصالح المجتمع ومستقبل البلاد".[٢٩٩]

لقد عبر منصور الجمري بعد عودته للبحرين بشهرين عن الحاجة لتغيير الوعي من أحل الوصول للديمقراطية، فقال""إن تحول الديمقراطية إلى قيم اجتماعية ومعيار أخلاقي بحاجة إلى طرح نماذج ثقافية واجتماعية مقبولة إسلاميًا وشعبيًا"، وهو ما يواجه الثقافة التقليدية المتحزبة والضيقة، وهكذا فإن دور بث الوعي الذي تقوم به الوسط في هذا السبيل يصلح أن يعتبر "حركة اجتماعية جديدة".[٣٠٠]

وتدل دراسة حديثة عن جريدة الوسط البحرينية أنها قد نجحت بالفعل بفريق عملها المتميز بتحقيق الأهداف التي وضعتها لنفسها، فالأخبار السياسية في الصفحة الأولى وأعمدة الرأي ٥٥ ونصف بالمائة مقارنة بصحيفة الأيام، مع تركيز على القضايا المحلية والدولية، وإعطاء أولوية أدنى للإقليم.[٣٠١]

ردم مستقبل الديمقراطية في البحرين: استنتاجات ورؤية مستقبلية

---

[٢٩٩]. ندى الوادي، ، القوة الصاعدة:التيارات السياسية الإسلامية في مجلس التواب البحريني (السلف-الإخوان المسلمين-الوفاق)، المنامة:إصدارات الوسط، ٢٠٠٨، ص ٨١ -٩٢؛ أحمد الشملان وآخرون، مرجع سابق، ص ٢١١-٢١٤.

[٣٠٠] . على خليفة الكواري وآخرون، الخليج العربي والديمقراطية:نحو رؤية مستقبلية لتعزيز مساعي الديمقراطية، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢، صص١١٩-١٢٢.

[٣٠١]. فرح عبد الله حبيب، مرجع سابق، ص ص١٤٣-١٤٤.

يمكننا بعد رسم خريطة الحالة البحرينية من زاوية الرؤية التي قدمناها (وهناك بالتأكيد زوايا أخرى عديدة) أن نقول: إن الذي هيمن في العشر سنوات الماضية على الخيال السياسي للأسرة الحاكمة في البحرين هو "عقلية الدفان"، من دفن المطالب الدستورية بالوعود المراوغة والاستباق التشريعي بإعلان دستور لم يوف بتوقعات الشعب الذي صوت على الميثاق، وقوى المعارضة التي كانت تريد بإخلاص فتح صفحة جديدة مع عهد جديد، إلى دفن البحر ومعه دفن مفهوم الدولة لما يمثله موضوع الدفان من تجلي لهيمنة واحتكار للسلطة والثروة وغياب اعتبارات المصلحة القومية وحماية الثروة الطبيعية للبحرين وغياب المساءلة والمحاسبة؛ إلى دفن الشعب تحت ركام التجنيس بما يؤدي لانكماش نسبة تمثيل الشيعة والسنة في مواجهة غير العرب ممن يتم تجنيسهم من جنسيات أخرى، ونسبة الشيعة مقارنة بالسنة؛ إلى دفن الحقيقة لتجنب المحاسبة الدولية للنظام – بمصادرة المواقع الالكترونية والتعمية على ما يجري للمعارضة وأيضًا بحجب معلومات وبيانات أساسية تمكن من محاسبة النظام عن التدمير البيئي الذي أحدثه وتدمير البنية الاقتصادية لقطاع الصيد، بما يمثله من مصدر عيش لكثير من القرى الساحلية، فضلاً عن التأثير السلبي على نوعية حياة مجتمعات محلية بأكملها بالمعنى الشامل لمفهوم نوعية الحياة بيئيًا وخدميًا ورفاهة؛ إلى دفن أصوات الناس تحت تقارير هيئات ربحية يمولها تحالف الاقتصاد العقاري الخليجي، تزعم أن كل هذا الدفان لا يخل بالبيئة بل يحافظ على تنوعها، والردم حتى للمعلومات البسيطة بمصادرة المواقع وإسكات المنظمات الدولية عبر المنح والهبات والدبلوماسية الجوائز واستضافة المؤتمرات .

وأخيرا دفن المجتمع المدني تحت ركام من التشريعات المقيدة لحقوق الإنسان وحرية التعبير حتى يتم شل الجهود وإخراس الألسنة، ودفن الاحتجاجات تحت خطاب إدانة العنف والإرهاب وتحت سياسة تخطيط عمراني وشبكات طرق ستهمش تمامًا مناطق الشيعة التي تتكمش مع كل متر دفان كما انكمش وجودهم السياسي بالتلاعبات السياسية والوعود التي لا تتحقق، والنظام البحريني قادر على أن يفعل بهم ما فعل النظام المصري بالإخوان من إقصاء من اللعبة الديمقراطية في أي وقت بالقمع والإدانة والحظر والاعتقال بتهمة الإرهاب وغيرها من الوسائل!!

بعد عشر سنوات من إعلان حاكم البحرين تدشين مشروع إصلاحي انتظر فيه المجتمع البحريني أن يكون التحول لملكية معناه ملكية دستورية، وهي الوعود التي انطلقت في بداية الألفية وعاد بناء عليها رموز المعارضة من الخارج وتفاعل بشكل إيجابي قياداتها في الداخل تكررت الإحباطات على الساحة السياسية والمدنية والشعبية، فالدستور الذي صدر لم يعبر عن طموحات الحركة الدستورية، والمشاركة في الحياة النيابية لم تمنع السلطة الحاكمة من تمرير قوانينها الأخطر المقيدة للحريات أو المنظمة للسوق أو المعرقلة للاحتجاج السياسي في الشارع أو الحامية للنخبة الاقتصادية والسياسية من المسائلة، وتقدم البحرين على عام ٢٠١٠ الذي سيشهد جولة الانتخابات النيابية الثالثة في عشر سنوات، هي تجربة الإصلاح وقد زادت الشقة بين المأمول والواقع.

فقضية التجنيس صارت أكثر سخونة من ذي قبل، والدفان صار على طاولة التفاوض (متأخرا بعد أن تم تدمير البيئة الطبيعية وقطاعات اقتصادية بأكملها من الزراعة للبيئة البحرية)، والعنف في الشارع في صيغة احتجاجات شبابية أصبحت وتيرتها شبه يومية، ومع كل يوم يزداد الإفراط في استخدام العنف في مواجهتها، لكن لأن غالبية القيادات التي كانت ترى ذلك حقًا مشروعًا للشارع قد صارت جزءً من الحسابات السياسية، فإنها اليوم تدين هذه الاحتجاجات (خاصة التي تحركها حركة حق)[٣٠٢]، بدون أن تقدم للقطاعات الواسعة من المهمشين والمحرومين الكثير من النتائج الملموسة التي تتعدى التصريحات والاستجوابات، ولم يتغير شيء على أرض الواقع التي يعاد تشكيل خرائطها المكانية بشكل محموم وبالتالي تهميش المساحات المكانية والمدنية والسياسية والاقتصادية للغالبية من السكان الأصليين من أهل البحرين، هذا التهميش الذي يخرج الغالبية إلى مساحات خراج الجماعة، لا بالمعنى المجازي للمواطنة الذي قصده نادر كاظم في حديثه عن المذهبية والطائفية والمواطنة بمعنى المجال العام الضامن والجامع، بل بالمعنى المكاني الجغرافي الفعليين، ومن هنا أهمية تكرار الدعوة إلى التفكير في علاقة مأزق الديمقراطية في البحرين بالمكان وتخطيطه ورأسملته كما تدعو الدراسات الحديثة، أي البعد الوجودي والثقافي مرتبط بالأمكنة، حيازة وملكية وحركة وتفاعلا وحرمانا ومصادرة واغتصابًا.[٣٠٣]

والحالة البحرينية تثير الكثير من التأمل والنظر، فما سلف يدل على أنه لا يكفي أن نفكر في مستجدات النشاطية الاجتماعية باعتبارها تتراوح بين الشكلي (الرسمي وغير الرسمي) مقارنة بما يتشكل اجتماعيًا من أفعال ومناشط وتعبئة مطلبية ..والعلاقة بينهما، بل من الحتمي أن نضم لأدوات التحليل والتفكير مجالين نظريين:

١. فهم علم اجتماع المدن وتحولاتها الكوزموبوليتانية بالتوازي مع توظيف السلطة/النظام الحاكم للمساحة المكانية وإعادة تشكيلها، أي سياسات المساحة politics of space التي يتم عبرها الضم والإقصاء للقوى والنخب والفئات الاجتماعية، وإعادة توزيع الثروة والنفوذ. والأمر لا يتعلق هنا بالمنامة كعاصمة أو المحرق أو غيرها، بل يمكننا باعتبار المساحة والحجم والكثافة السكانية استعارة بعض المفاهيم من علم الاجتماع الحضري لتطبيقه على البحرين ككيان سياسي، وعلاقة الدولة بالمكان والمدينة، مع مراعاة "فروق التوقيت" التاريخي وفروق الجغرافيا (بحكم أنها

---

[٣٠٢] . أدانت الجمعيات الست تنامي العنف في القرى وفي الوقت نفسه حذرت من استخدام العنف المفرط في مواجهة المحتجين من الشباب داعية للبحث في جذور المشكلات التي تدفع للاحتجاج ن أنظر: جريدة الوسط البحرينية، العدد ٢٦٣٦، الثلاثاء ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٩م.

[٣٠٣]. د.نادر كاظم، خارج الجماعة، مرجع سابق، ٢٠٠٩، ص .١٤٣-١٦٢.

Pugh, Jonathan(2009)'The Spaces of Democracy and the Democracy of Space: A New Network Exploring the
Disciplinary Effects of the Spatial Turn',Space and Polity,13:2,159 — 164

دولة وليست محض مدينة في الواقع الإقليمي والدولي)، وفروق "البنية الاجتماعية" ومنطقها (ولا نقول تطورها حتى لا نقع في فخ نظريات التطور) .[٣٠٤]

٢. فهم العلاقة بين سقف الديمقراطية والتحولات الاقتصادية، الوطنية والدولية، فلا شك أن العقد الفائت قد تنامت فيه الثروة بشكل غير مسبوق في الدولة الريعية النفطية في منطقة الخليج لظروف عدة، وكان لهذا أثره في قدرتها على تدعيم مواردها وقواها في مواجهة المجتمع من ناحية، وقدرتها على التحكم في توزيع تلك الثروة من ناحية أخرى، وقد سعت كثير من الاقتصاديات الخليجية إلى البحث عن استثمار وتدوير تلك الثروة في طفرة عقارية وسياحية من منطلق استثماري منفتح على دورانها المماثل في الدول المجاورة تحت مظلة "مجلس التعاون"، واستغلالاً للسوق الرأسمالي العالمي الصاعد في تلك القطاعات.

ومن المعلوم أن كثيرا من نظريات الاقتصاديين في مناخ الليبرالية الجديدة وعولمتها يرونها تتعارض مع مطالب الإصلاح والتحول الديمقراطي، إذ يغلب الظن أن الديمقراطية تضعف بنية النظام من خلال تداول السلطة وتؤثر على استقرار السياسات الاقتصادية، في حين أن التحول للسوق المفتوح يحتاج لحسم في توجه الدولة الاقتصادي وتوفير

---

[٣٠٤] .لا مجال هنا للتفصيل في تلك النقطة لكن الباحثة تعتزم أن تواصل التفكير والنظر والبحث فيها، وقد يكون من المفيد للباحثين النظر في إشارات عابرة في هذا الاتجاه وردت في بعض الدراسات العربية تحتاج تطوير من تخصصات متنوعة أو بشكل عابر للتخصص، منها :

–حسام توفيق أبو إصبع، صناعة التاريخ بالتأويل:مقاربات في الثقافية البحرينية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٦ن ص .١٠٧– ١١٣ (وهو يتحدث عن المنامة التي اتسمت شأن المواني والمدن الساحلية بالتنوع، علما بأن أحياء كثيرة منها اليوم صارت بها غالبية من العمالة الأجنبية أو المجنسين وتغيرت تركيبتها العرقية والثقافية بشكل يشعر كثير من أهل البحرين بالغربة عند زيارة تلك الأحياء والمناطق الآن.)

–د.فيصل حميد، النفط والحرب والمدينة: مصير الحياة الحضرية ..إلى طريق مسدود؟ بيروت:شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٧، ص ٢٨٤–٢٨٦، ٣٠١.

ومن المهم متابعة الجدل النظري حول المدن وجغرافية العولمة وتبدل المساحات الرأسمالية والهيمنة على الأمكنة، والاستفادة من هذا التحليل بالخروج في تحليل الحالة البحرينية من أسر خصوصيتها إلى تفعيل النظريات المختلفة في فهمها ثم تطوير تلك النظريات بدروس ودلالات منها، ونرشح الكتابات التالية:

John Urry, Consuming Places,N.Y: Routledge,1995;Engin Isin, Being Political: Genealogies of Citizenship, Minnesota: University of Minnesota Press, 2001;Margaret Somers, Genealogies of Citizenship: Markets, Statelessness and the Right to Have Rights, Cambridge: Cambridge University Press, 2008;David Harvey, Cosmopolitanism and the Geographies of Freedom, New York: Columbia University Press,2009.

استقرار يمنح المستثمرين الثقة في أن الأمور لن تتغير في المستقبل المنظور، ولا يوجد تهديد بتغير الأوضاع السياسية أو التشريعات– اللهم إلا باتجاه المزيد من الضمان والتشجيع والإعفاءات[٣٠٥].

لكن النموذج الخليجي – والبحرين بالتبعية– خلق حالة مختلفة لم تجد لها حظًا من التنظير والمقارنة بشكل كاف، نظرا لتداخل البعد الاستراتيجي في العقد الماضي من تنامي لأهمية منطقة الخليج في الاستراتيجية الأمريكية لتأمين احتياجاتها من النفط، مع ارتفاع أسعار النفط ثم الأزمة المالية الحادة، واقتران ذلك بمطالب إصلاحية من أسفل وردود فعل في الشارع للقوى التي تشعر بالتهميش والإقصاء؛ وأيضًا لتداخل أنواع الشرعية و"طبقاتها"، فهي تجمع بين الشكل القانوني (دون مضمون ديمقراطي لفلسفة القانون أو صياغته)، والشرعية التقليدية التي تحدث عنها ماكس فيبر، والهيمنة بالقوة (الجيش والشرطة فضلاً عن الدعم من القوى الدولية لاستقرار الأنظمة–إنجلترا الاستعمارية ثم أمريكا في ظل الاستعمار الجديد.[٣٠٦]

يتم هذا في غالب الحالات في ظل وجود دولة بنت مؤسساتها بشكل التمييز الوظيفي مع التحديث لكنها تشهد تحولاً في الدور، أما في الحالة الخليجية فإن مفهوم الدولة رخو بدرجة مذهلة، ومن هنا صعوبة – وضرورة– النظر في مفاهيمنا التحليلية، وأطرنا النظرية، فكثيرا ما يغلب على الباحثين الرغبة الصادقة في رؤية تحول "ديمقراطي" يتجاوز المذهبية والطائفية والقبلية ويتبنى قيم العقلانية والرشد، وهي النظرة الرومانسية التي يقدمها الدكتور على خليفة الكواري بصدق وإخلاص منذ عقود في مشروعه نحو بناء مجتمع ديمقراطي ومدني في الخليج كله[٣٠٧]، لكن هذا لا يعني القفز فوق معطيات واقع معقد ولا تجاهل احتمالات تطوير نموذج يبدأ من حيث يقف المجتمع، لا من حيث انتهى مجتمع آخر بالضرورة.

من هنا فإن النظرة التي تدرك تعقد الحالة الخليجية وتشابك النفط مع العولمة مع الهيمنة مع الاستبداد هي الأقرب لعبور فجوة الفهم والاقتراب من الحلول، مثل التي ترصد فيها ابتسام الكتبي علاقة السلطة بالمجتمع وتحولات دور الدولة

---

[٣٠٥] . حول هذه النظريات وأطروحة جديدة ترى أنه يمكن تحقيق توازن بين الديمقراطية والانفتاح الاقتصادي راجع:
Armijo، Leslie and Elliott، Carlos Gervasoni، Two' dimensions of democracy and the economy
Democratization ,1، ١٧: .pp، ١٤٣ — ١٧٤

[٣٠٦] Paul Brooker, Non-Democratic Regimes: Theory, Government and Politics,New York: St.Martin's Press,2000,pp.36-58.

[٣٠٧] .على خليفة الكواري، "مداخل مرحلية لتعزيز الديمقراطية في البحرين"، في: على خليفة الكواري (محرر)، الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥ن ص ص.٢٥٥–٢٦٦.

وميكانيزمات إخضاع المجتمع القانونية والتقليدية والاقتصادية[٣٠٨]، والتحليل الذي يضيف لتلك الأبعاد العولمية والاقتصادية أبعادًا أنثروبولوجية وسوسيولوجية، كي يمكن فهم لماذا هي عصية تلك الديمقراطية في البحرين وفي الخليج، منظِّرًا بعمق نادر لهشاشة الطبقة الوسطى التي يسميها باقر النجار "فسيفسائية اجتماعية مشتتة الأدوار"، ويحلل بنية المجتمع التي تحمل ملامح تحديث لكنها متجذرة في "التضامنيات" العضوية التقليدية، وهو ما يعوق نمو حس المواطنة الذي هو شرط الديمقراطية، فضلاً عن تبني النظم فهم أن الديمقراطية هي محض استئناس بآراء الشعب لكنها ليست ملزمة للحاكم.[٣٠٩]، وهو الموقف الذي تحتاج الأسرة الحاكمة بكل تحالفاتها مراجعته لأن حالة الشارع لم تعد كما كانت من قبل، ولأن درجة الإحباط التي يعيشها تتذر بانفلات أمني قريب[٣١٠]، كما أن هناك حاجة ماسة لدراسة قدرة القوى الدولية رغم مصالحها في المنطقة على دعم الأنظمة ضد شعوبها[٣١١].

إن انتخابات ٢٠١٠ على الأبواب في البحرين، وقد تحمل للجميع مفاجآت غير متوقعة، وتجدد في الشارع السياسي الأمل في تغيير منشود، أو تزكي الوعي بحتمية تطوير خيارات وأفعال اجتماعية وسياسية مختلفة، جديدة..أو قديمة. *

---

[٣٠٨]. ابتسام الكتبي، "التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي"، في كمال المنوفي ويوسف الصواني (محررين): الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي(ندوة عقدت بكلية الاقتصاد–جامعة القاهرة)، طرابلس:المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، ٢٠٠٦، ص ٥١٧–٥٤٩.

[٣٠٩] باقر النجار، الديمقراطية العصية في الخليج العربي، لندن:دار الساقي، ٢٠٠٨، ص ص١٧–٦٩.

[٣١٠]. عبد الهادي خلف، حصيلة عشر سنوات من محاولة الإصلاح السياسي في البحرين (٢٩ ديسمبر ٢٠٠٨)، موقع مبادرة الإصلاح العربي: http://www.arab-reform.net/spip.php?article1763

[٣١١]. ياسر عبد الرحمن أبو دية، أثر التغير في النظام الدولي على التحول الديمقراطي في الوطن العربي: دراسة في حالة منطقة الخليج، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة، ٢٠٠٣.

* ينبغي الإشارة في النهاية إلى أن هناك قضيتين أو مساحتين من النشاطية لم تتطرق لهما هذه الدراسة، الحركة النسائية والتي لتشابكها وتداخلها مع خرائط القوى وفي الوقت نفسه وجود مطلب تسوي جامع واضح لمواطنة متكافئة، ودخول الشيخة سبيكة في مضمار حقوق المرأة في إطار منظمة المرأة العربية وبالتالي دعم ما تسميه الباحثة في كتابات أخرى تأنيث الاستبداد، ووجود حركة نسائية قديمة في البحرين ثم صعود أصوات جديدة، وتفرق القيادات على خطوط المذهبية أحيانًا، كل هذا يجعل هذا المبحث في حاجة لبحث مستقل.المساحة الأخرى التي لم يغطيها البحث هي تداخل الطقوس المذهبية الشيعية مع التعبئة السياسية في شكل الحيسينيات ومواكب العزاء الحسينية في عاشوراء، وهي مثال حي لتنوعات "الشكل التي ذكرناها في بداية البحث، لكن الحاجة لفك وتركيب تلك التشابكات بين الطقوسي الديني والنشاطية السياسية في الثقافة الشيعية في البحرين واختلاف طبيعة مركزية القيادة الدينة ومرجعيتها في الجماعة السياسية تحتاج بالتأكيد دراسة مستقلة هي الأخرى، لذا لم يكن الخوض فيهما تجاهلاً بل وعيًا بحاجة المساحتين لبحوث مستقلة.

الفصل الختامي

الحركات الاحتجاجية في العالم العربي بين المطالب الفئوية والسياسة

قراءة في خبرات أربع تجارب عربية

د. عمرو الشوبكي

رئيس منتدى البدائل العربي

تصاعدت الاحتجاجات الاجتماعية في العالم العربي واختلفت طبيعتها من بلد إلى آخر حتى أخذت صورا وأشكالا متعددة تباينت من مرحلة إلى أخرى، ومن واقع إلى آخر، وبات من الصعب تجاهل تطورها ومستقبلها على الواقع السياسي والاجتماعي العربي.

والحقيقة أن مسار الاحتجاجات الاجتماعية مسار متنوع وثري اختلف في خبرة البلدان الأربعة التي جرى اختيارها ، وأصبح من المهم معرفة الأبعاد المختلفة لهذه الاحتجاجات والسياقات السياسية والاجتماعية التي ظهرت فيها حتى يمكن استشراف مستقبلها وقراءة أبعادها المختلفة.

وبدا واضحا من الأبحاث الأربعة حجم التباين في مسار الحركات الاجتماعية في البلدان العربية محل الدراسة وهي مصر والمغرب ولبنان والبحرين، وهو الأمر الذي جعلها في بعض الأحيان حركات احتجاج اجتماعي بامتياز لم تقترب من المجال السياسي كما جرى في الحالة المصرية، أو حملت مزيجا بين السياسي والاجتماعي كما هو الحال في الخبرة المغربية. أما في لبنان فيمكن اعتبارها نتاج حركات أو فعل سياسي، وظف القضايا الاجتماعية من أجل حسابات سياسية، دون أن يعني ذلك غياب القضايا الاجتماعية، أو أن الاحتجاجات الاجتماعية لم تعكس هموما حقيقية، إنما وظفت لصالح أجندات سياسية لم تكن تعنيها كثيرا هذه الحركات والهموم الاجتماعية إلا بقدر توظيفها في الصراع السياسي الذي شهدته البلاد.

أما البحرين فقد عكست حالة من الاستقطاب السياسي "الثنائي القطبية"، بين سلطة قائمة ذات انحيازات مذهبية، ومعارضة سياسية ذات طابع مذهبي أيضا، وهو الأمر الذي جعل الحركات الاجتماعية ذات طابع سياسي ومذهبي واضح.

أولا . تنوع مسار الحركات الاحتجاجية

يمكن القول بأن ظاهرة الاحتجاجات عابرة لمختلف النظم السياسية، فهي موجودة في النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية، ولكنها في الأولى عادة ما تؤدي إلى تطوير النظام ولفت انتباهه إلى ثغرات ومظالم اجتماعية أو تهميش سياسي يؤدي إلى تحسين أدائه وأحيانا تجديد نخبته، أما في الثانية فإنها تكرس وربما تعمق أزماته لأنه عادة ما يعجز عن الاستجابة لمطالب المحتجين بشكل سياسي بالاستجابة ولو لجانب لمطالبهم الاجتماعية عن طريق تغييرات في بنية العلاقة بين النظام والمحتجين، ويعمل على التحايل عليها، فيستجيب لجانب ويرفض جوانب بصورة لا تجعله في كل الأحوال قادرا على الاستفادة منها من أجل التطور الديمقراطي والانفتاح السياسي.

والمؤكد أن تجارب الاحتجاج الاجتماعي والسياسي في العالم العربي متنوعة وعرفتها كثير من البلاد العربية وصارت واضحة ومميزة وإن اختلفت طبيعتها من واقع إلى آخر.

فهناك حركات احتجاجية لديها بعد سياسي واضح كما هو الحال في المغرب، وثانية لديها بعد مذهبي كما هو الحال في البحرين، وهناك ثالثة وليس لها علاقة تذكر بالسياسة، إنما هي احتجاجات من أجل "لقمة العيش" كما هو الحال مع الموجة الثالثة من الاحتجاجات المصرية، أما في لبنان فقد اختلط فيها الاجتماعي والسياسي والمذهبي في قالب واحد بحيث من الصعب أن نعتبرها احتجاجات اجتماعية خالصة دون الأخذ بعين الاعتبار أبعادها الطائفية والسياسية.

وهنا ربما أهمية هذا الكتاب الذي اقترب من خبرات ونماذج مختلفة من الصعب وجودها في مكان آخر خارج العالم العربي، فالحركات الاجتماعية في بلد مثل لبنان اتسمت "بتركيبية" أبعادها وتعدد عناصر التأثير فيها، في حين أن بلدا مثل البحرين أخذ الصراع الاجتماعي/ السياسي فيه بعدا مذهبيا واضحا نتيجة إحساس قطاع واسع من الشيعة بالتهميش من دوائر الحكم وصنع القرار لاعتبارات مذهبية ، ولذا أخذت الاحتجاجات الاجتماعية بعدا يتعلق بطرف مستبعد ومهمش وآخر يستملك ويقمع، وهو الأمر الذي جعل تطور احتجاجات البحرين يتعلق بحجمها ودرجة تأثيرها وليس تحولا في طبيعتها وانتقالها مثلا من الاحتجاج من الاجتماعي إلى السياسي أو العكس، إنما هي انعكاس لمعادلة ديموغرافية (أغلبية شيعية لا تحكم وأقلية سنية تحكم) جعلتها منذ البداية تأخذ هذا الشكل السياسي المذهبي غير المتوقع في المستقبل المنظور تغييره، إنما فقط زيادة حدته أو ضعفه، على عكس حالة ثالثة هي الخبرة المصرية التي من الوارد أن تأثر بشكل غير مباشر في المعادلات السياسية نظرا لحساسية تلك الفترة، والحديث عن مرحلة (أو وجود مؤشرات على بداية مرحلة) "ما بعد الرئيس مبارك" التي ستحمل عدة سيناريوهات لا زالت جميعها غير مؤكدة منها مشروع توريث السلطة لنجل الرئيس جمال مبارك، وآخر يتعلق ببدائل أخرى غير واضحة من داخل الدولة ومؤسساتها السيادية، وأخيرا هناك "سيناريو محمد البرادعي" الذي حرك مياها راكدة كثيرة، ونال تعاطف قطاع مهم من النخبة المصرية.

والحقيقة أن الحركات الاجتماعية المصرية في ثوبها الجديد منفصلة عن الحركات السياسية، ولكن المفارقة أنها قد تجد نفسها على غير ما خططت طرفا ولو غير مباشر في التأثير على معادلات سياسية جديدة بضغطها غير المباشر على مجموعة لجنة السياسات واتهامها بأنها المسئولة عن السياسات الاقتصادية التي تحتج عليها، بما يعني إمكانية أن تساهم في تهميشها ولو دون أن تريد أو تدري خاصة إنها كانت أكثر بعدا عن العمل السياسي والحزبي مقارنة بالنماذج العربية الثلاثة الأخرى.

أما في المغرب فإن مسار الاحتجاجات الاجتماعية عرف في كل مراحله مزجا بين السياسي والاجتماعي، صحيح أن البداية كانت مع احتجاجات عنيفة أو ما عرف "بسنوات الرصاص" وهو الذي ينتمي إلى حقبة سابقة لم تشملها الدراسة، أما النمطين الثاني والثالث من الاحتجاجات وهما الاحتجاج الحقوقي الذي يمكن اعتباره خارج التيارات والمرجعيات السياسية التقليدية (إسلامي ليبرالي يساري)، والثاني هو احتجاج اجتماعي على السياسات العامة للحكومة، ولكن وعلى خلاف الحالة المصرية يحمل مرجعية سياسية إسلامية أو ليبرالية.

وهنا ربما أبرز نقاط التباين بين الخبرة المصرية والمغربية، فالاحتجاجات الاجتماعية في الثانية وإن تلمح فيها تصاعدا للخطاب الفئوي ولمطلبي إلا أن هناك في كثير من الأحيان قوى سياسية تقف وراء هذا النمط من الاحتجاجات، في حين أن في الحالة المصرية التي بدأت منذ ٢٠٠٦ كانت "تتحسس" أصلا من وجود السياسيين أو من تقبل فكرة التواصل مع أي تنظيمات وأحزاب سياسية.

ثانيا . الاحتجاجات الاجتماعية والنظم العربية القائمة

إن علاقة الحركات والاحتجاجات الاجتماعية بالنظم العربية القائمة هي علاقة مركبة، فحتى في النظم السياسية التي تعرف تداولا للسلطة كلبنان ظلت ديمقراطيتها مقيدة بأعراف عائلية وطائفية عطلت من تطورها، في حين بقي النظام السياسي المغربي هو النموذج الأفضل نسبيا بين نظم التعددية المقيدة التي تضم مصر وغيرها من الدول العربية مثل الجزائر واليمن والسودان وغيرها، أما في البحرين فهو يشهد تعددية فكرية وسياسية وليس حزبية، كما أن هذه التعددية عليها قيود كثيرة أهمها حضور البعد المذهبي في صراع كثير من الحركات الاجتماعية بالنظام القائم.

النظام السياسي المصري والاحتجاجات الاجتماعية

عاشت مصر منذ قيام ثورة يوليو وهي خائفة من انتفاضة سياسية يقودها تنظيم سري أو حزب سياسي علني، أو جبهة أحزاب، وظل هذا الخطر قائما بصورة محدودة في عهد الزعيم الراحل جمال عبد الناصر،وتزايد في عصر الرئيس السادات،

واختفى تقريبا في أواخر عهد الرئيس مبارك، بعد أن تراجع تأثير القوى والتنظيمات السياسية لصالح صور جديدة من الاحتجاجات الاجتماعية غير المنظمة والعشوائية في بعض الأحيان.

والحقيقة أن "**الخطر السياسي**" على أي نظام مسألة واردة، ولكنه في ظل النظم الديمقراطية يتحول هذا "**الخطر**" إلى صراع سلمي على السلطة بين مختلف الأحزاب والقوى السياسية، وفي ظل النظم غير الديمقراطية يتحول إلى انتفاضات أو ثورات شعبية أو انقلابات أو مواجهات تقوم بها القوى السياسية المختلفة ضد النظام القائم بغرض إسقاطه أو تغييره.

وعاشت مصر هذه الأجواء لفترات طويلة حتى السنوات الأخيرة التي شهدت حراكا سياسيا معقولا، ولكنه فشل أن يفرض على النظام السياسي أي إصلاحات، وباتت السياسة مرادفا لأحزاب غائبة، وقوى احتجاجية متعثرة، وتيار إسلامي يعاني من الحظر القانوني والأمني جعله غير مؤهل لقيادة البلاد أو المساهمة الحقيقية في عملية التغيير السلمي والديمقراطي.

وقد شهدت مصر موجات متصاعدة من الاحتجاجات المطلبية ذات الطابع الفئوي، وشملت شرائح اجتماعية مختلفة طالت في بعض الأحيان فئات كانت بعيدة تماما عن ثقافة الاحتجاج كالموظفين، وعلى رأسهم موظفو الضرائب العقارية، نظرا لكون ثقافة الاحتجاج الاجتماعي والسياسي في مصر انحصرت عادة في الطلاب والعمال إلى أن جاءت السنوات الأربع الأخيرة ودخلت قطاعات من البيروقراطية المصرية في مسار هذه الاحتجاجات.

وقد عرفت مصر نمطين من الاحتجاجات الأول هو الاحتجاجات السياسية التي بدأت مع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠٠ وانتقلت إلى قضايا الداخل مع تأسيس الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" في ٢٠٠٤، والتي لا يمكن إنكار أن تأسيسها كان له أثر واضح على رفع سقف المطالب ونشر ثقافة الاحتجاج. ونظرا لكون كفاية ومثيلاتها ذوات بعد سياسي عام وبحت، إلا أن قدرتهم على حشد الجماهير اتسمت بالمحدودية بصورة لم تتجاوز المئات في أوفر المظاهرات حظا. فليس من السهل إقناع المواطن المصري البسيط الذي يلهث وراء لقمة عيشه، وفي ظل تجريف الحياة السياسية وضعف الأحزاب بأن الديمقراطية والإصلاح يجب أن يكونا على قمة أولوياته، وأن يتظاهر في سبيلهما معرضا نفسه للملاحقة الأمنية المحتملة.

ورغم محاولة الحركة الدفع بعدد من الشعارات الاجتماعية والاقتصادية على أجندتها لجذب المزيد من المناصرين مثل "كفاية ظلم– كفاية فساد– كفاية بطالة"، إلا أن ميدان عمل هذه الشعارات ظل نخبويا ولم يستطع حاملوها أن ينفذوا بها إلى الشارع وإلى القوى الاجتماعية المستهدفة من هذه الشعارات.

وهكذا سرعان ما أثبتت كفاية محدودية تجربتها وعجزها عن التواصل مع الجماهير، غير أن ثقافة الاحتجاج التي نشرتها كانت لها مفعول أكبر من الحركة ذاتها، خاصة مع تدهور الظروف المعيشية وتزايد الشكوى من الفساد الإداري وسوء الإدارة.

وبالتالي لم يكن مفاجئا أن تشهد مصر موجة ثالثة أو ما يمكن أن نسميه الجيل الثاني من الاحتجاجات التي كانت هذه المرة احتجاجات اجتماعية وفئوية، وجزئية الحيز والمطالب. حيث تم تبني فكرة الاحتجاجات بوسائلها المختلفة للتعبير عن المطالب الحياتية المُلحة والمباشرة التي أصبحت أكثر ضرورية مع تنامي عمليات خصخصة القطاع العام والخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم.

لكن لم يكن ميدان هذه الاحتجاجات الجديدة هو الشارع، وإنما محل العمل للتعبير عن تضرر العاملين من التعسف أو بخس الحقوق الواقع عليهم من رؤسائهم في العمل. وهكذا تدحرجت كرة الثلج الاحتجاجية من مصنع هنا إلى مصنع هناك، حتى أصبحت تشكل ظاهرة عامة تستحق التوقف أمامها مطولا. فالاحتجاجات العمالية تراوحت بين الاعتصام والتظاهر والتجمهر وصولا إلى الإضراب الكلي أو الجزئي أو التباطؤ، وبدأت من المصانع خاصة مصانع الغزل والنسيج وواصلت تغلغلها في كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية وصولا إلى قطاعيّ الصحة والتعليم. ولم تعد بذلك قاصرة على العمال فقط وإنما امتدت لتشمل الموظفين والمهنيين، حيث كان لكل من هذه القطاعات يوم أو أيام من الاحتجاجات المطلبية.

وقد ساهم النجاح النسبي الذي حظيت به هذه المظاهر الاحتجاجية في انتشارها بين القطاعات المختلفة. حتى أنه قد أغرى البعض بالانتقال إلى مرحلة أشمل من الاحتجاجات تطال كل القطاعات في ذات اليوم لتشكل ضغطا أكبر على الحكومة وتؤسس بذلك الجيل الثالث (بعد الاحتجاج السياسي ثم الاحتجاج الاجتماعي) من الاحتجاجات المتمثل في فكرة الإضراب العام، والذي يمكن القول إنه نجح افتراضيا وفشل واقعيا ولكنه فتح الباب أمام حالة جديدة لم تشهدها مصر منذ عقود.

ويمكن في الحقيقة النظر إلى الخبرة المصرية في التعاطي مع الحركات الاجتماعية الجديدة من زاويتين:

- **الأولي الفصل بين السياسي والاجتماعي**

يمكن القول بأن نظام الرئيس مبارك واجه منذ البداية تحديا صعبا تمثل في الإرهاب الذي نجح في هزيمته عقب مواجهات أمنية عنيفة وحملات اعتقال واسعة، حصل خلالها النظام على دعم أحزاب المعارضة، ومع بداية عقد التسعينيات استقرت أوضاع البلاد أمنيا وبقي الوضع السياسي على ما هو عليه، حيث تآكل دور النخبة السياسية، بعد أن نجح الحكم في أن يؤمن البلاد من كل "الأخطار السياسية"، فانهارت الأحزاب القديمة، وتعثرت القوى السياسية الجديدة، وزادت درجة الاحتقان

والفوضى والانتفاضات العشوائية، بعد حصار كل المظاهر السياسية، ناقلا الخطر من التنظيمات السياسية إلى الاحتجاجات الاجتماعية.

وكانت هناك جملة من الأسباب ساعدت النظام في القضاء على "**خطر**" السياسة والسياسيين، بعضها يتعلق بالملاحقات والقيود الأمنية، ولكن أهمها يتعلق بالطبيعة غير السياسية للحكم الحالي، الذي نجح في إنهاء دور الأحزاب وتفريغ النقابات العمالية من كوادرها السياسية، واستبعاد السياسيين عن القيام بأي احتجاج شعبي واجتماعي، أو في ترشيده، وصارت المشاعر الفطرية الأولى وأحيانا الخطرة هي التي تحكم احتجاجات الجماهير كما جرى في المحلة وغيرها.

وبغياب المواهب و الرموز سواء من كان منهم داخل النظام أو خارجه، أو في قلب الدولة أو على هوامشها، انتشرت حالة نادرة من الفوضى الاجتماعية والسياسية، وظهرت الدولة الموازية كبديل عن الدولة الغائبة، ونشطت المؤسسات الموازية على أنقاض المؤسسات السياسية الغائبة، وعرفت البلاد الأحزاب الموازية كبديل عن فشل الأحزاب الأصلية، والنقابات الموازية كبديل عن النقابات الرسمية واتحادات الطلاب الموازية كبديل عن الاتحادات الطلابية الرسمية الغائبة.

ومع عجز كل من المؤسسات الأصلية والموازية، على التأثير بصورة حاسمة في الجماهير واكتساب ثقتها، تحولت الأخيرة إلى الحلول الفردية والاحتجاجات الفردية كبديل على الاحتجاجات السياسية.

لقد اتضح منذ مواجهات مدينة المحلة العمالية في إبريل ٢٠٠٨ أن هناك مرحلة جديدة دخلتها البلاد وتتمثل في أن الخطر الحقيقي لم يعد هو خطر التنظيمات السياسية إنما خطر الاحتجاجات الاجتماعية العشوائية، صحيح أن معظم هذه الاحتجاجات سلمية وتسعى فقط لرفع الأجور وتحسين ظروف العمل، إلا أن قدرة الحكومة ستظل محدودة على تلبية كل هذه المطالب، وهو ما يجعل هناك خطرا حقيقيا من أن تتحول من المجال الاجتماعي إلى السياسي، ولو من باب الاحتجاج على عدم تلبية مطالبها.

- **الثانية الصور الجديدة للاحتجاجات الاجتماعية**

رغم انتشار وربما تشتت الحركات الاجتماعية التي شملت أغلب القطاعات والمحافظات المصرية، إلا أنها حافظت على قدر من الاتساق والتشابه، حيث فاجأت النخبة السياسية الحاكمة والمعارضة على حد سواء، وكانت بمثابة تمرد صريح على هيمنة كلتيهما على الحياة العامة. كما أفرزت قيادات جديدة وبديلة شديدة الارتباط بقواعدها، الأمر الذي أحرج القيادات التقليدية مما فتح المجال أمام إمكانية تغيرها.

اتضح هذا الأمر بجلاء من خلال فشل القيادات العمالية النقابية "المنتخبة" في سرعة حل وتطويق الاحتجاجات العمالية بما يشكك في مصداقيتها ومدى تمثيلها للعمال، ويؤكد سوء عواقب الانتهاكات الصريحة التي طالت انتخابات الاتحادات العمالية الأخيرة.

وتميزت هذه الاحتجاجات بمحدودية الحيز، حيث أن كلا منها يحدث في مصنع بعينه أو بشركة محددة، أو في مصلحة حكومية كما حدث مع موظفي الضرائب العقارية، وذلك من أجل مطالب فئوية محددة خاصة بالحقوق المالية للعاملين أو تحسين ظروف العمل. ورغم ذلك فقد حدث عدد من الاحتجاجات التضامنية في محافظات ومصانع أخرى تشبه الصدى على الاحتجاجات الأصلية، مثل التظاهرات التضامنية التي قام بها عمال كفر الدوار وعمال غزل ميت غمر وعمال الدلتا للغزل بطنطا وزفتى، مواكبة لإضراب عمال غزل المحلة في سبتمبر ٢٠٠٧. مما يعطي الانطباع بأن بعض هذه الاحتجاجات لم يكن بالكامل في جزر منعزلة عن بعضها البعض، وأصبح بعضها يشكل صدى للبعض الآخر.

والحقيقة أن فكرة "مردود الاحتجاج" أخذت صورة أخرى مع إضراب الضرائب العقارية حيث أدى نجاح الإضراب إلى امتداد تأثيره في مساحة أخرى، تمثلت في تشكيل أول نقابة مستقلة، وبات من الصعب اختزال تأثير الإضرابات الاجتماعية في مردودها المباشر واللحظي دون النظر إلى مردودات أخرى موازية.

واتضح أن الاحتجاجات العمالية بمثابة قاطرة لسلسلة من الاحتجاجات المشابهة في القطاعات الأخرى مثل الموظفين والأطباء والمعلمين وأساتذة الجامعات والصحفيين. وصولا إلى عدد من المواطنين المتضررين من أوضاع أو قرارات حكومية وخاصة محلية معينة، مثل سائقي التاكسي والميكروباص المحتجين على سوء أوضاع الطرق بين القرى والمدن، أو سكان منطقة عشوائية معرضة للإزالة دون وجود بدائل لإيواء السكان. غير أن هذه الاحتجاجات لا تزال متفرقة وغير منظمة ولم تصل بعد للنضج الذي وصلت إليه الاحتجاجات العمالية.

والمؤكد أن قادة إضراب الضرائب العقارية لم يكن لهم في البداية خبرة قيادية كبيرة، غير أنها استطاعت مع توالي الاحتجاجات أن تطور من قدراتها التنظيمية والتفاوضية وتحقق نجاحا تلو الآخر لم يخلُ من بعض التضحيات، ونجحت في النهاية في القيام "بعمل تاريخي" (بصرف النظر عن نجاحه من عدمه في الواقع العملي) تمثل في تأسيس أول نقابة مستقلة في مصر منذ عقود.

وقد شهدت الاحتجاجات الاجتماعية حالة يمكن أن نسميها "**تمكينا**" للفئات التي عادة ما تكون عازفة عن المشاركة السياسية والمجتمعية. فالشباب كان بمثابة خاصرة الاحتجاجات، كما أن المرأة شاركت بقوة غير معهودة وكانت في مقدمة المحتجين، وهكذا نجد أن الاحتجاجات نجحت في إفراز نخبة قيادية جديدة وإدماج فئات ظلت بعيدا طويلا عن المشاركة.

ولعل ما ميز مطالب الجيل الثاني من الاحتجاجات الاجتماعية في مصر مقارنة بالاحتجاجات السياسية الأولى، أنها جزئية ومنطقية وقابلة للتحقيق، فهي لم تتعد صرف المستحقات المالية المتأخرة للعاملين المحتجين أو تحسين ظروف العمل وتوفير الرعاية الصحية الملائمة أو النقل الآمن. بل إن أكثر المطالب طموحا كانت إقالة إدارة المؤسسة أو المصنع بسبب سؤ الإدارة أو تفشي الفساد، أي أن الأمر لم يتخذ أي صفة سياسية. كما أن هذه الاحتجاجات لم تكن بأي حال من الأحوال امتدادا تنظيميا أو نوعيا لحركة كفاية، وإنما تمتعت بذاتية منفصلة وعكست رؤية مختلفة وصلت إلى حد الاستنجاد بالرئيس مبارك ورئيس الوزراء.

ورفع المحتجون في عدد من مواقع الاحتجاج بطاقات عضويتهم في الحزب الوطني للتأكيد على عدم معارضتهم السياسية للحكم القائم وأنهم فقط محتجون على أوضاع اقتصادية ومالية قائمة.

لقد عكف عدد من المنظمات الحقوقية على رصد ومراقبة تطور هذه الاحتجاجات في مختلف مواقع العمل، غير أن توصيف الاحتجاج لم يكن أمرا متفقا عليه، فحين اعتبر البعض أن الاحتجاج ينحصر في الاعتصام أو الإضراب أو التظاهر والتجمهر، رأى البعض الآخر أن الاحتجاج يشمل تقديم الشكاوى ورفع الدعاوى القضائية أو حتى التهديد بالإضراب، الأمر الذي أدى لاختلاف عدد الاحتجاجات عن نفس الفترة من مرصد حقوقي إلى آخر. كما أن تصنيف العمال لم يكن منضبطا، فقد ينتمي إلى العمال عمال المصانع والشركات العامة والخاصة فقط، وقد يضاف إليهم العاملون أو الموظفون في هذه المؤسسات وفي الجهات الحكومية أيضا. كما قد يتسع المفهوم ليشمل كل القطاعات باختلاف طبيعة عملها، طالما أن المنتمين إليها يعملون لحساب جهة معينة ويتقاضون أجرا في المقابل وليس لحسابهم الخاص.

ولكن تصاعد وتيرة الاحتجاجات في مواقع العمل كانت محل إجماع من جميع الحقوقيين والمراقبين السياسيين.

النظام السياسي اللبناني والاحتجاجات الاجتماعية: حضور المذهبي والاجتماعي

تأثرت الحركات الاجتماعية في لبنان بطبيعة نظامها السياسي، سواء من حيث بدء التأريخ لمرحلة جديدة من الحركات الاحتجاجية، أو من حيث نوعية هذه الحركات وتأثرها بالقوى السياسية اللبنانية.

ومن المعروف أن اتفاق الطائف أنهى الحرب الأهلية اللبنانية، وأسس لنظام قائم على المحاصصة الطائفية، ويمكن القول أن هناك خاصيتين تميزانه عن غيره من النظم العربية وهما :

- البنية الطائفية .
- الارتباط بالمحيط الخارجي وتأثره به، سواء الإقليمي منه أو الدولي.

وفي إشارة واضحة لتأثر الحركات الاحتجاجية بالنظام السياسي، اعتبر الدكتور فارس أشتي في دراسته أن هناك حدثين سياسيين كبيرين مثلا مرحلة جديدة في تطور الحركات الاجتماعية، وهما انسحاب القوات الإسرائيلية من الجنوب اللبناني عام ٢٠٠٠، ثم الحدث الأهم وهو اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري وانسحاب القوات السورية من لبنان عام ٢٠٠٥ على إثر ذلك، وهو ما أدى إلى تغير موازين القوى السياسية اللبنانية، وبالتالي تأسيس وضع سياسي جديد، انعكس على الحركات الاحتجاجية، سواء السياسية أو المطلبية.

ومثل ما عرف "**بانتفاضة الاستقلال**" كرد فعل لاغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري، بداية الإعلان عن انقسام أو مواجهة بين فريقين رئيسين وهما فريق ٨ آذار وفريق ١٤ آذار، كل منهما يمثل انعكاسا للصراع الدولي والإقليمي، فالأول مدعوم من إيران وسوريا، والثاني من مصر والسعودية ومن ورائهما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي،ثم يأتي بعد ذلك اعتصام ساحة رياض الصلح لقوى ٨ آذار، والذي جاء بعد حرب يوليو/تموز ٢٠٠٦، حيث استشعر حزب الله قوته وأراد تمثيلا سياسيا يوازي تلك القوة الجماهيرية والعسكرية، واستمرار دعم القوى الإقليمية والدولية لكل من الفريقين، إلى أن تم نزع فتيل الأزمة باتفاق الدوحة ٢٠٠٨.

والمؤكد أن هذا الانقسام السياسي انعكس على مسار الاحتجاجات الاجتماعية، بصورة جعلت من الصعب فصلها ليس فقط عن الواقع السياسي (وهو بديهي) إنما أيضا عن القوى السياسية والمذهبية.

ويمكن تقسيم الاحتجاجات الاجتماعية في لبنان بين حركات شرعية (أي دعت إليها مؤسسات منظمة تنظيما قانونيا)، وغير شرعية، حيث تحرك الاتحاد العمالي العام في ٧ مايو/أيار ٢٠٠٧ للمطالبة برفع الحد الأدنى من الأجور، وفي تلك الأثناء قامت الحكومة بمجموعة من الإجراءات ضد قوى ٨ آذار، من إلغاء لشبكة اتصالات تابعة لحزب الله، ثم نقل مدير مطار بيروت التابع للحزب أيضا، فقامت قوى ٨ آذار بالرد باحتلال بعض المواقع التابعة لتيار المستقبل، وهو الأمر الذي جعل هذه الأحداث المطلبية تخرج عن أهدافها الاجتماعية بصورة واضحة وتدخل بقوة في مجال الصراع السياسي اللبناني المباشر.

ونفس الأمر يمكن سحبه على تحرك اتحادات ونقابات النقل البري والزراعي في ٢٠٠٨ احتجاجا على الأوضاع المعيشية فجاءت منضوية تحت قوى ٨ آذار، ثم يأتي تحرك هيئة التنسيق النقابية في أيار ٢٠٠٦ وفي ٢٠٠٨، شاركت فيها قوى ٨ آذار بقوة ودعمتها، في حين أحجمت قوى ١٤ آذار وأثنت نقابييها عن المشاركة.

وظهرت أيضا احتجاجات "**غير قانونية** " مثل حركة احتجاج ٢٤ فبراير / شباط ٢٠٠٨ في الجنوب، احتجاجا على انقطاع الكهرباء، وجاء في ظل تعطل عمل الحكومة، وحالة من الاستقطاب السياسي، و صاحبتها أحداث عنف طائفية، وجاءت

أيضا احتجاجات الأساتذة المتعاقدين في التعليم الأساسي ثم في التعليم الثانوي انعكاسا لذلك حيث تنافس على قيادة الحركة اتجاه مدعوم من حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي، في مواجهة فريق آخر متمسك بالشروط القانونية، ولم تغب القوى الأخرى مثل تيار المستقبل وحزب الله واتحاد قوى الشعب العامل.

وحتى الاحتجاجات الوطنية أو التي انطلقت من أهداف "للمصلحة العامة" لم تسلم من "التسييس الطائفي" فحركة حرمان أولاد المرأة اللبنانية من جنسيتها، لم تحقق نجاحا يذكر بسبب تخوف القوى المسيحية من أن تعديل القانون سوف يغير من التركيبة الديموجرافية للبلاد، لصالح المسلمين، حيث أن ٨٧% من المتضررات مسلمات، بل وقاموا بحملات ضد التجنيس، رغم عدالة المطلب، وبدا أن من أسباب عدم فاعلية تلك الحركة بُعد مؤسسيها عن الطائفية، أو الانتماء لإحدى القوى السياسية، مما أفقدها القوة الدافعة وأفقدها فاعليتها، أيضا حركات الاحتجاج لخفض سن الاقتراع، حيث واجهت معارضة من القوى المسيحية والقوى المسيطرة على السلطة السياسية، فالأولى تتخوف من ازدياد الكتلة التصويتية للمسلمين لارتفاع نسبة المواليد بينهم عن المسيحيين، والثانية خوفا من تطلعات تلك الفئات العمرية الجديدة الراغبة في التغيير.

ومن الواضح أن الاحتجاجات الاجتماعية في لبنان لم تكن منفصلة عن الصراع السياسي القائم، ولكنها لم تنفصل أيضا عن الأبعاد المذهبية والصراعات الإقليمية التي تعرفها المنطقة، وهي بهذا المعنى المركب يمكن اعتبارها الأكثر تسييسا في النماذج العربية الأربعة.

والمؤكد أن تنوع لبنان السياسي والمذهبي جعل الانقسام في بعض الأحيان يأخذ أشكالا أكثر تعقيدا من الحالة البحرينية والتي اتسمت بالتبسيط النسبي مقارنة بنظيرتها اللبنانية من زاوية أنها في معظم الأحيان تعبر عن سلطة سنية مسيطرة ومعارضة شيعية مهمشة، في حين أن الحالة اللبنانية كثيرا ما تكون الحركات الاجتماعية انعكاسا لصراع سياسي يدور بين تياري ٨ آذار و١٤ آذار، ولكن في أحيان أخرى تخرج حساسيات دينية عابرة للتيارين بين المسلمين والمسيحيين، أو بين السنة والشيعة و الدروز حتى لو كانا منضويين تحت تحالف سياسي واحد.

الاحتجاجات الاجتماعية والنظام المغربي: حدود التداخل بين السياسي والاجتماعي

يمكن وضع احتجاجات الرصاص التي شهدتها المغرب في السبعينيات خارج إطار هذا المشروع، ولذا يمكن التأريخ للحركات الاجتماعية في المغرب منذ منتصف التسعينات إلى الآن، وذلك لتحولها إلى احتجاجات سلمية غير عنيفة، على عكس ما كانت عليه قبل ذلك.

المؤكد أن السبب المحوري لهذا التحول وفق ما أشار إليه الدكتور منار السليمي، هو ما طرأ على بنية النظام السياسي وتحوله من نظام مغلق إلى نظام سياسي مفتوح نسبيا، نتيجة مجموعة من الأسباب، بعضها خارجي يتعلق بانهيار الاتحاد السوفيتي وزيادة الانتقادات الموجهة للنظام المغربي من فرنسا حول حقوق الإنسان، وظهور نواة جديدة للمنظمات الحقوقية، ولإدراك الأحزاب والنقابات بقدرتها على الدعوة إلى الاحتجاجات والتظاهرات والإضرابات ولكن بعدم قدرتها بعد ذلك في السيطرة عليها. وهناك عامل آخر أثر بشكل كبير على تزايد الحركات الاجتماعية في المغرب، وهو تجربة حكومة التناوب(١٩٩٨ :٢٠٠٢) بانتقال الأحزاب التي ظلت تعارض لمدة ٤٠ عام إلى رئاسة الحكومة، وبالتالي تعلقت عليهم آمال المواطنين في تحقيقها لطموحاتهم، ولكن ذلك لم يحدث.

ويأتي عام ٢٠٠٠ ليدشن نوعية جديدة من الحركات الاحتجاجية، وهي الإسلامية والأمازيغية حيث بدأت الحركات والأحزاب الإسلامية نشاطها بحلقات الوعظ الأخلاقي في المساجد، ثم انتقلت إلى الاحتجاج على الأحوال المعيشية والاقتصادية، فوجدت النظام يقارعهم في ذلك، فانتهت إلى الاحتجاجات الأخلاقية والسياسية، ثم تأتي الحركات الاجتماعية الأمازيغية والتي لها تاريخ طويل من العزلة ولكنها تحولت من حركات احتجاجية ثقافية، إلى النزول إلى الشارع حاملين بعض المظاهر المعبرة عن هويتهم الثقافية.

وقد حاول النظام السياسي المغربي أن يحد من قوة الاحتجاجات الاجتماعية عن طريق التدخل في جغرافية الأماكن العمومية، فقام الملك بإعادة تصميم بعض الأماكن في مدينة الدار البيضاء بحيث يقلل الكثافة السكانية ويوفر طرق واسعة يسهل معها متابعة أي احتجاج أو إضراب ومواجهته، على خلاف الممرات الضيقة والأزقة.

المؤكد أن الحالة المغربية الأكثر تسيسا من نظيرتها المصرية، انتقلت إليها بعض مظاهرها أو بالأحرى شهدا معا ظواهر مشتركة، أهمها أن الجيل الجديد من الحركات الاجتماعية اتسم بالعفوية وببعده عن التنظيمات الرسمية، وفي ذلك دلالة على غياب المؤسسات الوسيطة التي تعمل كحلقة وصل بين تلك الحركات والنظام السياسي.

يلاحظ أيضا أن كثيرا من حركات الاحتجاج الاجتماعي ظهرت كرد فعل على قرار اتخذه النظام الحاكم، يؤدي إلى ظهور حركة اجتماعية أو احتجاج اجتماعي كرد فعل على هذا القرار وهو أمر متكرر في الحالة المغربية دون أن يكون وراءه ظلال سياسية أو توظيف سياسي من أي من أحزاب وقوى المعارضة كما جرى مثلا في قانون تنظيم مشروع السير في المغرب، وأدى الأمر إلى ميلاد حركة احتجاجية مستقلة عن الأحزاب، ونقلت الاحتجاج إلى الشارع ولجأت لإغلاق الطرقات واستعمال العنف في بعض الأوقات.

الاحتجاجات الاجتماعية في البحرين: الاستقطاب الثنائي

تقوم معادلة الاحتجاجات الاجتماعية في البحرين على ثنائية الصراع بين أقلية مذهبية مسيطرة على مقاليد الحكم والسلطة وأغلبية مستبعدة من الحكم والسلطة، صحيح أن هذه المعادلة ليست صفرية، فكثير من الشيعة يمكن اعتبارهم جزءًا من المنظومة الحاكمة بالمعنى السياسي والاقتصادي، تماما، كما أن كثيرا من السنة يمكن اعتبارهم معارضين للنظام القائم. ولكن المؤكد أن جانبا كبيرا من الصراع الدائر في البحرين يقوم بين سلطة تتملك وتجنس، وأخرى تحتج وترفض هذه السياسيات، في مشهد يمكن اعتباره من أكثر التجارب الأربع وضوحا وتبسيطا.

فقد استقلت البحرين عام ١٩٧١ عن الاحتلال البريطاني، ثم صدر الدستور عام ٧٣ والذي ينص على نظام حكم ديمقراطي، وتأسيس مجلس نيابي هو المجلس الوطني المكون من ٣٠ عضوا بالانتخاب و(١٤) بالتعيين، لكن في ١٩٧٥ صدر مرسوم ملكي بحل المجلس، وفي الفترة من ٧٥ إلى التسعينات لم تتوقف المعارضة، وسعت السلطة السياسية في تجاهل مطالبها بصفة مستمرة، إلى تولي الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة[٣١٢] الحكم في ١٩٩٩ ، وأطلق مبادرة إصلاحية عام ٢٠٠٠ لاقت رواجا بين المواطنين وتفاعلوا معها بشكل جيد، ولكن في ٢٠٠٢ تم إدخال مجموعة من التعديلات الدستورية التي أعطت سلطات مطلقة في يد الملك آل خليفة من الطائفة السنية والذين يمثلون حوالي ٣٥% من شعب البحرين، في حين يمثل الشيعة حوالي ٦٥% وله كل الحقوق والسلطات على حساب المجلس الوطني.

ومن ٢٠٠١ :٢٠٠٤ شهدت البحرين حالة من الحراك الاجتماعي والسياسي، وتم تأسيس ١٥ جمعية غير مرخص لها العمل بالسياسة، ولكنها كانت البديل عن الأحزاب التي ليس لها وجود في النظام البحريني، وقد عقدت في تلك الفترة العديد من المؤتمرات الجماهيرية سواء للمطالبة بتعديل الدستور أو الداعية لمقاطعة الانتخابات.

وقد عانى البحرين من مشكلتين أساسيتين، كلتاهما ناتجتان عن طبيعة النظام السياسي البحريني، والذي يمثل أقلية، ويسعى لتعزيز قوته الاقتصادية، بل وتغيير التركيبة الديموغرافية، والمشكلتان هما **الدفان والتجنيس**، فالدفان هو القيام بردم مساحات شاسعة من البحر لزيادة مساحة الأراضي (زادت مساحة البحرين من ١٩٣١ إلى الآن حوالي ٧٦%) التي من حق الملك وحده تخصيص تلك الأراضي لمن يشاء وكيفما شاء، وما لذلك من آثار سلبية على قطاعات كبيرة من الطبقة المتوسطة في البحرين، أما التجنيس فهو السعي إلى إعطاء الجنسية لوافدين من دول أخرى، روعي أن يكونوا سنة، وإعطاؤهم مزايا عديدة، من سهولة الحصول على السكن وفرصة عمل وتخصيص بعض المساحات من أراضي الدفان لهم، حيث حصلوا على مميزات لم يحصل عليها أهل البحرين الأصليين.

[312] . آل خليفة من الطائفة السنية والذين يمثلون حوالي ٣٠% من شعب البحرين، في حين يمثل الشيعة حوالي ٧٠%

كل ذلك أدى إلى ظهور العديد من الحركات الاحتجاجية والتي اتخذت أشكالا ووسائل مختلفة، إما بتقديم عرائض وشكاوى للسلطة السياسية، أو القيام ببعض التظاهرات وأعمال الشغب، وتأسيس العديد من الحركات التي لها مطالب مختلفة، كحركة حق، وحركة حقوق الإنسان، وحركة العرائض والمسيرات، وحركة الصيادين، وهي حركات رغم مظهرها الاجتماعي إلا إنها عكست في ثناياها تلك الثنائية المذهبية، وضمت في معظمها تمثيلا شيعيا، وربطت بشكل واضح بين الاجتماعي والمذهبي والسياسي في تداخل فريد مقارنة بباقي الحالات العربية بما فيها الخبرة اللبنانية التي تعرف تعقد وتنوع تمثيلها الديني والمذهبي، في حين أن المعادلة البحرينية ضمت طرفين من دين واحد ومذهبين مختلفين.

وإذا نظرنا لأهم هذه الحركات وفق ما أشارات الدكتورة هبة رءوف، سنجد أن من أبرزها حركة حق التي انشقت عن جمعية الوفاق الوطني الإسلامي(شيعية) ، وذلك بعد قرار الجمعية خوض الانتخابات التشريعية في ٢٠٠٦، فقررت مجموعة من أعضاء وقيادات الجمعية الانشقاق عنها وتكوين حركة مستقلة هي حركة "حق" بقيادة حسن المشيمع، تطالب بعدم المشاركة في الانتخابات، والمطالبة بتغيير الدستور ووضع دستور جديد للبلاد، يكفل الحريات والديمقراطية والمساواة بين الفئات المختلفة.

وحركة حقوق الإنسان، هي حركة لها تنظيم مؤسسي وقانوني، ولها قاعدة شعبية عريضة هدفها الدفاع عن ضحايا التعذيب، والمطالبة بحقوق أسر ضحايا الانتفاضات، وطرح قضايا الفقر والبطالة، وعلاقتها بغياب الحدود الدنيا من حقوق المواطن البحريني، وكان رد فعل السلطة السياسية هو إصدار مرسوم ملكي بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان كمحاولة للالتفاف حول تلك المنظمات واحتكار العمل الحقوقي وتأميمه.

أما حركة العرائض المسيرات(العمل ولقمة العيش والتجنيس) فهي حركة لها تاريخ طويل منذ الاحتلال البريطاني ولكنها اتسمت في بدايتها بالنخبوية حتى بداية الألفية، لتتحول إلى عرائض شعبية، وتعددت أهداف تلك العرائض، فمنها ما هو سياسي ومنها ما هو حقوقي وآخر اقتصادي، فعريضة ٢٠٠٤ التي دشنتها أربعة من الجمعيات التي قاطعت الانتخابات كان هدفها مقاطعة الانتخابات، وإلغاء دستور ٢٠٠٢ وتفعيل الدستور القديم ١٩٧٣ ولكن تم تجاهلها بشكل كامل من قبل السلطة السياسية.

ومسيرة "**إلا لقمة العيش**" اعتراضا على رفع أسعار البنزين، والتي شارك فيها الآلاف من البحرينيين، وكسرت فيها إلى حد ما السيطرة المذهبية ،خاصة أن كثيرا من الشعارات التي رفعت كانت ذات طابع اجتماعي وعابرة للتيارات السياسية والمذهبية.

كما نظمت عددا من الفعاليات لمناهضة التجنيس، بدأت بعريضة شارك فيها العديد من الجمعيات، بالإضافة لتنظيم مسيرة ضخمة، قامت بتدشين عريضة ثانية.

ومن ضمن الأشكال الأخرى للاحتجاج، مسيرات العاطلين والتي شارك فيها أعداد كبيرة، وعكست الآثار الاقتصادية السيئة لكثير من السياسات على قطاع كبير من أبناء الشعب البحريني، وأقيم العديد من الاعتصامات والمسيرات، ووجهت بقوة مفرطة من قبل السلطات.

أما حركة الصيادين، فهي حركة ظهرت كرد فعل لأعمال الدفان التي تقوم به الدولة، وقد دمرت معظم الثروات البيئية والبحرية، والتي كان يعتمد عليها الصيادون بشكل أساسي، بالإضافة إلى فرض مجموعة من "الجبايات" على الصيادين لنفس الغرض، مما أدى إلى قيامهم بمجموعة من الحركات الاحتجاجية بوسائل مختلفة من مسيرات إلى إضرابات، بجانب طرح قضيتهم في وسائل الإعلام، وتضامن معهم العديد من البرلمانيين والبلديات، وقد كان رد فعل السلطة هو إما بتجاهل مطالبهم أو محاولة إفشال بعض أعمالهم الاحتجاجية، اعتمادا على القوة القبلية أو الوعود التي لا تنفذ.

ثالثا . مستقبل للاحتجاجات الاجتماعية

من المؤكد أن مستقبل الحركات الاجتماعية في البلدان الأربع سيختلف من خبرة إلى أخرى، وصار من المهم دراسته على ضوء متغيرين اثنين:

- الأول تأثيره على الحركات والاحتجاجات الاجتماعية نفسها وأشكالها المختلفة.
- والثاني على النظم القائمة وإمكانية مساهمتها في عملية الإصلاح الديمقراطي والسياسي في البلدان العربية.

الخبرة اللبنانية

ارتبطت الحركات الاجتماعية في لبنان بالحالة السياسية العامة وبالاستقطاب الحزبي والمذهبي الذي تعيشه البلاد منذ اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، بما يعني أنها لم تستطع أن تبني حيزا مستقلا عن الخريطة السياسية اللبنانية، وهو الأمر الذي من الصعب تصور حدوثه في المستقبل المنظور.

فمن الصعب الحديث في لبنان عن "مجال مستقل" للاحتجاجات الاجتماعية، فهو في هذا الإطار يمثل "معكوس" الخبرة المصرية بامتياز، ولا يوجد في الأفق مؤشرات على إمكانية بناء هذا المجال بعيدا عن تأثير مباشر للأحزاب والقوى السياسية اللبنانية.

صحيح أن في لبنان حركات اجتماعية متنوعة، تبنت مطالب اجتماعية أو فئوية أو سياسية، ولكنها ظلت في غالبيتها الساحقة جزءًا من المعادلة السياسية والحزبية، ومن الوارد في حال تعميق التوافق السياسي اللبناني، والسير قدما في بناء دولة

القانون، وكسر جانب من المعادلات الطائفية المهيمنة على النظام السياسي اللبناني أن تبدأ الحركات الاجتماعية في بناء حيز مستقل يتأثر بالأحزاب والتجاذبات السياسية، ولكن لا يكون صنيعتها، ويبدأ في صياغة مفردات جديدة ذات طابع وطني أو اجتماعي عابر للطوائف، وتحركه مصلحة فئة أو فئات تتجاوز الارتباط الوثيق بالأجندات الحزبية التي أثبتت أنها قادرة ليس فقط على "ركوب" موجة الاحتجاجات الاجتماعية لأهداف سياسية، إنما أيضا إعطاؤها ضوء أخضر للتحرك، وآخر أحمر للتوقف.

والمؤكد أنه بالقدر الذي تتعمق فيه التجربة الديمقراطية اللبنانية، ستتعمق خبرة الحركات الاجتماعية ودور النقابات، وسيصبح هناك فرصة حقيقية لنسج علاقة صحية بين المجال الاجتماعي والسياسي تقوم على احترام خصوصية ومفردات كل مجال، دون أن يعني ذلك عدم وجود علاقة تأثير وتأثر بين كلا المجالين.

الخبرة المغربية: أو آفاق تعميق التجربة الديمقراطية

تبدو الخبرة المغربية هي الأكثر نضجا في التجارب الأربعة من زاوية تمسك الحركات الاجتماعية بخصوصيتها وحرصها على التمسك بالمطالب الفئوية والاجتماعية لمن تمثلهم، وأيضا احتفاظها ببعد سياسي لازم كثيرا من الاحتجاجات الاجتماعية، واستمر في التواصل بين كثير من هذه الحركات والنقابات والأحزاب السياسية.

والحقيقة أن وجود مجال عام منظم سمح بوجود شرعي لمعظم التيارات السياسية الرئيسية، وحل إلى حد كبير مشكلة التمثيل السياسي لتيارات الإسلام السياسي السلمية والمعتدلة، بالسماح لقطاع مهم من الإسلاميين بالعمل الشرعي كما جرى مع حزب العدالة والتنمية، فأصبح له ممثلون في البرلمان والنقابات المختلفة، بجانب أحزاب وقوى سياسية يسارية وليبرالية، وهو الأمر الذي جعل علاقة الاجتماعي بالسياسي أمر غير "**مجرّم**" في المغرب، ولا يعتبر من الخطوط الحمراء التي لا تتسامح فيها الدولة كما يجري في مصر.

صحيح أن هناك قيودا على حركة كثير من الحركات الاجتماعية، إلا أن شرعية هذه العلاقة بين السياسي والاجتماعي جعل القيود على مدى قبول الدولة بمطالبها، أو السماح لها بالتظاهر والاحتجاج، أما أن ترتبط بتيارات سياسية، فقد ظل أمرا مقبولا في أغلب الأحيان.

وقد اتضحت قدرة الحركات الاجتماعية في الدفاع عن مطالب الفئات التي تمثلها، وأيضا التواصل مع تيارات سياسية نجحت في المزج بين الاجتماعي والسياسي والمساهمة في عملية التطور الديمقراطي والإصلاح السياسي الذي لازالت تواجهه عقبات كثيرة.

الخبرة البحرينية والاستقطاب الثنائي

مرت عشر سنوات على إطلاق المشروع الإصلاحي في البحرين بغرض قيام ملكية دستورية، وبدت النتائج العملية على الأرض أقل بكثير من المأمول، صحيح أن هناك بعض الإصلاحات الجزئية التي شهدتها البحرين، إلا أنه في النهاية لا يمكن وصف الحصيلة النهائية بأنه إصلاح سياسي، وهو الأمر الذي سيعطي مزيدا من الفرص للحركات الاجتماعية والسياسية في البحرين للتحرك والضغط بغرض التأثير في المعادلات السياسية القائمة.

وطالما ظلت هذه المعادلات قائمة أساسا على الاستقطاب المذهبي، فإن قدرة النظام القائم على إيجاد أنصار له في "**الشارع السني**" ستظل موجودة خاصة بعد قيامه بتطبيق سياسيات تجنيس على أساس مذهبي، وهو الأمر الذي خلق ردات فعل "شيعية" واسعة، وفتح الباب أمام تصريحات إيرانية "توسعية" أثارت حفيظة كثير من أبناء البحرين وساعدت النظام بدوره في الحصول على مزيد من الدعم من قطاعات من الشارع البحريني بغرض الحفاظ على "هويته السنية" .

وسيظل نجاح عملية الإصلاح السياسي في البحرين متوقفا على قدرة الطرفين على الفكاك من أثر المعادلة الطائفية والأجندات الإقليمية، لصالح طرح رؤية مدنية ديمقراطية تضع الأسس لنظام ملكي دستوري، وتنطلق من المواطنة كقيمة عليا قادرة على توجيه مسار الحركات الاجتماعية ومكوناتها.

فإذا نجحت الحركات الاجتماعية البحرينية المعارضة في جذب أعضاء متجاورين من السنة والشيعة، فإن هذا سيعني بداية الإصلاح الحقيقي في البحرين، وإذا بدأ النظام الإصلاح السياسي والدستوري الحقيقي، فإنه سيضطر بالضرورة للتخلي عن كثير من سياسته التمييزية بحق الشيعة، ويؤسس لملكية دستورية قائمة على المواطنة ودولة القانون، وهو الأمر الذي لازال لم يقدم عليه كلا الطرفين بعد.

الحالة المصرية أو الفصل بين الاجتماعي والسياسي

هناك حرص شديد من قبل قوى الاحتجاج الاجتماعي الجديد في مصر على الاستقلال الكامل عن النشاط السياسي والحزبي، وعدم إيجاد أي رابط بين مطالبهم الفئوية والنقابية، والتنظيمات السياسية القائمة، وحتى في حالة موظفي الضرائب العقارية التي انتمى رئيس نقابتها المستقلة كمال أبو عيطة لأحد الأحزاب السياسية (حزب ناصري هو حزب الكرامة الذي لا زال تحت التأسيس)، فإنه أبدى حرصا شديدا على تمييز حركته النقابية عن انتماءه الحزبي وتوجهه السياسي.

والمؤكد أن هذا الفصل المبالغ فيه بين الاجتماعي والسياسي هو نتاج الواقع السياسي المعاش الذي اعتبرت فيه الحكومة المصرية أن أي تواصل بين النشطاء السياسيين والمحتجين لأسباب اجتماعية خطا أحمر لا يجب تجاوزه، رغم أنه في

المجتمعات الصحية وليس فقط الديمقراطية تنظر إلى السياسيين باعتبارهم همزة وصل مطلوبة بين المضربين والمحتجين اجتماعيا من جهة، والحكومة من جهة أخرى، وقادرين على تدعيم المسارات التفاوضية والحلول الوسط بين الجانبين، ومنع أي نزوع نحو استخدام العنف أو الفوضى.

هذا الوضع دفع بعض الحركات الاجتماعية إلى التلويح "بأخطار سياسية" في حال عدم الاستجابة لمطالبهم وتحدثوا عن "ثورة الجياع" ومخاطر عدم حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن ذلك كان على سبيل الضغط على الحكومة ولفت نظرها إلى مخاطر عدم استجابتها لمطالبهم الفئوية، أي أن السياسة تم استدعاؤها نظريا فقط باعتبارها خطرا يجب تجنبه لصالح هدف عملي وحيد يتعلق بدعم المطالب الفئوية.

سيظل السؤال الكبير مطروحا حول مستقبل الاحتجاجات الاجتماعية في مصر، ويدور حول بقائها في إطار الاحتجاجات الفئوية والمطلبية، أو تحولها نحو احتجاجات سياسية تهدف إلى إصلاح سياسي وديمقراطي واقتصادي شامل في البلاد. والمؤكد أنه في الوضع الحالي لازالت هذه الاحتجاجات بعيدة عن الاحتجاجات السياسية ولكنها تؤثر في المعادلة السياسية القائمة ولو بشكل غير مباشر.

بمعنى آخر، فتصاعد هذا النوع من الاحتجاجات الاجتماعية يؤثر على معادلات الحكم في مصر، فيضعف (دون أن يرغب في كثير من الأحيان) من المجموعة المرتبطة بلجنة السياسات في الحزب الوطني الحاكم التي تقود السياسات الاقتصادية وتقوي ربما من اتجاهات أخرى داخل الدولة، أو من صوت موجات جديدة من الحراك.

رابعا:- الحركات الاحتجاجية والتغيير في النماذج الأربعة:

من الصعب القول بأن الحركات الاجتماعية في كل من لبنان والبحرين قادرة على أن تغير المعادلات السياسية السائدة نظرا لحضور البعد الطائفي في تركيبة النظام السياسي وهو الأمر الذي يجعل "الصراع الاجتماعي" انعكاسا وفي أحيان أخرى امتدادا لتلك الحالة، في حين أن في كل من مصر والمغرب فإن انفصال السياسي عن الاجتماعي في الخبرة الأولى لم يحل دون حضور الأخير في ترتيبات السياسة، وخاصة تلك التي تجري "وراء الكواليس"، ولكنه لن يكون قادرا في المستقبل المنظور على أن يشكل نخبة سياسية / اجتماعية بديلة أو موازية لتلك التي تحكم أو تعارض في مصر.

أما المغرب فهي بالتأكيد الحالة "المثالية" التي نجحت فيها الحركات الاجتماعية في خلق مساحة صحية للتفاعل بين الاجتماعي والسياسي، فلم تعاني من قيود الطائفية كما في البحرين ولبنان، ولا من غياب أو تغييب السياسة كما في مصر، وظلت معركتها أساسا في إطار الضغط على النظام القائم من أجل انتزاع مزيد من الحقوق السياسية والاقتصادية.

من الصعب أخيرا اعتبار الحركات الاجتماعية في العالم العربي قادرة في ظروفها الحالية أن تقود عملية إصلاح أو تغيير واسعة، ولكنها في كل الأحوال تمثل جماعات ضغط و"**صداعا**" حقيقيا في رأس النظم الحاكمة، وستفرض عليها عاجلا أم آجلا مزيدا من الإصلاحات ،لن تكون جذرية في المستقبل المنظور إلا ربما في الحالة المصرية التي تواكب صعودها مع غروب عهد امتد لما يقرب من ٣٠ عاما، وهو ما يجعل ضغوطها الاجتماعية والفئوية المتزايدة تؤثر بشكل واضح في أي ترتيبات سياسية جديدة.